قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي

العدد السادس عشر- يناير 2020

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ. مدحت ماهر سكرتير التحرير/ أ. مروة يوسف

مراجعة/أ. أحمد خلف

العدد السادس عشر

محتويات العدد

ص

- **رؤية معرفية**

– تدخلات القوى الدولية والإقليمية المتصارعة ومستقبل الشعوب والأوطان العربية — د.نادية مصطفى — ٣

- **ملف العدد: تطور الأوضاع السياسية والعسكرية في المنطقة العربية**

١– الحراك في العراق: المحركات والدلالات — د.مصطفى العلواني — ٢١

٢– الحراك في لبنان: المحركات والدلالات — محمد علي إسماعيل — ٣٣

٣– السودان: اتفاق تقاسم السلطة: الأبعاد، سيناريوهات المستقبل — نبيل علي — ٤٦

٤– الحراك السياسي في الجزائر وأزمة السلطة ما بعد بوتفليقة — د.محمد زيتوني — ٦١

٥– انتخابات الرئاسة في تونس ومستقبل المسار الديموقراطي: مشاهد ودلالات — رجب عز الدين — ٨١

٦– هجوم قوات حفتر على طرابلس وتعقد فرص الحل السياسي في ليبيا — عبدالرحمن فهيم — ٩٤

٧– المنطقة الآمنة شمال سوريا: قراءة في الخلفيات والتداعيات — أحمد عبدالرحمن، أحمد سعيد — ١٠٦

٨– التحالف السعودي الإماراتي في اليمن: من الاتفاق إلى الاختلاف — شيماء بهاء الدين — ١١٩

٩– تصاعد المواجهات الإقليمية والدولية في الخليج العربي: اختبار للقدرات والأهداف — علي محمد — ١٣٦

- **في الطريق إلى الإعلان عن صفقة القرن:**

١) السياسات الإسرائيلية الأمريكية وأزمات سوريا ولبنان والعراق: التطورات، الأسباب، الأهداف — أمجد جبريل — ١٥٠

٢) سياسة تجفيف المنابع المالية للمقاومة الفلسطينية — مروة يوسف — ١٦٤

رؤية معرفية

تدخلات القوى الدولية والإقليمية المتصارعة ومستقبل الشعوب والأوطان العربية

د. نادية مصطفى(*)

مقدمة:

شهد العام ٢٠١٩ اندلاع ما يمكن تسميته "الموجة الثانية من الثورات العربية"، في الجزائر والسودان أولًا، ثم في لبنان والعراق ثانيًا. وفي المقابل استمرت الحالات السورية واليمنية والليبية، عبر نفس العام، تشهد التقلبات في أنماط التفاعلات والتدخلات على صعيدها ومن حولها، دون قدرة أو رغبة في إيقاف نزيف دم وموارد وقدرات شعوب هذه الدول، على نحوٍ يزيد من التهديد الصريح والواضح لمصير هذه الأوطان ومآلات تدميرها وتفجير شعوبها من داخلها، ناهيك عن مخاطر التقسيم. وذلك بعد أن تحولت الثورات، وبفعل الثورات المضادة، من موجات حاملة لأهداف الحرية والعدالة والبناء إلى عوامل متهمة بالمسئولية عن صعود قوى إرهابية تهدد السلم والأمن العالمي، وتهدد الدول العربية بالانهيار. وفي هذا المضمار، تدخلات القوى الدولية والإقليمية، إلى جانب القوى الداخلية، تأثيراتها على مآل الجولتين...وهذا هو الطرح المركزي لهذه الورقة.

فمازلنا –ونحن على أعتاب مطلع عام جديد ٢٠٢٠– نترقب ونراقب ما يحدث على صعيد الجولتين من الثورات في سياقاتها الإقليمية والعالمية، وليست الداخلية فقط. فإذا كانت الشعوب المقهورة لعقود تحت وطأة العسكرة والفساد والاستبداد، هي التي فجَّرت الموجتين من الثورات في وجه نظم متكلسة متهاوية لم تكفَّ عن الصراخ بحديث المؤمرات على الدول العربية، فإن مآلات ثورات الجولة الأولى –وحتى الآن– لم تنفصل أبدًا عن السياقين الإقليمي والعالمي وما أفرزاه من قوى الثورة المضادة الخارجية المتحالفة مع نظائرها الداخلية. فالاقتتال المحلي بأيدي القوى السياسية المتصارعة على صعيد سوريا، واليمن، وليبيا، يدار من الخارج –إقليميًا وعالميًا– سواء على نحوٍ ظاهر ومكشوف ومعلن، منذ البداية كما في سوريا واليمن، أو سواء على نحو أخذ ينكشف بقوة في ليبيا طيلة العامين ٢٠١٨/ ٢٠١٩ بصفة خاصة.

ومن ثم فإن مصير هذا الاقتتال الداخلي ونتائجه، على الشعوب والأوطان، مرهون بدرجة أساسية –ومنذ بدايته وحتى الآن– بشبكة من المشروعات المتقاطعة العربية (الخليجية–المصرية) والإقليمية (التركية، والإيرانية) والعالمية (الأمريكية والروسية بصفة خاصة) ناهيك عن المشروع الإسرائيلي المتداخل والمتقاطع مع جميع هذه المشروعات بدرجة أو بأخرى، وبأشكال متعددة.

وبناء عليه، لابد وأن يثور التساؤل التالي: ما مصير ما أسميناه الجولة الثانية من الثورات في ظل تداخلات السياقات العربية والإقليمية والعالمية؟ وهل يختلف تأثير تلك السياقات من حيث الأدوات والأهداف والنتائج على هذه الجولة مقارنة بالجولة الأولى؟ وهل يرجع ذلك لاختلاف الحالات من داخلها أم لاختلاف السياقات من حولها بعد تسع سنوات من اندلاع الجولة الأولى والتدخلات فيها لوأد أهدافها؟

(*) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

بعبارة أخرى، إذا كانت خبرة إدارة الحالات الثلاث (سوريا، ليبيا، اليمن)، داخليًا وإقليميًا وعالميًا، قد بيَّنت عبر تسع سنوات كيف أن أهداف الشعوب ليست محل اعتبارٍ مقارنة بأولوية توازنات القوى والمصالح بين مديري اللعبة؛ سواء على مسرح العمليات أو من وراء الكواليس، فلابد أن يثور الترقب والمراقبة للحالات الأربع الجاري تشكيل مسارها، وبعضها وصل إلى حلول سياسية فوقية استكملت إجراءاتٍ شكلية؛ من قبيل: الانتخابات الرئاسية الجزائرية (تحت رعاية الجيش) رغم استمرار حراك شعبي سلمي رافض لها، أو تكوين مجلس حكم انتقالي مدني عسكري كما في السودان. وبعض الحالات تشهد استمرار مظاهرات عنيفة في العراق أو سلمية في لبنان لم تثمر، حتى الآن، حلولًا سياسية، وإن فاحت حول الحراكين وبقوة روائح الطائفية والمذهبية من ناحية، وأحاديث ومؤشرات المؤمرات الخارجية، من ناحية أخرى.

إن هذا الترقب والمراقبة للحالات الأربع في الجولة الثانية من الثورات، لابد أن يتم على ضوء مغزى ودلالات خبرة تسع سنوات ضمن نموذج تفاعلي مكونٍ من: (١) تأثير شبكة مشروعات عربية وإقليمية وعالمية متصارعة على مصير الثورات وعلى اندلا ع الثورات المضادة والانقلابات؛ ومن ثم (٢) تأثيرها على تدمير وتفجير الشعوب وتخريب وتقسيم الأوطان العربية، وصولًا إلى الحالة الراهنة، عبر ٢٠١٩، لهذه الشبكة (٣) وتأثيراتها المحتملة على الجولة الثانية من الثورات، في مقابل (٤) تأثيرات الحراكات الشعبية الداخلية وقدرتها على الاستمرار والمقاومة وتجاوز آفات فشل الجولة الأولى من الثورات.

ليس المراد هنا، التوقف التفصيلي عند كل مشروع وتوجهاته الاستراتيجية والسياسات والأدوات التي انتهجتها أو استخدمتها، وانعكاساتها على أنماط تدخلاته في الحالات السبع، وتنافساته مع المشروعات الأخرى، ولكن الغاية —هنا– بيان نمط تقاطع وتصارع هذه المشروعات في حد ذاته، باعتبار أن إدارة هذا الصراع تحقيقًا للمصالح الوطنية لكل طرف في مواجهة الآخر، ولمصالحه في المنطقة، هي التي تحتل الأولوية دائمًا، حتى ولو أدى الأمر إلى استمرار الاقتتال والحروب على حساب شعوب المنطقة، بل ربما يكون هذا هو الهدف الأساسي لبعض هذه المشروعات: التقسيم والتفجير للشعوب.

بعبارة أخرى: إن المستهدف من هذه الورقة هو بيان كيف تصطف هذه القوى في تحالفات وتحالفات مضادة وفق المصالح والحسابات المتقاطعة حول كل حالة وعبر العلاقة بين الأزمات؛ ومن ثم نجتهد من أجل اختيار معيار تقييم كل نمط من التدخل، وما إذا كان ضد الثورات ومع تفجير الشعوب أم العكس!

وأكتفي في هذا الصدد بعرض بعض الدلالات ابتداء من الذاكرة التاريخية وصولًا إلى الخبرة المعاصرة ثم الوضع الراهن[1].

(١)

---

(١) انظر حول هذه النماذج التاريخية والمعاصرة ودلالاتها:

- د. ودودة بدران، وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة (في): د. نادية محمود مصطفى (مشرف عام)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثاني عشر، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).
- د. نادية مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (في): د. نادية محمود مصطفى (مشرف عام)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الحادي عشر، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).
- د.نادية مصطفى، الهجمات الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة: بين الذاكرة التاريخية والجديد منذ الثورات العربية، (في) د.نادية مصطفى (إشراف عام)، سلسلة أمتي في العالم (المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٧) ص ص ٣٢-٦٧.

● **عن خبرة تاريخنا الحديث:**

ماذا يقول لنا التاريخ عن مصير المنطقة العربية في ظل تصارع المشروعات الدولية والإقليمية المتنافسة:

لو اتخذنا، على سبيل المثال، نهاية القرن الثامن عشر منطلقًا لاستخلاص بعض الدلالات التي امتدت عبر القرنين التاسع عشر والعشرين حول العلاقة بين الداخلي الخاص بنا وبأوطاننا والخارجي من حولنا وصراعات التحرر والهيمنة، ماذا يمكن القول؟ يمكن استدعاء بعض النماذج والأمثلة على النحو التالي:

ففي محطة أولى، كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٧٩٨-١٨٠١) واندحارها في النهاية اختبارًا لتوازنات القوى العثمانية —البريطانية الفرنسية (وكذلك الروسية القيصرية)، ليس على الساحة العربية فقط ولكن على الساحة الأوروبية أيضًا، فلم يندحر نابليون بفضل المقاومة المصرية فقط، ولكن التدخلات البريطانية أيضًا سواء المباشرة أو في مواجهة توسعات نابليون في أوروبا ذاتها. فألتقت مقاومة الداخلى مع مصالح البعض بالخارج في صناعة الأحداث.

وامتدادًا لذلك، كان مشروع محمد علي في مصر والشام، اختبارًا لنمط علاقاته مع الدولة العثمانية من ناحية، والتوازنات العثمانية–البريطانية الفرنسية (وأيضًا الروسية) من ناحية أخرى، فبعد أن خدم محمد علي سياسة الدولة العثمانية في إسقاط الدولة السعودية الأولى (١٨١٠-١٨٢٠) وقمع ثورة اليونان (١٨٢١-١٨٢٧)، بدأ في منافسة الدولة العثمانية بالتوسع على حسابها في الشام (١٨٣٢-١٨٣٩). ولم تكن معاهدة لندن ١٨٤٠ إلا نتاجًا لتوازنات عثمانية بريطانية فرنسية على حساب مشروع محمد علي، فألتقت صراعات الداخل مع مطامع الخارج ومخططاته في إضعاف الداخل وإسقاط التجربة الفتية.

وفي محطة ثانية، كانت عملية تكوين الدولة السعودية الثانية عبر العقد الأول والعقد الثاني من القرن العشرين، على حساب السيادة العثمانية وفي ظل التنافس بين آل سعود وآل الرشيد وآل الشريف حسين، موازية لتفاقم مشاكل الدولة العثمانية في البلقان (الحروب البلقانية) وبمباركة ومساندة بريطانية صريحة ومشروطة للدولة السعودية الوليدة.

وظلت الساحة العربية، خلال الحرب العالمية الأولى وحتى معاهدات التسوية لنتائج الحرب، ساحة شديدة الدلالة عن مدى تأثير التدخلات والتوازنات الخارجية على مسار المعارك وعلى نتائجها أولًا، وعلى مآل السيادة العثمانية على المنطقة ثانيًا، ثم على العلاقات العربية التركية والصور التركية والعربية المتبادلة لدى الطرفين منذ سقوط الخلافة طيلة القرن العشرين. فإلى جانب إسفين الأيديولوجية، سواء الطورانية (تركيا الفتاة) أو القومية العربية، الذي أنهى الوجود العثماني في المنطقة بصورة قاتمة ظلت آثارها الممتدة حتى الآن، لعبت التدخلات الخارجية –وخاصة الفرنسية والبريطانية– دورها. فلقد كان هناك التنافس الفرنسي–البريطاني (ومن ورائه المشروع الصهيوني الوليد) على اقتسام واحتلال الشام. ومن ثم تلاشت وتهاوت أوهام الشريف حسين وأولاده عن دولة عربية مستقلة، وخضعت الشام الكبرى –بعد تقسيمها– للانتدابين الفرنسي والبريطاني، وبدأ تنفيذ وعد بلفور في فلسطين كما بدأت جذور المذهبية والطائفية والقومية والعلمانية تنمو في أرجاء المنطقة العربية وجوارها الحضاري التركي–الإيراني. فتوازت تحولات الداخلي والبيني (بين العرب والمسلمين) مع تحولات توازن القوى في الخارج لتصبّ كالعادة في صالح الخارج وضد مصالح الداخلي والبيني.

وفي محطة ثالثة، وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وبعد أن تُوِّجتْ تسوياتُ الحرب العالمية الأولى بتصفية الدولة العثمانية واكتمال احتلال الأمة العربية الإسلامية وتقسيمها بالانتداب على الشام، لم تكُفّ حركات المقاومة ضد الاستعمار

التقليدي في مصر وشمال أفريقيا، وضد الاستعمار في شكل الانتداب، وضد تنفيذ المشروع الصهيوني في الشام. في نفس الوقت كانت تنمو التجربتان العلمانيتان الحديثتان التركية والإيرانية في ظل تحالف مع المشروع الغربي.

ورغم التغييرات السياسية والتفاعلات الاجتماعية الداخلية في الأوطان العربية المقاوِمة للاستعمار، لم تتمكن حركات الاستقلال المسلحة أو السلمية من تحقيق أهدافها كاملة إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتدريج خلال العقد التالي لها. فلقد خلقت التوازنات الدولية الجديدة بعد أفول نجم الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية وبعد صعود نجم القوى العظمى الجديدة، والتحول من صراع القوى التقليدي بين أقطاب العالم الرأسمالي الغربي إلى صراع أيديولوجي عالمي في ظل ثنائية قطبية مستحكمة أولا ثم مرنة وإلى أن تمت تصفيتها. مثلت هذه الحالة الدولية الجديدة في البداية بيئة بدت داعمة لحركات المقاومة والاستقلال من الاستعمار التقليدي من ناحية، **ولكنها خلقت –من ناحية أخرى– أساسًا جديدًا للتدخلات الخارجية**؛ ومن ثم للانقسامات الإقليمية وعلى صعيد الوطن الواحد (وهذه هي المعادلة والدلالة والخلاصة المحورية التي تكشف عنها تلك النماذج التاريخية وإلى اليوم)، على نحو لم يكن يحمل فرصًا أكبر للحرية والتنمية والوحدة، بل طمس وضرب عُنوة –على امتداد العالم الإسلامي– الهويات المتعددةَ القوميةَ الطائفية المذهبية العرقية؛ حيث أضحى الصراع الأيديولوجي هو **غطاء صراع المصالح الاستراتيجية التقليدية على مرّ الزمان**: الهيمنة والنفوذ والمكانة والسيطرة بكل أدوات القوة حفاظًا على مصالح الأطراف الأقوى وتدعيمًا لها حتى ولو على حساب أمن واستقرار العالم ومستقبل الشعوب.

وفي محطة رابعة، ووصولًا إلى المفصل التاريخي لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين (١٩٩١ –٢٠٠١)، تأسست بيئة عالمية جديدة من حيث هيكل القوة العالمية وحالة التفاعلات الدولية والعوامل المحركة لها وأجندة القضايا، وكان في قلبها العالم العربي والإسلامي، خاصةً مع صعود "استدعاء الإسلام" كعدو جديد –بعد الشيوعية– أمام القوة الأمريكية العظمى السائدة حينئذ. ومع تداعي استراتيجيات الحرب العالمية على الإرهاب في جولتها الأولى منذ ٢٠٠١، ثم في جولتها الثانية منذ ٢٠١١ على التوالي (وهما جولتان متقاطعتان ولكن متمايزتان في الفواعل والساحات والأهداف)، تجدد صعود العوامل الدينية والثقافية والحضارية في تشكيل التفاعلات العالمية ورسم أجندة القضايا، ولكن في ظل تفاعل حميم مع الأبعاد الاستراتيجية الأخرى (المادية) للصراع العالمي والصراعات بين المشروعات الإقليمية المتنافسة خاصة في منطقتنا العربية والإسلامية.

ودارت هاتان الجولتان المشار إليهما في نفس الوقت الذي كان هيكل القوة العالمية يشهد تغيرات مهمة لم يتحول معها بعد من هيكل شبه أحادي (بقيادة أمريكية) إلى هيكل تعددي حقيقي، ومن ثم كان لا بد لمرحلة الانتقال هذه في طبيعة النظام العالمي (١٩٩١ –٢٠١١) أن تنعكس بقوة على كافة أرجاء العالم، وعلى القلب العربي من العالم الإسلامي بصفة خاصة، على نحو تمثل معه هذه الدائرة –كعادتها– ساحة من ساحات اختبار تلك التحولات الإقليمية والعالمية، بل وقد تكون هي الساحة التي تساعد على حسم مآل هذه التحولات من الأحادية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة إلى تعددية قوى دولية مع بداية العقد الثالث من الألفية الثالثة. وهذه هي دلالة المرحلة الأخيرة التي امتدت عبر القرنين التاسع عشر والعشرين وإلى اليوم: نحن معمل تجارب واختبار التحولات الدولية والإقليمية الأول، في ظل تفاعلات داخلنا مع ذاته ثم مع محيطه.

إن هذه الأمثلة من الذاكرة التاريخية والمعاصرة عبر قرنين تبرز ثلاثة أنماط تاريخية ممتدة في ظل ضعف القوة القائدة للعالم الإسلامي ثم غيابها، وهي كالتالي:

من ناحية، تصبح التوازنات العالمية والتدخلات الخارجية العامل الأكثر تأثيرًا في حسم نتائج الصراعات والمنافسات الإقليمية، ومن ناحية أخرى، تزداد اتجاه المشروعات الإقليمية المتنافسة للتحالف بعضها ضد البعض الآخر مع قوى خارجية طامعة في النفوذ والتسلط وتنتظر متربصة الفرص الكامنة في ضعف القوى الإقليمية وصراعها، من ناحية ثالثة، التدخلات الخارجية والاستقواء الإقليمي بالخارج لا يصبُّ في مصلحة أيٍّ من هذه المشروعات الإقليمية أو مصلحة وحدة وأمن أوطان المنطقة ذات التاريخ الحضاري الواحد، بل وتكون على حساب الشعوب التي تدفع التكلفة بأشكال عدة؛ من مواردها، ومن حياة أبنائها، ومن اقتصادياتها، ومن هويتها. كما تكون تلك التدخّلات دائمًا على حساب لُحمة العلاقة التاريخية بين الأقوام المتنافسة والمتداولة (وليست الأعداء) في الدائرة الحضارية الإسلامية (العرب، الترك، الفرس)؛ **فإن تركيا وإيران يمثلان، تاريخيًا، جوارًا حضاريًا للعرب، ولقد تداولت هذه الأقوام أدوارًا قيادية للأمة ولو في ظل التنافس، وفي مواجهة أعداء مشتركين يستهدفون هذه الأقوام الثلاثة على حد سواء.**

فما الذي آل إليه التنافس العربي– التركي– الإيراني المعاصر؟ ولمصلحة من تصب محصلته الجارية: هل إسرائيل والغرب، أم روسيا والصين، أم الإرهاب...؟ وأين مصالح هذه الأقوام التي تنتمي إلى نفس الدائرة الحضارية الإسلامية؟ وهل تستوي مشروعات هذه الأقوام الثلاثة –من حيث الموالاة أو عدم الموالاة– مع القوى الخارجية على حساب مصالح الأمة؟ وأيها الأكثر خدمة لمصالح الأمة وليس مصالح قومية فقط؟ وأيها الأكثر خدمة لمصالح "أعداء" الأمة؟ وما هو معيار تلك التقييمات الجارية بيننا اليوم: هل مصالح الشعوب أم مصالح النظم والنخب والحكام فقط؟ وتلك أسئلة استدعتها الأمثلة والنماذج التاريخية لتفاعلات دواخلنا الوطنية مع دوائرنا الإقليمية اتصالًا بتدخلات الخارج في شئوننا وفيما بيننا، تحتاج للطرح والتدبر.

● حالات عالمية معاصرة ذات دلالة:

وعلى ضوء دلالات هذه الأمثلة من الذاكرة التاريخية يمكن استدعاء خمس حالات بارزة معاصرة من أرجاء العالم، وفي مراحل متعاقبة من تطور النظام الدولي المعاصر (منذ نهاية الحرب الباردة ١٩٩١)، تشرح لنا وتبين كيف أن الصراعات المحلية المسلحة المفتوحة لا تضع أوزارها إلا إذا سمحت بذلك التوازنات بين القوى المتصارعة، وعلى النحو الذي تتوافق عليه مصالح القوى الكبرى الخارجية المتدخلة في هذه الصراعات بذاتها أو بالوكالة، ولكن يظل العامل الداخلي مهمًا بدرجة أساسية سواء في اندلاع الصراعات وإداراتها أو في حسم تحقيق التوافق من عدمه ونتائجه.

أولًا: خبرة الحرب الكورية في الخمسينات ثم الحربين في فيتنام في الستينات وتداعي المشروعات الأمريكية– الصينية– السوفيتيه عليها في ظل انقسام داخلي كوري وآخر فيتنامي بين شيوعي ورأسمالي.

ثانيًا: عبرة الحرب الأهلية في لبنان في السبعينات والثمانينات (١٩٧٥–١٩٩٠) وتداعي المشروعات العربية المتصارعة (محافظة، بعثية– ثورية...) وفي ظل انقسام لبناني طائفي تنفخ في سعيره قوى خارجية (إسرائيل– أمريكا– إيران– سوريا).

ثالثًا: حالة الحرب في أفغانستان منذ الغزو السوفيتي وحتى اندحاره (١٩٧٩– ١٩٩٢)، وتداعي المشروعات الأمريكية– السوفيتية عليها في مرحلة حرجة من التوازن العالمي عُرفت بأزمة الانفراج (١٩٧٩–١٩٨٥) ثم تصفية الحرب الباردة والقطبية الثنائية (١٩٨٥–١٩٩١). ولقد شهدت هذه الحالة شبكة معقدة من تفاعل القوى الأفغانية (على أساس مذهبي وعرقي وقبلي)

والإقليمية (السعودية ومصر وإيران) تحت رعاية مشروعات القوى الكبرى المتنافسة على المنطقة، وفي ظل تداعيات إقليمية وعالمية ما بعد الثورة الإيرانية.

رابعًا: دلالات حالة الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨١-١٩٨٩) ثم الحرب على العراق خلال وبعد الاحتلال العراقي للكويت (أغسطس ١٩٩٠- فبراير ١٩٩١) ثم حصار العراق (١٩٩١-٢٠٠٣) ثم احتلالها. ولقد تداعت المشروعات المتنافسة على هاتين الحربين، فبقدر ما تآكلت قدرات القوى العربية والإيرانية منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران وامتدادات مشروعها إلى جوارها الحضاري، بقدر ما وظفت القوى الخارجية هذا الصدع الجديد في الدائرة الحضارية الإسلامية (القومي: عرب وفرس، ثم الايديولوجي: ثوري ومحافظ، ثم المذهبي: سُني وشيعي).

خامسًا: حالة الحرب في البلقان (١٩٩٢-١٩٩٥، ثم ١٩٩٨-١٩٩٩) وتداعي المشروعات الروسية- الأمريكية الأوروبية على منطقة البلقان المعروفة تاريخيًا ببرميل البارود، وفي مرحلة انتقالية يمر بها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ويعاد خلالها تشكيل توازناته.

إن هذه الحالات الخمس المقارنة، تمثل صراعات معاصرة ذات جذور تاريخية ممتدة، والتي استمرت لسنوات تعرضت لها الشعوب الكورية والفيتامينة، واللبنانية والعراقية والإيرانية والأفغانية والبلقانية (البوسنية والكوسوفيه والكرواتية والسلوفاكية والصربية) لدمار مادي ومعنوي طال أحيانًا الحدودَ بالانقسام (كوريا وفيتنام مثلًا)، أو بإعادة التوحيد الجبري (فيتنام)، أو طال الإقليم نفسه بالتقسيم الفعلي بين مناطق نفوذ لطوائف أو لحركات (أفغانستان)؛ كما طال ذلك الدمار والتشويه الذاكراتِ الحضارية والانتماءات الدينية أو المذهبية للشعوب، ناهيك عن خسائر البشر.

ولكن الجدير بالملاحظة هو توقيت توقف هذه الحروب: من الذي حسم الحرب ورسم الخريطة على الأرض إلى جانب المتقاتلين من أصحاب الأرض والوطن، والمختلفين أيديولوجيًا أومذهبيًا أو قوميًا؟ إنها حالة توازنات القوى والمصالح بين القوى الخارجية المتدخلة في هذه الصراعات، على النحو الذي أثر على توازنات القوى العسكرية بين الأطراف المتحاربة، ومن ثم فرض وقف الحرب.

خلاصة القول، إن جميع هذه الحالات مثَّلت، من "داخلها" ابتداء، تربة خصبة للصراعات ومن ثم مثلت أداة "للخارج" تم توظيفها في إدارة صراع المصالح بين الكبار. فلقد تحول ثراء التعدد والتنوع، وهو سنة من سنن الله تعالى لها قواعدها وأحكام إداراتها لكي تثمر المنافع، إلى آفة سامة مدمرة يستغلها الأعداء؛ للتمكن داخليًا وإقليميًا وعالميًا من أوطاننا العربية والإسلامية (ولغيرها من الأقاليم والأقوام المستضعفة).

(٢)

على ضوء خبرة النماذج التاريخية المشار إليها ودلالات الحالات الخمس المعاصرة، كأمثلة شارحة لأطروحة الورقة ماذا نقرأ في دلالات تأثير البيئة الإقليمية والعالمية، على تحولات وصراعات أوطاننا ومنطقتنا، خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة (٢٠١٠-٢٠٢٠) أي منذ اندلاع الثورات العربية وتداعي الثورات المضادة عليها؟ وما المآل في اللحظة الراهنة لتأثير هذه البيئة؟

في تصوري، لقد شهد هذا العقد حربًا إقليمية وعالمية ضروسًا على تطلعات الشعوب العربية نحو العدالة والحرية والتنمية، وحربًا ضد ثوراتهم واعتراضهم على العسكرة والاستبداد والفساد والتبعية. ومن ثم فلقد شهد هذا العقد تكرارًا لأنماط تاريخية سبقت الإشارة إليها، ولكن على نحو أكثر خطورة وتمايزًا. حقيقةً: إن استمرار الحروب والاقتتال الداخلي وبأيدي أبناء الوطن الواحد مازال قائمًا برعاية المشروعات الإقليمية والعالمية المتصارعة على القلب الحضاري العربي الإسلامي، ولكن على نحو يبرز جوانب جديدة مقارنة بما سبق؛ جوانب تبين في مجموعها التغير في طبيعة الخطر والتهديد وليس في حجمه فقط، وعلى النحو الذي يساعد على شرح أسباب امتداد الصراعات عبر عقد دون حسم من الداخل أو الخارج، فالوضع أقرب ما يكون إلى حرب عالمية على أراضينا؛ نخوضها وتصنعها أيدينا وبإدارة خارجية ظاهرة أو من وراء الكواليس، فما مؤشرات ذلك الجديد إذًا خلال هذا العقد؟[٢].

من ناحية: يتسم هذا العقد بسيادة حالة من ضبابية النظام العربي في مقابل صعود نظام شرق أوسطي، فلقد مثَّل الانفجار المتزامن للثورات الشعبية السلمية ثم الثورات المضادة المسلّحة عاملًا هيكليًا محفزًا لمزيد من الاختلال في توازن النظام العربي. جاء هذا الاختلال –أولًا– نتيجة دعم الانفصال والتمايز بين نظمه الفرعية من ناحية، ونتيجة تبلور اتجاهات التحالفات والتحالفات المضادة من ناحية أخرى. تتحرك تلك التحالفات بتكتيكات وبسرعة وعلى نحو يصعب معه تحديد محاور ثابتة (إقليمية عربية) حول كل أزمة من الأزمات وازداد الاختلال –ثانيًا– نتيجة كشف المشروعات الخارجية من الجوار الإقليمي الحضاري (تركيا وإيران) عن نفسها بوضوح وصراحة في شكل أنماط متعددة من التدخلات السياسية والعسكرية في مناطق الاقتتال المفتوحة المجاورة (اليمن، العراق، سوريا)، وثالثًا، وأخيرًا نتيجةَ تصاعد وتقدم المشروع الصهيوني من أجل تصفية القضية الفلسطينية من خلال التحالف الاستراتيجي بين يمين نتيناهو ويمين إدارة ترامب، ومع هرولة نظم عربية للتحالف مع إسرائيل ضد إيران أو ما يسمّونه "الإرهاب الإسلامي".

ومن ناحية أخرى: اتسمت تدخلات القوى العالمية وخاصة الغربية بمجموعة من السمات من أهمها: (١) الانتقال من المساندة الحذرة والمتحفظة للثورات إلى المراقبة عن بُعد لبداية الثورات المضادة ثم الرضاء والمساندة الظاهرة أو الخفية لهذه الثورات المضادة. (٢) وتختلف المواقف الغربية من حالة لأخرى باختلاف حسابات المصالح، وجميعها حسابات تطيل من أمد الحروب دون حسم. (٣) إن النظم المتهاوية التي تقود الحروب ضد شعوبها لا تستمر في إجهاض الثورات إلا بالمنشطات التي تقدمها لها القوى الخارجية، سواء سياسًا أو عسكريًا، ليس خوفًا على هذه النظم المتهاوية، ولكن حتى يتم ترتيب الأوضاع الجديدة، ما بعد

---

(٢) د. نادية مصطفى، الهجمات الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة: بين الذاكرة التاريخية والجديد منذ الثورات العربية، مرجع سابق، ص ص ٧٦-٨٠.

الثورات المضادة، وحتى يتم حسم ترتيبات الحرب العالمية التالثة الدائرة على الساحة العربية؛ تلك المنطقة التي مازالت، منذ نهاية الحرب الباردة، مرورًا ١٩٩١، ٢٠٠١، تستعصي على إعادة التشكيل السريع كما حدث مثلًا في حروب البلقان والقوقاز.

ومن ناحية ثالثة: لم تجرِ الثورات أو الثورات المضادة بشكل واحد أو درجة واحدة من منظور التدخل الخارجي وعلاقات الداخلي—البيني–الخارجي، إلا أنها تشكل منظومة واضحة المعالم، لا يمكن فهم إحدى حالاتها بانفصال عن الأخرى نظرًا لتداخل تأثيرات السياقات الإقليمية والعالمية على كل منها داخليًا. فرغم امتداد الحروب وتطوراتها صعودًا وهبوطًا في ظل بعض جهود ما يسمى "الحل السلمي" باعتباره الحل الوحيد الممكن، فإن سردية "الحرب على الإرهاب" هي سردية مقصودة وذات عواقب خطيرة؛ وخاصة على الصورة الذهنية المضطربة لدى السواد الأعظم من الناس، فهم رغم كونهم الضحية الأساسية لهذه الحروب والذين يتحملون تكلفتها المرتفعة، إلا أنهم يقعون أيضًا ضحية مقولات إن الثورات هي التي أنتجت الفوضى والدمار والإرهاب، حين صعّدت من "الإسلام السياسي" وكشفت عن وجهه المسلّح العنيف المعادي للأوطان، إذن فالسؤال الحائر المحيّر لدى الشعوب: من يحارب من ولماذا؟

إن هذه الملامح الكبرى ولدّت حالة عامة من الضبابية أو التشويش المتعمد، داخل الأوطان، وعلى صعيد الإقليم، وعبر الأقاليم الحضارية المجاورة حول سؤال: "من العدو؟"، فالعدو ملتبس على الجميع، في أوطاننا، ولا اتفاق أو رضاء عامًا حول تسميته على نحو يقود لتفاقم الانقسامات الداخلية والإقليمية: هل العدو إيران أم تركيا أم إسرائيل أم الإرهاب الإسلامي، أم أمريكا والغرب، أم روسيا؟ وهل تستوي جميع هذه البدائل في درجة وطبيعة التأثير؟

كل هذا صبَّ في تأخر أوان فرض تسويات سياسية من أعلى، طيلة تسع سنوات كاملة، فرغم تكرار مقولة "الحل السلمي هو الحل الممكن للصراعات" في خطابات كافة القوى الخارجية المتدخلة، إلا أنها مقولة تتوارى أمام لعبة توازنات القوى العسكرية على الأرض وأمام حسابات توازن المصالح أو اختلالها.

إن وقف الاقتتال ليس هدفًا في حد ذاته؛ حماية للمدنيين وإنقاذًا للأرواح وللحيلولة دون التدمير الحضاري لأوطان بأكملها: أرضًا وشعبًا وثقافة وروحًا وأجيالًا قادمة، ولكن الهدف هو شكل الخريطة الجديدة للنظم في المنطقة وخريطة علاقاتها الخارجية من ناحية، وبالأخص علاقاتها بأمن إسرائيل من ناحية أخرى.

وعبر ٢٠١٩ ظل ذلك السؤال المزدوج قائمًا: ألم يأن أوانُ حسم الحالات الدموية الثلاث في ليبيا وسوريا واليمن؟ وهل الحالات الأربع الجديدة ستنضم إلى هذه الخبرات السابقة؟

مما لا شك فيه أن طبيعة الإجابة لا بد أن تتشكل بثلاثة أمور: حالة المشروعات الإقليمية والخارجية المتصارعة وتقاطعها من ناحية، والتكلفة الباهظة لاستمرار الاقتتال دون حسم حتى الآن من ناحية أخرى، ذلك كله انعكاس على حالات الجولة الثانية من الثورات من ناحية ثالثة؟

(٣)

● **ملامح الحالة الراهنة للصراعات:**

الحالة الراهنة في نهاية ٢٠١٩، للمشروعات الإقليمية والدولية المتصارعة حول المنطقة والتشابكات بينها، تتلخص أهم ملامحها في الآتي:

١) ثمة أزمة داخلية تواجهها إدارة ترامب تضع على المحكّ في نظر البعض، مصيرَ إعادة انتخابه، أو على الأقل تضع على المحك في نظر البعض الآخر مصير اندفاع سياساته الخارجية الهجومية المنفردة عبر أرجاء العالم وخاصة تجاه القوة الصاعدة (الصين) وتجاه إيران، كما إن سياسات إدارة ترامب –عبر ثلاث سنوات– تطرح سؤالًا قديمًا جديدًا حول السياسات والاستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: هل تتراجع أهمية "الشرق الأوسط" في الاستراتيجية الأمريكية؟ وجوابي الحاسم أنه لا تتراجع هذه الأهمية بالطبع، ولكن يختلف سبيل وأسلوب إدارتها الآن، مقارنة، بسبيل إدارتها وقت الانفراد الأمريكي العالمي. فلم تعد درجة الهيمنة الأمريكية أو ما بدا منذ ١٩٩١ أنه أُحادية قطبية أمريكية، على ما صارت عليه بداية العقد الثاني من الألفية. فلقد أخذت الإدارة الأمريكية تواجه صعود أدوارٍ منافسة في "الشرق الأوسط" وخاصة الدور الروسي بتدخلات صلدة، والدور الصيني بتدخلات أخرى، مما يعني تحرك الموقف والوضع الدولي نحو نوع ودرجة من تعددية القوى. لذا تصاعدت تقاطعات المصالح والحسابات الروسية الأمريكية (وبدرجة أقل الأوروبية) تجاة الأزمة الواحدة من أزماتنا وعبر مجموع تلك الأزمات العربية المتزامنة. من ناحية أخرى، لم تعد الولايات المتحدة تساند حليفها التقليدي (السعودية)، بنفس الشكل والقدر المعهودَّ فلم تستجب لمتطلبات حمايته بسرعة أو بصورة مباشرة أو بدون المطالبة علانية بالثمن. ولكن تظل إسرائيل من ناحية ثالثة، هي محل ومحك الاهتمام الأمريكي الأول والأثبت لتعزيز التفوق الإسرائيلي ومساندة التوجه المتسارع نحو تصفية القضية الفلسطينية.

٢) مع قُرب انتهاء رئاسة بوتين لروسيا، ومع اتساع نطاق نفوذ روسيا وتدخلاتها في أكثر من أزمة بعد سوريا، وخاصة ليبيا، تزايد توجه بعض حلفاء أمريكا التقليديين لتدعيم العلاقات مع روسيا، (وعلى رأسهم تركيا ثم السعودية ومصر) –بالطبع– لأسباب مختلفة بل متناقضة. ففي حين تناور السياسات التركية بين الناتو وأمريكا وبين روسيا حمايةً لاستقلال السياسة الخارجية التركية في مبادرتها تجاه المنطقة، فإن السياستين السعودية والمصرية تتجهان بخجل واستحياء لروسيا كلما زادت مشاكل علاقاتهما مع الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد راهنت الدولتان بقوة على حصان ترامب حتى بعد أن تبين لهما تدريجيًا –وخاصة السعودية– خطأ هذه الرهانات المطلقة. أمام هذه المواقف من روسيا بالإضافة إلى وجود تفاهمات روسية صينية على أكثر من صعيد، فإن جميع هذه الأمور تختبر الشئ الأهم دوليًا طبيعة العلاقات الأمريكية–الروسية هل هي تنافس محكوم أم صراع مفتوح بأساليب جديدة؟

٣) استغراق الاتحاد الأوروبي في أزمات أعضائه الداخلية وهي أزمات متنوعة ولكنها جميعها تعكس أزمة الديمقراطية والرأسمالية والاندماج في أوروبا، ابتداء من البريكست، ومظاهرات الأردية الصفراء في فرنسا، وأزمة انفصال كتالونيا عن إسبانيا، وصعود اليمين في الانتخابات الوطنية في أكثر من دولة أوروبية بل وفي البرلمان الأوروبي والناتو، وصعود

العسكري الروسي... ولاشك أن هذا الاستغراق يؤثر في الدور الذي تلعبه أوروبا باتحادها ودولها الكبيرة في صراعات المنطقة صعودًا وهبوطًا.

٤) الأزمة السياسية الداخلية في إسرائيل تعرقل من اندفاع إسرائيل في توظيف الانحياز الأمريكي الصارخ في ظل إدارة ترامب، للسياسات الإسرائيلية اليمينية من أجل تصفية القضية الفلسطينية (جمود ظاهريٌ مؤقت لصفقة القرن)، ولكن إسرائيل لا تكف عن توظيف وكشف اندفاع السعودية والإمارات وبعض الأطراف العربية نحو التطبيع معها.

٥) تتكشف مركزية السياسة الخارجية التركية مع تعدد الجبهات المفتوحة أمامها: سواء "المناطق الآمنة" في شمال سوريا، الاتفاق الأمني والبحري الجديد مع حكومة طرابلس، في ظل استمرار الاتهامات والانتقادات الأوروبية والأمريكية ومن نظم الثورات المضادة لسياسات تركيا الداخلية والتعرض لفرض عقوبات اقتصادية ومالية قد تزيد من مشاكل الاقتصاد التركي داخليًا؛ وذلك في نفس الوقت الذي يظهر الانشقاق عن حزب العدالة والتنمية، في ظل مخاوف من تحرك النظام التركي بعيدًا عن الديمقراطية بعد التعديلات الدستورية (٢٠١٧). وفي المقابل، يبرز تأييد أحزاب المعارضة الكبيرة لسياسات أردوغان الخارجية وخاصة تجاه شمال سوريا وشرق البحر المتوسط، وبعد حادث استشهاد خاشقجي(٢٠١٨). كما اتجهت تركيا لدبلوماسية هجومية مع عملية شراء الأسلحة من روسيا ومع عملية نبع السلام في شمال سوريا ومع الاتفاق الأمني الاقتصادي مع ليبيا وهو الاتفاق الذي أثار أمواجًا عاتية جديدة على صعيد العلاقات التركية مع الولايات المتحدة وروسيا ومعسكر مساندة الثورات المضادة.

٦) أما عن إيران، فبعد أن تمدد المشروع الإيراني من خلال أدواته المباشرة ومن خلال حلفاؤه في سوريا ولبنان والعراق واليمن، أخذت سياسات إدارة ترامب بالتحالف مع إسرائيل، تزيد من التحديات للنفوذ الإيراني في المنطقة (إلغاء الاتفاق النووي، العقوبات المنفردة المتصاعدة، حملة الاتهامات بالإرهاب وتهديد أمن الخليج)، إلا أن الصمود الإيراني المستمر على صعيد حرب الناقلات في الخليج خلال ٢٠١٩ والهجوم من خلال حلفاؤه الحوثيين على المصالح السعودية (وخاصة أرامكو)، أدى إلى تذبذب الحملة الأمريكية السعودية الإسرائيلية، التي سبق وهددت باندلاع مواجهة عسكرية مفتوحة، ثم اتجهت إلى مؤشرات للتهدئة مع إيران.

٧) وأخيرًا ماذا عن مشروع معسكر الثورات المضادة بقيادة سعودية إماراتية؟ إن العام ٢٠١٩ هو عام التأزم لهذا المعسكر، رغم كل الصيحات عن الانجازات العالية، فلم تكف عملية التغيير الهائلة الداخلية الناعمة والسريعة والجذرية في المجتمع السعودي عن توليد آثارها على تماسك المجتمع ومصير النظام في ظل تزايد الحملة ضد قادة الرأي من الدعاة والإعلاميين والأكاديميين والحقوقين، وفي ظل تصاعد مؤشرات التغيير الجذري في توجه السعودي- الإماراتي- البحريني- العُماني تجاه تحسين العلاقات مع إسرائيل والاعترف بها. ومن ناحية أخرى؛ يزداد تحدي الحوثيين لتدخل التحالف بقيادة سعودية في اليمن، كما يزداد الصدْع -ولو ظاهريًا- في التحالف السعودي الإماراتي حول استراتيجية إدارة التدخل وخاصة في جنوب اليمن، ناهيك عن الهجمات المباشرة الحوثية على مصالح سعودية والتهديد للإمارات بنفس المصير. ومن ناحية ثالثة: هناك مزيد من التوتر -الكامن- تحت سطح العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية (لعدم توفير الحماية الكافية للأمن السعودي رغم الاستجابة السعودية لطلبات ترامب الفجة والمعلنة بدفع الثمن مباشرة)، ومن ثم اضطرت السعودية ولو على استحياء تلمس أنماط جديدة للعلاقات الاستراتيجية مع روسيا والصين.

(٤)

إذن وبالنظر إلى تلك الحالة الراهنة للمشروعات الخارجية المتصارعة حول المنطقة ألم يأن أو يقترب أوان حسم الحالات الثلاث المتفجرة في سوريا واليمن وليبيا لفرض حل سياسي من أعلى عبر ٢٠١٩؟

فيما يبدو أن الإجابة –للأسف– ستكون بالنفي، وذلك بالنظر إلى حالة الخريطة العسكرية على أرض الساحات الثلاث. فمازالت التدخلات الخارجية والمتشابكة تشكل توازنات القوى العسكرية والسياسية على الأرض، ولا تزال تدور المعارك التي يدفع المدنيون ثمنها الباهظ وتِأنُّ معها كل المشاعر الإنسانية.

وينبثق عن هذه المقولة العامة ملمحان أساسيان:

أولاً: انكشاف ظاهر وبيّن عن أن تدمير الشعوب وتخريب قدراتها وتفجيرها من داخلها بكافة أدوات التقسيم الفئوية، لم يعد مجرد عاقبة من عواقب الاقتتال الداخلي برعاية خارجية، ولكن أضحى هدفًا في حد ذاته لدى البعض. فإن التهديدات القائمة –مع استمرار عدم الرغبة أو عدم القدرة على فرض تسويات من أعلى– لم تعد تمس حدود الأوطان فقط أو الموارد والإمكانات المادية فقط، ولكنها تصل إلى تفجير الشعوب من داخلها –وبأيديها– وبرعاية وحاضنة غربية وروسية وإسرائيلية بصفة خاصة، وكذلك سعودية وإيرانية.

ولقد أفاضت تقارير دولية وتحليلات في حساب عواقب الحروب في الوطن العربي (عبر عقد كامل) على مستقبل التنمية البشرية والاقتصادية ومستقبل جيل كامل من شعوب هذا الوطن[٣]. ولم تكن هذه الشعوب بمفردها هي الضحية ولو رغمًا عن إرادتها، فلقد كانت النظم مستهدفة أيضًا، ولكن بإرادتها، فهناك استدعاء–إلى درجة التوسُّل والتذلل– من بعضها للتدخلات الخارجية حماية للعروش وكراسي الحكم المتكلسة في مواجهة ثورات الشعوب السلمية.

ومن ثم يستمر استكمال استنزاف ثروات الخليج، الذي بدأ منذ الحرب العراقية الإيرانية من ناحية، ويستمر من ناحية أخرى استنزاف قدرات القوى الإقليمية الصاعدة في تركيا وإيران، وهي القوى التي تناور عبر تدخلاتها في سوريا وليبيا واليمن من أجل مصالحها وأهدافها القومية ضد بعض القوى الكبرى، أو تتحالف مع بعضها الآخر في تحالفات تكتيكية معقدة ومركبة، ناهيك عن توتر التحالفات التكتيكية بين إيران وتركيا ذاتهما رغم اختلاف منطلقات وأهداف مشروع كل منهما تجاه المنطقة العربية. فإن تركيا وإيران الجوار الحضاري للعرب، ورغم تدخلاتهما في الساحات العربية، تتعرضان بدورهما لضغوط داخلية وعقوبات خارجية لتغيير أو تصفية قدرات الدولتين.

بعبارة أخرى، فإن ثلاثية الاستنزاف: استنزاف جيل كامل، واستنزاف ما تبقى من ثروة بترولية واستنزاف قدرات القوى الإقليمية في الجوار الحضاري للعرب، هي ثلاثية معقَّدة تتمخض عن استمرار الحروب العربية المتزامنة، طيلة عقد دون تسوية. كما أن هذه الثلاثية لا تصبُّ إلا في مصلحة المشروع الصهيوني وعلى حساب كل تطلعات الشعوب العربية والإسلامية نحو الحرية والعدالة والتنمية والاستقلال في ظل هويتها الحضارية الرشيدة، التي لا تنال منها معاول التغريب أو الصهينة، ولا تشوهها روافد متطرفة متعصبة تلتحف للأسف برداء الإسلام.

---

(٣) انظر على سبيل المثال:

- Maha yahya, The Middle East's Lost Decades: Development, Dissent and the Future of the Arab World, Foreign Affairs, USA, November/December ٢٠١٩, Available at: https://cutt.us/UE٩xW

ثانيًا: انكشاف مشاهد متعددة الأبعاد تحمل دلالات مهمة حول طبيعة اختلاف أهداف وتوجهات القوى الخارجية، فهي ليست –ومنذ البداية وكما سبق التوضيح– متطابقة سواءٌ من حيث أهداف ودوافع التدخلات أو من حيث محصلة الآثار على فرض التسوية حماية لمصالح الشعوب والأوطان وحماية للدول من التدمير والتقسيم، وأخيرًا من حيث الموقف من المشروع الصهيوني؛ وهذه المشاهد هي: **تأزم الوضع الخليجي إقليميًا وعالميًا يدفع به لمزيد من الاستقواء بالولايات المتحدة وإسرائيل مهما كانت الأثمان المدفوعة المطلوبة، تحدٌّ تركي متجدد على كافة الجبهات يعرقل تصفية قوى الثورة ويعيق مخططات معسكر الثورات المضادة ويخدم المصالح التركية المباشرة بالمناورة تارة والهجوم تارة أخرى، تصدٌّ إيراني للحملة الأمريكية الإسرائيلية السعودية بل وتصعيد مضاد لها على نحو رَدَعَ شنَّ حرب إقليمية على إيران، تُأهب إسرائيلي لحصاد نتائج المساندة لمعسكر الثورات المضادة على النحو الذي يسهِّل من تنفيذ صفقة القرن، مناورة أمريكية روسية مع كل الأطراف المتقاتلة والمتدخلة تقوم على تنسيق التنافس أكثر من المواجهة.**

فمن ناحية: كشفت الهرولة الخليجية نحو التطبيع بل والتحالف مع إسرائيل حقيقة اصطفاف الثورات المضادة (ابتداء بمصر) مع إسرائيل، ومساندة إسرائيل لها ضد الثورات الشعبية السلمية (في مصر وتونس) أو التي تمت عسكرتها، في سوريا وليبيا واليمن.

ولم يكن هذا الاصطفاف ضد الثورات الشعبية فقط، ولكنْ تقاطعَ معه وزادَ من تعقيده الاصطفافُ ضد تركيا وضد إيران (ولو لأسباب مختلفة). فالخليج لم يصطف مع إسرائيل لمواجهة إيران فقط، ولكن فيما يبدو ضد تركيا أيضًا، خاصة بعد الانقلاب الفاشل في تركيا٢٠١٦، وحصار قطر٢٠١٧، واستشهاد خاشقجي٢٠١٨، والآن بعد الاتفاق التركي الليبي٢٠١٩.

ومن ناحية أخري: اتضحت جوانب أخرى من الاختلافات بين القوى الإقليمية المتدخلة؛ فأدوارها في الأزمات ليست سواءً. فكما ترى العديدُ من التحليلات فإن المشروع السعودي الإماراتي ليس مشروعًا خادمًا للأمة، كما يزعمون، ولكن تُبيِّنُ تحركاتهُ في سوريا واليمن وليبيا أنه مشروع تفكيكي ضد الشعوب باستخدام أدوات متعددة، ويشوه صورة الإسلام الديني والاجتماعي في الداخل السعودي خدمةً لمشروع التطبيع مع الصهاينة. ولا ينوء التوجه الاستراتيجي للمشروع السعودي الإماراتي بهموم الأمة العربية–الإسلامية التنموية والإنسانية بقدر ما ينوء بالتفكير في مستقبل النظام الرأسمالي العالمي وتموضع كبار منتجي البترول وأصحاب أكبر الثروات في العالم. ولعل الأسئلة العشرة التي طرحها المنتدى الاستراتيجي العربي الذي انعقد في دبي في نوفمبر٢٠١٩[٤]، عن مستقبل هذا النظام وعن بعض القضايا النوعية العالمية التي يديرها لصالحه، تبين كيف تراجعت أو اختفت

(٤) هذه الاسئلة هي:

١- هل يتجنّب اقتصاد العالم فترة كساد كبير حتى عام ٢٠٣٠؟

٢- هل يصمد نظام التجارة العالمي الذي تأسس في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية في وجه النزعة الشعبوية الراهنة؟

٣- هل يمكن تجنُّب "الإنترنت المنقسِمة" بوجود أنترنت تقودها الولايات المتحدة وأخرى تقودها الصين بحلول ٢٠٣٠؟

٤- هل يتسبَّبب شنّ هجوم إلكتروني في تعطّل أحد نُظم البنية التحتية الأساسية لأكثر من يوم واحد قبل عام ٢٠٣٠؟

٥- هل يتبوأ اقتصاد الولايات المتحدة المرتبة الأولى أم الثانية أم الثالثة عالميًا في عام ٢٠٣٠؟

٦- هل ستظلُّ حصة أوبك من إنتاج النفط الخام في العالم تزيد عن ٣٣% في عام ٢٠٣٠؟

٧- هل تُفاقم ندرة المياة المخاطر الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

٨- هل ستؤدي حقول غاز شرق المتوسط الواقعة قبالة سواحل قبرص ولبنان ومصر إلى تعزيز استقرار المنطقة؟

٩- هل ستؤدي العقوبات الاقتصادية إلى انهيار نظام الحكم في إيران؟

١٠-هل سنشهد تسارعًا في وتيرة انتشار الأسلحة النووية في المنطقة؟

الأسئلة عن موضع الأمة وشعوبها التي تعاني اقتصاديًا وإنسانيًا من جراء حروب لم تكف عن تمويلها السعودية والإمارات طيلة عقد كامل تقريبًا.

وعلى صعيد آخر، تبدو تركيا في نظر التحليلات التي اصطفت مع الثورات المضادة وعسكره النظم ضد الثورات، قوة عدوانية متوسعة على حساب الدول العربية، تسعى لإحياء العثَمْنة والقيام بدور إقليمي تركي يحمي المصالح التركية فقط من خلال دعم الإرهاب وما يسمي الإسلام السياسي.

وهذه التحليلات تتخذ من معيار حماية "الدولة" حتى ولو ظالمة، معيارًا حاكمًا يخفي التعصب القومي العربي العلماني المضاد للإسلامية، حتى ولو بالاصطفاف مع العسكرة من جديد (المعادية دائمًا للإسلام السياسي). فإن تركيا – العدالة والتنمية – تبدو لهم الآن إسلامية تستوجب العداء من منطلق أيديولوجي بقدر ما استوجبت من قبل تركيا العلمانية (خلال الحرب الباردة) العداء أيضًا ولكن من منطلق قومي ومنطلق أيديولوجي آخر حينئذ (غرب – شرق). وعلى العكس ترى تحليلات أخرى أن التدخلات التركية في سوريا وليبيا، لم تحدث إلا كردّ فعل بعد موجات متتالية من التحذيرات التركية ضد نمو الوجود الكردي على الحدود التركية وضد تنامي التحالف المصري القبرصي–اليوناني الإسرائيلي ضد المصالح التركية في شرق المتوسط، وضد معسكر الثورات المضادة بصفة عامة ومساندته للهجوم العسكري على حكومات شرعية كما يحدث في ليبيا بصفة خاصة.

وفي المقابل فإن نفس هذه المواقف القومية، التي كانت مترددة في مهاجمة دور إيران وحزب الله (المساند لنظام الأسد) في سوريا إذا بها تصطف مع الخليج في مواجهة المشروع الإيراني النووي والتدخل في اليمن والخليج العربي.

وفي حين لا تتوقف تركيا عن رفض العقوبات على إيران، ولا تكف عن التنسيق معها وروسيا حول سوريا، فهما يتجاوزان الساحة العربية ويمتدان معًا إلى دائرة أكثر اتساعًا وعبر إقليمية تضم ماليزيا وإندونيسيا وباكستان، وذلك بالمشاركة في قمة إسلامية في كوالالمبور العاصمة الماليزية. واعتبرت السعودية ومعسكر الثورات المضادة هذه القمة تعديًا على منظمة التعاون الإسلامي. وفيما يبدو أنه تنسيق من إسرائيل ومعسكر الثورات المضادة، ضد قمة كوالالمبور، فلقد أفصح وزير الخارجية الإماراتي عن مشروع "عدم اعتداء" يجري إعداده مع إسرائيل.

ومن ناحية ثالثة: هل المشروعان الروسي والأمريكي في تصادم وصراع ومواجهة أم يمران بعملية تنسيق تنافسي يتفادى الصدام المباشر في لعبة يديرها من خلال الحلفاء أساسًا ومن خلال وجود مباشر أحيانًا؟

فروسيا وإيران حليفان قويان في سوريا، وروسيا تساند وتدعم إيران –ولكن بهدوء– في مواجهة هجوم ترامب وعقوباته. وروسيا في حاجة للدور التركي في سوريا، رغم اختلافهما على المنطلقات والآليات، وفي نفس الوقت الذي يستمر التنسيق التركي مع روسيا حول سوريا لا تقطع تركيا الاتصالات مع الدور الأمريكي أيضًا في سوريا. وقد تبلور الأمر واضحًا منذ عملية نبع السلام حيث يوزع الروس والأمريكان الأدوار بينهما في التعامل مع الأكراد وتركيا والنظام السوري.

ويتكرر نفس السيناريو في ليبيا منذ الاتفاق التركي الليبي؛ فأدوار روسيا وأمريكا تتلاحق بعد (أو إلى جانب) أدوار القوى الإقليمية المتواجهة.

وقد يبدو هذا الدور الروسي وذلك الدور الأمريكي غير ظاهرين على الساحة اليمنية بقدر ظهور المواجهة الإيرانية السعودية الإماراتية، إلا أن الأدوار من وراء الكواليس حاضرة –وخاصة على صعيد التسليح– حيث يبدو أن الهدف هو استنزاف السعودية وإيران في حرب ممتدة تعجز توازنات القوى العسكرية عن حسمها على الأرض حتى الآن. واستمرار هذا المستنقع

انظر هذه الأسئلة على: موقع المنتدي الاستراتيجي العربي، ١٠ أسئلة للعقد القادم، استشراف الاتجاهات السياسة والاقتصادية والإقليمية حتى عام ٢٠٣٠.

السعودي الإيراني لا ينال مباشرة إلا من الشعب اليمني ومن قدرات الدولتين السعودية والإيرانية، على نحو يصب في النهاية في مصلحة إسرائيل.

إن إدارة القوتين الروسية والأمريكية لشبكة معقدة ومتداخلة من الأزمات يكشف بوضوح خلال ٢٠١٩ عن نمط العلاقة بين القوتين، وإلى جانب الدور الأوروبي، على نحو يقدم مؤشرات عديدة على انتهاء عصر الانفراد الأمريكي المباشر بالمنطقة، وليس تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة. ويمثل هذا الوضع أهم العقبات أمام فرض تسويات من أعلى؛ بانتظار لحظة اتفاق القوتين على منظومة التسويات في المنطقة. فلن تُحَسم تسوية الوضع في سوريا منعزلة عن نظيرتها في ليبيا أو اليمن، أو منعزلة عن مصير الجولة الثانية من الثورات.

وقد يسأل سائل: أين أول ثورة في تونس وأين الثانية في مصر من هذا الحديث عن المشروعات الخارجية المتصارعة؟ ألم يتأثرا بهذه التدخلات؟

إنهما الثورتان اللتان نجيتا من مصير الاقتتال الداخلي المفتوح: الثورة التونسية شهدت ثورة مضادة ناعمة استطاعت قوى الثورة المتنوعة مواجهتها بأساليب ناعمة أيضًا جعلت -إلى جانب أسباب أخرى- الثورة التونسية نموذجًا لنجاح الثورة في البقاء حتى الآن رغم التدخلات الخارجية المركبة والناعمة أيضًا.

أما الثورة المضادة في مصر٢٠١٣ فلم تنجح —كما تدعى- في حماية مصر من الاقتتال إلا لأن الرافد الإسلامي الذي واجه الهجمة على مشروعيته قد اختار السبيل السلمي لمقاومة التعدّي عليه ولم يوقع مصر —لأسباب عديدة- في فخ الاقتتال الأهلي.

إلا أن التدخلات الخارجية المتضاربة كانت ظاهرة؛ سواء لاحتواء الثورة أو لإجهاضها أو لمساندة الهجوم المضاد عليها والتمكين له بما يسمى "ديمقراطية الانتخابات الشكلية".

(٥)

إن التفكير في مآل الجولة الثانية من الثورات العربية، بمستوييها؛ سواء الذي أحرز انفراجًا شكليًا (السودان والجزائر) أو الذي ما زال يكابد حراكه الشعبي مناورات تحول دون تقدمه (لبنان والعراق)، لابد أن يتم على ضوء كل ما سبق ذكره عن خبرة ومغزى التدخلات الأقليمية والخارجية في الجولة الأولى من الثورات، وعن الحالة الراهنة لكل من مشروعات التدخل.

بعبارة أخرى وعلى ضوء ما سبق، ماذا تدبر مشروعات التدخل الخارجية للحالات الأربع الجديدة، وجميعها تناضل شعوبُها لتغيير النظم القائمة، عبر ما يسمى "مراحل انتقالية"؟ فجميعها، مثل نظائرها في الجولة الأولى، ليست ثورات صلدة ذات قيادة وتوجُّهٍ واحد أو موحَّد بحيث تكون قادرة على تحقيق الحسم بسرعة وجذرية.

من ناحية: اختلفت الحالات الأربع من حيث منطلقات الحراك؛ أي من حيث توازنات القوى بين النظم القائمة والثورات عليها وكذلك من حيث التوازنات بين روافد كل ثورة. فلقد شهدت السودان تدخلاً مباشرًا وصريحًا للمؤسسة العسكرية، ولقد تحالفت المؤسسة العسكرية مع القوة المنظمة التي أدارت الحراك على الأرض (قوى الثورة والتغيير ذات التوجه العلماني اليساري في معظمه) تحت ضغوط مصرية وإماراتية وأمريكية. وفي المقابل شهدت الجزائر تدخلاً غير مباشر للمؤسسة العسكرية في ظل ترقب أوروبي وضغوط فرنسية وريبة وقلق من معسكر الثورات المضادة في مصر والخليج. وفي حين نجح الحراكان حتى الآن في السودان أولاً ثم الجزائر، في الدخول إلى مرحلة انتقالية لتغيير النظم القائمة، فإن أحداث ليبيا القريبة، منذ الاتفاق التركي الليبي، تلقى بظلالها على مصير التدخلات الخارجية في الحالتين؛ ومن ثم على مصير التوازن بين قوى الثورة في كل وطن وقوى الثورة المضادة

الإقليمية، ومن ثم سيناريو "انتصار حفتر" على قوى الثورة في ليبيا، سيمثل موجة عاتية جديدة من الانقلابات التي تهدد الطموحات الشعبية نحو المدنية والديمقراطية والاستقلال في تونس والجزائر وفي السودان أيضًا. ومن هنا فإن الاتفاق التركي الليبي وتداعياته حتى نهاية ٢٠١٩، يتحدى هذا السيناريو. إلا أن نجاح هذا التحدي يتوقف على مواقف دول المغرب الثلاثة من هذا الاتفاق. فهل ستمتد أصابع القوى الإقليمية المساندة لحفتر للتأثير على هذه المواقف على نحو يزيد من صعوبة المهمة التركية، بل ويؤثر ابتداء على مسار الانتقال في الجزائر ومسار الرئيس المنتخب الجديد سواء في الجزائر أو في تونس؟

ومن ناحية ثانية: فإن الحالتين اللبنانية والعراقية تبدون أكثر تعقيدًا وتشابكًا وأكثر ارتهانًا بشبكة تدخلية خارجية أخرى. فهما تختبران المرحلة الراهنة من المواجهة الساخنة والمفتوحة التي اندلعت منذ إدارة ترامب بين المشروعات الأمريكية الإسرائيلية الخليجية المتحالفة ضد المشروع الإيراني؛ تلك المواجهة التي برزت فيها أوجه تصدٍّ وهجوم إيرانية متعددة خلال صيف ٢٠١٩ وخريفه.

ولقد أسهم هذا التصدي وهذا الهجوم في دفع شبح الضربة الأمريكية الإسرائيلية التي كانت متوقعة حينئذ، ولو إلى حين. كما توالت –وخاصة خلال القمة الخليجية في الرياض في أول ديسمبر ٢٠١٩– مؤشرات للتهدئة مع إيران، وكذلك بين مجلس التعاون وقطر، بل وبين إيران وأمريكا (صفقة تبادل السجناء).

إلا أنه في المقابل، فإن الحراكين في لبنان والعراق يطرحان سؤالاً هامًا: هل هما حراكان شعبيان خالصان ضد الاستبداد والفساد، والأهم ضد الطائفية المذهبية السياسية والتبعية للخارج سواء الإيرانية أو الأمريكية– الخليجية؟ أم هما أوراق يتم توظيفها من المشروعات المضادة للمشروع الإيراني وحلفائها المتنفذين وبوجودها الملموس في العراق وفي لبنان؟ وهل أوراق الضغط أو التهديد، التي تغامر بمصير شعبين، هي أوراق ضغط في لبنان والعراق فقط أم هي أيضًا للمساومة على جبهات أخرى وخاصة في اليمن وسوريا؟

إن امتداد الحراكين لما يزيد عن الشهرين، مع نهاية ٢٠١٩، قد بين للمراقب عن كثب كيف أن الحراكين، المشروعين والضروريين لتجاوز سلبيات الطائفية، قد بدأ توظيفهما بالفعل في لعبة سياسية إقليمية تتشارك فيها قوى من الثورة المضادة الإقليمية ومشروعات التدخل الدولية في مواجهة إيران، كما تتشارك هذه القوى والمشروعات أيضًا وفي نفس التوقيت ضد المبادرة التركية تجاه ليبيا منذ الإعلان عن الاتفاق الليبي التركي، بعيد نتائج انتخابات تونس، وتزامنا مع انتخابات الجزائر.

ومما لاشك فيه إن المبادرات الراهنة التركية تجاه ليبيا وسوريا ذات انعكاسات على العلاقات التركية مع دول شمال أفريقيا وخاصة تونس (زيارة أردوغان لتونس في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩، ودلالاتها بالنسبة لفرص وعقبات التنسيق حول التدخل التركي في ليبيا). وكذلك فإن المبادرات الراهنة الإيرانية تجاه لبنان والعراق ذات انعكاسات على علاقات إيران بحزب الله في لبنان، في ظل تحالفاته الداخلية اللبنانية وفي مواجهة تيار المستقبل بارتباطاته السعودية والأمريكية، حيث تنعكس وتضغط كافة هذه التحالفات المضادة على عملية الانتقال المأمولة من الحراك اللبناني، وكذلك ذات انعكاسات على وضع إيران في العراق وعلاقاته بالقوى السياسية والعسكرية الشيعية وبالقوى الأخرى الكردية والسنية، وهي العلاقات التي لابد وأنها تؤثر على التوازنات بين هذه القوى، كما يتضح من طبيعة عملية تشكيل حكومة جديدة ومن التعامل العنيف الدموي مع الحراك الشعبي السلمي في مدن العراق.

ومن ناحية ثالثة: فإلى جانب المواجهة التنسيقية التركية—الإيرانية في سوريا، والرفض التركي للعقوبات على إيران، تتعاضد القوتان الاقليميتان —ذوات المشروعات التدخلية في الأوطان العربية– في إطار الدائرة الحضارية المشتركة الأوسع التي تضم أقوام

الأمة الإسلامية جميعًا من عرب وترك وفرس ومالاو وغيرهم...، فتنعقد في حضورهما قمة كوالالمبور الإسلامية (في ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٩) والتي رفضتها وانتقدتها بصورة واضحة السعودية ومصر.

وفي حين لا تكف تركيا عن المناورة بين روسيا وأمريكا، على صعيد الساحة السورية أو الليبية، لا تكف إيران أيضًا عن تدعيم أوراقها ليس مع روسيا فقط بل والصين (المناورات البحرية الثلاثية المشتركة في المحيط الهندي في الأسبوع الأخير من ديسمبر). ومن ثم فإن مبادرات تركيا وإيران خلال ٢٠١٩ وخاصة في نهايته، تمثل تحديًا للمشروع الأمريكي- الإسرائيلي- الخليجي بصفة عامة سواء ضد تركيا أو إيران.

ومن ناحية رابعة: ومع تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني للشعبين اللبناني والعراق، ناهيك عن صعوبات الوعود بالإصلاح في المرحلة الانتقالية في السودان والجزائر، يظل خطر الاقتتال الداخلي في لبنان والعراق يطل برأسه من حين لآخر، في ظل توازنات داخلية حرجة تجري إدارتها خارجيًا من وراء الكواليس. فلا الشعب العراقي قد برأ بعد بصورة كاملة من عواقب حروب عديدة بالوكالة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وكذلك الشعب اللبناني ما زال حريصا –بكل فئاته- على تفادي الوقوع في فخ حرب أهلية جديدة منذ الحرب الأهلية التي انفجرت ١٩٧٥، وظلت تديرها لمدة ١٥ عامًا توازنات وحسابات القوى والمصالح بين قوى إقليمية وخارجية. إلا أنه مع نهاية ٢٠١٩، فإن الوضع في لبنان والعراق، وأكثر منه الوضع في الجزائر والسودان وحتى الآن، يؤكدا كيف يتم التدخل لإجهاض أو احتواء الحراكين الشعبيين بفعل إيران من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى، ويحمل التصعيد خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر (الهجوم الأمريكي على قواعد حزب الله العراقية ثم هجوم أنصار وقوات الحشد الشعبي على السفارة الأمريكية في بغداد ١٣ ديسمبر ٢٠١٩) مؤشرات خطيرة على تحرك إيران وحزب الله ضد احتمالات التغيير في لبنان والعراق على حساب مصالحهما ووجودهما، وكذلك على رهان أمريكا على هذهين الحراكين ليضربا الوجود الإيراني في البلدين. وهو أمر سيكون ذو كلفة عالية على الشعوب وأحلامها وتزداد مخاطر هذه التكلفة مع إعلان الإدارة الأمريكية في ٣ يناير ٢٠٢٠ عن اغتيال قاسم السلماني قائد فليق القدس في الحرس الثوري ومساعد رئيس الحشد الشعبي في بغداد بصاروخ من طائرة مسيرة ذاتيًا أمريكيًا.

وأخيرًا: وفي حين تظل العديد من الأسئلة مطروحة تنتظر الإجابات مع بداية ٢٠٢٠، وفي حين تتوالى التحليلات حول السيناروهات المتوقعة لكل من حالات الجولة الأولى من الثورات وكذلك الجولة الثانية منها، وفي حين تستمر الجدالات حول الشرعية والمشروعية أو حول قواعد وأسانيد التدخلات الخارجية من عدمه، وفي حين يستمر سعير المعارك العسكرية على الأرض طالما لم يتم حسم توازن القوى العسكرية بين المتقاتلين من أبناء الوطن الواحد، وفي حين يستمر التصعيد المتبادل بين كافة الأطراف على كافة الجبهات...

يظل المحك الخطير قائمًا، يدق نواقيس الخطر، عن "حال أهالينا" المتردي أمنيًا واقتصاديًا، واجتماعيًا وهويةً وثقافةً وتعليميًا... وذاكرة. إنها مأساة إنسانية شاملة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، تهدد أمة كاملة بالانحدار ويصيب جيل كامل بالتحلل. إذن متى يسطع ويصعد مشروع "تحرر الشعوب" على مشروعات مصالح الدول والجيوش المتصارعة بالأساس على المصالح والنفوذ ذو الغلبة، كل وفق سرديته عن الأمن والاستقرار والسلام؟

إن سردية مشروعات التدخل المتصارعة -في أي إقليم من العالم- هي سردية الحكم والحكام والجيوش ودبلوماسية أصحاب الياقات البيضاء... وهي السردية الذائعة. أما سردية الشعوب فيتم استدعاؤها على الهامش حين يأتي ذكر "الاعتبارات

الإنسانية والمساعدات الإنسانية"، في حين أن سردية الشعوب تحتاج استدعاء حقيقيًا، عميقًا ومنظمًا؛ لأن التغييرات في التكوينات الاجتماعية والديموجرافية وفي الذاكرات الوطنية وانتماءات الأجيال، تتم على الأرض وليس في الغرف المغلقة التي يضع فيها النخب السياسات العليا والخطط العسكرية والاقتصادية، التي تحدد للأسف مصائر الشعوب وحدود الدول، ومن ثم تشكل سرديات الشعوب غير المسموع عنها بل وغير المعروف عنها إلا ما تبثه بعض تقارير إعلامية أو بعض تقارير حقوق الإنسان، عن الدمار وعن اللجوء وعن القتلى وعن المشردين بلا مأوى أو غذاء أو علاج أو تعليم ولكن الحقيقة أكبر بكثير ...بكثير.

*****

ملف العدد: تطور الأوضاع السياسية والعسكرية في المنطقة العربية

الحراك في العراق: المحركات والدلالات

د. مصطفى جابر العلواني(*)

مقدمة:

لمْ يأتِ "حراكُ تشرين العراق في العام ٢٠١٩" بمعزلٍ عن تأثُّرِهِ بالمستويات المتعدِّدةِ الداخلية والخارجية، التي تتفاوت تأثيراتُهَا، من مستوًى لآخرَ؛ وهو أمرٌ يتجاوزُ مقاصدَ "تحييرِ ما يجري من حراكٍ، ومن عفويَّتِهِ الدالَّةِ على صدقيَّتِهِ، وواقعيَّةِ طموحاتِهِ، وشعبيَّتِهِ، وما يشتهيه الحراكُ من رياح التغيير، ورفعِ وتيرةِ إنجازِ الحكومة القادمة، وفاعليَّةِ النظام السياسيِّ كلِّهِ، بما يؤكِّدُ –في النتيجةِ–: مدنيَّةَ الدولةِ، ومراعاتِهَا ما تريدُهُ شعوبُهَا، بوصفها من المدخلات الرئيسةِ الملحَّةِ، التي لا بدَّ لأيِّ نظامٍ سياسيٍّ –يدَّعي مدنيَّتَهُ– مراعاتُهَا، والعنايةُ بها، والسعيُ لتبلبيتها، في جملةِ مخرجاتِهِ: قوانينَ، وسياسات، وإنجازاتٍ.

أولًا– تقييم التغيير المحتمل في العراق، على المستوى الدوليِّ والإقليميِّ:

● **الولايات المتحدة الأمريكية:**

لمْ تكنْ الولاياتُ المتَّحدةُ بعيدةً، عن رغبةِ إحداثِ تغييرٍ، في النظام السياسيِّ، وفي خارطة تجاذب العراقِ، من لدن القوى الإقليمية، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكيةِ، إعادَة العراقِ، ولا سيما في إطار علاقاته الخارجيةِ إلى وضعٍ يخفِّف من أن تكونَ هذه العلاقات، والمواقفَ، ترجمةً للأهداف الاستراتيجية الإيرانيةِ، التي صرَّح بعضُ مسؤوليها –غيرَ مرَّةٍ– على هيمنة إيران على شؤونِ العراق، ومسكِهَا بخيوطِ اللعبةِ السياسية في العراق؛ ويؤكِّدُ تلكم الرغبةَ الأمريكيةَ أمورٌ، من أبرزِهَا:

أ) أنَّ الولايات المتحدة قد أعادت النظر، في الاتفاق النووي، المبرم مع إيران"٥+١"، وما فرضته على إيران، من عقوباتٍ اقتصاديةٍ، لمْ تَعْدُ عن كونِها شكلًا من أشكال الحروب، التي استهدفت الاقتصادَ، بما له من أثر مباشرٍ، على وجود النظام السياسيِّ الإيرانيِّ؛ في وقتٍ تعاني فيه إيران من مشاكلَ مركَّبةٍ، أبرزها:

١– تبعات التضخُّم في الداخل، وانخفاض احتياطياتها من النفط، وانخفاض إنتاجها النفطي وصادراتها النفطية كذلك.

٢– زيادةُ أعباء نشاطاتِهَا الإقليميةِ، في إطار نشاطات "جيش القدس"، المعنيِّ بحركتها الاستراتيجية العسكرية في المنطقة، بقيادة "الجنرال قاسم سليماني"، في: لبنانَ، والعراق، ودمشقَ، وصنعاءَ؛ بما مكَّنَهُ من رسم "الهلال الشيعيِّ"؛ الذي حذَّرتْ منه قوًى غيرُ شيعيةٍ، وأكَّدَتْهُ –قوًى شيعيَّةٍ– وبشَّرتْ بامتداده ليكونَ "بدرًا شيعيًّا"، وفق وصف قائد "عصائبِ أهل الحق" في العراق –الموالية لإيرانَ– "الشيخ قيس الخزعلي"؛ خلال –وعقب– الحرب على داعش في سوريا والعراق؛ بما يثيرُ تساؤلاتٍ، حول قضيَّةٍ بالغةِ الأهميَّةِ؛ وتبعث إشاراتٍ تخصُّ ما سيكون من مستقبل المنطقةِ، وما سيكون فيها من مشروع تغييريٍّ جذريٍّ؛ يعيد رسم خارطة المنطقة، ورسم حدود دولها؛ والتي سيأتي –إذن– في إطاره "الهلال الشيعيُّ"، الذي أشارَ إليه بوقت مبكِّرٍ، الملك عبد الله الثاني ملك الأردن، فيما بدا عن كونِه مبنيًّا على تسريبات معلوماتيَّةٍ، لما سيكون من مشروع في قابل أيام المنطقةِ؛ بوصف الأردن شريكًا في "التحالف الدوليِّ لمكافحة الإرهاب"، وله علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمركية، وبالقوى الفاعلة في أوربا، المعنية بالمنطقة، وبمستقبلها،

(*) أستاذ العلوم السياسية- العراق.

زيادةً على خبرة الأردنِّ، بملامح السياسات العامَّة لإسرائيل، وغاياتها القصوى[١].

ب) أنَّ الولايات المتحدة، تريد أن يكون العراقُ، جزءًا من لبناتِ تغيير خارطة المنطقة:

١- من خلال ديمقراطيته الوافدة منها؛ وبناء علاقات تحالف مباشرة معه؛ بما يلبي مصالحها، ويدعم وجودها، في وقتٍ أرسلت فيه تركيا إشاراتٍ، بتهديد وجود أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية النووية، وأسرابها، في إطار حلف شمال الأطلسي؛ المتهرِّئ.

٢- ويسمح -كذلك- لإسرائيل ببناء علاقاتٍ طبيعيَّةٍ، تسمحُ بجعلها شريكًا في استثمارتٍ مستقبليةٍ، بدلًا من مبدأ "الأرض مقابل السلام"؛ وبما يلبِّي رغبة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، بجعل العراق جارًا حليفًا، وشريكًا في المحيط العربي، وبدء التعاون معه على أساس استثماري، وفتح الحدود؛ بدلًا من أن يكون العراق معبرًا للصواريخ، التي تستهدف المنشآت السعودية، أو تتحوَّل أجواءُه إلى مصدر خطرٍ الطائرات المسيرة، وسواها، بدل أن يكون العراق دولةً عازلةً، تخفِّف من الخطر القادم من الشرق، باتِّجاه السعودية؛ وهو أمرٌ يخفِّف أعباء الولايات المتحدة، في دعم إسرائيل، وفي دعمها السعودية والخليج، جملةً واحدةً.

ج) وتأسيسًا على ذلك كُلِّهِ؛ فموقف الولايات المتَّحدة الأمركية، من التغيير في العراق؛ يدعمُهُ:

١- ما كانَ من إفراط الهيمنة الإيرانيةِ على العراق -التي باتَ متنفَّسًا لهَا، وقد تضاعفَتْ أهميَّةُ العراق، عقب تلكم العقوبات- وفق التشخيص الأمريكي على لسان وزير خارجيته، وممَّا يفهم من النقاط الاثنتي عشرة المشروطة لرفع العقوبات الأمريكية، أو تخفيفِهَا، أو لأجل الدخول في تفاوض جديد مع إيران، بشأن مستقبل مشروعها النووي، وأسلحتها الباليستية، كذلك.

٢- من هنا تتأكَّدُ أهميَّةُ إحداث تغيير، وفق الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، المتَّصلة بإحكام قبضة حصار إيران، وفرض العقوبات عليها؛ ولا أدلَّ على هذه "الفرضيَّةِ"، ممَّا يجري في لبنان، متزامنًا مع ما يجري في العراق، في ظلِّ ترحيب الولايات المتَّحدة الأمريكيةِ بهما؛ وبالدعوة إلى التعامل الإنساني مع المتظاهرين؛ وهو أمرٌ لا يجرحُ "وطنيَّةَ توجُّه التظاهرات، وبحثها عن ملامح "هويَّةٍ لا طائفيَّة".

د) ومن بين الإجراءات الأمريكية، التي تدعم فرضيةَ دعمها التغيير -المحدود- في العراق؛ ما أرسلتْهُ زيارةُ "نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس" نهاية نوفمبر للقاعدة الأمريكية في "عين الأسد" غرب الأنبار، ولقائه قيادة إقليم كردستان بأربيل؛ دون المرور، أو الاتصال المباشر ببغداد؛ وهي إذن إشاراتٌ مزدوجةٌ:

١- إلى المحتجِّين في العراق، من كوْن الولايات المتحدة ترحِّب باحتجاجاتهم، وتعدُّها فاعلةً، بدليل إحجامها عن زيارة بغداد، بوصفها منطقة ساخنة.

٢- إلى حكومة عبد المهدي، بأنَّها ستتخلَّى عن دعمه وحكومته، التي ارتبطت بإيران حال الاحتجاجات، بصورة أكبر من ذي قبل؛ بما سنناقشه في موضعه أدناه.

ومع ذلك؛ فإنَّ المبالغةَ في تقرير وجود قناعة أمريكية للتغيير في العراق، تكبحها سياساتهم في العراق، من رغبتهم الحقيقية، في الإبقاء على النظام السياسي، القائم منذ الاحتلال الأمريكيِّ العام ٢٠٠٣، لكونه من صنيع دولة الاحتلال، ومن آثار منجزاتهما؛ وقدْ فُصِّلَ في ظلِّ مشروع "بول بريمر"، المعني بتقويض معالم "النظام السياسي العراقي ما قبل الاحتلال" بجيشه، وبمؤسساته، وتياراتِه، وحتَّى بتغيير "قيم المواطنةِ ومعالمها"، و"بمصدر شرعية النظام"الدستورية"، ومشروعيته المبنيَّةِ على رضا الأحزاب والقوى الفاعلة في العملية السياسية، بعد ٢٠٠٣؛ وليست هي -إذن- مشروعيَّةً "شعبيَّةً"، وفق أصولِهَا.

(١) شُكِّل التحالف الدولي للتصدِّي للإرهاب، في سبتمبر من العام ٢٠١٤، ويضمُّ أكثر من ثمانين دولةً، التزموا جميعًا بإضعاف تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف بـ "داعش" وإلحاق الهزيمة به نهاية المطاف.
انظر: الموقع الخاص بالتحالف الدولي:
https://cutt.us/CmSYo

ومن ناحيةٍ أخرى –تؤكِّد سطحيةَ التغيير المنشود أمريكيًّا، في العراق، أنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكية، هي من مكَّن "إيران" من الهيمنةِ على المشهد العراقيِّ، في الفترة من ٢٠٠٦، ولغاية الانسحاب الرسمي الأمريكي في العام ٢٠١١؛ وقد تفلَّتتْ زمامُ خيوطِ المشهد العراقيِّ، تدريجيًّا من أيدي "المؤسسات الأمريكية": العسكرية، والأمنية، والسياسيةِ، لتتحوَّلَ إلى "هيمنة إيران، ومسكها بواسطةِ أذرعها: الحزبية، والتنظيمات المسلحة في العراق، ومن "جيش القدس" الممتدِّ إلى بغداد، بوصفها جزءًا من "الهلال الشيعيِّ"؛ ولا سيَّما عقبَ مساهمة إيران، في إعانة الولايات المتحدة لوجستيًّا في احتلال العراق، وإعانة التحالف الدولي ضدَّ الإرهاب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وإن لم تكن إيران قد اشتركتْ به، بل عملت في إطار التحالف الذي تقوده روسيا؛ إلا أنَّها قدَّمت خدمات أعانت الولايات المتحدة، على محاصرة "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" المسمَّى –اختصارًا– "داعش"؛ ما يؤكِّدُ حقيقةً تستحقُّ التأمُّلَ، مفادها: "أنَّ التغيير الجذريَّ في العراق، لَمْ يكن مطلبًا أمريكيًّا، وإن هي فَعَلَتْ، فلا يكون التغيير تلبيةً لحاجةٍ شعبيةٍ عراقيةٍ"، بقدر ما يتَّصل بمواقف الولايات المتحدة –فيما يخصُّها من التغيير– من إيران، ومن قوىً سياسيةٍ متفلِّتةٍ عن هيمنة الولايات المتحدة، في العراق، ومن رغبتِها في مراعاةِ مصالح حلفائها: كإسرائيل، والسعودية، والإمارت، وحتَّى الأردن؛ تحتَ دواعي عديدةٍ، قد لا تجتمعُ في مسمًّى واحدٍ، ولا في مصلحةٍ واحدةٍ، ولا في اتِّجاهٍ واحدٍ؛ لكنَّها متماثلةُ التأثير، على القرار الأمريكي، تجاه التغيير المنشود في العراق؛ وبغضِّ النظرِ عن عمقِهِ.

● **إيران**

تكريس الوجود الإيرانيِّ، في المشهد العراقيِّ، من خلال:

١– هيمنة إيران على العملية السياسية، من خلال الأحزاب السياسية، والشخصيات الموالية لها؛ بل ومن خلال امتلاكها حق الفيتو، على أي حزب أو شخصيةٍ تسعى لتولِّي زمام قيادة العراق، لما لها من أدوات تأثير.

٢– هيمنة إيران على المشهد العسكري وقياداته، من خلال المليشيات وفصائل الحشد الشعبي، الموالية لها، والتي عدَّت الانتصار على الإرهاب، من ثمراتِ تضحياتِهَا، وأنَّها إذن؛ قدْ اجتازت اختبار الوطنيةِ، بما كانَ من عقيدتها القتالية، وما قدَّمته من مظاهر النُّصرة للجيش العراقي وأجهزته العسكرية والأمنية المتعدِّدة؛ وبهذا كان لتلكم الفصائل اليد الطولَى في المشهد العسكريِّ فترة ما بعد التحرير في العام ٢٠١٦؛ وإن تعرَّضتْ لضرباتٍ إسرائيلية وأمريكية، إلاَّ أنَّ لهذه الضربات تبريراتُها المكانية الاستراتيجية، فهي قد استُهدِفَتْ في سوريا، على مشارف حدودها.

٣– زيادة حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران، بما يلبِّي مصالح إيران، ويضعف إمكانيةَ اعتماد العراق على ما ينتجه هو: زراعيًّا، وصناعيًّا، بما يغيِّبُ استحداث كثير من فرص التوظيف، وتشغيل العاطلين عن العمل، في العراق، وينعشُ –في المقابل– الاقتصاد الإيرانيَّ، المثقل بآثار الحصار، وبالمسؤوليات الخارجية الكثيرةِ، التي باتت موضع انتقاد الشعوب الإيرانية، وقوى معارضتها.

٤– وفي المقابل؛ فإنَّ الاحتجاجات العراقية التشرينية، تهدِّدُ تلكم المعالم، التي تخصُّ مصالح إيران، بل وتهدِّدُ الشارعَ الإيرانيَّ المحتقنَ من الوضع الاقتصاديِّ، وآثار العقوبات الأمريكية، وتهدِّدُ في إشعال فتيل احتجاجاتٍ في إيران، تحاكي ما يجري في العراق، وتهدِّد النظام السياسيَّ بمجمله.

٥– وبناءً على ما سبق وصفه في النقاط الأربع السابقة؛ فيمكن القول إنَّ ثمَّةَ تلازمًا، بين ما يجري في لبنان من احتجاجات، وما يجري في العراقِ. كذلك، لا ينفصم هذا التلازم عن رغبة الحدِّ من تأثير القوى الخارجيةِ بالشأن الداخليِّ، ولا يمكن معه قبول ما يمسُّ السيادةَ الوطنيةَ، التي تحتاج إلى سلسلةٍ من المنجزات، تبدأ بإذكاء الروح الوطنية، وبرسم معالمِ الهوية الوطنية، عقب تنقيتها ممَّا شابَها، بتأثير القوى الحزبية الطائفيةِ، وأذرعها المسلحة؛ وبتقويض نظام المحاصصة، الذي خرجَ عن أصل ما وُضِعَ له، في حينه من إنهاء حالة الاقتتال في

لبنان، ومن انعدام الثقة بين فصائل المعارضة العراقية ما قبل الاحتلال.

● **السعودية وحلفاؤها**

مدى تأثير السعودية وتأثُّرها بالمشهد العراقيِّ؛ فإننا نرصَدُه في مجالاتٍ، أبرزها:

١- بصدد ترميم علاقاتها بالعراق؛ في ظلِّ ما يوصفُ بالتنافس مع إيران، على تعزيز الوجود في العراق؛ ومن خلال تكثيف الجهود والأواصر، في محاولةٍ من السعوديةِ، لإعادة العراق لحضنه العربيِّ[(١)]؛ مثلما تحاول مع سوريا، لكن بوتيرةٍ أدنى ممَّا فعلته مع العراق، بدءًا بالتمثيل الدبلوماسيِّ، ومرورًا بفتح الحدود البرية، وبناء المنافذ، وتسيير الرحلات الجوية، والشروع في إنشاء المشاريع الاستثمارية المشتركة مع العراق في أراضيه؛ زيادةً على التبرُّع ببناء معالم رياضيةً، ذات كلفةٍ عاليةٍ؛ بهدف رفع الحواجز النفسية مع السعودية، وبناء الثقة مع الشعب، والقوى السياسية، والشخصيات، حتَّى المخالفةِ مذهبيًّا.

٢- ومن ناحيةٍ أخرى؛ فإنَّ السعوديةَ، تخشى من أي تغيير مفاجئ، مثلما تخشى على الإبقاء على تأثير إيران، والقوى ذات النَفَس الطائفيِّ، الذي يتهدَّد المناطق الشرقيةَ في السعوديةِ، كونها من المناطق ذات الوجود الشيعي الكثيف؛ التي يمكن أن تستخدمها إيران، في حال بلوغ استهدافها من الولايات المتحدة، حدًّا خانقًا، يجعل إيران أمام معركة مصير ووجود؛ لا تخبئ معها ورقةً إلاَّ واسخدمتها، بوجه المخطَّط الأمريكيِّ، ومنه نفوذها في المنطقة الشرقية، في المملكة العربية السعودية.

٣- ونتيجةَ تعرُّض المنشآت النفطية، في الخليج، في صحراء السعودية "أرامكو"، والحادث الذي استهدف "ميناء الفجيرة"، وناقلات النفط فيه؛ فإنَّ السعوديةَ تشتهي رياح التغيير في العراق، لكنَّها لا تريد المجازفة بدعمه، خشية خسارتها ما قد بَنَتْه من علاقات، ومشاريع فيه؛ في ظلِّ رعاية قيادات العملية السياسية الحالية؛ وتشتهي السعوديةُ تضييق الخناق على إيران، ولكن ليس بصورةٍ صارخةٍ؛ وكأنَّها تعلن الحرب على إيران، فتشعل فتيل حرب عبر جانبي الخليج، لا تُحْمَدُ عقباها، ولا تحتملُ فاتورتها؛ لكنَّ السعوديةَ -في المقابل- لنْ تقف أمام توسُّعِ مؤيِّدي الولايات المتحدة، في حصارها إيران، تحت غطاء حماية انسيابيَّة النفط للعالم في الخليج عبر مضيق هرمز، والتصدِّي لناقلات النفط الإيرانيِّ، وللسفن التي ترسل بها إيران محمَّلةً بأسلحةٍ، تدعم مشاريع إيران التوسُّعية، في اليمن، أو في سواها.

٤- ومن ناحيةٍ أخرى، أشار -الشيخ قيس الخزعلي- إلى الدور الإماراتي، الذي وصفه بالمتآمر على العراق، وأنَّها راغبة في التغيير، وداعمة له، أكثر من السعودية؛ إلى جانب اتِّهامه إسرائيل، أكثر من أمريكا، في دعم التغيير؛ والراجح في ذلك، أنَّ موقف الإمارات، وموقف إسرائيل، كذلك؛ داعم للتغيير، لأسباب تتَّصل بمشروع تغيير خارطة المنطقة -وقد أعلاه- وقد يكون التغيير في العراق من مفاتيح ذلك المشروع، ومن أدواته؛ مستحضرينَ خروج الإمارات، وإسرائيل، وحتَّى الأردن، عن حدودها، لتشترك استراتيجيًّا في مشاريع، تحت غطاء التحالفات، دوليًّا وإقليميًّا.

٥- ولمْ تخلُ البحرين من رغبة إحداث تغيير في العراق، يكون بترجيح كفة الولايات المتحدة فيه، على حساب إيران، من جهة، ويكون لصالح توثيق العلاقات العربية العراقية، على حساب علاقاته مع إيران. من جهة أخرى؛ والأمر تحرِّكُهُ الانتماءات الطائفية، التي تضِيق البحرين بها ذرعًا، وتؤرِّقُ القائمين على حفظ أمنها؛ خشيةَ التأثير على مكونٍ، يرى في إيرانَ أملًا، وفي إقامة علاقاتٍ بها واجبًا شرعيًّا.

ثانيًا- الدور الإصلاحي المناط بحكومة ما بعد انتخابات ١٢ مارس ٢٠١٨

مع تقدير الشعب العراقي، والمرجعية الدينية في النجف، وشخصياتٍ سياسية وطنيَّةٍ، والدول المتحالفة مع العراق، في قتال الإرهاب، وتحقيق "نصرٍ ميدانيٍّ" عليه؛ إلاَّ أنَّ ذلك لم

(١) العلاقات السعودية-العراقية: من القطيعة إلى التحسُّن المضطرد، موقع بي بي سي العربية، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/GDDXN

يمكِّن العبادي، من الترشُّح لفترة ثانيةٍ وتمكينه من تشكيل حكومةِ الإصلاح، بعد أن نجح العبادي، بشكلٍ مُقدَّرٍ في رئاسة مجلس وزراءٍ، حقَّقَ النصرَ، على الإرهابِ، مع ما كلَّفتْهُ الحرب، من تهجير الملايين، وهدم لمدن كثيرةٍ، وفقد أموال طائلةٍ، دُوِّرَتْ للحرب على الإرهاب من موازنة الدولة؛ ولفقد العبادي قدرة الانفكاك عن انتمائه الحزبي، الذي حال دون اكتسابه ثقة الكتل الشعبوية، ودعمها لترشيحه، لفترة ثانية؛ باشتراطها استقالته عن حزب الدعوة؛ وهو أمرٌ كشفَ عن مزاج الشعب العراقيِّ، الذي دفَعَهُ مقتُهُ هيمنةَ الأحزابِ السياسيةِ، والمحاصصة الطائفية والسياسية، وتوزيع الهُوية الانتمائية على المكونات، لا إلى الجامع الوطني؛ الذي استشعرتْه الكتل الشعبوية، ممثَّلةً بأنصار مقتدى الصدر، وكتل سنِّية، وأخرى علمانية عابرةٍ للانتماء الطائفي.

وأدَّى ذلك إلى جانب إرجاء تنفيذ الوعود، التي كان قد قطعها العبادي، للمحتجِّين في البصرة، وممثِّليهم من شيوخ العشائر، بوصفهم ضمانةً لتنفيذها، ومراقبين عليها؛ ولاقت تلكم الاحتجاجات صدًى مقدَّرًا، في بغداد وبعضٍ من محافظات الجنوب، أدَّى إلى تجاوز العبادي، الذي فُسِّرَ تعامله المبني على وعودٍ عريضةٍ، وتبشيرٍ بإصلاحاتٍ مستقبليةٍ، بدتْ كأنَّها ترويجٌ لبرنامج "حكومته المقبلة" حال فوزه بثقة الكتل البرلمانية، بدعم كتلته، وتمكينه من بلوغ التحالفات اللازمة لذلك، لجعلهم الكتلة الأكبر، وجعله المرشَّح الأوفر حظًّا.

إلاَّ أنَّ العبادي، الذي حاول مسك العصا، من المنتصف: بين تمكُّنه من الفوز بتأييد "سائرون"، والإبقاء على انتمائه لحزب الدعوة، وإبقاء دعمه له؛ قدْ فقد العصا، لفقده ثقة المتحالفين المفترضين معه؛ ما دفعَ الكتل المتنافسةَ الفائزة، إلى البحث عن مرشَّحٍ توافقيٍّ، لتجاوز الأزمة في التنافس بينها، على ترشيح شخصيةٍ من بين صفوفها؛ فكان ترشيح بديل "تسوية"[١]، ممثَّلٍ في الدكتور عادل عبد المهدي، والذي أُنيطت به مهمة "الإصلاح"، "ومكافحة الفساد"، بموافقة الكتل الأعلى أصواتًا؛ ليكونَ عبد المهدي، تحت رقابة الكتل، التي جاءت به، والكتل الأخرى، التي أسْهمت في منحه وحكومتِهِ الثقةَ، تحتَ قبةِ البرلمان، وقد اسْتُبْشِرَ به خيرًا.

وقد شكَّل وجود الدكتور برهم صالح، في رئاسة الجمهورية، أمرًا يدفع إلى التفاؤل، بما سيكون من إنجاز، ومن مكافحة الفساد، وتحقيق الإصلاح؛ فالدكتور صالح، معروفٌ بدعواته الإصلاحية، في كردستان، وحتى في إطار انتمائه "للاتحاد الوطني الكردستاني"، بوصفه من قياداته، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي؛ وقد شكَّلَ لأجل هذه المهمة –عقب استقالته عن العمل فيه، قبيل انتخابات ٢٠١٨– "التحالف من أجل العدالة والديمقراطية"، وقائمة الوطنية"نشتيمان"؛ وقد تآلفَ مع التيارات الإصلاحية المعارضة، جبهةً وطنيةً، ضمَّتْ –إلى جانب شخصيات من انتماءات سابقة مختلفة– حركة التغيير "كوران"، والجماعة الإسلاميةَ "كومل"[٢]، تجمعهم الرغبة في الإصلاحِ والتغيير، ومحاسبةِ المسؤولين؛ وتعاضدت جهودهم مع السيد العبادي، للخروج من أزمة العلاقات بين بغداد وكردستان ما بعد الاستفتاء[٣].

إلاَّ أنَّ ما جرى خلال فترة رئاسة الدكتور عبد المهدي، يؤكِّدُ أنَّ حكومتَهُ –مع ما حقَّقَتْهُ من تقدُّمٍ في ملفاتٍ كثيرةٍ– إلاَّ أنَّها لم ترقَ إلى المستوى المطلوب في الإنجاز؛ ولا أدلَّ على ذلك إلى "ما شهد به شاهد من أهله" بتلويحه المستمرِّ بتقديم استقالته، التي لم تغادر جيبَهُ يومًا؛ إلاَّ حال مطالبة المحتجين بتقديمها؛ بناءً

(١) يراد بمصطلح"مرشح تسوية"، ما اتَّفقت عليه الكتل الأكبر، في البرلمان، وهو: الدكتور عادل عبد المهدي.

(٢) الكتل والتحالفات المشاركة في الانتخابات العراقية، موقع بي بي سي العربية، ٢٣ يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/quOel

(٣) مصطفى العلواني، الأحزاب الإسلامية في كردستان العراق: التجربة السياسية لأنموذجين حزبيين، (في): د. نادية مصطفى (إشراف عام)، السياسات العامة في نظم ومجتمعات العالم الإسلامي: نماذج وخبرات، حولية أمتي في العالم، العدد الرابع عشر، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص ص ٣٣٩-٣٦٢.

على رغباتٍ خارجيَّةٍ، رجَّحَت الأوساطُ أنَّها وافدةٌ من إرادة خارجية، لا شخصية.

لم تكن حكومة عبد المهدي بعيدةً عن التفاؤل، فقد رفع عبد المهدي ابتداءً شعاراتٍ، تترفَّعُ عن قيد الطائفية، وتدعو إلى ترشيح وزراء مستقلين، بناءً على دعم الكتلة الأكبر "سائرون"، التي أعلنت عن تنازلها عن حصَّتها من الوزراء لصالح وزراء مستقلِّين، وتكنوقراط، يسهمون بدورهم في تنفيذ برنامج إصلاحيٍّ قد أنيط بها، لتجاوز آثار المحاصصات، التي أفسدت عمل الحكومات العراقية المتعاقبة، عقب العام ٢٠٠٣.

ولعلَّ من أوَّل بوادر الفشل، التي سُجِّلَت على فترة عبد المهدي، ما كان من تلكُّئِه، دون إكمال تشكيلته الوزارية، أمام تمنُّع الكتل في قبول ترشيحات عبد المهدي؛ ما أوقع الحكومة في تجاوز التوقيتات الدستورية، الخاصة بذلك، تحت حجَّةِ ترشيح المستقلِّين، والأكفاء التكنوقراط؛ ما أفسح المجال للكتل، لممارسة ضغوطاتها مجدَّدًا؛ وتناسي مطالب الشعب، الذي ينتظر بفارغ الصبر، تنفيذ برنامج الإصلاح الحكوميٍّ؛ في وقتٍ تراكمت فيه الضغوط، على الحكومة الفتية التي لمْ تكتمل بعدُ، ومن بينها "الرغبة الأمريكية في استمالة الحكومة، لجانب فرض العقوبات الأمريكية على إيران؛ وضغط الحكومة الإيرانية، في تمكين إيران من جعل العراق متنفَّسًا، يعوِّضها ما تعانيه من حصارٍ، لا سيما ما تعانيه في الخليج، الذي يمثِّل "الرئة اليمنى" الاقتصادية لإيران.

وبما أنَّ الحكومة لم تكتمل، وبقيت فيها ثماني وزارات شاغرةٍ، تُدار بالوكالةِ، وقد عانى عبد المهدي ضغوط الاحتجاجات، التي شهدتها مدن عديدة، قُبَيل تولِّيه مهام تشكيل الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء؛ إلى جانب ضغوط الكتل، وتحذيرات كتلة "سائرون" له من الحيد عن وعوده الوطنيةِ، وبرنامجه الإصلاحيِّ، الأمر الذي أفقده كثيرًا من الثقة، بتمكينه من فعل ما كان يصبو إليه؛ دفعه ذلك إلى التلويح باستقالتِهِ؛ مرارًا، كلَّما ضاقت به الحيل، واستحكمت أمامه الانسدادات، التي كانت الاختلافاتُ، ومصالح الكتل والأحزاب من ورائها.

فما الذي سوَّغَ انطلاقَ التظاهراتِ العراقيةِ التشرينيَّة؟ سؤالٌ يجدُ إجاباتِه الشافيةَ، في إطار المستوى الوطني والمحليٍّ؛ بل إلى الشوارع والساحات؛ فقد امتدَّتْ محرِّكاتُهُ، من "الوعي" الملحوظ، للشارع العراقيِّ، ممثَّلًا بانفتاح الشباب، على ما حولهم من مجريات الأحداث، ومن استلهام شواهد التجارب الإقليمية، والوطنية، والمحلية، وانفتاحهم على إعادة قراءة حركات الاحتجاج، والتظاهر، والاعتصام، السابقات؛ ومحاولة الانتفاع منها، وجعلها أطُرًا مرجعيَّةً؛ محرِّكةً، ومرشدةً، ومحذِّرةً؛ في إطار ما يمكن وصفه بتحقُّق "الوعي" بما كان، وترشيد ما هو كائنٌ، ليكون حالًا من "السعي"، يدفع إلى الانتفاع من أمرين رئيسين متلازمين، هما: (الوعي)، (والسعي):

أوَّلًا- (الوعي) بوجود تراكمات، في فشل الحكومات المتعاقبة، في قضيَّةِ الإنجاز، في إطار البرامج الحكوميَّةِ، التي ترسمها الكتل الفائزة في الانتخابات، قبيل خوضها المعارك الانتخابية، والتي كثيرًا ما تفصل بين برامجها وإنجازها مسافاتٌ شاسعةٌ، تثيرُ حالًا من الشعور بالإحباط، لدى الناخب، وربما الندم على المشاركة بالتصويت؛ وذاك أمرٌ يُفْقِدُ -في حقيقته- مشروعيةَ بقاءِ الحكومات، وإن حازت على شرعيَّتِها، من تلك الأصوات الممنوحة لها.

ثانيًا- (السعي) إلى تجاوز ما قد كانَ، من ردود أفعال الحكومات المتعاقبة، على الاحتجاجات السابقةِ؛ والتي كانت تنتهي باتفاق بين الحكومات والمتظاهرين، على منجزاتٍ محدَّدةٍ؛ لكنَّ النكوث بتلكم التعهُّدات الحكومية، دفع "التظاهرات التشرينية" الجارية، إلى ابتكار جملةٍ من الإجراءات، أقلَّ ما توصفُ به أنَّها "غير مسبوقة" من ناحيةٍ؛ "وثابتة" مع ما جوبهتْ به من العنف المفرط، سواء كانَ حكوميًّا، أو من طرفٍ ثالثٍ، لا تخفَى صلتُه بالحكومة وبأجهزتها، وتلتقي بها مصالحه؛ بل وتوصف التظاهرات بكونها "تصعيديَّةً في مطالبها"؛ وهو أمرٌ أكسبَ المحتجِّينَ، أدواتٍ للضغط على الجانب الحكوميِّ، للإسراع في تنفيذ المطالب المتَّفق عليها -ضمنًا- دون تلكُّؤٍ، ومع ذلك تطوَّرت المطالب للمحتجِّين، من:

١- تقويم الإنجاز الحكومي، بتوفير مطالب معينة، كتوفير درجات التوظيف، وتوفير الخدمات، أو تخصيص الأراضي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسِّطة، وسواها.

٢- وتحوَّلَ الأمر إلى (وعيٍ)، بما تتحمَّلُه الحكوماتُ، لتضييعها ثروات العراق، في إطار الأرقام الكبيرة، التي خُصِّصتْ للموازنات السنوية، لفترة ما بعد الاحتلال؛ معتمدين على مؤشِّرات، من بينها: تهالُك البنى التحتيَّة دون صيانتها، و"فضائية المشاريع الجديدة، المخطَّط لإنجازها"، وسوء التدبير في توجيه رؤوس الأموال، تجاه استهلاك ما هو مستوردٌ، من دول الجوار، بما يصبُّ في مصلحتها، لا في مصلحة العراق، التي تتطلَّبُ -لتجاوزها- بناء المشاريع الخدمية والصناعية، كمحطات الكهرباء بدل استيرادها، بمبالغ تكفي -لو أُحسِنَ استغلالها- لبناء محطَّات تغطِّي الحاجة إليها.

٣- المطالبة باستقالة الحكومةِ، ثم المطالبة بتغيير النظام السياسي، القائم على: تشطير "الهوية الوطنيةِ" إلى مكوِّنات: إثنية، ودينية، وطائفية؛ والدعوة إلى إنشاء نظام سياسيٍّ، مبنيٍّ على الوحدة الوطنية، والهوية الوطنية، والمصلحة الوطنية.

محرِّكاتٌ داعمةٌ للاستمرار بالاحتجاجات:

يدعمُ ذلك، ما كان مما يمكن وصفه بـ"موسم الربيع العربي الجديد"، ممثَّلًا فيما جرى في الجزائر، وفي السودان، ويتوقَّع امتداده إلى سواهما، فكان العراق من أبرز الدول، المهيَّأة للشروع بتدشينه بداية أكتوبر ٢٠١٩؛ وقد شهدت تجربتا: السودان، والجزائر، نجاحًا مقدَّرًا؛ شكَّلَ معْلمًا وقيمةً رافدةً مضافةً (للوعي) لدى الشباب العراقيِّ؛ ما يدعمُ (السعيَ)، ممثَّلًا باستجابة الشباب، في إطار الحركة الاحتجاجية التشرينية.

ويُذكرُ أنَّ مقارنةَ الأوضاع في الجنوب، بما عليه أحوال مدن إقليم كردستان، ومقارنةُ بغداد بأربيل، من جهةٍ؛ وما شهدتْه المناطق، التي يمكن وصفها "بالسُّنِّيَّة"، من عمليات إعادة إعمار نشطةٍ، قياسًا بمثيلاتها في الجنوب -مع ما كان من قصور الأداء الحكومي، في المناطق المحرَّرة من قبيل تلكُّؤ صرف مبالغ التعويضات الحكومية، لنصف البيوت والممتلكات الخاصة المتضرِّرة، وما تعرَّضت له آلاف البيوت من الهدم الشامل، لأكثر من عامين- لكنَّ البنى التحتية العامة، والمؤسسات الحكومية فيها، قدْ شهدت إعادة بناء نشطة، ساهمت في بعضها دولٌ مانحة، لتعويض ما تسبَّبت به عمليات الحرب على الإرهاب، وتحرير المدن المسيطَر عليها؛ كلُّ ذلك زاد في (الوعي) بوجود قصور حكومي واضح في الإنجاز، يحتاج إلى ضغوط شعبية تحرِّكُه.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ ذاكرةَ الحركات، الشعبية العراقية الاحتجاجيةَ، أيقنتْ -وفق تصريحات ناشطين، في مناسبات عديدة، سبقت الاجتجاجات الأخيرة، ورافقتها كذلك- مفادُهَا "أنَّ الحكومة العراقية الحاليةَ، حكومةَ السيد عادل عبد المهدي، غير قادرةٍ على إنجاز ما وعدت به، أو تَعِدُ به؛ والمشكلةُ متأصِّلةٌ في طبيعة النظام السياسيِّ، والمحاصصة فيه، والتنافس بين الكتل، وما شرَّعهُ الدستورُ، الداعم لذلك كلِّه؛ وقدْ بدأت ملامحُ المحاصصةِ المؤسِّسة لهُ، في اجتماعات الشخصيات، والأحزاب الفاعلة، في العملية السياسية، لما بعد الاحتلال، يوم كانَ -جُلُّها- في صفوف المعارضة العراقية، خلال اجتمعات المعارضة، وأبرزها: في لندن، وأربيل.

ثالثًا- محركات الاحتجاجات، ومطلب إقالة حكومة عادل عبد المهدي:

بدأت مطالب المحتجِّين، بداية شهر أكتوبر ٢٠١٩، بالإسراع في تنفيذ البرنامج الحكومي الإصلاحي، ومحاسبة الفاسدين المتلكِّئ، وصيانة الأمن، وتوفير فرص العمل، ودعم ذوي المشاريع الصغيرة، وتعويض سكنة مناطق المتجاوزين على أراض حكومية عامة، ليست مملوكة لهم، بعد هدم ما بنوه من مساكن هزيلةٍ، من قبل المؤسسات الحكومية المعنية، والتضييق على الباعة المتجوِّلين، تحت ذريعة تنظيم المدن، وتضييق التفلُّت من الضرائب؛ في وقتٍ لم تفِ الحكومة فيه بالتزاماتها بتوفير وظائف، ولا بدعمها المشاريع الخاصة؛ لتستوعب العاطلين عن العمل، أو لتنشيط مشاريع الإقراض الميسَّرة لهم.

وقد خرجت جموع الشباب، تجوب الشوارعَ بشكلٍ سلميٍّ بامتياز؛ تطالب بالإصلاح، في وقتٍ لقِيت فيه صدًى من كتلة "سائرون"، ومن مقتدى الصدر، الذي أعلن براءته من الحكومة[١]، بعد طول مراقبةٍ لإنجازها؛ وقد كانَ الداعمَ الأكبر لها؛ مطالبًا الحكومة باتخاذ إجراءات صارمةً، في تنفيذ برامج الإصلاح، ولا سيَّما محاسبة الفاسدين، وكشف ملفات الفساد التي تدينهم؛ وفي الوقت نفسه، طالب "الصدر" الحكومة، بالتعامل المقبول مع المتظاهرين؛ والحد من مظاهر العنف والشغب تجاههم؛ وقد وصف الحكومة بحكومة شغب؛ لا حكومة قانون؛ وهو أمرٌ وفَّر الدعم المعنويَ لفئة من المتظاهرين؛ مع أنَّهم رفضوا فيما بعدُ، دعوة الصدر لمؤيديه، في النزول إلى ساحة التحرير؛ وقد عدَّها المتظاهرون، محاولةً محتملةً لاختراق صفوفها، وخطف قيادة زمامها؛ التي لم تكن قد تشكَّلتْ ملامحها بعدُ؛ وخشيةَ أن تقعَ "سائرون"، تحت ضغوط داخلية، وإملاءاتٍ خارجية؛ لما خبره المتظاهرون، من أنَّ وجود قيادةٍ ظاهرةٍ للمتظاهرين، يسهم في تصفيتهم، وفي وأدها جملةً واحدةً؛ وهو أمر أثبتت الأيام صحَته، وأثبتت الأحداث –ما بين الفعل وردِّ الفعلِ– تأثيرَهَا.

واللافت للنظر؛ أنَّ حكومة عبد المهدي، قد صعَّدت من حدَّةِ تعاملها مع الاحتجاجات والمحتجِّين، ومن اعتصم منهم في ساحات الاحتجاجات، وما تسبَّبوا فيه من محاصرة المنطقة الخضراء، التي تضمُّ معظم الوزارات ومقارَّ السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ ما أشعر جميع السياسيِّين، بخطرٍ حقيقيٍّ؛ لكنَّهم يشعرون مقابل ذلك بخطر آثار مجابهة المتظاهرين بعنف مفرطٍ؛ لأنَّهم يظنون أنَّ للتظاهرات خيوطًا، تمتدُّ إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى مرجعيات إسرائيليةٍ، وفق ما صرَّح به قياديون، في كتلة البناء، وقياديو مليشيات مسلَّحة، فاعلون في العملية السياسية؛ ولهذا يُعَدُّ العنف مأزقًا يرادُ أن يُساقَ إليه سياسيو العراق، بما يعيد للولايات المتحدة الأمريكية، إمكانية تعديل العملية السياسية، وتحديد مساراتها المستقبلية؛ فتكون الاحتجاجات، وفق ما يعتقدُ أولئك، وسيلةً تفقدهم سلطتهم، حال إساءة التعامل معها، بل وتُوقعهم في دائرة العقوبات الأمريكية.

وقد طالب "الصدرُ"، رئيسَ الوزراء بتقديم استقالته، وطالب حيدر العبادي، رئيس كتلة "النصر"، كذلك، بتقديم عبد المهدي استقالته؛ الذي لم يقدِّمها، تحت تفسيرين:

الأوَّل:– وجود ضغوط من إيران، للإبقاء على من يؤيِّدها في سُدَّة الحكم، عقب تعهُّداتها لعادل عبد المهدي، بأنَّها ستدعم بقاءه؛ وهو أمرٌ لا يقوى معه عبد المهدي على رفضه؛ بعد أن أبلغتْه أنَّها لن تتعهَّد بحمايته، حال تقديم استقالته، دون موافقتها.

الثاني– أنَّه أراد التعامل مع الاحتجاجات، وتهدئتها، ومن ثمَّ يقدِّم هو طواعيةً استقالتها، بعد أخذه فرصةً، لتنفيذ مشاريع إصلاحية، سريعةٍ؛ مستعينًا على فاسدي الكتل، بالزخم الشعبيِّ، الذي لمْ يتمتَّع به، لتحمُّله مسؤوليةَ العنف المفرط، وما حصده من مئات الشهداء، وآلاف الجرحى، وعشرات المفقودين[٢].

● هوية الاحتجاجات، ومرجعيةُ المحتجين:

مع أنَّ الاحتجاجات التشرينية في العراق، جاءت شعبيةً بامتيازٍ؛ إلاَّ أنَّها ليست بعيدةً عن دعم بعضٍ من المعنيِّين بالعملية السياسية، ممَّن يعنيهم الإصلاحُ، بالحدِّ من تغوُّل بعض الأحزاب السياسية، والشخصيات، وممَّن يعنيهم تجاوز المحاصصة، التي جُيِّرتْ لصالح فئةٍ، تدَّعي تمثيلها لذلك المكوِّنِ، أو تمثيلها لتلك الطائفةِ، ما جعل العملية السياسيةَ، تدور في أفلاك نخبةٍ، استمكنت من المسك بخيوط اللعبة السياسية؛

(١) في تغريدةٍ له عبر تويتر، الساعة ١٠:٥٧، في ٥ ديسمبر ٢٠١٩.

(٢) تجاوز عدد الشهداء ٥٠٠، لغاية ١٢ ديسمبر، وأكثر من ٢١٠٠٠ جريحًا، وعشرات المغيَّبين من الناشطين، وفق إحصاءات، منها: ارتفاع حصيلة قتلى تظاهرات العراق إلى ٥١١، موقع الحرة، ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/zMʌeT

ولكنَّها لم تأت بما يمكن أن يُحْسَبَ لها إنجازًا؛ بل جعلت من العملية السياسية، والحكومات المتعاقبة عليها، رمزًا للفسادِ، وشاهدًا على الإخفاق، وتضييع مقدّراتٍ، يمكن بها بناء أكثر "من عراق"، لو أُحسنَ استخدامُهَا، ورُشِّدَ صرفُهَا.

ولعلَّ من بين الداعمين والمشاركينَ، في الاحتجاجات الشبابية، بعضًا من جماهير "سائرون"، والتيار الصدري، وحتى الحزب الشيوعي، وتدلُّ على ذلك مبادرة كثير من الشخصيات السياسية، للتخلِّي عن مناصبهم، في بغداد وفي الحكومات المحلية، بتقديم استقالاتهم، التي سبقت استقالة عبد المهدي بشوطٍ، لا يبعدها عن كونها وطنيَّةً[1].

ومع أنَّ الاحتجاجات، قد بادر بها أبناء جنوب العراق، من المعروفين بنخوتهم العربية، وانتمائهم الوطنيِّ، وقد ورثوه جيلًا بعدَ جيل؛ تشهد لهم بذلك ثورة العشرين، وأخواتها، وتركَّزت الاحتجاجات في بغداد كذلك؛ إلاَّ أنَّها لامستْ معاناة العراقيِّين جميعًا، دونما فرز، ومنهم الشعب العراقي، في كردستان العراق، إلاَّ أنَّ ثمَّةَ اعتبارات، تحول دون تعميم تلك الاحتجاجات، ويمكن الإشارة إلى بعضها، في نقاط، أبرزها:

١- ما يخصُّ المناطق ذات الأغلبية السنِّيَّة، وهي قريبة عهد بتهجير قسريٍّ من مناطقها، في فترة تسلُّل تنظيم داعش إلى مدنهم، ومحافظاتهم، والتي يحتاج شعبها إلى التحلِّي بمظاهر "السلم المجتمعي"، وإلى التعامل سياسيًّا مع السلطات، لتتحقَّقَ براءَتُها عن كونها حاضنةً للإرهاب، وفق ما روَّجَ المعنيُّون بمشاريع "الإبقاء على الطائفية"، وعلى المحاصصة، التي من غيرها، لن يكونَ لهم وجودٌ، في السلطة، ولا تكون لهم أهليةُ البقاء قريبًا منها.

٢- أمَّا ما يخصُّ كردستان، فإنَّ الأمر يأتي في إطار ما يبرِّرُهُ:

- ما يتَّصل بحكومة الإقليم؛ فإنَّها تحاذر من أيَّة محاولةٍ، من شأنها تقويض العملية السياسية، التي أثمرت استقرار إقليم كردستان، وحقَّقت له استثمار جهود أبنائه، في بنائه.
- ما يتَّصل بالتيارات السياسية في الإقليم، فهم مع أيَّةِ محاولةٍ للإصلاح، في بغداد، وحتى في الإقليم، ولكن بما يُبقي على مكانتهم، في العملية السياسية، في بغداد، وفي أربيل، ويُبقي على أثرهم فيها؛ دون إقصاء، يضرُ بمستقبلهم فيهما؛ ولهذا فهم كذلك في حذر، من التصريح بدعمهم للاحتجاجات، فضلًا عن إعلان التأييد له.
- أمَّا ما يتَّصل بشعب كردستان، فهو يعِي أهميَّةَ التغيير، في العراق وفي كردستان، ويدعم التغيير، بل ويستشعر بحاجته إلى التغيير؛ لكنَّه يكتفي بانتظار الإصلاح في الإقليم، والحدث عليه، تأثُّرًا بالاحتجاجات في بغداد والجنوب؛ وخشيةً من امتدادها؛ بما يستدعي التحرُّك إلى الإصلاح من لدن حكومة الإقليم، وقواه السياسية المؤثرة الأبرز.

● دلالات ارتفاع معدَّلات العنف العام، ودلالات الاحتجاجات بشكل عام:

من الواضح للمعنيِّين بتقييم الوضع العراقي، خلال احتجاجات تشرين، أنَّ التظاهرات قد أحدثتْ استجابةً سريعةً، بتصريحات من رئيس مجلس الوزراء، الدكتور عبد المهدي، في ١ أكتوبر ٢٠١٩، الذي ركَّزَ على حرصه على سلمية التظاهر، وحق الشباب في التظاهر الذي يكفله الدستور؛ وأنَّه لا يفرِّق بين دمائهم، ودماءَ منتسبي القوات الأمنية، الذين كُلِّفوا بواجبهم في حفظ الأمن، وتطوَّر خطابه عقبها في (٣ أكتوبر)، ليعلنَ حظر التجوال المفتوح، وعن رغبته في التواصل مع المحتجِّين للنظر في مطالبهم؛ ليعلن في اليوم التالي تواصله مع مجموعةٍ مؤثِّرةٍ من الشباب، في بغداد والديوانية والنجف وذي قار؛ لكنه استشعر خطورة الاحتجاجات وجدِّيَّتَهَا، فأصدر حزمةً من القرارت، التي من شأنها:

١- تخفيف حدَّة معاناة الشعب.

٢- تعجيل محاسبة الفاسدين.

(١) نائب محافظ النجف يستقيل احتجاجا على سقوط قتلى، موقع وكالة الأناضول، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.aa.com.tr/ar

وهما أمران يؤكِّدا حقيقةً، المعاناة المتشعِّبة والمركَّبةِ، للشعب العراقي، منذ الاحتلال، وحكومات ما بعد ٢٠٠٣.

وعقبَها بيومين في ٨ أكتوبر، أعلن عندها عبد المهدي، استمرار الحكومة بإصدار القرارات السريعة، اللازمة للإصلاح؛ وبعدها بيوم واحد أعلن الحدادُ العام، على شهداء المحتجّين ورجال الأمن؛ ما يؤكِّدُ وقوع أعداد كبيرة من الشهداء، باسم حفظ الأمن والنظام؛ وفي يوم ١٢ أكتوبر، شُكِّلت لجنة عليا للتحقيق في الأحداث، ما يؤكِّد فداحة ما تتنصَّلُ منه الحكومةُ، ممَّا خلَّفتْهُ محاولاتُ فضِّ الاعتصامات؛ والتي صعَّدَتْ سقفَ المطالبِ، إلى ما فوق الإصلاح الحكوميِّ[١].

ومن ناحيةٍ أخرى، عدَّتْ رئاسة مجلس الوزراء –في ٢٥ أكتوبر– الدعوةَ لإسقاط الحكومة، وإجراء انتخابات مبكِّرةٍ، خارجةً عن الدستور، مخالفةً له، ومؤامرةً على حكومته، معلنًا الدعوةَ لتعديل الدستور؛ في محاولةٍ منه تحميل الكتل، والعملية السياسيةَ، مسؤوليةَ تلكُّؤ عملية الإصلاح الحكوميِّ؛ وفي ٣ نوفمبر دعت الحكومة إلى فضِّ الاعتصامات، وفتح أبواب المدارس والجامعات؛ وطالب المحتجُّون بتقديمه استقالتَه، التي أبَى أن يقدِّمها، لخيبة أمله، في عمل شيءٍ يسجَّلُ لصالح حكومته، أمام استشراء الفساد، واستمكان الفاسدين؛ وبيَّن أن لا جدوى من استقالته، آملًا الخروج عقب حلِّ الأزمة؛ التي تصاعدَتْ خلالها حدَّة المحتجِّين، لتعنُّت الحكومة؛ مع ما أصدره من إصلاحات عاجلة، بتقليص رواتب كبار المسؤولين للنصف في ٩ نوفمبر؛ ثمَّ إقرار مشاريع قوانين المفوضية العليا للانتخابات، وانتخابات مجلس النواب، ورفعها إلى مجلس النواب في ١٢ أكتوبر[٢].

وعقب تعقُّد الأمور، أطلقَ –في٢٧ أكتوبر– سراح ٢٥٠٠ متظاهر معتقل، وتصاعدت حدَّة المواجهات في ذي قار والنجف؛ وما لبث حتَّى قدَّم استقالته في ١ ديسمبر ٢٠١٩، مؤكِّدًا قلَّةَ حيلتِهِ، أمام طبيعة الاحتجاجات الشعبية، التي ارتقتْ إلى مستوى "الانتفاظة الشعبية"، ودخول العشائر بجانب الثوار، مطالبةً بالقصاص من قتلة الثوار، وأمام جمود النظام السياسي، الذي لمْ يَعُدْ قادرًا على الاستجابةِ، للمطالب الوطنية الحقيقية؛ وفق المراقبين[٣].

● دور المرجعية في الحدِّ من تصاعد وتيرة العنف، والدفع قدمًا لحلِّ الأزمة:

واكبت المرجعية الأحداث، وقدَّمت التوجيهات، التي لم تغبْ عن الأحداث وتحوُّلاتها؛ ومن أبرز ما يسجَّل للمرجعية، ما ورد في خطبة ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، والتي تضمَّنت إشارات بارزة، تركَّزت نصوصها في نقاط[٤]:

١– إنَّ أمام القوى السياسية الممسكة بزمام السلطة فرصة فريدة للاستجابة لمطالب المواطنين وفق خارطة طريق يُتفق عليها، تنفَّذ في مدة زمنية محددة، فتضع حدًّا لحقبة طويلة من الفساد والمحاصصة المقيتة وغياب العدالة الاجتماعية، ولا يجوز الاستمرار في مزيد من المماطلة والتسويف في هذا المجال، لما في ذلك من مخاطر كبيرة تحيط بالبلاد.

٢– إنَّ المحافظة على سلميَّة الاحتجاجات بمختلف أشكالها تحظى بأهمية كبيرة، والمسؤولية الكبرى في ذلك تقع على عاتق القوات الأمنية بأن يتجنَّبوا استخدام العنف –ولا سيما العنف المفرط– في التعامل مع المحتجِّين السلميِّين فإنه ممَّا لا مسوِّغ له ويؤدِّي إلى عواقب وخيمة، وقد لوحظ أن معظم المشاركين في الاحتجاجات يراعون سلميَّتها ويتجنَّبون التعرُّض للقوات

(١) أبرز تصريحات وقرارات عادل عبد المهدي منذ بداية الاحتجاجات وحتى الاستقالة، ١ ديسمبر ٢٠١٩، قناة سبوتنيك على موقع اليوتيوب، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/QpVov

(٢) المرجع السابق.

(٣) عادل عبد المهدي يعتزم تقديم استقالة حكومته للبرلمان العراقي، قناة فرانس ٢٤ على موقع يوتيوب، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/PFDVs

(٤) خطبة المرجعية في كربلاء، ألقاها الشيخ عبد المهدي الدربلائي، موقع الحشد الشعبي، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://al-hashed.net/

الأمنية والمنشآت الحكومية والممتلكات الخاصَّة، فينبغي توجيه القلَّة التي لا تزال تتعرَّض لها بالكفِّ عن ذلك، ليبقى مشهد الاحتجاجات نقيًّا من كل ما يُشينه.

٣- إن التظاهر السلمي حقٌّ لكلِّ عراقي بالغ كامل، به يعبِّر عن رأيه ويطالب بحقِّه، فمن شاء شارك فيه ومن لم يشأ لم يشارك، وليس لأحد أن يلزم غيره بما يرتئيه، ولا يليق أن تكون المشاركة أو عدم المشاركة مثارًا لتبادل الاتهامات بين المواطنين عند الاختلاف في الرأي، بل ينبغي أن يحترم كلٌّ رأيَ الآخر ويعذره فيما يختاره.

٤- إن هناك أطرافًا وجهات داخلية وخارجية كان لها في العقود الماضية دور بارز فيما أصاب العراق من أذىً بالغ تعرَّض له العراقيون من قمع وتنكيل، وهي قد تسعى اليوم لاستغلال الحركة الاحتجاجية الجارية لتحقيق بعض أهدافها، فينبغي للمشاركين في الاحتجاجات وغيرهم أن يكونوا على حذر كبير من استغلال هذه الأطراف والجهات لأيِّ ثغرة يمكن من خلالها اختراق جمعهم وتغيير مسار الحركة الإصلاحية.

٥- إنَّ أعزَّتنا في القوات المسلَّحة ومن التحق بهم في محاربة الإرهاب الداعشي والدفاع عن العراق شعبًا وأرضًا ومقدَّسات لهم فضل كبير على الجميع ولا سيما من هم مرابطون الى اليوم على الحدود وما يتبعها من المواقع الحسَّاسة، فلا ينبغي أن ننسى فضلَهم ولا يجوز أن تبلغ مسامعهم أيُّ كلمة تنتقص من قدر تضحياتهم الجسيمة، بل إذا كان يتيسَّر اليوم إقامة المظاهرات والاعتصامات السلمية بعيدًا عن أذى الإرهابيِّين فإنما هو بفضل أولئك الرجال الأبطال، فلهم كلُّ الاحترام والتقدير.

ودعا بناءً على ذلك حيدر العبادي، إلى سحب الثقة من الحكومة[١]؛ وهذا أمرٌ يفسِّرُ سرَّ توقيت، تقديم استقالة عبد المهدي عقبها بيومين.

● دور البرلمان، في تعديل قانون الانتخاب:

بتفاقم الأزمة، واصل البرلمان العراقي الانعقاد، بهدف إقرار جملةٍ من الإصلاحات، التي اقترحتْها حكومة عبد المهدي، واللجان المتخصِّصة في البرلمان، للخروج من الأزمة، وأقرَّت عدَّة إصلاحات؛ كقانون التقاعد، بما يفسح المجال لتوظيف عاطلين؛ لكنَّ أبرز ما يمكن عدُّهُ بارقةَ أملٍ، لتغيير النظام السياسي، هو تعديل قانون الانتخابات، وما صاحبه من تغيير أعضاء المفوضية العليا للانتخابات، بشخصيات مستقلَّة، عن الأحزاب السياسية وعن محاصصتها. وأكَّد المتخصِّصون، أنَّ التعديل له إيجابياته، لكن لمرحلة انتقالية، وقلَّل في المقابل خبراء قانونيون، من أهميَّة التعديل[٢]، وممَّا يسجَّل، على التعديل، المقرِّ يوم الثلاثاء ٢٤ سبتمبر أمورٌ، منها[٣]:

١- إقرار الترشيح الفردي؛ فلم يعد الترشيح حكرًا على القوائم؛ وهو مناسب للنظم البرلمانية، ويعزِّزُ انتقال السلطة وتداولها.

٢- الانتقال من اعتبار المحافظة دائرة واحدة، إلى دوائر متعدِّدة -وإن كانَ فيها نظر- لكنَّها تضمن عدم تمرير تحويل العراق إلى دائرة واحدة، وهو ما يحتمل معه، عدم تمثيل محافظة كاملة في البرلمان، وقد حصل ذلك مع محافظة المثنى ٢٠٠٥.

٣- ممَّا يسجَّل على القانون، أنَّ إقرار تقسيم الدوائر على الأقضية، لا يمكن معه بلوغ النصاب المطلوب لمقعد واحد، من أقضية صغيرة، وهو أن يضم القضاء مئة ألف، ما يجعل دمج الأقضية ضرورةً، تبطل تعديل توزيع الدوائر على الأقضية؛ والأفضل أن يصار إلى إقرار الدوائر لكل مئة ألف، بغض النظر عن حجم الأقضية ونفوسها.

(١) أول تعليق على خطبة المرجعية بشأن الأحداث، في ٢٩ نوفمبر٢٠١٩، NAZ NEWS، متاح عبر الرابط التالي: https://www.nasnews.com/

(٢) د.أمين بكر، قانون الانتخابات الجديد مكسب للأحزاب الكبيرة وليس للمتظاهرين، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩، السومرية نيوز، متاح عبر الرابط التالي: www.alsumaria.tv.com

(٣) جلسة حوارية للهيئة التدريسية لقسم العلوم السياسية، حول تعديل قانون الانتخابات، سيمنار قدَّمه: د. عبد العزيز عليوي، المتخصص بالنظم السياسية، بجامعة الأنبار كلية القانون والعلوم السياسية، الخميس ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩.

٤- ما يخصُّ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أنها يجب أن تكون مستقلَّة أي أنها مستقلَّة عن السلطات الثلاث؛ فالإتيان بقضاة يجعلها خاضعةً للسلطة القضائية.

وبالنتيجة، يكون التعديل دليلًا على وجود مخاوف حقيقية من السياسيِّين، من إمكانية تصعيد الاحتجاجات، إلى مستوى تتفلَّت الأمور عن السيطرة؛ ويذهب النظام السياسي إلى مصيرٍ مجهول؛ ينفتح على احتمالات، لا تحمدُ عقباها.

أثر تعقيد الأزمة، وتأخُّرها في إجراءات الرئاسة ومراعاة الإرادة الشعبية:

رفضت "سائرون" بوصفها الكتلة الأكبر، أن ترشِّح رئيسًا لمجلس الوزراء، دعمًا منها لموقف المتظاهرين، ولقراءتها مستقبل الأحداث، الذي ينبئ بتفلُّت الأمور، إزاء ما تستمسك به القوى السياسية، ومن ورائها داعموها؛ دفع الرئاسة للاستفسار من البرلمان، ثم من مجلس القضاء الأعلى، لتحديد الكتلة الأكبر، بعد "سائرون"، لدعوتها لتسمية مرشَّحها، ما يعني أن تكون كتلة "البناء"، وقد أكَّدت حقَّها في ذلك، ويحمِّلُها المتظاهرون كثيرًا من الإخفاقات، في إدارة ملفات كثيرة، وفي علاقاتها الوطيدة مع إيران، التي استشعروا دورها في تردِّي الأوضاع، مثلما كان في تظاهرات الجنوب، التي اشتعلت شرارتها في البصرة العام ٢٠١٨[1].

وهو أمرٌ يستشعره الرئيس عقب تقديمها ثلاثة مرشحين، رفضهم لرفض المتظاهرين؛ ما خلق أزمةً بين "البناء"، التي تغتنم فرصة الاستمساك بزمام الحكومة، وبين الرئاسة، التي تجد مسؤولياتها، تفوق حتى حماية النظام، لتبلغ رضا الشعب؛ حتى وصل الأمر، إلى تجاوز التوقيتات الدستورية، للترشيح لرئاسة مجلس الوزراء؛ ما تسبَّب في توجيه تهديدات للرئاسة، بالغ بعض المراقبين في مبلغها، إلى حدِّ تسيير طائراتٍ مسيرةٍ، فوق قصر السلام الخاص بالرئاسة يوم الخميس ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩.

ومع ذلك؛ أبْدت الرئاسة، لخبرتها السياسية، ودرايتها القانونية، ونفَسِها الإصلاحيِّ، ما يُسجَّل لصالحها؛ وقد لوَّح الرئيس بالاستقالة؛ وفي حال تقديمها، ورفضها؛ سيكلَّفُ الرئيس برئاسة حكومة انتقالية، ينظِّم عقبها انتخابات؛ وفي حال قبولها من البرلمان، فسيكون رئيس البرلمان رئيسًا للبلاد، ويدعو إلى انتخابات عاجلةٍ، بما ينذر بتفلُّت الأمور، إمَّا إلى تدخُّلٍ خارجيٍّ: غربيٍّ، أو شرقيٍّ؛ أو أن تنزلق البلاد إلى حربٍ أهليَّةٍ، تشعلها الأحزاب السياسية، ذات الأجنحة المسلَّحة، حفاظًا على ما أَلِفَتْهُ من الاستئثار بالسلطة؛ ناهيك عن الفصائل المسلحة، والعشائر.

*****

(١) مصطفى جابر العلواني، تظاهرات جنوب العراق تقييم لأداء الحكومةِ المنتهيةِ ولايتُهَا، مقال منشور على موقع مركز الحضارة للدرسات والبحوث، ١١ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٩rl٤٤

الحراك في لبنان: المحركات والدلالات

محمد علي إسماعيل(*)

مقدمة:

تشهد المدن والبلدات اللبنانية منذ ١٧ أكتوبر الماضي تظاهرات شعبية غير مسبوقة؛ احتجاجًا على تردي الأوضاع المعيشية، واستشراء الفساد السياسي والاقتصادي للنخب الحاكمة، وسوء الخدمات، والطائفية وسلطة الميليشيات، وما لبثت تلك التظاهرات أن وجهت جام غضبها وبلورت مطلبها الرئيس في رحيل "العهد"، بل وإسقاط كامل الطبقة السياسية الطائفية التي نتجت عن اتفاق الطائف المتداعي أساسًا. تميزت تلك التظاهرات بأنها جاءت شاملة وعابرة للطوائف والمناطق والطبقات الاجتماعية. لكن هذا الحراك الذي كسر حاجز الطائفية السياسية لا يزال أمامه تحديات جسيمة ليس أقلها بلورة مطالب أكثر عملية يستطيع أن يخترق من خلالها طوائف السلطة ويُحدث إجماعًا أكبر في الشارع، وكذلك ما زال الحراك اللبناني يعاني ككثير من ثورات الربيع العربي والحركات الجماهيرية الحالية خاصةً في العراق والجزائر والتي تعاني جميعها من عدم إنتاج قيادات قادرة على ترجمة مطالب الحراك إلى مكتسبات سياسية.

فكيف بدأت الأزمة؟ وما هو تاريخ الحركات الاحتجاجية في لبنان؟ وما هي خريطة قوى الأزمة الحالية وأهدافها؟ وما هي محركات الأحداث؟ وما هي احتمالات مآلات الحراك؟ هذا ما سوف نجيب عنه.

أولًا– بداية الأزمة: ضريبة مكالمات "الواتس آب"

خرجت مظاهرات كبيرة في معظم المناطق اللبنانية منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ احتجاجًا على الفساد السياسي والاقتصادي للنخب السياسية الحاكمة، وذلك في أعقاب قرار وزارة الاتصالات فرض ضريبة قدرها ٢٠ سنتًا أمريكيًا على استخدام اتصالات تطبيق "واتس آب"، الأمر الذي أشعل شرارة الاحتجاجات في المدن اللبنانية؛ في بلد يستخدم مواطنوه على نطاق واسع تطبيقات الصوت عبر الإنترنت لتوفير النفقات(١).

كانت حدة النقمة الجماهيرية تشتد تدريجيًا نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، وفشل الحكومة اللبنانية في تحقيق وعود الإصلاح الاقتصادي التي جاءت بها، وتراجع سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار، بالإضافة إلى تراكم النقمة على النخبة السياسية الطائفية الفاسدة في لبنان وممارساتها في الحكم والسياسة العامة. وهي الأمور التي تراكمت ودفعت المتظاهرين للمناداة برحيل كامل النخبة السياسية في لبنان دون استثناء، بما فيها تلك الأحزاب التي لها مصلحة في سقوط "العهد"، والتي شارك جمهورها في الحراك، وهو ما تم تلخيصه في هتاف "كلن يعني كلن"(٢).

كانت ضريبة مكالمات "الواتس آب" بمثابة القشة التي قسمت ظهر المواطنين اللبنانيين فدفعت بهم إلى

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) Lin Noueihed and Dana Khraiche, Nationwide Protests Erupt in Lebanon as Economic Crisis Deepens, ١٨ October ٢٠١٩, Accessed: ٩ December ٢٠١٩, ١١:١٩, Available at: https://cutt.us/OyFHn

(٢) الانتفاضة اللبنانية ٢٠١٩: ما نعرفه حتى اللحظة، ١٩ أكتوبر ٢٠١٩، موقع الجمهورية، تاريخ الاطلاع ٩ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٥:٠٩، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/qpPsY

الساحات والميادين، حيث شهد لبنان في الفترة السابقة على التظاهرات تمهيد الأرضية لذلك الغضب الجماهيري، فقد أدت قرارات حاكم مصرف لبنان بسحب الدولار من الأسواق إلى التأثير على سعر صرف الليرة، وكذلك قرار المصارف اللبنانية بعدم صرف الدولار للمواطنين حتى لو كان حسابهم دولاريًا في بلد يستورد منتجاته بالدولار، الأمر الذي خلق أزمة اقتصادية رهيبة نتيجة التراجع المفاجئ لليرة أمام الدولار، ما زاد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على كاهل المواطن اللبناني، وأخيرًا جاء تعاطي الحكومة اللبنانية مع كارثة الحرائق التي شبت في غابات لبنان ليشعل ساحات الاحتجاج[١].

اشتعلت التظاهرات منذ يوم ١٧ أكتوبر، وانتشرت في كافة أرجاء لبنان من شماله لجنوبه، بشكل أشبه بانتشار حرائق "الثلاثاء الأسود"، وتتضح شدة نقمة وغضب الجماهير اللبنانية على النخبة السياسة والاقتصادية الحاكمة في حرق المتظاهرين لصور ولافتات مكاتب أعضاء النخبة السياسية اللبنانية، وفي اقتحام الجماهير لاستراحات ومحلات مملوكة لأفراد من النخبة اللبنانية، كما حدث في اقتحام "الريست هاوس" وإحراقه؛ وهي استراحة مملوكة لـ "رندا بري" زوجة زعيم حركة أمل ورئيس البرلمان اللبناني "نبيه بري"[٢]، وكذلك اقتحام المتظاهرين لمحل "باتشي" للحلويات المملوك لوزير الاتصالات عن تيار المستقبل "محمد شقير" صاحب قرار فرض "ضريبة على الاتصالات"[٣].

أن المحرك الرئيسي للتظاهرات يكمن في فساد النخبة السياسية الحاكمة، حيث يحتل لبنان المركز ١٣٨ من أصل ١٨٠ دولة على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨[٤]، متقدمًا خمسة مراكز عن العام ٢٠١٧، ينتج هذا الفساد في لبنان عن البنى السياسية الطائفية السائدة منذ استقلال الدولة اللبنانية عام ١٩٤٣، والتي تشكل بمجملها أهم حاضنات الفساد السياسي والمالي في لبنان.

نشأ النظام السياسي اللبناني على تقسيمات ديموغرافية حادة، بهدف تحقيق تمثيل سياسي لكافة المكونات الطائفية اللبنانية. فعندما نال لبنان استقلاله في عام ١٩٤٣، تم العمل على دمج هذه التقسيمات الطائفية في اتفاق سياسي شامل غير مكتوب، وجاءت "وثيقة الوفاق الوطني" المعروفة باتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، والتي تعد بمثابة نص مكتوب لـ "ميثاق عام ١٩٤٣" كنص مستحدث عمل على دسترة الطائفية السياسية، بتخصيصه مناصب حكومية، وإدارية

(١) وفاء عواد، لبنان.. حرائق الغابات تشعل السياسة، ١٩ أكتوبر ٢٠١٩، موقع البيان، تاريخ الاطلاع ٩ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٦:١٥، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/uKCgk

(٢) عمر سعد، انتفاضة لبنان جنوبية أيضًا، ٤ نوفمبر ٢٠١٩، موقع مدى مصر، تاريخ الاطلاع ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٤:٠٩، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/gtDBs
للمزيد من الاطلاع على من هي رندا بري ودورها في الحياة السياسية اللبنانية ولماذا يوجه لها المتظاهرون غضبهم، أنظر:
- بعد حرق استراحتها في «صور».. لِمَ هاجم متظاهرو الجنوب اللبناني رندا بري؟، ٢١ أكتوبر ٢٠١٩، ساسة بوست، تاريخ الاطلاع ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٤:٣٨، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/nHGqb

(٣) عمر سعد، طرابلس لبنان تنفض آثار الحرب وتثور على ناهبيها، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩، مدى مصر، تاريخ الاطلاع ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٤:٢٩، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/LPyN٢

(٤) لبنان– مؤشر مدركات الفساد، تاريخ الاطلاع ٩ ديسمبر ٢٠١٩، ٠٦:٣٥، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/w١jWz

ومقاعد برلمانية، لجميع الطوائف الدينية اللبنانية بحسب أعدادها السكانية[١].

فعلي الرغم من اشتمال "وثيقة الوفاق الوطني" على بند إلغاء "الطائفية السياسية"، حيث إن إلغائها وفقًا لهذا الاتفاق "هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية"، وإلغاء "قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة... إلخ"[٢]. ما زال لبنان يدور في فلك المحاصصة الطائفية التي انتجت كافة المشكلات البنيوية التي تشهدها الدولة اللبنانية التي ينتج عنها الفشل المتلاحق الذي ينتج بدورة الاحتجاجات الشعبية.

شهد لبنان الكثير من الحركات الاحتجاجية قبل حراك ١٧ أكتوبر الأخير، حيث خرج اللبنانيين في مناسبات مختلفة تنديدًا بالأوضاع المعيشية المتردية، والفساد السياسي وسوء الخدمات العامة أو اعتراضًا على التواجد العسكري السوري على الأراضي اللبنانية فيما عرف بـ"ثورة الأرز"٢٠٠٥.

ذهبت بعض الكتابات التي تناولت حركات الربيع العربي، إلى أن لبنان قد قام بثورته بالفعل قبل خمسة سنوات من انطلاق ثورات الربيع العربي، في التظاهرات الشعبية التي عرفت بـ"ثورة الأرز" أو "ربيع بيروت"؛ وذلك عندما خرج اللبنانيين إلى الشوارع في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري[٣]، حين انقسم الشارع السياسي اللبناني إلى فريقين كبيرين متعارضين من قضية التواجد العسكري السوري على الأراضي اللبنانية والذي ينتقص من السيادة الوطنية.

الفريق الأول هو قوى "الثامن من آذار"؛ وهو الفريق الذي تشكل غالبيته المسلمين الشيعة، وأظهر دعمه للقوات السورية والرئيس الأسد في مظاهرات نصف مليونية في العاصمة اللبنانية بيروت، يوم الـ ٨ من مارس عام ٢٠٠٥.

أما الفريق الثاني فهو قوى "الرابع عشر من آذار"، ويتشكل من طيف واسع من سنة ومسيحيين ودروز، نزلوا إلى شوارع بيروت في تظاهرة مليونيه، يوم الـ ١٤ من مارس عام ٢٠٠٥، منددين بالتواجد العسكري السوري على الأراضي اللبنانية وملوحين بأعلام لبنان.

وعلى أثر الزخم الذي أحدثته تظاهرات ١٤ مارس، والضغط الدولي من قبل حكومتي واشنطن وباريس التي تعرض لها النظام السوري جراء تواجده العسكري في لبنان، انسحبت القوات المسلحة السورية من الأراضي اللبنانية عائدةً أدراجها إلى الحدود السورية، وبعد شهر من الانسحاب السوري أُجريت الانتخابات النيابية اللبنانية، والتي تم تأطير الحراك الشعبي السابق لها، في تحالفين سياسيين كبيرين انضوت تحتهما القوى السياسية اللبنانية[٤].

تحالف "الثامن من آذار"، انضوى تحت ذلك التحالف حزب الله بزعامة حسن نصر الله، وحركة أمل بزعامة نبيه بري والتيار الوطني الحر بزعامة ميشيل عون.

أما تحالف "الرابع عشر من آذار"، فانضوى تحت لوائه تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، والحزب الاشتراكي

(١) أديد داويشا، الصحوة العربية الثانية.. الثورة والديمقراطية والتحدي الإسلامي من تونس إلى دمشق، أشرف محمد كيلاني(مترجم) (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولي٢٠١٩) ص ٢٢٦.

(٢) سعيد سلمان، لبنان والطائف.. آثاره ردود الفعل حوله نتائجه امكانيات تطبيقه (بيروت:وكالة المطبوعات اللبنانية، الطبعة الأولى١٩٩٠) ص٢٣٩.

(٣) أديد داويشا، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٤) Fadi Nicholas Nassar, The Roots of the Lebanese Protests and the Path Forward, the global observatory, October ٢٨, ٢٠١٩, Accessed, ٢٧ December ٢٠١٩, ١١: ٢٠, Available at: https://cutt.us/٣CEEa

التقدمي بزعامة وليد جنبلاط، وحزب القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع وأحزاب مسيحية وسنية أخرى أقل حجمًا ومستقلين.

نتج عن الانتخابات فوز كبير لتحالف "١٤ آذار" بزعامة سعد الحريري، حيث حصل على ٧٢ مقعدًا مقابل ٥٢ مقعدًا لتحالف "٨ آذار" من مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٢٨ مقعدًا، أعطى الانسحاب السوري وفوز قوى "١٤ آذار" أمل للبعض بأن عهدًا جديدًا للاستقرار والتنمية قد أنطلق، ولكن تبخرت تلك الآمال مع مرور الوقت؛ فلم تشهد مدة الحكومة أي انجاز على صعيد مكافحة الفساد وتحسين جودة الحياة والخدمات العامة؛ وذلك بسبب الصراع الحاد بين الفرقاء السياسيين على قضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري والنفوذ المتنامي لميليشيا حزب الله[١].

ثانيًا– جذور الاحتجاجات الحالية

شهد لبنان في الفترة التي اعقبت ثورات الربيع العربي، عددًا من الحركات الاحتجاجية التى تأثرت برياح التغيير في العالم العربي، ولكن هذه الحركات لم تكن بالزخم الحالي الذي تشهده تظاهرات ١٧ أكتوبر ٢٠١٩. ففي الفترة ما بين ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ شهدت العاصمة بيروت بروز العديد من الحركات الاحتجاجية الصغيرة لما يمكن أن نطلق عليه "حركات اليسار الجديد"، منها حركة الطلاب الجامعيين، والتحركات التي قادتها الأحزاب اليسارية والمجموعات النسوية، ونادت تلك التظاهرات باستعادة الأملاك العامة، وعدم تسديد رواتب نواب البرلمان، وباستعادة الطابع التاريخي لوسط بيروت الذي كان يغلب عليه أبناء الطبقة العاملة، والحفاظ على البيئة، وكذلك بـ "إسقاط النظام الطائفي"[٢].

تحولت تلك الاحتجاجات المتفرقة والصغيرة إلى تظاهرات حاشدة ضمت عشرات الآلاف من المواطنين الذين نزلوا إلى شوارع العاصمة بيروت، في ١٩ أغسطس ٢٠١٥، في تظاهرات حملت عنوان "طلعت ريحتكم"، على أثر أزمة النفايات المتراكمة في الشوارع، والتي بدأت في يوليو ٢٠١٥، نتيجة إصدار مجلس الوزراء اللبناني، في ٢١ يناير ٢٠١٥، القرار رقم "١" القاضي بالإغلاق النهائي لـ"مطمر الناعمة – عين درفيل"، دون توفير مكبّ نفايات بديل[٣]. وككل الحركات التي تبدأ احتجاجًا على فشل سياسة محددة أو طلبًا لمطالب محددة، سرعان ما أخذت تظاهرات "طلعت ريحتكم" في التوسع في مطالبها، فقد ذهب الحراك إلى صبّ جامّ غضبه على فساد النخبة السياسية اللبنانية، وتدهور البنى التحتية وصولًا إلى الطائفية السياسية التي أنتجت كل هذه الأزمات[٤].

في تلك الأثناء كان لبنان يشهد فراغًا سياسيًا ودستوريًا في مقعد الرئيس منذ أن غادر رئيس الجمهورية اللبنانية السابق "ميشال سليمان" القصر الجمهوري في بعبدا، في ٢٥ مايو ٢٠١٤، لتنطلق رحلة الفراغ في الموقع السياسي الأول في لبنان وتدوم لأكثر من سنتين؛ نتيجة الصراع السياسي بين كتلتي "٨ آذار" و"١٤ آذار" من أجل

(١) أديد داويشا، مرجع سابق، ص ٢٣١ – ٢٣٧.

(٢) أنيس شريف العلمي، عشرون يوماً من المظاهرات اللبنانية: بين الاستمرارية والابتكار وانعدام اليقين، مبادرة الإصلاح العربي، ٦ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الإطلاع ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٦:٣٠، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/xv٨VO

(٣) نادر سراج، الخطاب الاحتجاجي دراسة تحليلية في شعارات الحراك المدني، (بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى نوفمبر ٢٠١٧) ص ٧٥ – ٩٠.

(٤) ألكس رويل، الأزمة السياسية والاجتماعية في لبنان، مركز كارنيجي، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٥، تاريخ الإطلاع ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٦:٤٥، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/tqa٣o

أن يُوْصل أحد الطرفين حليفه إلى القصر الرئاسي[١]. كما أتى هذا الفراغ الرئاسي في ظل اشتعال الحرب الأهلية السورية، والتي ألقت بظلالها على الوضع الداخلي في لبنان خاصةً في مناطق التوترات التاريخية في طرابلس وصيدا التي شهدت اشتباكات بين عناصر حزب الله وبين عناصر سلفية تابعه لرجل الدين السُنِّي أحمد الأسير[٢].

ثالثًا– تظاهرات ١٧ أكتوبر: خريطة قوى الأزمة وأهدافها

يتعاطى عدد من الجهات والفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين مع الأزمة اللبنانية الحالية، وهو ما سوف نحدده في ثلاثة مستويات رئيسية، المستوي الأول: خريطة الشارع اللبناني والقوى السياسية اللبنانية وموقعها من الحراك، والمستوى الثاني: خريطة الفاعلين الإقليميين وموقفهم من الحراك، والمستوى الثالث: خريطة الفاعلين الدوليين وموقفهم من الحراك.

المستوى الأول: خريطة الشارع اللبناني

بعدما اشتعل الغضب الجماهيري في المدن اللبنانية، وأدى إلى نهب وتدمير المتاجر والمكاتب والاستراحات المملوكة للنخبة السياسية والاقتصادية، استقرت الاحتجاجات في تجمعات سلمية كبيرة عابرة للخطوط الطائفية والاجتماعية، سادت فيها الأعلام اللبنانية المشهد مع غياب أعلام الجماعات السياسية والميليشيات، استمرت تلك التجمعات في الازدياد والانتشار مع سعي بعض القادة اللبنانيين للالتفاف على مطالب المتظاهرين، وسعي البعض الآخر لركوب موجة الاحتجاج.

ليس من السهل تحديد خريطة القوى الاجتماعية والسياسية المشاركة في حراك ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، في ظل غياب قيادة للحراك، ولكون الحراك الحالي واسعًا ويشتمل على أغلب المناطق اللبنانية، وكذلك لكون المطالب الجماهيرية "الاقتصادية– السياسية– الاجتماعية" فضفاضة؛ وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية التي وحدت طوائف اجتماعية ودينية وطبقية شتى.

فعلى عكس احتجاجات ٢٠٠٥، لم تشهد الاحتجاجات الحالية مثل تلك الانقسامات السياسية حتى اللحظة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاحتجاجات الحالية لا مركزية، حيث تتجمع أعداد كبيرة من المتظاهرين أيضًا خارج العاصمة بيروت وفي المناطق التي كانت من الناحية التاريخية إما معاقل تحالفات "٨ آذار" أو "١٤ آذار"، وعلى الرغم من ذلك، نستطيع تقسيم الجمهور المشارك في تظاهرات ١٧ أكتوبر إلى خمس فئات، وذلك بحسب الشعارات التي تم رفعها، وطبيعة التحركات وخريطتها الجغرافية[٣]:

- مجموعات "اليسار الجديد" وناشطو المجتمع المدني، وهم مستمرون في النزول للشوارع منذ ٢٠١١ احتجاجًا على قضايا عدة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي ونسوي.
- القاعدة الشعبية "لحزب الله"، لا سيما الفئات الأكثر فقرًا التي تضررت من برامج التقشف كباقي أبناء المجتمع اللبناني في الوقت الذي يقلل فيه الحزب دعمه لتلك الفئات لتمويل الحرب في

(١) رأفت حرب، لبنان: هل تنتهي رحلة الفراغ الرئاسي قريباً؟، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦، تاريخ الإطلاع ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٦:٥٥، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/y٢pfc

(٢) اشتباكات مسلحة بين أنصار حزب الله والأسير جنوبي لبنان، راديو سوا، ١٨ يونيو ٢٠١٣، تاريخ الإطلاع ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٨:٠٥، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/DXjKs

(٣) وسام متى، قراءة أولية في الحراك الشعبي في لبنان وآفاقه، ١٨٠ بوست، ٢١ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١١:٠٨، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/UQG٠P

سوريا وكذلك نتيجة العقوبات الأمريكية، ولقد انسحبت تلك المجموعات بعد كلمة ألقاها الأمين العام لحزب الله (حسن نصر الله).

- مناصرو حزبي "القوات اللبنانية" و"الكتائب اللبنانية" الذي فضل رئيس الأول سحب وزرائه من التشكيل الحكومي[١]، وكان الثاني قد فضل عدم المشاركة في التشكيلة الحكومية من الأساس.
- المواطنون غير المسيّسين المتضررين من السياسات الحكومية.
- مجموعات مسيحية هامشية تنادى بـ"تسليم الحكم للجيش لمحاربة الفاسدين".

تشير وحدة الاحتجاجات واللامركزية فيها إلى الغضب الجماعي وخيبة الأمل إزاء النخبة السياسية الحاكمة، فضلاً عن الإدانة لكل من الأحزاب المسيطرة وزعمائها، لم يستثنِ الحراك أي حزب سياسي أو قادته من اتهامات بالفساد وسوء الإدارة والهيمنة، وعلى الرغم من ذلك تم التعاطي مع الحراك من قبل النخبة السياسية اللبنانية كما سبق الذكر بطريقتين؛ فريق حاول الالتفات على تلك المطالب، وفريق آخر سعى للاستفادة من الاحتجاج لتعظيم مكاسبه أمام خصومه السياسيين، وهو ما سوف نجمله على النحو التالي:

- قوى الثامن من آذار: حاولت قوى الثامن من آذار بكل مكوناتها السياسية أن تستفيد من الحراك لتعظيم مكاسبها السياسية في مواجهة خصومها السياسيين، فنجد تعاطي "التيار الوطني الحر" مع الحراك تعاطيًا انتهازيًا يعمل على تفسيره بأنه "يقوي موقف الرئيس وموقفنا وموقف كل الإصلاحيين" كما عبر وزير الخارجية وصهر رئيس الجمهورية "جبران باسيل"[٢].
- أما قيادة حزب الله فكان تعاطيها مرتبكًا مع الحراك، حيث عملت أولًا على الاستفادة من الحراك الشعبي في مواجهة المصارف اللبنانية التي تعمل على تنفيذ العقوبات الأمريكية على الحزب، ولكن على الجهة الأخرى رفض الأمين العام للحزب مطالب الحراك وأعلن لاءاته الثلاث (لا إسقاط للعهد، لا استقالة للحكومة، ولا انتخابات نيابية مبكرة)[٣]، ودعا أنصاره للانسحاب من ميادين التّظاهر واتهم "أحزابًا وأثرياء فاسدين ودولًا إقليميّة وسِفارات أجنبيّة بالوقوف خلف الحراك وتمويله"، وأكد على أن "الانسحاب جاء لانحراف هذا الحراك أو مُعظمه، عن أهدافه التي انطَلق من أجل تحقيقها"[٤].
- وجاء موقف نبيه بري زعيم حركة أمل ورئيس مجلس النواب اللبناني، في البداية، صامتًا يترقب الحراك، حيث لم يخرج عنه أي تصريح أو خطاب لمن هم بالشارع؛ وهو ما برره لأحد الصحفيين بقوله: "ماذا

(١) الاحتجاجات في لبنان: استقالة وزراء حزب القوات اللبنانية برئاسة جعجع من حكومة الحريرين، فرانس ٢٤، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٥، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/oIRMP .

(٢) باسيل يعلن موقفه من الإحتجاجات: الحراك ليس موجهاً ضدّنا، لبنان ٢٤، ١٨ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٢:١٧، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/٨OqIR

(٣) نصرالله: ثلاث لاءات لإجهاض الثورة، جريدة الشرق العدد ٢١٠٨٢، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠١:٢٠، ص٥ ، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Sٲhlj

(٤) هل انسِحاب "حزب الله" وأنصاره من الحِراك الشعبيّ سيُؤدّي إلى التّهدئة وإبعاد شبح الحرب الأهليّة أم العكس؟ وإذا كانت ورقة الحريري الإصلاحيّة إنجازًا فما هي الضّمانات لتطبيقها؟ ومتى ستبدأ مُحاكمات الفساد والفاسِدين وكشف أرصدتهم؟، موقع رأي اليوم، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠١:٤٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/beTDٲ

سأقول لهم؟ ليس هناك حلّ منجز بعد، حتى استند إليه في أيّ إطلالة"[١]. في الوقت ذاته، كان مناصرو حركة أمل يعتدون على المتظاهرين في جنوب لبنان بشكل وحشي، وهي السياسة التي لطالما انتهجها مناصرو الحركة في الكثير من الحركات الاحتجاجات السابقة لحرف مسار الحراك الشعبي[٢]. عقب ذلك خرج بري يوم ٥ نوفمبر، ليتحدث عن كونه مع الحراك ولكنه ضد قطع الطرق واللفاظ المسيئة، وأنه بصدد القيام بثورة تشريعية[٣].

- تيار المستقبل: يُعد تيار المستقبل الحلقة الأضعف في مواجهة الحراك الجماهيري من جهة ومنافسيه من قوى "٨ آذار" من جهة أخرى، حيث تعمل قوى "٨ آذار" على تحميله سبب الفشل الحكومي، بحكم رئاسة زعيم التيار سعد الحريري للحكومة اللبنانية ومسئوليته المباشرة عن النهج الاقتصادي الذي أدى للاحتجاجات.

لكن الحريري لم يقف مكتوف الأيدي فعمل على طرح مبادرة بتشكيل حكومة "تكنوقراط" برئاسته، كما طرح ورقة للإصلاح الاقتصاي تتضمن ٢٤ إجراء؛ منها خفض رواتب الرؤساء والوزراء والنواب الحاليّين والسابقين بنسبة ٥٠% ومساهمة المصرف المركزي والمصارف اللبنانية بنحو خمسة تريليون ليرة لبنانية أي ما يعادل ٣,٣ مليار دولار لتحقيق "عجز يقارب الصفر" في ميزانية ٢٠٢٠[٤].

نتيجة فشل الحريري في تحقيق توافق على مبادرته، قام بتقديم استقالته، أملاً في جني مكاسب سياسية، ليس أقلها إرضاء الحراك الذي عمل على إظهار حرصه على مطالبه، وكذلك للضغط على خصومه السياسيين الذين لن يجدوا شخصية سُنية تقبل رئاسة الحكومة خاصةً بعد موقف دار الإفتاء القاطع بأن مرشح السُّنة لرئاسة الحكومة هو "سعد الحريري"، حيث يأمل الحريري في العودة إلى رئاسة الحكومة وفق شروطه الخاصة، بعد حالة العجز التي عاشها في مواجهة الحراك ومنافسيه.

- حزب القوات اللبنانية: من أبرز القوى التى عملت على الاستفادة من الغضب الشعبي منذ اللحظة الأولى، حيث قام زعيم الحزب "سمير جعجع" بسحب الأربعة وزراء الممثلين للحزب، ودعا منذ بداية الحراك إلى استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة بعيدة عن الطاقم السياسي الحالي، كما دعا أنصار الحزب إلى المشاركة في الحراك الشعبي، وفق ما أسماه "منطق وأجواء هذه التحركات"، أي من دون رفع شعارات وأعلام حزبية[٥].
- حزب الكتائب اللبنانية: عبَّر الحزب عن سعادته بانتفاضة اللبنانيين ودعا مناصريه إلى المشاركة في الحراك الشعبي، وفي الوقت نفسه أبعد الحزب قياداته عن التصريحات الإعلامية؛ وذلك "حمايةً للانتفاضة

(١) عماد مرمل، برّي: هذه نصيحتي للحراك، موقع التيار الوطني الحر، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٢:٢٠، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/WQYBr

(٢) سوسن مهنا، لبنان... حزب الله وحركة أمل غابا عن الحراك الاحتجاجي، اندبندنت عربية، ٢١ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٢:٣٠، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/pAWfV

(٣) الرئيس بري: أنا مع الحراك بكل مطالبه ما عدا قطع الطرقات والشتائم والاهانات، موقع المنار، ٥ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٣ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٢:٤٠، متاح على الرابط التالي:
https://almanar.com.lb/٥٩١٩٥٥٣.

(٤) عماد عنان، الورقة الاقتصادية.. سلاح الحريري الأخير لاحتواء الشارع اللبناني، نون بوست، ٢١ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٥:٢٠، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/Bl٩٤L

(٥) جعجع يدعو أنصار "القوات اللبنانية" للمشاركة في الحراك الشعبي، جريدة الوطن، ١٨ أكتوبر ٢٠١٩، ٢١ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٥:٢٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/zidyn

من أعدائها كحزب الله، الذي يقول إن الناس ليست هي من تقود التحركات بل بعض الأحزاب؛ بالتالي أي كلام من قبلنا يعطي الحق لأعداء الثورة"، على حد تعبير عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب "سيرج داغر"[١].

يُعْتَبر حزب الكتائب ورئيسه "سامي الجميل" الأقل استهدافًا من الحراك الشعبي مقارنةً ببقية الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية وقادتها؛ وذلك لكون الجميل وحزب الكتائب نادى بكثير مما ينادى به الحراك في الفترة السابقة.

كما أن الحزب قد تصدى لتركيبة السلطة الطائفية الحالية، فقد رفض الحزب الدخول في صفقة التسوية التي أنتجت "العهد" وقانون الانتخابات، ويسجل لحزب الكتائب ورئيسه سامي الجميل رفضه لأي شكل من أشكال الشراكة مع السلطة الحالية، وذلك منذ سحب الحزب لوزرائه من حكومة تمام سلام، في ١٧ يونيو ٢٠١٦، وكذلك رفض الحزب للمشاركه في حكومة الحريري[٢].

- الحزب التقدمي الاشتراكي: جاء موقف زعيم الحزب "وليد جنبلاط" متخبطًا من الحراك الذي جاء مفاجئًا له، ففي بداية الحراك بدا جنبلاط على مسافة من الحراك، حيث إن وزير التربية والتعليم وعضو مجلس القيادة في الحزب التقدمي الاشتراكي "أكرم شهيب" كان أحد أبرز من استهدفهم الحراك[٣]. في مرحلة لاحقة، تبنَّى جنبلاط مطالب الحراك وشعاراته، التي اعتبرها جاءت لتكمّل حراكاً كان قد بدأه، في سياق صراعه مع "العهد"[٤].

هذا التخبط في موقف جنبلاط يتضح في مطلب استقالة الحكومة، فبالرغم من كونه أول الداعين للاستقالة الجماعية للحكومة[٥]، نجده قد تراجع عن مطلبه بعد ساعات قليلة من تقديم الحكومة استقالتها، محذراً من مخاطر الفراغ الذي قد ينشأ[٦].

إن العامل المفسر لذلك التخبط هو سعي "جنبلاط" الحثيث لتعظيم مكاسبه السياسية والمناورة على أكثر من جهة؛ جهة الحراك، حيث عمل على إرضائه بالنيل من وزير الخارجية "جبران باسيل" أكثر من نال منهم الحراك، والذي أكد "جنبلاط" على عدم إمكانية البقاء معه في الحكومة، كونه "رمز الاستبداد الحكومي"[٧]. كما يناور "جنبلاط" على جهة "العهد" خاصة قوى "٨ آذار"، التي يعود ليهدئ الأمور معها في محاولة للحفاظ على

(١) إيليانا داغر، الأحزاب اللبنانية سكتت... على وقع صخب أصوات المنتفضين، اندبندنت عربية، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٨:٤٥، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/٠hxhf

(٢) بولا أسطيح، «الكتائب» خارج الحكومة للمرة الثالثة ويتوعد بـ«معارضة شرسة»، الشرق الأوسط، ٧ فبراير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٨:١٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Cb٦T٨

(٣) بالفيديو: لحظة إطلاق مرافق أكرم شهيب النار على المتظاهرين، موقع ليبانون ديبايت، ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٨:٣٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/t٢oH١

(٤) حسين عاصي، الأحزاب (لا) تستوعب الحراك: ارتباك... وركوب موجة؟!، موقع النشرة، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٩:٠٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/٠٠W٧R

(٥) احتجاجات لبنان.. جعجع يدعو لاستقالة أركان الحكم وجنبلاط يريدها "جماعية"، دويتش فيلا، ١٨ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٩:١٥، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/x٠٠C٦

(٦) جنبلاط يحذر: لتفادي الفراغ والانهيار المالي، لبنان ٢٤، ١٩ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٩:٢٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/oKadp

(٧) وليد جنبلاط: رفضنا ورقة الحريري الاقتصادية وباسيل "رمز الاستبداد" يجب أن يتنحى، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١١:٣٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/YVIZ٩

المكاسب السياسية والاقتصادية التي حصل عليها حزبه والتي يسعى للحصول عليها.

المستوى الثاني: خريطة الفاعلين الإقليميين وموقفهم من الحراك

هناك عدد من الفاعلين الإقليميين الذين يتعاطون مع الشأن اللبناني سوف نركز هنا على التعاطي السعودي، والإيراني والاسرائيلي مع الحراك الشعبي؛ وذلك لكون تلك الجهات من أبرز الفاعلين في الساحة اللبنانية. تاريخيًا، تتصارع الرياض وطهران على النفوذ في بيروت، ولكل عاصمة حلفائها. دأبت طهران على دعم حزب الله اللبناني، في الوقت الذي دعمت فيه الرياض تيار المستقبل سواءٌ بالدعم السخي للحريري الأب ثم في فترة لاحقة للحريري الابن، لكن هذا الدعم السعودي لتيار المستقبل تم تخفيضه بشكل حاد مؤخرًا، ردًا على تحالف الحريري مع حزب الله والتيار الوطني الحر الذي نتج عنه ما سمّيَ بـ"العهد". أما إسرائيل فيأتي تعاطيها مع الحراك اللبناني مما قد يترتب عليه من تهديدات تتعلق بأمنها القومي خاصةً في ظل التنامي الواسع لنفوذ حزب الله في المشهد السياسي والعسكري اللبناني.

- وعلى الجانب السعودي، وعلى عكس النهج الصدامي الذي جاء به الأمير محمد بن سلمان للتعاطي مع النفوذ الإيراني في المنطقة عمومًا، وفي لبنان خاصةً إبان إرغام الحريري على تقديم استقالته من الرياض[١]، لم تتفاعل الرياض رسميًا مع الاحتجاجات الحالية بأي شكل، هذا الصمت المطبق دفع محرري "بلومبرج" لاعتباره بأنه "يأتي من كتاب نابليون الخاص بعدم التدخل عندما يكون عدوك في طريقه إلى تدمير نفسه"[٢].

لا نعلم على وجه الدقة أهو عدم تدخل من الرياض في المشهد الاحتجاجي الذي إن حقق أهدافه فهو بالفعل مدمر للنفوذ الإيراني في لبنان، أم إن الرياض المنهكة في اليمن والتى لم تستطع تشكيل تحالف لمناوئة النفوذ الإيراني في المنطقة أحجمت عن لعب أي دور في لبنان توفيرًا لتكاليف لم تأتي بنتيجة من قبل.

على كل حال هناك مؤشرات أخرى على احتمال تأييد الرياض ومن خلفها أبو ظبي للتظاهرات في لبنان، وهو حجم التناول الإعلامي والخبري للحراك الشعبي اللبناني من قبل منصات إعلامية وصحفية مملوكة للدولتين أو تمولة منهما، حيث ظلت المنصات الإعلامية للدولتين (قناة العربية، والحدث، وسكاي نيوز عربية)، وكذلك المنصات الصحفية (جريدة الشرق الأوسط، والعين الإخبارية الممولة إماراتيًا) تقوم بتقديم الحراك الشعبي على كونه موجهًا ضد حزب الله وحليفه الرئيس اللبناني ميشيل عون فقط وليس ضد كامل الطبقة السياسية[٣]. على الرغم من كون غالبية المتظاهرين دأبوا خلال الاحتجاجات على التفرقة بين دعم خيار المقاومة الذي يمثله حزب الله، وفي نفس الوقت

(١) هادي عمرو، استقالة الحريري وسبب عودة التوتّر إلى الشرق الأوسط، مركز بروكنجز الدوحة، ٧ نوفمبر ٢٠١٧. تاريخ الاطلاع ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/HDgNJ.

(٢) Donna Abu-Nasr, Fiona MacDonald, and Alaa Shahine, Saudi Arabia Isn't Rushing to Bail out Beirut. The Reason Is Iran, Bloomberg, October ٢٥, ٢٠١٩, Accessed, December ٢٩, ٢٠١٩, ٠٣:٣٠,Available at: https://cutt.us/TAMfS

(٣) كارول صباغ، ٢٠١٩.. انتفاضة ضد حزب الله والنفوذ الإيراني في لبنان، العين الإخبارية، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، ٠٥:٤٥، متاح على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/hezbollah-iranian

رفضهم لمشاركة الحزب في فساد السلطة السياسية والتغطية عليها[١].

- على الجانب الآخر، فإن الموقف الإيراني من الاحتجاجات قبل استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، جاء مراقبًا للمشهد، وداعيًا إلى الحوار بين الأحزاب والقوى والشخصيات اللبنانية، ومعتبرًا مطالب الحراك مشروعة، وداعيًا إلى ضرورة أن تصغي الحكومة اللبنانية للمطالب الشعبية، وكذلك رافضًا للتدخل في الشئون الداخلية للبنان من قبل الدول الأخرى بما فيها طهران[٢]. يتفهم هذا الموقف الرسمي الإيراني الذي جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي في الأيام الأولى للاحتجاج، بأن الانتفاضة ذات المنطلقات والشعارات الاقتصادية، التي وإن وجهت غضبها لكافة الطبقة السياسية فإنها لم تستهدف الدور الإيراني في لبنان ولم تستهدف كذلك الدور الواسع لحليف طهران في تركيبة السلطة السياسية اللبنانية.

تغير ذلك التعاطي بعد تقديم الحريري استقالته من رئاسة الحكومة اللبنانية، فعلى الرغم من دعوة عباس موسوي إلى "الوحدة والتعاطف بين جميع الطوائف والأحزاب السياسية في لبنان من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد وتحقيق المطالب المشروعة للشعب اللبناني"، وأمله في أن يجتاز لبنان بنجاح ما أسماها "المرحلة الخطيرة والحسّاسة"[٣]، نجد المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي يصف الحراك الشعبي في لبنان والعراق بأنه من صنع "الولايات المتحدة وإسرائيل وأجهزة مخابرات"؛ وهو ما يتطلب حسب خامنئي "تقديم خيار التصدي الأمني مع هذه الأحداث"؛ بغية السيطرة على الحراك[٤].

جعلت استقالة الحريري حزب الله والنفوذ الإيراني في مهب الانتقادات السياسية، الأمر الذي جعل الحزب وطهران أكثر قلقًا من المواقف التي باتت تصدر عن بعض الأطراف السياسية والحراك اللبناني، والتي نادت بحصر السلاح في يد الدولة اللبنانية، وفتحت ملف هيمنة الحزب والدور الذي يلعبه والذي أعطاه الفرصة للتغول على الدولة اللبنانية.

- وأخيرًا، جاء الموقف الاسرائيلي من الحراك على المستوى الرسمي مشابة للموقف السعودي، باستثناء تصريح بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الاسرائيلية، الذي وصف فيه الحراك في لبنان والعراق بأنهما "هزة ارضية"[٥]، وكذلك تصريح المتحدث الرسمي باسم الجيش الاسرائيلي جوناثان كونريكوس، الذي أكد فيه على كون إسرائيل "تتابع الحراك باهتمام، لكنها لا تتدخّل فيه"[٦]. باستثناء هذين التصريحين التي لم تعلن فيها القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية موقفها

(١) عمر سعد، انتفاضة لبنان جنوبية أيضًا، مرجع سابق.

(٢) شبح احتجاجات ٢٠١٧ يخيم على تغطية الإعلام الإيراني للحراك اللبناني، الشرق الأوسط، ٢١ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، ٠٦:٠٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/٤gFB١

(٣) بعد استقالة الحريري.. دعوات دولية للتهدئة في لبنان والمظاهرات مستمرة، الجزيرة نت، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، ٠٦:٢٥ متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/hz٠Sw

(٤) حسن فحص، أحلاها مر ... خيارات إيران أمام الحراك في لبنان والعراق، ١ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، ٠٦:٤٥، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/fNCWF

(٥) علي حيدر، كيف تنظر إسرائيل الى مستقبل الحراك في لبنان؟ كل العيون على حزب الله، الأخبار اللبنانية، ١٨ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٥ يناير ٢٠٢٠، ٠٦:٠٥، متاح على الرابط التالي: https://al-akhbar.com/Politics/٢٧٩٠٩٠

(٦) كيف ترى «إسرائيل» احتجاجات لبنان؟، الأخبار اللبنانية، ٥ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٥ يناير ٢٠٢٠، ٠٥:٤٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Kgk١H

من الحراك اللبناني، لم يصدر عن أيًا من القيادات الاسرائيلية أي موقف من الحراك اللبناني.

على الرغم من ذلك الصمت أو التصريحات الرسمية غير الواضحة إزاء الحراك اللبناني، نجد الصحافة الإسرائيلية ومراكز الأبحاث قد حددت معالم الرؤية الإسرائيلية إزاء الحراك في لبنان، أو ما تأمل فيه من نتائج يفضي إليها ذلك الحراك، حيث تأمل إسرائيل أن يؤدي الحراك إلى تقويض نفوذ حزب الله في لبنان، وإنهاء هيمنته على النظام السياسي اللبناني، كون الحزب مصدر تهديد استراتيجي لإسرائيل، على الرغم من تلك الرؤية الواضحة، إلا أن التحليلات الاسرائيلية تتراوح بين قدر هائل من التنبؤات بخصوص مآل الحراك وتبعاته.

ف"يوسي ميلمان" الباحث والخبير الأمني الاسرائيلي، اعتبر أن المظاهرات قد "فاجأت الاستراتيجيين الإسرائيليين"، والسؤال الآن هو "ماذا يحدث للحركة المدعومة من إيران"، واعتبر ميلمان أن الرؤية الإسرائيلية للبنان تنطلق من كونه "أرض حزب الله"، وهو ما نستشعره في تعاطي كثير من الكتاب والخبراء الإسرائيليين، هذه الرؤية الإسرائيلية هي ما تفسر الاحجام الرسمي عن التعاطي مع الحراك؛ كون الحراك متهم من حزب الله وقوى "٨ آذار" وإيران بأنه مدفوع من الولايات المتحدة وإسرائيل، فأي موقف داعم للحراك سوف يعد بمثابة تأكيد للإدعاءات تلك وهو ما سوف يعطي الذريعة للتعامل العنيف من قبل الحزب وحلفاءه مع الحراك[١].

أما الباحثة في معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل ابيب "أورنا مزراحي"، فاعتبرت في تقرير لها أن الاحتجاجات ستضر بحزب الله في المنظور القريب، لكنها ستنعكس سلبًا على إسرائيل بالمنظور البعيد، وذلك لأن "حزب الله" بالمنظور القريب سينشغل في قضايا لبنانية داخلية وبالتالي الانصراف عن التعامل مع إسرائيل، ولكن على المدى البعيد فإن تزعزع الاستقرار الداخلي في لبنان سينتج مخاطر لإسرائيل، خاصة في حال ازدادت قوة حزب الله وتأثيره في البلد المجاور[٢].

خلاصة القول، تتعاطي إسرائيل مع الحراك من خلال التركيز على مآلات الحراك وتأثيره على مكانة "حزب الله" في النظام السياسي اللبناني، وهو ما ظهر في كثير من تحليلات الخبراء الإسرائيليين.

المستوى الثالث: مواقف الأطراف الدولية

هناك عدة أطراف دولية فاعلة تتعاطى مع الشأن اللبناني سوف نركز هنا على الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من الحراك الشعبي، وذلك لكونهم من أبرز الفاعلين الدوليين في الساحة اللبنانية، على عكس تعاطيهما الحاسم في دعمه لحراك ١٤ آذار ٢٠٠٥، والذي وفرت فيه واشنطن وباريس الحاضنة الخارجية للحراك الرافض للتواجد السوري عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. جاء تعاطي العاصمتين الغربيتين مع حراك ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، متخبط في حالة فرنسا وساعي لإيجاد حلول من داخل النظام السياسي، أما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية فقد جاء تعاطيها مع الحراك محاولًا توظيفة في صراعه مع طهران وحليفها حزب الله.

(١) Yossi Melman, All eyes on Hezbollah: How Israel is watching the protests in Lebanon, middle east eye, November ٥, ٢٠١٩, Accessed December ٢٩, ٢٠١٩, ٠٧:٥٠, Available at: https://cutt.us/Lyh٠z

(٢) Orna Mizrahi, Yoram Schweitzer, The Demonstrations in Lebanon: Hezbollah Struggles to Preserve its Status, Institute for National Security Studies, , December ٢, ٢٠١٩, Accessed january ٢٩, ٢٠١٩, ٠٨:٣٠, Available at: https://cutt.us/vVYPA

- الموقف الفرنسي، الذي عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، والذي اعتبر استقالة الحريري ستزيد من حدة الأزمة، ودعا "المسؤولين اللبنانيين للقيام بكل الجهود لضمان استقرار المؤسسات ووحدة البلاد"، كما تم عقد اجتماع لـ"مجموعة الدعم الدلية للبنان" في باريس، يوم ١١ ديسمبر ٢٠١٩؛ لدعم لبنان وحض الحكومة اللبنانية على أخذ خطوات تتيح استعادة ثقة اللبنانيين والأطراف الدولية، من بينها خطوات على المدى القصير من خلال وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وإصلاح القضاء واعتماد موازنة واقعية لعام ٢٠٢٠[١].
- أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاء في ظاهره مرتبكًا وفي حقيقته موظفًا الحراك لصالح الأجندة الأمريكية، حيث دعا وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إلى مساعدة الشعب اللبناني على "التخلّص من النفوذ الإيرانيّ"[٢]. ويتضح ارتباك الإدارة الأمريكية في تعليقها لمساعدات أمنية مخصصة للبنان، بما فيها حزمة تقدر بـ ١٠٥ ملايين دولار مخصصة للجيش اللبناني، إلى أجل غير مسمى، قبل أن تعود الإدارة الأمريكية وتفرج عن تلك المساعدات.

يأتي هذا التخبط من تنازع المؤسسات الأمريكية في كيفية التعاطي مع الأحداث في لبنان، فإدارة ترامب ترى التعامل الحاسم مع حزب الله ومن خلفه إيران سوف يكون أكثر نجاعة حتى لو أثر على مؤسسات الدولة اللبنانية، في حين تنشغل المؤسسات الأمريكية، بالمخاطر التي يواجهها الاقتصاد اللبناني والتي "تتطلب عناية فورية من قبل الحكومة الجديدة"[٣].

خلاصة القول، إنه لم تغير واشنطن نهجها تجاه لبنان، حيث تواصل فرض العقوبات على "حزب الله"، في إطار سياستها بفرض أقصى الضغوط على طهران وحلفائها في المنطقة، في الوقت نفسه، تربط واشنطن المساعدات الاقتصادية للبنان بشكل الحكومة التى بصدد التشكيل برئاسة "حسان دياب"، وإذا كانت سوف تنحي وزراء حزب الله وشركائه جانبًا أم لا، مع تقديم مساعدات إنسانية إلى اللبنانيين، الذين يعانون من الوضع الاقتصادي السيئ، وليس للحكومة اللبنانية[٤].

خاتمة: مآلات الحِراك

منحت انتفاضة ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ اللبنانيين فرصة تاريخية لأحداث تغيير جذري في الطبقة السياسية الطائفية الفاسدة، وأعطت تلك التحركات أملًا لبناء دولة على أسس المواطنة والمساواة وليس على أسس المحاصصة الطائفية، التي نتج عنها المشاكل البنيوية للنظام السياسي اللبناني كونه نظامًا ريعيًا/ رعويًا يتم فيه اقتسام السلطة والثروة والاستئثار بها وفق معايير طائفية وبين مجموعات صغيرة جدًا تقوم بتوزيعها على طوائفها أو المقربين منهم، فالحراك الذي ولَّدَ وعيًا وطنيًا عابرًا للطوائف والمناطق، لابد أن تنتج عنه دولة جديدة طال الزمان أو قصر.

(١) ارليت خوري، الخارجية الفرنسية للبنانيين: ساعدونا لنساعدكم، اندبندنت عربية، ١٠ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، ٠٩:٠٠، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/٠QS٣t

(٢) بومبيو: لنساعد لبنان والعراق على التخلص من إيران، جريدة النهار، ٩ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، ٠٩:٣٠، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/pTHgB

(٣) لبنان.. أميركا تتمسك بحكومة "كفوءة" وترفض التدخل، العربية نت، ٢١ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، ٠٩:٥٠، متاح على الرابط التالي:
https://cutt.us/٣Yvvb

(٤) وليد شقير، هل يقبل "حزب الله" لدياب ما رفضه للحريري أم يملي عليه حكومة جاهزة؟، اندبندنت عربية، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، ١٠:٠٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/kHrOd

وعلى الرغم من ذلك الأمل الذي أعطاه الحراك والأفق السياسي لقيام دولة المواطنة والعدالة، فإنه لا يزال أمام الحراك تحديات جسيمة ليس أقلها بلورة مطالب أكثر عملية تمكن من خلالها إحداث أجماع أكبر في الشارع. كما أن الحراك ما يزال يعاني ككثير من ثورات الربيع العربي والحركات الجماهيرية الحالية خاصةً في العراق والجزائر والتي تعاني جميعها من عدم إنتاج قيادات قادرة على ترجمة مطالب الحراك إلى مكتسبات سياسية.

وبالتالي، ففي ظل تعاطي القوى السياسية اللبنانية، والقوى الإقليمية والدولية مع الحراك، فيتوقع أن يسير باتجاه أحد السيناريوهين التاليين:

السيناريو الأول: يفترض أنه نتيجة ضغوط الحراك والضغوط الدولية خاصة من الولايات المتحدة أن تسمح القوى السياسية بتشكيل حكومة "تكنوقراط" لا تقوم على المحاصصة الطائفية وإنما على الكفاءات الوطنية التي تعمل على إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد.

هذا السيناريو لن يُنتج حلول للمشاكل البنيوية السالف ذكرها في لبنان؛ وذلك لطبيعة الدور الذي تلعبه حكومات التكنوقراط باعتبارها حكومات انتقالية تقوم بالتعاطي مع الأزمات السياسية والاقتصادية، إلا أنها في الأخير تبقى مقيدة بالميثاق من جهة، والضوابط التي سيمليها عليها السياسيون من جهة أخري.

السيناريو الثاني: يفترض هذا السيناريو فشل الحراك في تحقيق أهدافه، نتيجه التفاف القوى السياسية على مطالب الحراك وإنهاكه مع الوقت، وتحريف مساره بمناوشات الشوارع التي لاحت في الأفق بنزول أنصار حزب الله وحركة أمل لكي يفضوا التظاهرات السلمية ويرهبوها بالعنف؛ وهو السيناريو المتبع مع الحركات الاحتجاجية السابقة.

ويرجح الباحث حدوث السيناريو الثاني، خاصة في ظل ضعف الضغوط الدولية والاقليمية في التأثير على القوى السياسية اللبنانية وخاصة فريق "٨ آذار" الذي يهيمن على تشكيل الحكومة، والذي يسعى حاليًا إلى ايجاد بديل سني لرئيس الوزراء المستقيل سعد الحريري.

وهذا السيناريو الذي يقوم بتهميش صوت المكون السني الذي أجمع على تسمية سعد الحريري لرئاسة الحكومة، لن يؤدي إلى تغيير حقيقي بل سيعمق الأزمة السياسية والاجتماعية في لبنان، ويضيف إلى الحراك قوة جديدة هم السُنَّة الذين يقفون خلف الحريري، وهو ما من شأنه أن يفاقم الوضع الاقتصادي المتردي.

*****

السودان: اتفاق تقاسم السلطة الأبعاد، سيناريوهات المستقبل

نبيل علي(*)

مقدمة:

يعكس تاريخ السودان الحديث صفحات متعدِّدة من النضال المستمر، فبعد أن تخلَّص من الاحتلال الانجليزي عام ١٩٥٦م لم يطل به العهد بالحكم النيابي أكثر من سنتين حتى بدأ نضالًا جديدًا في مواجهة الانقلابات العسكرية التي حكمت السودان لأكثر من خمسة عقود مقابل عقد واحد حكمه المدنيون، وهو مقسَّم علي ثلاث فترات تسمَّى بفترات الديمقراطية الثلاث والتي أتتْ بمثابة فترات انتقالية بين مرحلة عسكرية وأخرى.

فخلال أقل من ٧٠ عامًا شهد السودان نحو ١٩ محاولة انقلابية، منها ٦ انقلابات نجحت بالفعل في التمكُّن من السلطة، كان منها ٣ انقلابات فقط هي التي ساندت انتفاضات شعبية واسعة، أما الانقلابات الناجحة الأخرى فقد كانت تقف وراءها مطامع شخصيات عسكرية استندت لقوة اجتماعية مكَّنت العسكريين من الوصول للسلطة، ثم تلاعب العسكريون بها، سواء في ذلك انقلاب النميري على الشيوعيِّين، أو انقلاب البشير على الإسلاميِّين(١)، بالإضافة لحالات متكرِّرة تمَّ فيها الإعلان عن إحباط محاولات انقلابية قبل وقوعها لا سبيل للتأكُّد من وجودها من عدمه.

ما يعني أن السودان منذ استقلاله يعاني من انقلاب أو محاولة انقلابية كل أربع سنوات، كان انقلاب البشير ٣٠ يونيو ١٩٨٩ آخر هذه الانقلابات وأطولها عمرًا وأعمقها أثرًا، كونه يستند لأيديولوجية وتنظيم.

ولم يكن الجيش الذي اعتمد عليه البشير في تنفيذ انقلابه بعيدًا عن عملية إسقاطه، فقد شارك بعمل انقلابي ضدَّه في ١١أبريل ٢٠١٩، ولعلَّ ذلك ما يجعل الأنظار معلَّقة طوال الوقت تترقَّب حدوث ردَّة على الثورة كحال بلدان الربيع العربي، أو دخول البلاد في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار كحال الفترات الانتقالية التي سبقت الانقلابات.

فليس غريبًا أن يمكر الجيش بالثوار بعد أن انقلب بزعم تأييدهم، فبعد أن فشل المجلس العسكري في فرض شروطه بشأن إدارة المرحلة الانتقالية على قوى إعلان الحرية والتغيير، لجأ لفضِّ الاعتصام أمام مقرِّ القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية، في ٣ يونيو ٢٠١٩، ممَّا أسفر عن مقتل أكثر من مئة من المتظاهرين وجرح أكثر من خمسمئة آخرين، معتقدًا أن الفضَّ سوف يؤدِّي إلى تجريد هذه القوى من أداة الضغط الرئيسة التي تملكها، ويسهل من ثمَّ الإملاء عليها، أو تجاوزها كليًّا. لكن الاتحاد الأفريقي، الذي كان أمهل المجلس العسكري ستين يومًا لتسليم الحكم للمدنيِّين، وهدَّد بتعليق عضوية السودان، قام ردًّا على عملية فض الاعتصام بإعلان التعليق؛ ما مثَّل ضربة قوية للمجلس العسكري.

وعلى الجانب الآخر، أعلنت قوى إعلان الحرية والتغيير عن إضراب سياسي وعصيان مدني، بدأ في ١٤ يونيو ٢٠١٩، واستمرَّ ثلاثة أيام وتحقَّقت فيه استجابة واسعة، وردَّ المجلس العسكري بإلغاء كل الاتفاقات التي سبق التوصُّل إليها مع المعارضة، والتي كان من ضمنها

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) وسام فؤاد، الأكثر هشاشة: النخبة المدنية السودانية و٣ نماذج انقلابية، المعهد المصري للدراسات، إدارة الرصد والتوثيق، ٦ سبتمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠ نوفمبر٢٠١٩ ، متاح عبر الرابط التالي: https://eipss-eg.org

تشكيل مجلس وزراء مدني، مكوَّن كله من كفاءات غير حزبية، وأن يجري تمثيل قوى إعلان الحرية والتغيير بما نسبته ٦٧ في المئة في المجلس التشريعي[١]. وبذلك فقد كلا الطرفين القدرة على الحسم في مواجهة الآخر، بالإضافة لتبدُّد ما تبقَّى من ثقة بينهما بعد عملية فضِّ الاعتصام.

هذه الحالة من عدم القدرة على الحسم –في ظل بعض الوساطات والضغوط– أدَّت بالطرفين إلى قناعة بضرورة الاتفاق علي خطوات محدَّدة للفترة الانتقالية والتعامل مع الآخر عن طريق جولات التفاوض، وهو ما أدَّى في الشهر التالي لفض الاعتصام إلى التوصُّل لاتفاق سياسي، أعلن مبعوث الاتحاد الإفريقي محمد حسن البياد التوصُّل له في الخامس من يوليو ٢٠١٩، وجرى التوقيع عليه بعد ذلك وهو بعنوان "الاتفاق السياسي لإنشاء هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير". وبعد هذا الاتفاق بشهر آخر (في ٤ أغسطس) توصَّل الطرفان لصيغة نهائية متَّفق عليها للوثيقة الدستورية تحت مسمَّى "الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩"، وجرى التوقيع النهائي عليهما في ١٧ أغسطس ٢٠١٩ بمشاركة إقليمية حكومية ومنظماتية في أجواء احتفالية رسمية وشعبية كبيرة.

يتناول هذا التقرير الاتفاق السياسي بالأساس ويتعرَّض للوثيقة الدستورية بقدر إحالات الاتفاق لنصوصها أو المواد التي أرجأها الاتفاق وحسمت في الوثيقة أو ما تستدعيه الحاجة من بنود الوثيقة لإثبات أو نفي شيئ من بنود الاتفاق، أو بقول آخر يلتزم التقرير بنصوص الاتفاق وتقسيم وترتيب مواده ويستدعي من الوثيقة حسب ذلك وليس العكس، لكون الوثيقة –حسب تقدير الباحث– تأتي كمكمِّل قانوني دستوري تفصيلي لما تمَّ التوصُّل له في الاتفاق السياسي، كما أن الوثيقة الدستورية نفسها نصَّت في الفقرة الأولى من المادة ٦٤ على أنه "استُمدت أحكام هذه الوثيقة الدستورية من الاتفاق السياسي لهياكل الحكم في الفترة الانتقالية الموقَّع بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، وفي حال تعارض أيٍّ من أحكامهما تسود أحكام هذه الوثيقة" وجرى إلحاق الوثيقة الدستورية بالاتفاق السياسي حسب نص الفقرة الأخيرة من ديباجة الاتفاق السياسي. وعليه يتناول التقريرُ الاتفاقَ السياسي، من حيث طبيعته ومناسبته وأطرافه وردود الفعل حوله، وقبل هذا يتناول البيئة الحاضنة له من حيث تأثيرها فيه وتأثُّرها به، ثم يتطرَّق للسيناريوهات المحتملة بشأن الاتفاق ومستقبل الثورة.

أولًا– البيئة الحاضنة للاتفاق: التأثير والتأثر

لا يمكن عزل الاتفاق عن البيئة التي يمثل تطورًا في أحداثها السياسية، لأنه سيتأثر بها من حيث نفاذه ومستقبله وقد يحدث فيها شيئًا من التغيير، ولذلك سيتعرَّض التقرير لثلاثة عوامل تشكِّل –حسب تقدير الباحث– البيئة التي تحتضن الاتفاق وهي: طبيعة التكوين الإنساني للمجتمع السوداني المتعدِّد قبليًّا وعرقيًّا (التنوُّع)، ودور الجيش في العمل السياسي منذ الاستقلال (الخبرة الانقلابية للجيش)، والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة (الجوار الإقليمي والمواقف الدولية).

فيما يتعلَّق بالعامل الأول (التنوُّع) فالسودان يشهد تنوُّعًا كبيرًا في تركيبته السكانية سواء من حيث اللغة أو الدين أو القبيلة، وهذه الحالة من التنوع الإنساني تنتج بالضرورة حالة شديدة الثراء من التنوع السياسي والحزبي، ولكنه ثراء منهك لطول العهد بالاستبداد والحكم العسكري، فالقوى الحزبية الكبرى جميعها تعرَّضت لانشقاقات متعدِّدة أفقدتْها قوَّتها وخلقت حالة من التعقيد يصعب في ظلِّها التعاطي مع الخريطة السياسية السودانية، ولا شكَّ أن الاتفاق سيخضع لشدٍّ وجذبٍ بين هذه

(١) هل يُنهي اتفاق تقاسم السلطة الأزمة السياسية في السودان، العربي الجديد، ١١ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩ ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/SUw٨i

الأحزاب وتلك الحركات والتكوينات التي تعدُّ بالعشرات، بالإضافة لأعداد يصعب حصرها وعدُّها من الكيانات والتجمُّعات الصغيرة التي قامت على أساس مهني أو ثقافي أو جغرافي.

هذه الحالة من التعقيد في ظلِّ التنوع كانت البيئة الراعية لعملية الارتداد على الثورات في الجولات السابقة بين الثورة والعسكر المنقلبين في تاريخ السودان، فالمنافسة السياسية غير العقلانية تسبَّبت في شيوع ثقافة الانقلاب العسكري، وتمكين العسكر من اختراق جدار النخبة المدنية، تارة عبر التيار اليساري وأخرى عبر الإسلاميِّين، فكلا التيارين مسؤول عن دعم انقلابات نجحت وأخرى فشلت، ما جعل الأمر يبدو كنمط سياسي استقرَّ اليوم عند التيار المدني؛ بل إن من غرائب السياسة في السودان أن مجيء العسكر للسلطة، وفي الفترات الثلاث في تاريخ دولة ما بعد الاستقلال، قد تمَّ إما بإيعاز ومباركة، أو بتخطيط ومشاركة، أو بتخطيط وتبنٍّ من لدن إحدى القوى السياسية الكبرى، وهي القوى نفسها التي قد تصطف، في ظل عهد عسكري آخر، كداعية إلى التغيير والتحول الديمقراطي[١]، فانقلاب عبود عام ١٩٥٨ كان بدعوة من رئيس الوزراء الصوفي عبد الله خليل التعايشي عندما استدعى الجيش ليتولَّى الحكم بعدما عجزت القوى السياسية عن التوافق حول نصيبها في السلطة.

وعلى إثر نزاعه مع الحركة الإسلامية ساند التيار الشيوعي انقلاب جعفر نميري ١٩٦٩ انتقامًا لعملية طرد الحزب الشيوعي من البرلمان عام ١٩٦٥ وقبل انتهاء فترة حكمه غيَّر نميرى وجهة تحالفاته تجاه الإسلاميين، وبعد سقوطه وغياب التوافق بين قوى الفترة الانتقالية عمدت الحركة الإسلامية إلى تخطيط وتنفيذ انقلاب عسكري يحمي وجودها في الحياة السياسية من تهديدات الجيش والقوى المناوئة، فكان انقلاب البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

تفيدنا هذه الطبيعة المتنوِّعة للمجتمع السوداني وهذه الخبرة الطويلة أن بيئة الاختلاف متوفِّرة والعداء التاريخي قائم بين القوى السياسية، والعسكر لا يتراجعون عن الاستيلاء على السلطة، ولكن هل تسير سفينة الثورة هذه المرة على نفس خُطى أخواتها في المرات السابقة أم أن شركاء الثورة سينجحون في خلق شيء من التوافق يُرغم العسكريين على تسليم السلطة والخضوع للحكم المدني؟ والإجابة تتوقَّف على تعاطي القوى السياسية مع بعضها من ناحية، و تعاطيها مع الآخر العسكري خلال الفترة المقبلة من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالعامل الثاني (الخبرة الانقلابية للجيش)، فقد حكم الجيش السودان لأكثر من خمسة عقود مقابل عقد واحد مقسَّم على ثلاث فترات ديمقراطية انتقالية، وبذلك فإن المعتاد في السودان منذ الاستقلال أن يستولي الجيش على الحكم عن طريق انقلاب عسكري بعد تجربة ديمقراطية انتقالية قصيرة الأجل؛ لم تتجاوز سنتين في التجربة الأولى (١٩٥٦-١٩٥٨) وأعقبها انقلاب عبود ١٩٥٨، ولم تتجاوز خمس سنوات في الفترة الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩) وهي أطول الفترات الانتقالية وأعقبها انقلاب نميري ١٩٦٩، ولم تتجاوز ثلاث سنوات في الفترة الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩) وأعقبها انقلاب البشير ١٩٨٩، ولكن كل هذه الانقلابات التي استقرَّت في الحكم سقطت بثورات شعبية لعب الجانب الاقتصادي دورًا كبيرًا في إشعالها.

يبقى أنه في حالة حدوث انقلاب عسكري جديد فلن يكون بأيديولوجية جديدة لأن رموز نظام البشير لا يزالون يسيطرون علي مفاصل الجيش من ناحية، ومن ناحية

(١) عوض أحمد سليمان، الثورات السودانية.. تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة ١٩ ديسمبر ونتائجها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٤ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/Z٠UZK

ثانية فإنه يصعُب مع طول فترة البشير في الحكم أن ينمو تيار أيديولوجي قوي قادر على تنفيذ انقلاب عسكري، وفي حال حدث انقلاب ربما يكون عسكريًّا بحتًا أو يقوم به أحد رموز نظام البشير الذين لا يُشترط بالضرورة أن يكونوا إسلاميين، وعندها قد تدعمه أو تسانده بعض القوى السياسية.

وأما عن العامل الثالث (الجوار الإقليمي والمواقف الدولية) ففيه تنوعات وتوازنات كبيرة، فالجوار الجنوبي يسعى للحفاظ على استقرار السودان ويهمه انتقال السلطة بدون اضطرابات لقربه من السودان وارتباطه بمصالحه وأمنه، ولثراء تجربته في مكابدة الانقلابات العسكرية وهذا يتَّضح بقوة في موقف الاتحاد الإفريقي الذي جمَّد عضوية السودان بعد فضِّ الاعتصام[١]، أما بالنسبة للجوار المصري فإنه يفضِّل أن يُحكم السودان عسكريًّا ويكره الديمقراطية بغضِّ النظر عن نتائج أيٍّ منهما، فرغم خلاف النظام المصري المعروف مع البشير، إلا أنه لم يكن يفضل سقوطه لأن احتمالات التغيير تصبح واسعة.

وبالنسبة للموقفين السعودي والإماراتي، فقد دعما حراك الشارع بقوة (إعلاميًّا على الأقل) منذ اليوم الأول وحتى سقوط البشير[٢]، وبعد ذلك اتَّجه دعمهما نحو المجلس العسكري وقيادته التي تعتمد ماليًّا وسياسيًّا على هذا المحور، فيما أصابت الحيرة الموقف القطَري في البداية بين دعم البشير أو الوقوف بكامل الدعم مع الثوار، فلما سقط البشير توجَّه الدعم القطري نحو الثوار في مقابل المجلس العسكري، وبذلك يعود المعسكر العربي المناهض للثورات (السعودية–الإمارات–مصر) لمساره الطبيعي في مساندة الجيوش وتعود قطر لدورها في مساندة التحركات التي تقوم بها بعض القوى السياسية.

إلا أن المعسكر العربي المناهض ليس على تجانس تام في قضية السودان، فتصوُّر مصر لمستقبل حميدتي في السودان وعلاقته بالجيش مختلف عن تصور الإمارات والسعودية، كما أن تصوُّرات هذه الدول الثلاث لمصالحها في السودان والقرن الإفريقي مختلفة بصورة كبيرة. أضف إلى ذلك، أن الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين الوكلاء المحليين لهذه القوى الخارجية يؤثِّر كثيرًا على فاعلية خططهم على الأرض (مثل الصراع بين قوش وحميدتي)[٣].

وبذلك تصبح الثورة السودانية بين شريكين إقليميَّين أحدهما داعم والآخر مُعاد في ظلِّ موقف أمريكي غلب عليه التردُّد وعدم الفاعلية أو عدم الرغبة في التدخُّل سواء كان توفيقيًّا أم لا[٤]، وفي ظلِّ علاقات أوروبية قديمة مع قادة المجلس العسكري الحاليين في ملف الهجرة غير الشرعية لأوروبا، وفي ظلِّ مثل هذه الخريطة التي توفِّر الدعم والتآمر في نفس الوقت يصبح مسار الثورة مفتوحًا أمام كل الاحتمالات في المستقبل.

(١) للمزيد حول موقف الاتحاد الافريقي، انظر: بدر شافعي، السودان وعقوبات الاتحاد الافريقي، العربي الجديد، ١١ يونيو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CvGLM

(٢) يرجع تأييد الإمارات والسعودية لمظاهرات الشارع السوداني في البداية لكون البشير لا يوالي هذا المحور بشكل كامل، فرغم وجود قوات الجيش السوداني في اليمن بأعداد كبيرة، لم ينضمَّ البشير لحصار قطر وله علاقة جيدة بأردوغان، كما أن البشير يغير خريطة تحالفاته بين عشيةٍ وضُحاها ولا تطمئنُّ هذه القوى لبقائه معها خاصَّة فيما يتعلَّق بحرب اليمن.

(٣) خالد عثمان الفيل، اتفاق الأطراف السودانية وتحديات الفترة الانتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، ٥ سبتمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩ ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/oBMgY

(٤) بدر شافعي، أميركا والثورة السودانية.. تدخل بلا فاعلية، العربي الجديد، ١٧ يونيو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٩qhr٦

ثانيًا– الأطراف وإشكاليتي الإقصاء والاستقطاب

عُقد الاتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي الذي تشكَّل بالانقلاب على البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩، ولم يعدْ له وجود دستوري الآن بعد تشكيل مجلس السيادة، ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن المجلس العسكري تمَّ حلُّه فعليًّا.

وعلى الجانب الآخر تأتي قوى إعلان الحرية والتغيير الذي صدر في الأول من يناير ٢٠١٩ برعاية أربع قوى رئيسية: "تجمع المهنيين السودانيين"، "الإجماع الوطني"، "نداء السودان"، و"التجمع الاتحادي المعارض". والذي جاء مُطالبًا في بنودٍ واضحة بإسقاط البشير وتحقيق سلام شامل وعادل وتشكيل حكومة انتقالية لمدة ٤ سنوات[١]، وبالإضافة لهذه القوي وقَّع على البيان عدد كبير من الأحزاب والحركات والكيانات غير المنضوية تحت لواء أيٍّ من هذه الائتلافات حتى أصبح عددها يزيد على ٧٠ حزبًا وحركة وتجمع وجماعة مسلحة.

ورغم أنها ترتكز على كونها تمثل الشارع وتتحدث باسم الثورة إلا أنها تمثل خليطًا غير متجانس وغير متناسق في العمل، ومختلفاً في التوجُّهات الفكرية والسياسية، فضلًا عن أنها تعاني من ضعف هيكلي سببه اختلاف الوزن السياسي للمكونات الأساسية لهذا التحالف، بالإضافة إلى غياب القيادة الموحَّدة لها وعدم القدرة على خلق اتفاق على آلية اتخاذ القرار، وضعف الخبرة السياسية لقيادات هذه القوى وهو ما أدَّى إلى الاضطراب في اختيار الأسماء المرشَّحة للمجلس السيادي وهو ما جعلها تتأخَّر يومين عن الموعد المتَّفق عليه مع المجلس العسكري، ويُتوقَّع أن تزداد أسباب الخلاف بين مكونات الحرية والتغيير في الفترة الانتقالية التي تتضمَّن بطبيعتها سنَّ تشريعات وسياسات قد تضر، على سبيل المثال، بالرأسمالية الزراعية (التي تعتبر الداعم الرئيسي لحزب الأمة القومي) أو الرأسمالية التجارية (التي تعتبر الداعم الرئيسي للأحزاب الاتحادية) وهو ما قد يكون سببًا إضافيًّا للخلاف بين هذه الأحزاب[٢]. ولعل نتائج ذلك قد اتَّضحت في عدم قدرة مكونات الحرية والتغيير –حتى بعد مرور فترة التسعين يومًا– على التوافق حول تكوين المجلس التشريعي.

وهنا يُثار إشكال حقيقي حول أحقية القوى المنضوية تحت لواء الحرية والتغيير في التعبير عن الثورة والتحدُّث باسم الشعب، ويتجدَّد التساؤل عن وجود الإسلاميِّين الذين يمثِّلون واحدة من أكبر القوى السياسية في البلاد والتي أيَّدت الثورة وشاركت فيها، مثل الأحزاب الإسلامية التي خرجت من النظام الحاكم مبكرًا (الجبهة الوطنية للتغيير والمؤتمر الشعبي مثلًا)، والسلفية الحركية (مثل تيار الشريعة والقانون)، وبعض الكوادر الذين تخلوا عن أفكار النظام السابق وقاموا بالكثير من المراجعات الفكرية ثم أسَّسُوا كيانات سياسية معارضة (على سبيل المثال: مذكرة الألف أخ في ٢٠١١، ثم مبادرة "سائحون" في ٢٠١٢، ثم الحركة الوطنية للتغيير في ٢٠١٣، ثم انقسام غازي صلاح الدين في ٢٠١٤، ثم تكوين حركة ٥٢ في ٢٠١٤، وآخرها تكوين تنسيقية الإسلاميِّين التي دعمت الثورة)، أو الإسلاميين الذين اعتزلوا العمل السياسي ككل (مثل إسلاميي الرصيف). وكذلك الإسلاميون الذين قاموا بدعم الثورة من داخل دولاب الدولة. فعلى سبيل المثال، قام عدد من النقابات السابقة، والتي كان يسيطر عليها كوادر النظام السابق، بحلِّ نفسها لصالح نقابات شرعية منتخبة وأكَّدوا أنهم جزء أصيل من الثورة السودانية، وهذا

(١) عصام الزيات، إعلان الحرية والتغيير.. ٤ قوى تقود الثورة السودانية، إضاءات، ١٢ أبريل ٢٠١٩ ، تاريخ الاطلاع ٢١ نوفمبر ٢٠١٩ ، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/YXgXV

(٢) خالد عثمان الفيل، اتفاق الأطراف السودانية وتحديات الفترة الانتقالية، مرجع سابق.

ما حدث بالضبط لنقابة العاملين في بنك السودان المركزي وفي عددٍ من المؤسسات[١].

وعليه فإن ممارسات إقصائية من قبيل اعتقال أمين عام المؤتمر الشعبي رغم كون الحزب معارضًا وفي صف الثورة، أو تنحية مطلب الشريعة الإسلامية أو تمويه قضية هُوية السودان، أو محاولات تهميش بعض القوى أو تغافل رأيها كبعض الحركات المسلحة، أو وضع كل القوى السياسية التي شاركت يومًا ما في السلطة في زاوية الاستبعاد والإقصاء حتى وإن كانت في المعارضة، ستجعل توافق قوى الحرية والتغيير في خطر وقابل للتفكُّك بسرعة، ومن ناحية ثانية تخلق بيئة مناسبة لاستقطاب القوى السياسية من جانب المجلس العسكري، وربما لجوء المجلس سابقًا لرفع مطلب الشريعة في مواجهة مطالب قوى الحرية والتغيير، يفسِّر أهمية قطع الطريق على أيِّ ممارسات إقصائية قد تخلق قدرة استقطابية لدى المجلس العسكري تمثِّل عاملًا مساعدًا في الارتداد على الثورة[٢].

ثالثًا– مواد الاتفاق (ما فيها وما عليها وما حولها)

استُهلَّ الاتفاق بديباجة ثورية تتناغم مع ظرفه السياسي، ومما جاء فيها "*استلهامًا لنضالات الشعب السوداني الممتدة ... وإيمانًا بثورة ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة...، ووفاءً لأرواح الشهداء الأبرار....، واستنادًا لشرعية هذه الثورة المباركة، واستجابةً لتطلُّعات الشعب السوداني في الحرية والسلام و...، وتأسيسًا لدولة القانون... واستجابةً لنداء ثورة ديسمبر المجيدة، وتحقيقًا لأهداف قوى الحرية والتغيير... ووعيًا منا بضرورة التعاون المشترك للعبور بالوطن لمرحلة التغيير والبناء، وتأكيدًا لعزمنا للتحول السلمي للسلطة المدنية ووضع أولى لبنات النظام المدني لحكم السودان في الفترة الانتقالية، فقد توافقنا نحن المجلس العسكري الانتقالي والقوى الموقعة على إعلان الحرية والتغيير الصادر في الأول من يناير ٢٠١٩ على توقيع هذا الاتفاق السياسي لتحديد هياكل الحكم وصلاحياتها في الفترة الانتقالية، والتي تؤسِّس لنظام برلماني للحكم، ونتعهَّد معًا باحترامه والالتزام بما جاء فيه*".

ولم يأتِ بها شيء يعدُّ موضعًا لنقاش سوى تأكيدها على النظام البرلماني للحكم، وهو ما يرى البعض أنه نظام مختلط فعليًّا وبرلماني دستوريًّا[٣]، غير أنه بمراجعة سلطات وصلاحيات مجلس السيادة في الوثيقة الدستورية (المادة ١١) يتَّضح أنها لا تمثِّل عائقًا دستوريًّا للنظام السياسي البرلماني في الفترة الانتقالية، ولكن قد تتحوَّل بها الممارسات السياسية لهذه الدرجة أو لأبعد منها.

وجاء الفصل الأول المعنْون بـ "المبادئ المرشدة" ليؤكِّد قدسية مبدأ السيادة الوطنية، ووحدة التراب السوداني، وحسن النية في التعامل بين الأطراف، والالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم السودانية السمحاء، وتسوية الخلافات بالحوار والاحترام المتبادل.

في حين تعرَّض الفصل الثاني والمعنون بـ "الترتيبات الانتقالية" لمجلس السيادة ومجلس الوزراء، ونصَّ على أن يتكوَّن مجلس السيادة من أحد عشر عضوًا، خمسة

(١) المرجع السابق.

(٢) سقط نظام البشير صاحب المشروع الإسلامي زعمًا، ولكن هذا لا يعني أن المشروع السياسي الإسلامي قد انتهى في السودان، فلا يمكن استبعاد الإسلاميين بمختلف مكوناتهم من المجال العام بشكل كامل في أي عملية سياسية حقيقية، وحتى كوادر وأعضاء المؤتمر الوطني ربما يجدون طريقًا نحو العمل السياسي من جديد وإن براية جديدة من خلال عملية تنافسية استقطابية بين القوى السياسية وبعضها أو بين القوى السياسية والمجلس العسكري، ولذلك فإن الإسلاميين كتيار سياسي وحتى في أسوأ صوره (المؤتمر الوطني) باقون في العمل السياسي كأحد المكونات والفواعل السياسية الرئيسية ولكن بدون موقع الصدارة.

(٣) المحبوب أبو علي، الوثيقة الدستورية السودانية: قراءة قانونية سياسية، المعهد المصري للدراسات، ١٥ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩ ، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/mo٤Z٨

عسكريِّين يختارهم المجلس العسكري الانتقالي وخمسة مدنيِّين تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، ويُضاف إلى الأعضاء العشرة شخصية مدنية يتمُّ اختيارها بالتوافق بين الطرفين (المادة ٥)، ويترأَّس المجلس خلال الواحد والعشرين شهرًا الأولى أحد الأعضاء العسكريِّين في المجلس، يعقبه أحد الأعضاء المدنيِّين للثمانية عشر شهرًا المتبقية (المواد ٦، ٧).

وهنا يبدو أن ثمة خبرة سودانية جديدة في إدارة المرحلة الانتقالية فالخبرتان العربية والإفريقية شهدتا عملية تقاسم للسلطة أو تناوبًا عليها على أساس طائفي أو إثني أو ديني (حالتا نيجيريا ولبنان على سبيل المثال)، ومن المتعارف عليه أن يدير المجلس العسكري فترة انتقالية قصيرة يُصدر خلالها بعض الإعلانات الدستورية لتنظيمها ثم تُجرى انتخابات يسلم فيها الحكم للمدنيين، وقد يحدث انقلاب عسكري أو ردَّة على الثورة قبل أو بعد عملية تسليم السلطة كما هو معروف في تاريخ السودان وخبرة الربيع العربي، لكن تبدو عملية تقاسم السلطة بين كيانين أو طرفين على أساس مدني-عسكري غريبة على الخبرتين العربية والإفريقية، وتمثِّل تطوُّرًا في إدارة الفترات الانتقالية جديرًا بالرصد والمتابعة للمقارنة بفترات انتقالية سابقة في تاريخ السودان وآنية في عدد من الدول العربية.

ويبدو مهمًّا رصد سعي العسكر هذه المرة لترسيخ وضعهم السياسي ككيان مستقل مغاير ومناظر للمدنيِّين ومن حقِّه أن يتقاسم معهم إدارة البلاد وسلطة الحكم فيها بل والضغط للحصول على الأغلبية في المجالس والهيئات الانتقالية بدعوى التحديات الأمنية، وصوغ ذلك في اتفاق سياسي ووثيقة دستورية انتقالية كما لو كان أمرًا مُتعارفًا عليه، كما أن الترحيب بالاتفاق على المستوى الشعبي والسياسي في الداخل والخارج يدلُّ على الإعجاب بهذا التطور في إدارة الفترات الانتقالية، غير أنه تطور لا تزال نتائجه قيد التشكُّل.

وبتشريح بسيط لهياكل السلطة ونصيب الطرفين منها كمتقاسمَيْن يتَّضح أن المجلس العسكري أخذ نصف المجلس السيادي والذي اعتبرته الوثيقة الدستورية رأس الدولة ورمز وحدتها وسيادتها، في حين اعتبرت مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا في البلاد وهو مدني بالكامل وكذلك المجلس التشريعي مدني أيضًا، وهو طرح يلجأ رموز قوى الحرية والتغيير لاستخدامه في حواراتهم المتلفزة للتأكيد على أن الحكم في يد المدنيِّين أو أن الاتفاق خطوة جيدة وليست ملغومة، ورغم وجود النصوص الدستورية والسياسية التي تؤكِّد ذلك، إلا أن الاقتسام هنا حقيقي، لكون العسكر يمتلكون من القوة والنُّفوذ على الأرض ما يجعل من الصعب حضورهم كضيوف شرف وليسوا فاعلين حقيقيِّين، بالإضافة إلى أن إصلاح الجيش أُسند لهم (طبقًا للوثيقة الدستورية) وكذلك اختيار وزيري الدفاع والداخلية، وهي سلطات وإن تبدو فنية إلا أنها قادرة على تعزيز دور العسكر في ظلِّ معطيات البيئة السودانية التي سبق التعرُّض لها.

وتعرَّض الجزء الثاني من هذا الفصل في المواد (٩، ١٠، ١١) لمجلس الوزراء، وأعطى الحق لقوى إعلان الحرية والتغيير في اختيار رئيس مجلس الوزراء ثم يقوم رئيس الوزراء باختيار وزرائه من قائمة مرشَّحي قوى إعلان الحرية والتغيير عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين يتم تعيينهما بعد اختيارهما من قبل الأعضاء العسكريِّين في مجلس السيادة.

وجاءت المادة (١١) لتؤكِّد على أنه "لا يجوز لمن شغل منصبًا في مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو ولاة الولايات أو حكام الأقاليم، حسبما يكون الحال، أثناء الفترة الانتقالية الترشُّح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية مباشرةً"، وهو مبدأ معروف في الخبرة الأفريقية جرَّاء المعاناة الطويلة من الانقلابات العسكرية، وهو جيد جدًّا في حال جرى الالتزام بالوثيقة واحترامها، أما إن توفَّر سبيل للالتفاف عليها فلن يغيِّر من الأمر شيئًا.

وفيما يخص الجانب التشريعي فقد تعرَّض له الفصل الثالث من الاتفاق السياسي، ولكن لم يكن الطرفان وقتها قد توصَّلا لاتفاق نهائي حول تقسيم المقاعد بالمجلس التشريعي، وهو ما تمَّ الاتفاق حوله في الفصل السادس من الوثيقة الدستورية، على أن يكون عدد أعضائه ٣٠٠ عضو لا تقل نسبة تمثيل النساء فيها عن ٤٠٪، تقوم قوى إعلان الحرية والتغيير باختيار ٦٧٪من أعضاء المجلس بينما تذهب نسبة ٣٣٪ المتبقية للقوى الأخرى غير الموقِّعة على إعلان قوى الحرية والتغيير ويتم تسميتها وتحديد نسب مشاركتها بالتشاور بين قوى الحرية والتغيير ومجلس السيادة. وحدَّدت الوثيقة مدَّة تسعين يومًا يشكِّل خلالها المجلس التشريعي، وتسند مهمة التشريع لمجلسي السيادة والوزراء حتى تشكيل المجلس.

إلا أنه لم يتمَّ التوصُّل لتشكيل نهائي حتى بعد تجاوز مهلة التسعين يوما بحلول ١٧ نوفمبر، حتى أعلنت قوي الحرية والتغيير في بيان لها أنه تقرَّر تأجيل تشكيل المجلس التشريعي إلى ٣١ ديسمبر كحدٍّ أقصى حتى يتم التوافق مع الجبهة الثورية –التي تضم حركات مسلَّحة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان– على صيغة مُثلى في تكوينه، وأشارت قوى الحرية والتغيير إلى أن ذلك يتضمَّن إدارة حوار واسع مع القوى غير الموقِّعة على إعلان الحرية والتغيير بشأن إسهامها في البرلمان وفق أحكام الوثيقة الدستورية. ولا ترى قوى التغيير أن إعلانها تأجيل تشكيل المجلس يتطلَّب تعديل الوثيقة الدستورية طالما أن القرار اتُّخذ بالتوافق بين المكون العسكري والمدني بالمجلس السيادي الانتقالي لمصلحة عليا هي تحقيق السلام الذي يعد إحدى أولويات الحكومة الانتقالية[١].

والأهم هنا ليس ما وقع من خرق قانوني للوثيقة الدستورية وإنما عجز الأطراف عن تنفيذ البنود المتَّفق عليها في الوقت المحدَّد. وهذا من جانب، مفهوم في ظل البيئة السياسية السودانية شديدة التنوع، ومن جانب آخر، يُنبئ بحجم الخلاف بين القوى السياسية ويُنذر بمخاطر كبيرة على مستقبل الثورة في حال ظلَّت الأطراف عاجزة عن التوافق حول تنفيذ ما تمَّ الاتفاق عليه، وهو وضع شبيه بخبرات الفترات الديمقراطية السابقة في تاريخ السودان ولكن التعاطي مع الموقف خلال الفترة المقبلة سيحدِّد فرص العسكر في الاستحواذ على السلطة من عدمه.

واكتفى الفصل الخامس بمادة واحدة نصَّت على تكوين لجنة تحقيق وطنية مستقلة لإجراء تحقيق شفَّاف ودقيق في الأحداث الدامية والمؤسفة والجرائم التي ارتُكبت في الثالث من يونيو ٢٠١٩ وغيرها من الأحداث والوقائع التي تمت بها انتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين كانوا أو عسكريين، ويجوز للجنة أن تطلب أي دعم أفريقي إذا اقتضت الحاجة ذلك.

وفي الشهر التالي لتوقيع الاتفاق أصدر رئيس مجلس الوزراء د. عبد الله حمدوك قرارًا بتشكيل لجنة التحقيق المستقلَّة، وتضم: قاضي محكمة عليا (رئيسًا)، ممثل لوزارة العدل (مقرِّرًا)، ممثل لوزارة الدفاع (عضوًا)، ممثل لوزارة الداخلية (عضوًا)، شخصية قومية مستقلة (عضوًا)، ومحامين مستقلين (أعضاء). ويحقُّ للجنة (طبقًا للقرار) الاستعانة بمن تراه مناسبًا بما في ذلك الاستعانة بدعم إفريقي، واستلام الشكاوى من الضحايا وأولياء الدم والممثِّلين القانونيِّين، وتعمل باستقلال تامٍّ عن أيِّ جهة حكومية أو عدْلية أو قانونية، وحدَّد القرار فترة ٣ أشهر

(١) للمزيد انظر: تأجيل تكوين المجلس التشريعي بالسودان.. إليكم الأسباب، الجزيرة.نت، ١٩ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩ ، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/aIvTm

لتنهي اللجنة عملها و يحق لها التمديد لمدة مماثلة إذا اقتضت الضرورة ذلك[١].

والملاحظة الأولى هنا تتعلَّق بتشكيل اللجنة، إذ يثير هذا التشكيل بعض المخاوف من التأثير على عمل اللجنة بسبب عضويَّة ممثِّلي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في ظلِّ احتفاظ الجانب العسكري في مجلس السيادة بتعيين الوزيرين المسؤولين عنهما، لأن الأحداث محل التحقيق كان منتسبو الوزارتين المتهمين الرئيسيِّين بارتكابها والتسبب في وقوعها، وكيف ستعمل اللجنة ولا تزال السلطات التي جرت الانتهاكات في ظلِّها باقية؟ وخاصة أن المجلس العسكري لا يزال يحتفظ بنصف مقاعد المجلس السيادي، ومن زاوية أخرى يتَّضح من تشكيل اللجنة أنها سياسية أكثر منها قانونية مهنية، فرغم أن الشخصيات القانونية هي الأغلب في التشكيل (أربعة من سبعة) إلا أن عضويَّتها وُزِّعَتْ بين الوزارات والمستقلين مناصفةً تقريبًا (ثلاثة ممثلين لوزارات، وثلاثة مستقلِّين، ويرأسهم قاض)، وهو ما يفتح الاحتمالات أمام مراعاة المواءمات السياسية قبل الخروج بالنتائج.

وأما عن الملاحظة الثانية فتتعلَّق بفترة عمل اللجنة إذ كيف تنتهي اللجنة –بهذا العدد القليل من الأعضاء– من كل هذه القضايا –التي ربما يصعب حصرها– في ثلاثة أو ستة أشهر، في ظلِّ احتمالات بتعمُّد طمس الأدلة من جانب من يملك السلطة ويقع في موضع الاتهام؟

والملاحظة الثالثة تتعلَّق بما بعد النتائج، فما هي الجهة التي تستطيع أن تجبر العسكر على الرضوخ لحكمها في حال إدانتهم؟ وما الضمانة التي تمنع انقلابهم على الثورة في حال حدث ذلك؟ وما الذي يمنع العسكر من التدخُّل في عمل اللجنة أو حجب الحقائق عنها؟ أو بقولٍ آخر إلى من ستُوجِّه اللجنة نتائج عملها؟ فإذا كانت ستوجِّه نتائج عملها لرئيس الوزراء كونه من أصدر قرار تشكيلها، فهل يستطيع رئيس الوزراء أن يُخضع من ستتمُّ إدانتهم؟ وهل تعتبر مخرجات عمل اللجنة مدخلات لعملية تحقيق قضائية لاحقة أم أنها مجرَّد توضيح للحقائق؟ كل هذه إشكالات لم تحسمها النصوص المتعلِّقة باللجنة سواء في الاتفاق السياسي أو في الوثيقة الدستورية (الفصل الثاني، المادة ٧، الفقرة ١٥) أو حتى في قرار رئيس الوزراء بتشكيلها، وهو ما يجعل اللجنة موضع إشكال حقيقي، ونتائج عملها موضع غموض وتساؤل.

وبنقاط محددة جاء الفصل الخامس المعنون بـ "مهام المرحلة الانتقالية" ليؤكِّد اتفاق الطرفين على أن تكون مهام المرحلة الانتقالية؛ تحقيق "السلام الشامل" في مناطق دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وإنجاز ذلك في فترة لا تتجاوز ستة أشهر بعد توقيع الاتفاق، وهي فترة قصيرة جدًّا يتعذَّر فيها تحقيق سلام شامل لحروب ونزاعات هي وليدة عقود من التهميش والفقر وبطش الدولة، ويصعب تصوُّر قبول وضع مثل هذه الفترة في نصِّ الاتفاق، فما هو معيار القياس لتحقُّق السلام من عدمه وماذا لو لم يتحقَّق، وخاصةً أنه قد مرَّ أكثر من ثلاثة أشهر ولم يتمَّ الاتفاق حول مقاعد المجلس التشريعي وهي مهمة أقل بكثير من مهمة تحقيق السلام الشامل.

واتفق الطرفان على أن يكون من مهام المرحلة الانتقالية أيضًا معالجة الأزمة الاقتصادية، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وإجراء إصلاح قانوني وإعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية، وتعزيز دور المرأة والشباب، وإنشاء آليات لوضع دستور دائم لجمهورية السودان، ووضع برامج لإصلاح أجهزة لدولة خلال الفترة الانتقالية، ووضع سياسة خارجية متوازنة تحقِّق المصالح الوطنية العليا، ووضع تدابير وإجراءات العدالة الانتقالية وتنفيذها، وتفكيك بنية

(١) حمدوك يصدر قرارا بتشكيل لجنة التحقيق المستقلة، وكالة الأخبار السودانية الرسمية سونا، ٢١ سبتمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/eWcsm

التمكين لنظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ البائد وبناء دولة القانون والمؤسَّسات.

وهي نفس النقاط التى عالجتها الفقرة الثانية من الفصل الثاني من الوثيقة الدستورية تحت نفس العنوان "مهام الفترة الانتقالية" بزيادة طفيفة أكَّدت على محاسبة منسوبي نظام الثلاثين من يونيو على الجرائم التي ارتُكبت بحقِّ الشعب السوداني منذ ٣٠يونيو ١٩٨٩ وإلغاء القوانين والنصوص المقيِّدة للحريات وتسوية أوضاع المفصولين تعسفيًّا من الخدمة المدنية أو العسكرية.

واختُتم الاتفاق بالفصل السادس المعنون بـ "المساندة الإقليمية والدولية" ويدعو فيه طرفا الاتفاق المنظمات الدولية والدول لدعم السودان اقتصاديًّا وماليًّا وإنسانيًّا ودعم السلطات الانتقالية والعمل على رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع العقوبات وإعفاء الديون.

وجاءت ردود الفعل من جانب القوى السياسية المؤيِّدة في إطار أن الاتفاق يمثِّل خطوةً للأمام، وأنه أفضل من ذي قبل وإن لم يكن الوضع الأفضل الذي يلبِّي طموحات الناس، أو اتفاق الحدِّ الأدنى، أو اتفاق اللاغالب واللامغلوب، وهو موقف أغلب القوى المنضوية تحت لواء الحرية والتغيير، ويتَّضح أنها لا ترى الاتفاق مثاليًّا أو نموذجيًّا، في حين كانت ردود الفعل الرافضة وبعضها من قوى منضوية تحت لواء الحرية والتغيير في إطار أن الاتفاق حادَ عن الطريق المرسوم منذ ١٩ ديسمبر (انطلاق الثورة ضدَّ نظام البشير)، ولم يُعالج المسار الثوري، وبعض القوى اتهمت الوثيقة بأنها تريد قطع الطريق أمام الثورة[١]، فضلًا عن قوى رفضت إجراءات الفترة الانتقالية ورفضت أيَّ محاولات للإقصاء. أما الشارع فقد شهد أجواءً احتفالية كبيرة في عدد من المدن، وهي احتفالات جاءت عفوية بدون دعوة من أيٍّ من القوى السياسية لنزول الشارع للاحتفال، ويبدو من آراء الناس أنهم لا يرون الاتفاق مثاليًّا وإنما خطوة للأمام، وثمة شرائح منهم لا تزال تطالب بالحذر.

رابعًا– سياسات الحكومة الانتقالية وتأثيراتها المستقبلية

لا يمكن قصر الحكومة خلال هذه الفترة علي الوزراء ورئيسهم لأنها وإن كانت تملك السلطة التنفيذية إلا أنها ليست وحدها في الساحة السياسية كما أنها انتقالية ومعيَّنة وليست منتخبة، فإلى جانب الوزراء يوجد المجلس السيادي خاصة في شقِّه العسكري الذي يرأسه الآن، وهناك أيضًا قوى إعلان الحرية والتغيير التي تمثِّل الخلفية السياسية للحكومة وتستحوذ على نصف عضوية المجلس السيادي، ولذلك فحينما نتناول سياسات الحكومة لا نتحدَّث عن كيان أو جسم واحد وإنما نتحدَّث عن ثلاثة مكونات غير متجانسة فالمجلس العسكري مكوَّن بالتوافق بين شقَّين مدني وعسكري، والحكومة معيَّنة وتدخل في صراع مبطَّن مع المكوِّن العسكري في المجلس السيادي، وقوى إعلان الحرية والتغيير التي تتبنَّي الحكومة وتصارع المجلس العسكري تعاني صعوبات داخلية تتعلَّق بالتوافق بين أطرافها وبينها وبين غيرها.

ويمكن أن نرصد سياسات الحكومة (مجلس الوزراء – المجلس السيادي – قوى إعلان الحرية والتغيير) الداخلية من خلال موقفها من بعض شركاء الثورة المخالفين لأصحاب الصوت الأعلى فيها، فالحكومة بكامل قواها لا تزال ضدَّ حزب المؤتمر الشعبي رغم مشاركته في الثورة، وحينما تمَّ الاعتداء على قيادته قامت الأجهزة الأمنية باعتقال القادة المعتدَى عليهم، ولا تزال قوى الحرية والتغيير ومعها الحكومة مُصِرَّةً على معاقبة المؤتمر الشعبي لكون قادته شاركوا في الانقلاب الذي تمَّ قبل ٣٠ عامًا وتمَّ على هذا

(١) عماد عنان، رغم التوقيع.. ألغام في طريق الاتفاق السوداني، نون بوست، ١٨ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/fiehj

الأساس اعتقال علي الحاج أمين عام الحزب وكذلك ابراهيم السنوسي رئيس شورى الحزب.

ومن جهة ثانية تمَّ حظر نشاط طلاب المؤتمر الشعبي بجانب الوطني في جامعتي بحري وزالنجي، وهذه خطوات لا تزيد من تمكُّن الحكومة ولا تدعم عملية تفكيك بنية التمكين التي كان يرتكز عليها نظام البشير، فآلة البشير القمعية لم تستطع حظر نشاط طلاب الحركات المسلَّحة على مدار سنوات من التحكُّم والانفراد بالسلطة، فكيف بالوضع الآن الذي يتولَّى الحكم فيه شركاء متشاكسون في مرحلة انتقالية، ولأن الحكومة لن تُنهي وجود المؤتمر الشعبي ولن تستطيع منع وجود طلابه في الجامعات، فإن مثل هذه السياسات تأتي فقط كإقصاء لبعض قوى الثورة وتنتج مناكفات سياسية على الأرض تأتي على حساب التوافق الثوري الذي هو الضمانة الوحيدة للعبور بالمرحلة الانتقالية وإتمام عملية تسليم السطة، وهذا الإقصاء سيزيد من قدرة المجلس العسكري على خلق حالة من الاستقطاب الحادِّ في المستقبل إذا ما أراد جذب بعض القوى لصفِّه والانقلاب على الثورة، كما أنه سينهي ورقة الضغط المتمثِّلة في الشارع، فلم يَعُدْ لدي قوى الثورة ما تضغط به عليه.

أما فيما يتعلَّق بقوى إعلان الحرية والتغيير فإن سياساتها في الاستحواذ والسيطرة والاستعجال في التمكين لنفسها على حساب بعض الفصائل المكوِّنة لها من ناحية، وعلى حساب غيرها من ناحية ثانية، قد أخَّر التوافق على تكوين المجلس التشريعي وولَّد حالة من الانتقادات في الشارع تنتقص من شعبيَّتها بمرور الوقت، كما أنه (استعجال التمكين والاستحواذ) يجعل القوى السياسية المختلفة سواء المنضوية تحت لوائها أو التي تعمل من خارجها تحاول أن تحمي وجودها حتى لو على حساب التوافق، وهو ما يأتي أيضًا في غير صالح عملية تسليم السلطة.

وعلى المستوى الاقتصادي فإن الحكومة وإن نجحت نسبيًّا في حلِّ مشكلة السيولة فأصبحت موجودة في المصارف والصرافات الآلية، وكذلك مشكلتي الخبز والوقود، فلم تنته الصفوف تمامًا التي عانى منها الشعب السوداني، وإن لم تَعُدْ كما كانت عند سقوط البشير، ولذلك لم يشعر المواطن بتغيير في مستوى معيشته منذ بداية الثورة حتى الآن، وهو ما يحمِّل الحكومة وخاصة مجلس الوزراء أعباء إضافية في ظلِّ بيئة عمل صعبة إلى جانب ضعف الأداء وقلَّة الخبرة لعدد من الوزراء.

وعلى المستوى الخارجي ثمة تضارب في السياسات بين أضلاع الحكومة في الأهداف وطبيعة العلاقة مع القوى الإقليمية، فتأكيد مجلس الوزراء على سحب القوات السودانية من اليمن يحرم السودان من التأييد المالي والسياسي من جانب السعودية والإمارات ويخلق مشاكل بين مجلس الوزراء والمكون العسكري في المجلس السيادي الذي يعتمد ماليًّا وسياسيًّا على هذا المحور. إلا أن جهود رئيس الوزراء نحو رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب تبدو إيجابية وإن لم تَلْقَ الردَّ المطلوب من قبل الآخر الأمريكي حتى اللحظة، بالإضافة لجولات خارجية يديرها حمدوك بكفاءة كبيرة جرَّاء خبرته الطويلة في المنظمات الدولية، فتثير حفيظة العسكر في المجلس السيادي فيعيدون التأكيد على دور الجيش في الثورة والعمل الوطني.

ويبقى أن التعارض قائم بين ضلعي الحكومة العسكري والمدني، ففي حين لا يزال المجلس العسكري يعتمد سياسة المحاور –التي كان يرتكز عليها نظام البشير– معتمدًا ماليًّا وسياسيًّا على المحور السعودي الإماراتي، فإن مجلس الوزراء برئاسة حمدوك يتَّجه نحو الحياد والانفتاح على الجميع وطلب الدعم غير المشروط[1]، وهو وإن كان جيدًا،

(١) حتى الآن يبدو أن السياسة الخارجية لحكومة الدكتور عبدالله حمدوك تهدف إلى: أ) تصفير المشكلات وتجنب سياسة المحاور، ب)

إلا أنه خلال المرحلة الانتقالية وفي ظلّ طبيعة تلك الكتل المكونة للحكومة والبيئة التي تعمل فيها، يعدُّ أمرًا محفوفًا بالمخاطر سياسيًّا واقتصاديًّا، كون الحياد يحرم الحكومة من الدعم –خاصة المالي– في الوقت الذي يمثّل فيه توافر النقود والسلع أساس المشكلة.

لم يمرَّ من الوقت ما يكفي لتقييم سياسات الحكومة وخاصة مجلس الوزراء، إلا أنه وخلال الأشهر الثلاثة الأولى لحكومة حمدوك يتّضح أن أداءها على المستوى السياسي أفضل منه على المستوى الاقتصادي، ربما لتراكم المشكلة الاقتصادية وعمقها ولأنها تحتاج وقتًا لتظهر فيها نتائج مرضية، غير أن سياسات الحكومة بكامل أضلاعها ومكوّناتها حتى الآن تُرجّح حدوث السيناريو الأول (إجهاض التحوُّل الديمقراطي) إلا أن حدوث ذلك من عدمه سيتوقّف على ما ستفعله الحكومة في خلال الفترة المقبلة فلم يمرَّ حتى الآن سوى ٣ أشهر من فترة تزيد على ثلاث سنوات، ولذلك فإن سياسات الحكومة خلال الفترة المقبلة سترجّح حدوث أيٍّ من السيناريوهات المستقبلية التالي عرضها.

خامسًا– سيناريوهات المستقبل: الحلم في بيئة المجهول

١) السيناريو الأول– إجهاض التحول الديمقراطي

وهذا سيحدث إذا استمرَّ محمد حمدان دقلو الشهير بحميدتي قائد قوات الدعم السريع ونائب رئيس المجلس السيادي في التمدُّد السياسي وبناء رصيد شعبي عبر تقديمه للخدمات العامة من أمن وتعليم وصحة طوال الشهور القادمة، مستفيدًا في ذلك من مصادر التمويل الكبيرة التي يسيطر عليها، لكن هذا السيناريو يتوقّف على عاملين: أولهما– هو قدرة حميدتي على إعادة إنتاج نفسه كفاعل سياسي وطني يجسّد مصالح كل السودانيّين، وهذا العامل يتضمَّن كذلك قدرته على تحييد أو احتواء كتلة الإسلاميّين لصفّه، كما يتضمَّن كذلك قدرة حميدتي على خلق توزان بين سيطرته على عائدات الذهب وإعادة ضبط واستقرار الاقتصاد السوداني، بمنطق أن هذا التوازن ضروري لتحقيق طموحه السياسي. ثانيهما– وهو الأهم، فشل حمدوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدم قدرته على الوصول لتسوية سياسية مع المجلس العسكري فيما يتعلّق بملف الذهب والشركات التابعة للجيش والشرطة ومصادر التمويل المختلفة لقوات الدعم السريع، بالإضافة إلى حدوث انقسامات وخلافات داخل الحرية والتغيير ستتسبَّب في خسارتها لتأييد الشارع السوداني. إن وجود هذا العامل الثاني سيؤدِّي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية في الشارع السوداني، وسيجعل حميدتي أو قيادة الجيش هي "أخف الضررين" أمام شريحة معتبرة من ذلك الشارع، أمَّا من سيرفض صعود حميدتي أو وكلاءه لسُدَّة الحكم من قوى الحرية والتغيير أو الشارع فسيُعامَل بالقمع المفرط غالبًا[١].

ويمنع حدوث مثل هذا السيناريو درجة الوعي الكبيرة بين الثوار بالعسكر ومخطَّطاتهم وحالة التوافق بين القوى السياسية على الهدف الأكبر المتمثّل في إزاحة العسكر[٢]، وهو ما يجعلها قادرة على تنفيذ عصيان مدني

فك العزلة الدولية، ج) إعادة ترتيب مسار جديد للعلاقة مع واشنطن والاتحاد الأوروبي.

– للمزيد حول السياسة الخارجية لحكومة حمدوك، انظر: عبد المنعم علي، جولة "حمدوك" الخارجية: استعادة توازن السياسة الخارجية السودانية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٦ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/R٨٢lo

(١) خالد عثمان الفيل، اتفاق الأطراف السودانية وتحديات الفترة الانتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، ٥ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩ ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/azTSv

(٢) رغم تنوع واختلاف القوى السودانية إلا أن ثمة توافق تام على ضرورة إزاحة العسكر من الحكم ظهر في محطات تاريخية منها ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وظهر بعدها ضد نظام نميري وظهر مجددًا خلال

بنجاح، إضافة إلى السمعة الشخصية السيئة لحميدتي وقوات الدعم السريع والتي تتعلَّق بالبطش والقمع، وكذلك افتقار حميدتي للكاريزما الشخصية اللازمة لتسويق نفسه كفاعل سياسي أو كمخلِّص شعبي في ظلِّ مثل هذا الوضع المعقَّد، وكذلك سيكون على حميدتي حينها أن يتجاوز صراعًا محتملًا ربما يقع بينه وبين من سيتم تجاوزهم من قيادات الجيش (البرهان مثلًا) وبقية مراكز القوى في القوات المسلَّحة التي لا يُشترط أن تدين كلها بالولاء له، خصوصًا أنه وقواته دخلاء على الجيش ويتمتَّعون بالنُّفوذ على حسابه، بالإضافة إلى أنه من الصعب أن ينجح حميدتي – بتلك الإمكانيات الشخصية الضعيفة– في حلِّ الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي فشل فيها حمدوك (طبقًا لهذا السيناريو) صاحب الخبرة الاقتصادية الكبيرة، هذا بالإضافة لاحتمالات كبيرة بتفجُّر حروب أهلية عنيفة ومتعدِّدة في حال صعَدت قوات الدعم السريع –بتاريخها القمعي– لسُدَّة الحكم، وسيكون على حميدتي وقتها أن يحارب ليضبط الأمن ويصنع ويتاجر ليوفِّر المال ليمنع حدوث ثورة

عملية إسقاط البشير وبعدها، فمثلًا الترابي العدو اللدود للحزب الشيوعي عاد وتحالف معه في ٢٠١٠ ضمن تحالف قوى الإجماع الوطني في إطار مناهضة الحكم العسكري، وكذلك لم يطالب عموم الإسلاميين في المعارضة من القوى متصدِّرة المشهد الآن سوى عدم الإقصاء، وكذلك مليونية الشريعة التي شهدها السودان في ١٩ مايو، والتي رفعت نفس شعار الثورة "حرية.. عدالة.. سلام" ولم تتجاوز العتاب للكراهية وأكَّدت على الشراكة وليس الاستقطاب رغم حجم الاختلاف الكبير مع القوى التي تتصدَّر المشهد، إلا أن هذه الحالة من التوافق مرهونة بعدم الإقصاء الذي يوفِّر قدرة على الاستقطاب من جانب المجلس العسكري ستفسد هذا التوافق بالضرورة وتفتح الإمكانية لوقوع انقلاب عسكري.

للمزيد حول جدلية الاستقطاب والتوافق بين القوى السياسية السودانية منذ الاستقلال وحتي أحداث الثورة الآن، انظر:

– وسام فؤاد، ثورة السودان بين مشروع الخوف وسياسات الاستقطاب، المعهد المصري للدراسات، ٢٨ يونيو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/TINAn

جديدة، وهذا صعب في ظلِّ التوافق فكيف هو في حال الحرب.

٢) السيناريو الثاني– نجاح الفترة الانتقالية وتسليم السلطة في انتخابات٢٠٢٢

يعتمد هذا السيناريو على عدَّة عوامل: أولًا– قدرة حمدوك على الوصول لتسوية سياسية مع المجلس العسكري فيما يتعلَّق بملف "الذهب" والشركات التابعة للجيش والشرطة ومصادر التمويل المختلفة لقوات الدعم السريع بما يضمن تحقيق قدرٍ معتبرٍ من الاستقرار الاقتصادي في البلاد. ثانيًا– قدرة حمدوك على بناء تأييد شعبي منفصل عن قوى الحرية والتغيير يسمح له بجعل الشارع يعمل كورقة ضغط يمكن استخدامها في وجه المجلس العسكري وفي وجه قوى الحرية والتغيير نفسها. ثالثًا– قدرة حمدوك على أن يسبق حميدتي في تحييد كتلة "الإسلاميِّين" لصالحه؛ الأمر الذي سيمكِّنه من الوصول إلى الريف السوداني، وتفعيل العاملين بمؤسَّسات الدولة لصالحه، وسيحقِّق له استقرارًا سياسيًّا معتبرًا. أضفْ إلى ذلك، أن وجود الإسلاميِّين في الفضاء السياسي هو عامل مساعد لبناء علاقة خارجية متَّزنة مع تركيا وقطر، وذلك لأن حميدتي، بحكم ارتباطه المالي والسياسي بالإمارات والسعودية، سيكون ضدَّ تكوين علاقة متَّزنة مع هاتين الدولتين. ووجود علاقة متَّزنة مع قطر أمر مهمٌّ جدًّا في إدارة ملف السلام الشامل ولا يمكن تجاهله، خصوصًا أن قطر طوال السنوات العشرة السابقة كانت هي الراعية الرئيسية لمفاوضات السلام في دارفور. رابعًا– نجاح الاتحاد الأفريقي في الاستمرار في لعب دور الضامن والداعم للانتقال الديمقراطي في السودان، مع مقدرة حمدوك على توظيف عدم تجانس القوى الخارجية واستثمار علاقاته مع مجتمع المؤسَّسات التمويلية لصالح تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد[1].

(١) خالد عثمان الفيل، اتفاق الأطراف السودانية وتحديات الفترة الانتقالية، مرجع سابق.

وتعترض هذا السناريو صعوبتين رئيسيَّتين: إحداهما اقتصادية تتعلَّق بتجاوز الأزمة الموجودة وإحداث تحسُّن ولو جزئي وبسيط، في ظلِّ سيطرة العسكر على الذهب الذي يمثِّل أهمَّ مصادر العملة الصعبة، والأخرى سياسية تتعلَّق بالضغط على شركاء الثورة لإنجاز الأهداف المرحلية وتقديم تنازلات تقود لتوافقات تسير بالثورة إلى الأمام وتؤمِّن الجبهة الداخلية من أيِّ محاولات للتآمر، وذلك في ظلِّ اتِّساع الخلاف حول الكثير من النقاط، منها على سبيل المثال: مقاعد المجلس التشريعي حاليًّا، ووجود قوى إقليمية تُعادِي الثورات ومخرجاتها، والعلاقة القوية بين حميدتي والاتحاد الأوروبي بسبب قضية الهجرة غير الشرعية.

٣) السيناريو الثالث- تسليم السلطة للمدنيِّين ثم إفشالهم والانقلاب عليهم

وهنا سيعمل المجلس العسكري على خلق حالة من الاستقطاب الحادِّ بين القوى السياسية الفائزة في الانتخابات، وعرقلة تكوين حكومة قوية والعمل على زعزعة التحالف المكوِّن للحكومة بالشكل الذي يجعل الاستقرار السياسي مطلوبًا حتى لو أصبح العسكر هم البديل، ولكن ذلك مرهون بعدم فوز حزب أو مجموعة أحزاب متجانسة بالأغلبية واتِّساع هُوَّةِ الخلاف بين الأحزاب بالشكل الذي يجعل التوافق فيما بينها صعبًا وتبدو ملامح ذلك واضحة الآن، وعندها سيحصل المجلس العسكري على دعم سياسي واقتصادي كبير من محور القوى المعادية للثورات (مصر – السعودية – الإمارات)، يدعم ذلك تمتُّع العسكر بإمكانيات مالية كبيرة (مصادر الذهب) والقوة العسكرية اللازمة للقمع ودعم بعض القوى الإقليمية لهم.

ويمنع وقوع مثل هذا السيناريو استفحال الأزمة المالية والاقتصادية التى أشعلت الثورة والتي يصعُب على العسكر إنهاؤها وإلا كانوا أنقذوا أنفسهم والبشير، وكذلك كون الرجل الأقوى الآن (حميدتي) يأتي من خارج الجيش وبالتالي احتمالات التنازع واردة وحقيقية في حال صعود أحد العسكريِّين للسلطة.

٤) السيناريو الرابع- انقلاب من داخل الجيش

العدد الكبير من الانقلابات والمحاولات الانقلابية في تاريخ السودان ما بعد الاستقلال يجعل سيناريو انقلاب عددٍ من ضباط الجيش على الجيش والسلطة السياسية معًا، محتمل طوال الوقت خاصَّة في فترات التحوُّل، فقد ينقلب الجيش نفسه خلال الفترة الانتقالية بدعوى الأمن والاستقرار وعندها سيبحث عن دعم بعض القوى المدنية، وقد ينقلب مجموعة من ضباطه بمشروع سلطوي جديد يبحث أيضًا عن دعم أيٍّ من القوى المدنية، ويدعم مثل هذا السيناريو خبرة الجيش الطويلة في الانقلابات العسكرية فضلًا عن المحاولات الانقلابية، وكذلك القوى السياسية المختلفة التى تلجأ للعسكر لفرض وجودها مرة بعد مرة، إلا أنه يبدو من المستبعد طبقًا لنفس الأسباب أن ينقلب بعض ضباط الجيش لحساب، البشير لأن العسكري لا ينقلب لحساب غيره سواء كان مدنيًّا أو عسكريًّا، كما أنها لم تُطرح من قبل في تاريخ السودان فضلًا عن أن تُنَفَّذَ، ولكن يمنع وقوع مثل هذا السيناريو تمكُّن قادة الجيش الآن من مفاصل السلطة بشكل جيد وتمكُّن الشارع من أدواته الضاغطة والتي يمثِّل العصيان المدني أقواها وأسرعها فاعلية.

وفي الختام نجد أنه وفي ظلِّ طبيعة المجتمع والجيش ووضع الثورة؛ يبدو من الصعب ترجيح أحد السيناريوهات بشكل أكبر، فالحالة السياسية السودانية بها الكثير من العوامل المتقابلة التي تدعم حدوث شيء ما وتمنعه في نفس الوقت (كما هو مبيَّن في السيناريوهات الأربعة)، فالأمر بالأساس يتوقَّف على أيٍّ من العوامل سيكون له النصيب الأكبر في اللحظة التي ستُمَثِّل تحوُّلًا في مسار الثورة نحو أيٍّ من سيناريوهاتها المستقبلية، فمثلًا في حال حدوث انقلاب عسكري فإن نجاحه سيتوقَّف على مدى وعي القوى السياسية بالطريقة الأمثل للتعامل معه، فإن كانت هذه

الدرجة من الوعي أقلَّ من القوة اللازمة لكسره سينجح، والعكس بالعكس، وكذلك في حال العبور للانتخابات فإن مدى قدرة القوى السياسية على التوافق وتشكيل حكومة مستقرَّة سيحدِّد مدى قدرة العسكر على استقطاب أيٍّ من القوى التى قد يتَّخذها متكئًا للانقلاب، والعكس بالعكس، ولعل تقابُل كلَّ هذه العوامل في نفس الوقت يجعل الحالة السياسية السودانية سائلة بشدَّة إلا من قوة العسكر الباطشة ووعي الثوار، ومدى ودرجة كليهما طبقًا للظرف السياسي.

*****

الحراك السياسي في الجزائر وأزمة السلطة ما بعد بوتفليقة

د. محمد زيتوني(*)

مقدمة:

كشف الحراك السياسي في الجزائر مدى قدرة وعبقرية الشعب الجزائري على تغيير الأوضاع لصالحه مهما كانت التحديات، كما أكد ذات الحراك أن يوم ٢٢ فبراير ٢٠١٩ ليس كما قبله، وتَكشَّف به ضعف النظام السياسي للرئيس بوتفليقة رغم أنه حكم عقدين من الزمن، خلال تلك الأسابيع من الحراك سقط النظام البوتفليقي وحاشيته التي كوَّنها من شبكات المصالح ورجال الأعمال، وسقطت معها مناعة الجزائر ضدَّ الربيع العربي، إنه الحراك الذي بيَّن مدى تشوُّه النظام الذي بناه الرئيس بوتفليقة طيلة تلك السنوات.

لم يهدف الحراك إلى إسقاط الرئيس وثنْيه عن الترشُّح وفقط، بل كان الهدف هو القضاء على منظومة حكمه بالكامل، ولكن فات الجزائريين تحديد شكل الانتقال بعد سقوط رأس النظام، فما هي إلا أسابيع ووقع الحراك السياسي في أزمة اقتراح الحلول للخروج من الأزمة، لأن إنجازات الحراك عجَّلت بظهور صراعات حول السلطة، فمن كانت عينه على الحراك، كانت عينه الأخرى على الحكم.

والسؤال هو: كيف أثَّر الحراك السياسي على الصراع السياسي حول السلطة بعد استقالة الرئيس بوتفليقة في الجزائر؟ ويرتكز هذا التقرير على تحليل وتفسير النقاط التالية: أولًا- انطلاق الحراك السياسي في الجزائر: السياقات، الأسباب، التطور، ثانيًا- أزمة السلطة ما بعد بوتفليقة في الجزائر: بين خيار الحل الدستوري، وخيار المرحلة الانتقالية، الانتخابات الرئاسية.

أولًا- انطلاق الحراك السياسي في الجزائر: السياقات، الأسباب، التطور

١) السياقات والإرهاصات المولِّدة للحراك السياسي في الجزائر

لم يكن دستور ١٩٩٦ يسمح لرئيس الجمهورية بالانتخاب لأكثر من عهدة قابلة للتجديد مرة واحدة[١]، لكن تعديلات سنة ٢٠٠٨ وضعت حدًّا للنقاش الذي كان دائرًا في الساحة السياسية حول تمكين رئيس الجمهورية من الترشُّح لأكثر من عهدة؛ وذلك بإدخال تعديل على الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من الدستور التي لم تكن تسمح بتجديد انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من مرة واحدة، وعلى إثر هذا التعديل تمَّ تأسيس مبدأ مفاده قابلية انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد لعدد الفترات[٢]، ومن ثم يتمكَّن الشعب من "ممارسة حقِّه المشروع في اختيار من يقود مصيره، وأن يجدِّد الثقة فيه بكل سيادة"[٣].

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.

(١) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ١٩٩٦، الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من دستور ١٩٩٦.

(٢) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم ٧٦ المؤرخة في ٠٨ ديسمبر ١٩٩٦، المعدل بـ: القانون رقم ٠٨- ١٩ المؤرخة في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨، الجريدة الرسمية رقم ٦٣، المؤرخة في ١٦ نوفمبر ٢٠٠٨.

(٣) عمار عباس، قراءة في التعديل الدستوري الجزائري لسنة ٢٠٠٨، مدونة الأستاذ عمار عباس، جامعة معسكر، الجزائر، ٩ أبريل ٢٠١٢، تاريخ الاطلاع ١٠ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/o٤Evw

كرَّست السلطة السياسية القائمة والممثَّلة في رأس السلطة التنفيذية –وهو رئيس الجمهورية– الاستهانة بالدستور في أوقات الحاجة والأزمات التي تتعرَّض لها، وذلك بإدخال التعديلات التي تراها مناسبة لاستمرار حياة السلطة القائمة، دون مراعاة أن تعديل الدستور يخضع لتطورات هامة يمرُّ بها المجتمع،كما يخضع لعامل الزمن بحسب التحديات والاستحقاقات الجديدة التي يتعرَّض لها المجتمع والدولة.

لم يكمل الرئيس بوتفليقة عهدته الثالثة حتى أدرك أنه وجيله لم تعدْ لديهم القدرة على الحكم بعد الآن، فجاء خطابه في ولاية سطيف من عام ٢٠١٢ متأثِّرًا بالأوضاع التي تحيط بالجزائر خاصة الأحداث الجارية في تونس ومصر، حيث جاء من ضمن خطابه: "... لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، عاش من عرف قدر نفسه، فجيلي طاب جنانو"[١] هكذا وصف الرئيس الحالة آنذاك بعبارة شهيرة لدى الجزائريين، بدا الرئيس في حالة صحية صعبة في خطاب وصف بخطاب الوداع.

أكمل الرئيس عهدته الثالثة، ثم فاز بعهدة رابعة– تنظمها السلطة نفسها– والرئيس غائب من نهاية العهدة الثالثة وبالضبط من سنة ٢٠١٣ إلى نهاية العهدة الرابعة ٢٠١٩، ولم يقم فيها الرئيس حتى بحملته الانتخابية، "عرف وعاش الجزائريون فيها أزمات عديدة، في ظلِّ مرض الرئيس وغيابه عن المشهد السياسي للبلاد، عهدة بدأها بخطاب قصير وسريع وبكلمات متقطِّعة ومتلعثمة ومن على كرسي متحرك، وظهر الرئيس في غاية العجز عن قراءة أسطر القسم، فغاب الرئيس وحضرت صورته بديلًا عنه في المناسبات الوطنية، وناب عن الرئيس خطاباته وبرقياته المكتوبة بديلًا حتى عن الخطاب المسجَّل المسموع"[٢].

رغم عودة تعديلات دستور ٢٠١٦ على وقع أزمات غياب الرئيس وتأزُّم الأوضاع الاقتصادية، مع هبوط أسعار النفط، وفي رسالة طمأنة للداخل وبقضاء السلطة مآربها، لجأت السلطة إلى تعديل المادة الخاصة بعدد العهدات الرئاسية وأرجعتها إلى سابق عهدها في دستور ١٩٩٦، ونصَّ الدستور الجديد لسنة ٢٠١٦ في مادته الثامنة والثمانين على أن العهدات الرئاسية هي واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة[٣].

مع اقتراب نهاية العهدة الرابعة بدأت السلطة السياسية في الجزائر للحشد والتعبئة للعهدة الخامسة، بدأت ملامح التحضير لها قبل استدعاء الهيئة الناخبة فظهرت مؤشِّرات ترتيب بيت السلطة واضحة للعهدة الخامسة، فهيكلة مؤسسة البرلمان وأزمة رئيسها، وأزمة قيادة حزب جبهة التحرير، أوكلت للحزب مهمة أساسية وهي التحضير لمناشدة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للترشُّح لعهدة رئاسية خامسة وهو ما توَّجه لقاء القاعة البيضاوية بالجزائر العاصمة في لقاء وطني جامع لقيادات الحزب وحضره العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وأعلن حزب الرئيس "دعوته بصفة رسمية للرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة بالترشُّح للعهدة الخامسة كممثِّل للحزب"[٤].

---

(١) خطاب الرئيس بوتفليقة كاملًا بمدينة سطيف بمناسبة إحياء مظاهرات ٨ مايو١٩٤٥، بتاريخ: ١٠ مايو ٢٠١٢، تاريخ الاطلاع ١٠ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/nKyqx

(٢) إسلام المراعي، لأنه لا أحد يحكم إلى الأبد: هل حان الوقت لتوديع بوتفليقة، موقع إضاءات، بتاريخ: ٣٠ نوفمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ١٢ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٢oH٠B

(٣) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور معدل بموجب القانون رقم ١٦–١ المؤرخ ٢٦ جمادى الأولى عام ١٤٣٧، الموافق ٦ مارس سنة ٢٠١٦ المتضمن التعديل الدستوري، المادة ٨٨.

(٤) شاهدوا .. لحظة ترشيح الرئيس بوتفليقة رسميا للرئاسيات من طرف الأفلان، موقع البلاد نت، بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١٩، تاريخ

انطلقت دعوات للمقاطعة ورفض العهدة الخامسة للرئيس المريض والعاجز عن أداء واجبه في تسيير الدولة، وتوالت الاستقالات في البرلمان، ولعب الشباب دورًا مهمًّا في التخطيط لحراك الـ ٢٢ من فبراير ٢٠١٩، وقد تمَّ بالفعل تدشين هذا اليوم كميلاد لما سُمِّيَ بالحراك السلمي الجزائري ضدَّ السلطة القائمة وليس ضدَّ العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة فحسب، وذلك يوم الجمعة ٢٢ فبراير ٢٠١٩ بعد كل صلاة جمعة، كما بدأ الطلبة بتنفيذ مسيرات أسبوعية وذلك كل يوم ثلاثاء، رفعت خلالها شعارات بحسب تطوُّر الأحداث الجارية، واستمرَّ الحراك ووصل عدد المظاهرات إلى ثلاث وأربعين مظاهرة أسبوعية إلى الجمعة ١٣ ديسمبر ٢٠١٩.

لأول مرة وعلى غير العادة، نشرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية على الساعة الثامنة وسبع دقائق من مساء اليوم الجمعة ٢٢ فبراير ٢٠١٩، برقية من ٣٥٠ كلمة، تحدَّثت فيها عن "تجمُّع مئات المواطنين، أغلبهم من الشباب، اليوم، بعد صلاة الجمعة في الجزائر العاصمة وفي مناطق أخرى من البلاد، تعبيرًا عن مطالب ذات طابع سياسي، حسب ما لوحظ بعين المكان، وسط حضور أمني مكثَّف، تنقَّل المتظاهرون مباشرة بعد صلاة الجمعة حاملين أعلامًا وطنية ولافتات كتب عليها "نعم للعدالة" و"مسيرة سلمية" و"تغيير وإصلاحات"، مطالبين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالعدول عن الترشُّح لعهدة جديدة"[١].

هكذا وصفت السلطة ذلك اليوم المهم في مسيرة الجزائر المستقلة، حتى وإن كان بمصطلحات السلطة "فإن اللافت في الخطاب أن السلطة استسلمت للمنع من المسيرات في العاصمة، وأن البرقية هي تطوُّر نوعي انتقلت من توصيفات –التخوين والأيادي الأجنبية– إلى خطاب قريب من لغة الشارع"، وهي خطابات تستعملها عادة الأنظمة الفاقدة للشرعية في سبيل إيجاد طوق نجاة لها، ليس في سبيل الله والشعب، بل حتى تكسب ودَّ الشعب ولا تثيره بخطابات قد تزيد الشارع احتقانًا إلى احتقانه، كما أن السلطة تدرك مدى شرعية وحقيقة المطالب، فإن مخاوف السلطة السياسية في الجزائر تزداد بسبب عدالة وشرعية قضية المتظاهرين.

في المقابل، فإن الشارع لم يكن يراوده شكٌّ في مسيرات يوم الجمعة ٢٢ فبراير ٢٠١٩، فإنه يعلم أن ذلك اليوم ليس كقبله، فهو اليوم الذي كسر فيه الشعب حاجز الخوف وأعلن تدشين انطلاق الحراك العظيم للشعب الجزائري "وأن اللعبة الآن صارت صفرية مع النظام القائم" لقد نجح الحراك الجزائري في الرفع من سقف مطالبه من أسبوع إلى أسبوع.

٢) أسباب ودوافع الحراك السياسي في الجزائر:

انطلق الحراك السياسي الجزائري بالأساس مناهضًا لحكم الرئيس بوتفليقة الغائب عن الحكم بسبب جلطة دماغية أواخر العام ٢٠١٣، "وباتت شبكات المصالح التي تربط السياسيِّين والجنرالات –الفاسدين– ورجال الأعمال هي التي تحكم"[٢]، في نفس الوقت فإن سدنة الرئيس يطالبون بلسانه بعهدة رئاسية خامسة، وقد استدعى الرئيس الهيئة الناخبة فعلًا يوم ١٨ فبراير ٢٠١٩، بذلك أكَّدت السلطة عن نيَّتها في عدم تأجيل الانتخابات الرئاسية المقرَّرة يوم ١٨ أبريل ٢٠١٩، وهذا احترامًا للدستور الذي ينص على وجوب استدعاء الهيئة الناخبة قبل ٩٠ يومًا من الانتخابات.

الاطلاع: ١٥ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/VsoVU

(١) وكالة الأنباء الجزائرية تنشر برقية عن المسيرات، موقع أخبار الوطن، ٢٢ فبراير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٥ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/byIoB

(٢) الحراك الجزائري، القصة الكاملة لسقوط حكم بوتفليقة، قناة تي آر تي عربي، ٢٣ أبريل ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٨ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/vJf٠V

فهل الحراك جاء ضدَّ العهدة الخامسة أم ضدَّ نظام بوتفليقة والقواعد السياسية الجديدة التي كرَّسها نظامه طيلة عقدين من الحكم؟ وما هي الأسباب الحقيقية لحراك مفاجئ وسلمي لم تستطع السلطة القائمة أن تستوعبه أو تقضي عليه؟

هنالك جملة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة للحراك السياسي الجزائري:

– "برغم المخاوف الحقيقية من انزلاق الأوضاع في الجزائر وفقدان قيمة الاستقرار السياسي التي حافظ عليها الجزائريون طيلة عقدين من الزمن، لكن استفزاز السلطة بلقاءات دعم العهدة الخامسة حرَّك مشاعر الملايين للخروج إلى التظاهر"[١]، فتكوَّن السخط الشعبي من السياسات المنتهجة من طرف السلطة والذي شكَّل في النهاية مفهوم المواطنة النشطة المتمثِّلة في شباب الفضاء الافتراضي وحتى بعض النخب المتعلِّمة وشرائح واسعة ومتنوعة من المجتمع شكَّلَ معارضة موازية للموالاة والسلطة القائمة، والأهم في هذا أن هذه الظاهرة السوسيوافتراضية لم تتوقَّف على شبكات التواصل الاجتماعي، بل انتقلت إلى الفضاءات العامة، والتقى الجميع في ميادين الجزائر العاصمة الرئيسية وكل الولايات الـ ٤٨ للجزائر في يوم ٢٢ فبراير ٢٠١٩ في مظاهرات ضدَّ السلطة والوضع القائم الذي خلَّفته، ومطالبين بالحرية والكرامة والديمقراطية، فالجزائريون كوَّنوا المناعة الذاتية والآليَّة لكلِّ التحديات التي قد تعصف بحراكهم، وشهد الحراك سلمية وحضارية لا مثيل ولا نظير لها.

– غياب الرئيس: بسبب مرضه وعجزه؛ ممَّا أثَّر على أداء مهامِّه الدستورية في تسيير شؤون الدولة.

– إبداء السلطة والموالاة نيتهم ترشيح الرئيس لعهدة خامسة: وقد ترشَّح بشكلٍ رسميٍّ في ظلِّ انطلاق واستمرار الحراك، الذي أصرَّ على عدول الرئيس عن الترشُّح.

– غموض عملية صنع القرار داخل النظام السياسي: لأنه لا الحكومة ولا أحزاب الموالاة كان بيدها القرار السياسي فلم يُستثنَ من موجات الغضب للسلطة السياسية أقرب المقربين منها، إذًا من يصنع القرار داخل النظام السياسي أعمق من ذلك، وهو ما سيكشفه الحراك السياسي فيما بعد،من تخبُّط النظام وعدم قدرته مقاومة جناح الجنرال" توفيق" والدولة العميقة[٢].

– الخطاب الاستفزازي الشعبوي واللامسؤول المستخف بالإرادة الشعبية للمقرَّبين من محيط الرئيس: شكَّلتْ وقودًا لسخط اجتماعي، واتَّسعت الهُوَّة ودائرة الرفض خلال سنوات، ممَّا رسَّخ أن السلطة القائمة تتكوَّن من قوى غير دستورية مغتصبة للحكم بتعديل الدستور وقت الحاجة.

– العجز الاقتصادي: فمع انهيار أسعار النفط في ٢٠١٤ عاد الجزائريون إلى نقطة البداية، وظهر أن سنوات شراء السلم الاجتماعي قد ولَّت، ولم يستطع نظام بوتفليقة من بناء وتنويع نظام اقتصادي بعيدًا عن الرِّيع النفطي، فلجأت الدولة لطبع النقود "التمويل غير التقليدي"، وقبلها لجأت الحكومة إلى سياسات ترشيد النفقات "التقشُّف"، الذي مَسَّ بعض القطاعات الهامة والحسَّاسة "الصحة والتربية والتضامن الوطني" والتي أثَّرت مباشرة على المواطن، كما توقَّفت مشاريع حيوية في بدايتها، وأوقفت الحكومة حركة التوظيف العمومي في القطاع العام.

– الفساد، لم تشفع ١٥٠٠ مليار دولار والأريحية المالية وتوفُّر السيولة للحكومات المتعاقبة للرئيس بوتفليقة من

(١) إسلام عطية، مقابلة على قناة الجزيرة الإخبارية، في "للقصة بقية: الحراك الجزائري: الحكاية لم تبدأ من العهدة الخامسة"، الجزيرة نت، ١٥ أبريل ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/sumRh

(٢) زعطوط محمد الصديق، كرونولوجيا الأحداث قبل وأثناء الحراك للشعب الجزائري، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١١ مارس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/vpV٩T

تحسين الاقتصاد الجزائري، لقد ارتبط مجد الرئيس في سنواته الأولى للحكم إلى الطفرات التي عرفها ارتفاع أسعار النفط وليس إلى برنامج الرئيس، وتحوَّلت هذه الأموال إلى أداةٍ بيد أقلية أفسدت السياسة والاقتصاد ووصلت إلى حد الإفساد الاجتماعي بخلق ثقافة اتكالية وربطها بسياسة الربح السريع والهروب من دفع القروض المستحقة ومسح الديون وغيرها من السياسات الخاطئة، التي لم تُبْنَ على تقييم علمي للأوضاع والحقائق القائمة، إنما على الولاءات التي تبارك سياسات الرئيس وتدعم حكمه إلى الأبد ممَّا خلق تفاوتًا طبقيًّا، وهو ما قضى على الإبداع والابتكار وخلق القيمة المضافة اجتماعيًّا لأجل بناء الدولة الوطنية القائمة على الاستحقاق والكفاءة، لأنه من غير الطبيعي ولا المعقول أن يعيش بلد يحظى بالإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، مثل ظروفه الحالية[١].

– التأثُّر بالبيئة المحيطة، ما تشهد المجتمعات العربية من حالات تبدُّل كبيرة، خاصة النماذج الناجحة كحالة تونس، وأن النظام السياسي الجزائري صار حالة فريدة من نوعها في العالم العربي رغم حفاظه على الطابع العام للاستقرار السياسي الداخلي.

٣) تطور الأحداث المصاحبة للحراك السياسي في الجزائر:

لقد كان حجم الحراك الذي بدأ في ٢٢ فبراير ٢٠١٩ المناهض لحكم الرئيس بوتفليقة غير مسبوق في تاريخ الجزائر، فقد عمَّ كافَّة المدن الجزائرية، وبلغت أعداده أرقامًا هائلة رغم تحجيم السلطات له في البداية، وتجاوز تقسيمات مناطقية واجتماعية، ووحَّد جميع الفئات العمرية[٢]، واستخدم أدوات غير مسبوقة في التعبئة والحشد –خاصة وسائل التواصل الاجتماعي– والمبهر والمميز فيه هي تلك السلمية والحضارية التي عرفها الحراك، بمرافقة القوات الأمنية والجيش الذي حمى المتظاهرين من تسلُّل الفوضى إليه، واستقطب الحراك حتى موالاة "بوتفليقة"، وممَّا ميَّزه كذلك شعاراته المتجدِّدة بحسب الظروف والأحداث الجارية، كما أنه حراك بدون قيادة، وفيما يلي تطور الأحداث:

- ١٠ فبراير: الرئيس بوتفليقة يعلن ترشُّحه للانتخابات الرئاسية المقبلة، تلبية "لمناشدات أنصاره" متعهدًا بإجراء إصلاحات عميقة، وعقد ندوة للتوافق الوطني.
- ٢٢ فبراير ٢٠١٩: انطلاق الحراك عبر كلِّ الولايات الجزائرية الـ ٤٨، خاصة المظاهرات في العاصمة التي كسرت حاجز الخوف والتضييق من قبل قوات الأمن. رغم رسالة الرئيس بوتفليقة بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية.
- أعضاء من جبهة التحرير يستقيلون، والقضاة يرفضون مراقبة الانتخابات.
- منظمة المجاهدين تعلن تأييدها لحراك الشعب وشخصيات من السلطة تنضمُّ له.
- ٥ مارس: الجيش يدخل على خط الأزمة محذرًا من الفوضى وأنه سيبقى الضامن لسلمية الحراك وسيحمي المتظاهرين حتى لا تعود الجزائر إلى سنوات الألم.
- ١٠مارس: تنفيذ عصيان مدني شامل شلَّ الحياة العامة في الجزائر.

(١) كريم حجوج، العهدة الخامسة هل سيتكرر سيناريو ٢٠١٤؟، "أصوات مغاربية"، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع ١٨ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/VxGQz

(٢) تقدير موقف "الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ مارس ٢٠١٤، ص ص ٢–٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/QvMaN

● الإثنين ١١ مارس: الرئيس بوتفليقة يؤجل الانتخابات الرئاسية، ويمدِّد ولايتَه الرابعة، ويوجِّه رسالة إلى الأمة أعلن فيها عن تأجيل تنظيم الانتخابات الرئاسية المقرَّرة ليوم ١٨ أبريل ٢٠١٩ وعدم ترشُّحه لعهدة رئاسية خامسة. كما أعلن رئيس الجمهورية في هذه الرسالة عن إجراء "تعديلات جمَّة" على تشكيلة الحكومة وتنظيم الاستحقاق الرئاسي عقب الندوة الوطنية المستقلَّة تحت إشراف حصري للجنة انتخابية وطنية مستقلَّة[١].

● ١٣مارس: المجلس الدستوري يصدر بيانًا عقب اجتماعه، قرَّرَ فيه أن الفصل في صحة الترشيحات لانتخاب رئيس الجمهورية الذي كان مقررًا في ١٨ أبريل المقبل" أصبح بدون موضوع"[٢].

● ٣١ مارس: سقوط حكومة أحمد أويحيى، وتشكيل حكومة بقيادة وزير الداخلية نور الدين بدوي، لم يشمل التغيير ستة وزراء، بما فيهم وزير الدفاع أحمد قايد صالح.

● ٢ أبريل: بوتفليقة يعلن عن استقالته من رئاسة الجمهورية.

● ١ يونيو: رفض الملفين الوحيدين لرئاسيات ٤ يوليو من طرف المجلس الدستوري، وبالتالي استحالة إجراء الانتخابات الرئاسية، وإعادة تكليف رئيس الدولة لإكمال مهامِّه إلى غاية انتخاب رئيس جديد.

● ٢٥ يوليو: إنشاء هيئة الوساطة والحوار الوطني، المكونة من ستة شخصيات وطنية بقيادة "كريم يونس"[٣]، وفي ١٧ أغسطس ٢٠١٩ شَكَّلَتْ لجنة الحوار هيئةً استشاريةً وطنيةً مكونةً من ٤١ شخصية وطنية قادت حوارًا وطنيًّا موسَّعًا.

● ٨ سبتمبر: لجنة الحوار تسلِّم تقريرها النهائي لرئيس الدولة -بعد مشاورات مع أكثر من عشرين حزبًا، وأكثر من ستة آلاف جمعية وشخصية وطنية- ومن أهمِّ مقترحاتها: تشكيل سلطة وطنية مستقلَّة للانتخابات، وتعديل قانون الانتخابات الخاص بالرئاسيات.

● ١٤ سبتمبر: استدعاء الهيئة الناخبة من طرف رئيس الدولة عبد القادر بن صالح للانتخابات الرئاسية التي حددت يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١٩.

● ١٤ سبتمبر: تأسيس السلطة الوطنية المستقلَّة للانتخابات التي حلَّت محل وزارة الداخلية في تنظيم الانتخابات، متكوِّنة من خمسين عضوًا وتزكية السيد محمد شرفي رئيسًا لها.

● ١٦ سبتمبر: صدور القانونين المتعلِّقين بالسلطة الوطنية للانتخابات، وبنظام الانتخابات في الجريدة الرسمية للدولة.

انقسم الحراك على نفسه بعد ثلاث وأربعين أسبوعًا -يرى جزء كبير من الحراك ضرورة الذهاب للانتخابات ولكن في إطار حوار شامل وتوافق وطني، بينما يرى جزء آخر ضرورة المرور إلى مرحلة انتقالية يصاحبها تطهير كلي لعناصر النظام القديم- وهو ما ظهر جليًّا في الشعارات المتناقضة التي باتت تُرفع في

(١) وكالة الأنباء الجزائرية، الرئيس بوتفليقة يوجه رسالة إلى الأمة يعلن فيها عن تأجيل الانتخابات الرئاسية، ١١ مارس ٢٠١١، تاريخ الاطلاع ١٨ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٤h٣ld

(٢) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الدستوري، قرار رقم ٠٧/ق.م د/١٩ مؤرخ في ٦رجب عام ١٤٤٠ الموافق ١٣ مارس سنة ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٠ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/JOdpk

(٣) هذه الشخصيات الوطنية التي ستقود الحوار الوطني الشامل، الشروق أونلاين، ٢٥ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٧٢oA٣

المظاهرة الواحدة، حتى أصبح الحراك نفسه متَّهمًا في الكثير من المرات بالحشد من جهات مشبوهة تهندس شعاراته التحريضية ضدَّ توجُّهات الشرعية الدستورية، كما أن بعض المحرِّضين وهم جزء صغير من الحراك أصبحوا يلعبون مباراة صفرية من السلطة القائمة، ويذهبون إلى خيار رحيل جميع رموز النظام القديم، مع أنهم فشلوا في تقديم حلول عملية للخروج من الأزمة، والخروج بقيادة موحَّدة للحراك؛ لهذا يبدو أن الشارع المستمرَّ في الخروج فقدَ التأثير والقدرة على التحكُّم في الأحداث الجارية وكذا المآلات المستقبلية، فلم يستطع أن يخرج من مرحلة الشارع إلى مرحلة الحلِّ السياسي، ليختصر الأزمة ويضع المؤسَّسات في حالة انتقال ديمقراطي.

ثانيًا– أزمة السلطة ما بعد بوتفليقة في الجزائر: بين خيار الشرعية الدستورية وخيار المرحلة الانتقالية، تنظيم الانتخابات الرئاسية

أحكم الرئيس بوتفليقة سيطرتَه على الحكم بتعيين صديقه الجنرال "أحمد قايد صالح" قائدًا للأركان في ٢٠٠٤، وقد أقال الجنرال "محمد مدين" المدعو توفيق في عام ٢٠١٣ وهو قائد المخابرات والرجل القوي ومهندس الرئاسات، وعيَّن أحد المناوئين للجنرال توفيق "الجنرال المتقاعد بشير طرطاق"، لكن هذا الود لم يدم طويلًا، حيث ظهر أن المؤسسة العسكرية لم تكن راضية عن أداء السلطة المدنية للحكم، رغم معارضتها لفكرة التدخُّل في الحياة السياسية، فرغم الدعوات التي أطلقت من المعارضة بالتدخل في الحياة السياسية ومرافقة المدنيين لتحقيق انتقال ديمقراطي، لكن مؤسسة الجيش ومن خلال كلِّ تدخُّلات وتصريحات قيادتها فإنها أكَّدت في أكثر من مرة رفض تدخُّل الجيش في الحياة السياسية احترامًا للدستور[١]"، وأن المؤسسة العسكرية لها مهامها الموكلة لها دستوريًّا[٢]".

بحلول منتصف ٢٠١٧ كانت وتيرة الحرب الناعمة قد انخفضت في الجزائر، مقتصرة على التنقيب الصامت عن الجنرالات من بقايا منظومة المتقاعد "مدين توفيق"، قبل أن يدخل رئيس الوزراء "عبد المجيد تبون" إلى رقعة الشطرنج الكبيرة، وينخرط في صراع مع مراكز القوى بدون تعمُّد على الأرجح، وذلك عندما حاول تقليص الاعتماد على الشركات الأجنبية بشكلٍ أساسي، وبلغ الصراع ذروته في يوليو من العام نفسه، عندما تلقَّى عدد من الشركات الأجنبية والمحلية الكبرى إشعارات بإنهاء عقودها، بينها شركة تتبع لـ"علي حداد" أحد المقرَّبين من "سعيد" مهندس العلاقات الرئاسية، ليصدر قرار رئاسي بإقالة "حكومة تبون" وتعيين "أحمد أويحيى" مدير المكتب الرئاسي بدلًا منه، فيما بدا أنها حملة تنسب لـ"سعيد" الطامح في الرئاسة، تهدف لتثبيت نفوذ معسكر الرئاسة داخل الحكومة بعد إتمام "صالح" السيطرة شبه الكاملة على جهاز المخابرات، من البداية للنهاية[٣]، وبوقت قياسي.

---

(١) افتتاحية الجيش، "للجزائر جيش يحميها"، مجلة الجيش، العدد ٦٦٧، فبراير ٢٠١٩، ص ٣.

(٢) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور معدل بموجب القانون رقم ١٦-٠١ المؤرخ في جمادى الأولى عام ١٤٣٧ الموافق ٦ مارس ٢٠١٦ المتضمن التعديل الدستوري، المادة ٢٨.

(٣) على مدار الشهور التالية وحتى سبتمبر ٢٠١٩ توسَّعت حملة الإقالات وطالت حزمة جديدة من جنرالات القوى البرية والجوية هذه المرة، بينهم "أحسن طافر" و"عبد القادر لوناس"، الذين استُبدلوا لصالح جنرالات مقرَّبين من صالح، في الوقت نفسه الذي جرى فيه منع آخرين من السفر مثل اللواء "مناد نوبة" القائد السابق لجهاز الدرك الوطني العام، إضافة إلى ثلاثي القوة الشهير المؤلف من "سعيد باي" و"عبد الرزاق شريف" و"لحبيب شنتوف"، القادة السابقين للنواحي العسكرية الثلاث، إقالات مَثَّلت اللمسات الأخيرة لسيناريو إعادة تشكيل الجيش الجزائري تحسبًا للانتخابات الرئاسية، انظر الآتي:

كان ولا يزال صراع الأجنحة في الجزائر متحركًا كالرمال، يتحرَّك بحسب مكاسب وخسائر كل فريق، فرغم القرارات التاريخية التي اتَّخذها الرئيس بوتفليقة خلال العهدة الرابعة–أو من كان يحكم باسم الرئيس– بداية سيطرة "الرئيس" النهائية على النظام السياسي برمَّته – الجيش خاصَّة[١]– ففي الصراع على السلطة في الجزائر، وصل الصراع إلى أربعة أجنحة، ووصل إلى ثلاثة أجنحة، وعبَّر عن نفسه في حالات طبيعية له بجناحين، مثل الصراع بين جماعة السعيد بوتفليقة أخو الرئيس ومستشاره، وجناح القايد صالح "الجيش" الذي لم يكن راضيًا عن جماعة الرئيس، لأن الفريق أحمد صالح لا يثق إلا في شخص الرئيس، خاصة مسألة خلافة الرئيس أو الترشَّح لعهدة خامسة[٢].

تسارعت وتيرة الأحداث الداخلية في الجزائر، ففي سنة ٢٠١٨ تفجَّر صراع ثلاثي الأجنحة بين جماعة الرئيس –المتمثِّلة في الرئاسة وشبكات المصالح ورجال الأعمال– الذي كان يسعى لترشيح أحد المقرَّبين من النظام "من جماعة الرئيس" أو تمرير العهدة الخامسة إن أمكن، وجناح الفريق أحمد قايد صالح "الجيش" الذي لم يكن يثق إلا في الرئيس وله عداوة تاريخية مع الفريق مدين بحجة التآمر على المصالح العليا للوطن، ولا يثق في جماعة الرئيس والتي وصفها فيما بعد بالعصابة، وجناح الفريق محمد مدين "توفيق" أو "الدولة العميقة" العائد الجريح إلى رقعة الشطرنج السياسية في الجزائر، المستغل للأحداث والأزمة التي تعرفها الجزائر[٣].

بعد استقالة الرئيس بوتفليقة بدأ التنافس والصراع بين الحلفاء السابقين وصارت اللعبة مقسَّمة إلى فريقين، الفريق الداعم للانتخابات الرئاسية في إطار الشرعية الدستورية القائمة "فريق الرئاسة والمؤسسة العسكرية بالأساس"، وفريق يدعو إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية ولا تكون إلا في إطار مرحلة انتقالية تأسيسية طويلة الأمد – تأتي بمجلس تأسيسي– ثم تعديل الدستور إلى غاية الوصول إلى الانتخابات الرئاسية كآخر محطة.

ظهر تحالف جديد بعد مرحلة سقوط بوتفليقة جمع المتناقضات فيه –فريق "مدين توفيق" من جهة، وجناح جماعة الرئيس بقيادة "السعيد بوتفليقة" وشبكات المصالح ورجال الأعمال "القوى المتضرِّرة" من جهة ثانية– وهم الأعداء التقليديون، لكن في ظلِّ الوضع الراهن تحالف الجناحان ضدَّ خيار الشرعية الدستورية من أجل كسب الوقت للخروج بأقلِّ الأضرار من الأزمة السياسية الجزائرية والتي غيَّرت قواعد اللعبة السياسية لغير صالحهما. لأن هذا الجناح الفسيفسائي الجديد يدرك أنه كلَّما قصر عمر الأزمة السياسية في الجزائر تزداد خسائرهم السياسية بل وقد تقضي على مستقبلهم السياسي.

وسوف نفصِّل في رؤية كل التيارات البارزة للأزمة السياسية التي تعرفها الجزائر ومحاور الحل، فكيف ارتسمتْ مرحلة ما بعد بوتفليقة بين خيار الشرعية الدستورية وخيار المرحلة الانتقالية، في ظلِّ صراع الأجنحة على السلطة في الجزائر؟ وهل تمثِّل الانتخابات الرئاسية حدثًا مفصليًّا للخروج من حالة الأزمة وبناء شرعية جديدة أم أنها آلية من طرف السلطة لاحتواء الحراك الشعبي في الجزائر؟

– محمد جمال الدين، صراع العروش الجزائري.. من يقطف الثمرة؟، موقع ميدان، ١٣ نوفمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ١٤ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/yjDVA

(١) حيث طهَّر الرئيس بوتفليقة الجيش والمخابرات من معارضيه: الجنرال محمد مدين "توفيق" قائد المخابرات، والجنرال عبد القادر آيت عرابي "المدعو حسان" مدير جهاز مكافحة الإرهاب، والجنرال علي لغديري رئيس مصلحة المستخدمين بوزارة الدفاع، وعيَّن رجالاته والمعارضين للرجل القوي محمد مدين، ويحسب على هؤلاء أهم الجناح الأقوى المعارض للرئيس ويُتَّهمون أهم "فرنكوفونيو اللسان، علمانيو الثقافة، استئصاليو العقيدة السياسية".

(٢) زعطوط محمد الصديق، كرونولوجيا الأحداث قبل وأثناء الحراك للشعب الجزائري، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

١) خيار الحل الدستوري" الشرعية الدستورية":

يقف إلى جانب الخيار أو المسار الدستوري مؤسسة الرئاسة والجيش، وجزء كبير من الأحزاب السياسية، وبعضها لم يسعه مقاومة خيار الجيش –أحزاب السلطة سابقًا– المستقل، وأغلبية مطلقة من الشعب، ويحاجج أصحاب هذا التوجُّه، بالحجج التالية:

– أن الشعب هو مصدر الوحيد للسلطة، وأن مسألة تفعيل المادة ٧ و٨ من الدستور ليس معناه نزول الشعب للميادين ليحكم بنفسه من خلال المظاهرات، إنما بخيار الذهاب إلى انتخابات حرة ونزيهة، يختار الشعب فيها بكل حرية وديمقراطية رئيسًا "بالأغلبية".

– القطيعة مع خيار المرحلة الانتقالية التي تُبنى على مقاس جهات علمانية ولائكية وأقلية مرتبطة بالخارج، والقطيعة مع مستنقع التعيين والولاء والجهوية، والمحاصصة العرقية، إلى خيار الدستور والقانون.

– العودة إلى أزمة صيف ١٩٦٢، وهو ما يعني بالمجمل: إعادة كتابة الدستور من جديد الذي سيُعيدنا إلى نقطة الصفر والدخول في متاهات وصدامات الهُوية من جديد[١].

– خيار الحلّ الدستوري يجنِّب الفراغ المؤسَّساتي ويحقِّق الانتقال السياسي والمؤسَّساتي ويضمن بذلك ديمومة عمل المؤسَّسات السياسية، "فالعصابة التي خلقت الأزمة تحاول أن تخلق فراغًا دستوريًّا، وهم من يحاولون اختراق المسيرات ويشوِّهون خيار الحل الدستوري والقصد منه تشويه قيادة الجيش[٢]"، فالانتقال من نظام قديم إلى نظام سياسي جديد يمرُّ حتمًا عبر تحديد الخيارات للخروج من الأزمة "تنظيم الانتخابات، التنافس النزيه حولها، والقبول بنتائجها" وحتى لا تتكرَّر تجربة الجزائر في التسعينيات من القرن العشرين.

– قطع الطريق على النظام القديم بتحريك ملفات الفساد التي تتَّخذها العدالة وبمرافقة الجيش، ضدَّ الفساد ونهب المال العام وخير دليل على هذا الإجراءات الهامة التي اتُّخذت من طرف العدالة ضدَّ النظام القديم[٣].

– تنظيم الانتخابات وفق الدستور هو الطريق الأسهل والأسرع لخروج الجزائر من أزمتها[٤]، ويساهم في الحفاظ على الوحدة الترابية وممتلكات الشعب، وتجنُّب الفراغ والفوضى، في ظلِّ بيئة خارجية تسهِّل التدخُّل الخارجي وتدعم خيارات الانقسام والفوضى في الجزائر.

– التصدِّي لمحاولة فرض أجندات وشخصيات مرتبطة بجهات ودول ومنظمات خارجية ودفعها لواجهة الحراك كممثلين عنه، وقيادة مرحلة انتقالية[٥]، رغم أن الفريق المتقاعد توفيق أقرَّ بالاجتماع المشبوه ببيته الذي دعا إليه مجموعة من الشخصيات "الرئيس الأسبق اليمن زروال، لويزة حنون، الجنرال بشير طرطاق، والسعيد بوتفليقة"، وقيل إنه حضرته شخصيات أجنبية من سفارات دول أجنبية، وقد تمَّ عرض رئاسة المرحلة الانتقالية على الرئيس الأسبق اليمين زروال، الذي رفض وانسحب من الاجتماع بعد أن تفطَّن لسيناريو انقلابي من الجنرال المتقاعد "توفيق" وكتب بيانًا يتبرَّأ فيه من الاجتماع الذي لم يكن يعرف أهدافه الحقيقية، كما أن قيادة الجيش حذَّرت لاحقًا من الاجتماع

(١) إسماعيل جنادي، منتدى الجيش: دور الجيش الوطني في الحفاظ على أمن واستقرار بلادنا، مجلة الجيش، العدد ٦٧٦، نوفمبر ٢٠١٩، ص ٢٥.

(٢) افتتاحية الجيش، مجلة الجيش، العدد ٦٧٠، مايو ٢٠١٩، ص ٣.

(٣) إسماعيل جنادي، منتدى الجيش: دور الجيش الوطني في الحفاظ على أمن واستقرار بلادنا، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٤) نورالدين بوكراع، أحداث الشهر، مجلة الجيش، العدد ٦٧١، جوان ٢٠١٩، ص ٦.

(٥) لحظة لقاء الجنرال توفيق والرئيس السابق اليامين زروال، قناة النهار، ١ أبريل ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٥نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/izfyV

المشبوه وأكَّدت أنها تراقب تصرُّفات أشخاص مشبوهين وينتمون إلى قوى غير دستورية تحاول العبث بالأمن العام، وقد تمَّ إحالة "توفيق، وحنون، والسعيد، وطرطاق" إلى القضاء العسكري بتهمة التآمر وإضعاف معنويات الجيش، إلا أن الفريق المتقاعد أنكر التُّهم الموجَّهة إليه[١].

– إجراء الانتخابات الرئاسية بعد أن أُجِّلت في ٤ يوليو لتعذُّر إجرائها، وبعد توفير شروط إجرائها من فتح ورشات للحوار السياسي والمجتمعي، وتعيين سلطة مستقلَّة للإشراف ومراقبة الانتخابات، وإعادة تعديل قانون الانتخابات وتطهير القوائم الانتخابية، والتي كلها شروط تخدم "إقامة الانتخابات الرئاسية كضرورة قصوى لا خيار عنها، وفي الآجال المعقولة والمقبولة زمنيًّا، والمتاحة دستوريًّا[٢]"، وقد أكَّدت المؤسسة العسكرية أن موعد ١٢ ديسمبر طريق لا رجعة فيه، وستجرى فيه الانتخابات الرئاسية في ظروف مختلفة لم تشدها الجمهورية منذ الاستقلال[٣].

– رفض البعض للانتخابات "دعاة المرحلة الانتقالية" لأنهم متيقِّنون أنها لن تكون في صالحهم، ويفضِّلون خيار التعيين على خيار الصندوق لضمان وجودهم في الحكم[٤].

يُعتبر تيار "الشرعية الدستورية" هو المسيطر على صراع السلطة في الجزائر، وهو من يمسك بالمؤسَّسات وبخيوط اللعبة السياسية فيها، وقد شرع هذا التوجُّه في رسم خارطة الطريق لما بعد بوتفليقة بمجموعة من الخطوات العملية، التي ستُنهي ولا ريب –حسبهم– حالة الأزمة السياسية لأجل بناء شرعية جديدة قائمة على انتخابات رئاسية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

إن تدخُّل الجيش في الحياة السياسية من نواقض الديمقراطية، وإلا لماذا أوجدت الأحزاب السياسية؟ أوليس لمأسسة الخلافات الاجتماعية والتعبير عنها سياسيًّا في الاستحقاقات الوطنية على شاكلة الانتخابات، وإن الطبقة والنخب السياسية من صنْعتها اقتراح الحلول وخلق القيمة المضافة سياسيًّا خاصَّة في أوقات الأزمات السياسية، لكن من يرفضون تدخُّل الجيش اليوم في الحياة السياسية هم من باركوا تدخُّل ذات الجيش في أحداث الجزائر ١٩٩٠، والسبب أن الجيش تدخَّل في صالحهم في تلك الفترة، أما أزمة ٢٠١٩ فقد تدخَّل ضدَّ إرادتهم وتوجُّهاتهم بعدما خضع الجيش لعملية تطهير كبيرة.

ترى المؤسسة العسكرية أنها ليست لها طموحات سياسية، وأن تدخُّلها من باب الدستور الذي يضمن له حقَّ المرافقة للجميع، خاصَّة لمؤسسات الدولة "وبالأخص جهاز العدالة" وتقديم كافة الضمانات لها حتى تتمكَّن من أداء مهامِّها على أكمل وجه، خاصَّة ما تعلَّق بالملفَّات الثقيلة، والجرائم المقترفة من طرف النظام السابق وعصابته[٥] لتحقيق الانتقال الديمقراطي، مثلما حدث في العديد من دول أوروبا الغربية[٦].

قبل بدأ الحراك الشعبي السلمي يوم ٢٢ فبراير ٢٠١٩ لم يتصوَّر أحد أن نهاية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "الرئيس الكامل الصلاحيات" ستكون بعد ستة جُمعات متتالية، وبالضبط في يوم الثلاثاء ٢ أبريل ٢٠١٩، وبضغط من الشارع وقائد الجيش أعلن الرئيس استقالته من رئاسة الجمهورية قبل انتهاء العهدة الرئاسية بأسابيع

(١) باشوش نوارة، الجنرال توفيق نعم.. عرضت الرئاسة على زروال!، جريدة الشروق، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩، ص ٣.

(٢) نسيم ب، تفويت الفرصة على المتربصين والمشككين، مجلة الجيش، العدد ٦٧٥، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٦.

(٣) مراح حميد، لا تلاعب بالمصلحة العليا للوطن، مجلة الجيش، العدد ٦٧٥، أكتوبر ٢٠١٩، ص ١٤.

(٤) نسيم لكحل، الجزائر.. جدل المرحلة الانتقالية يقسم الحراك، عربي ٢١، ١٩ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٥نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/AfGWY

(٥) المرجع نفسه، ص ٨.

(٦) إسماعيل جنادي، مرجع سابق، ص ص ٢٦-٢٧.

معدودة[١]، ليجتمع المجلس الدستوري ويثبت شغور منصب رئيس الجمهورية بحسب الفقرة الثالثة من المادة ١٠٢ من دستور ٢٠١٦، وبُلِّغَتْ شهادة التصريح بالشغور النهائي فورًا إلى البرلمان الذي اجتمع وجوبًا، وتولَّى رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح مهام رئيس الدولة لمدة ٩٠ يومًا، حتى تنظَّم انتخابات رئاسية خلالها، أُقِرَّتْ في ٤ يوليو ٢٠١٩، ولكنها أُجِّلَتْ إلى أجلٍ غير مسمَّى، في ظلِّ عدم قبول أيِّ ملف للترشيحات الخاصَّة برئاسة الجمهورية[٢]، وعدم وجود ضمانات كافية لإجراء الانتخابات، خاصة وجود هيئة مستقلَّة لمراقبة الانتخابات، ولم تفتح فيها ورشات للحوار، فيما أعلن رئيس الدولة في ١٥ سبتمبر أن موعد الانتخابات الرئاسية سيكون ١٢ ديسمبر ٢٠١٩.

إن المتتبِّع لخطابات قائد الأركان الفريق أحمد قايد صالح يلحظ أن قيادة الجيش ترافق وتقترح خارطة طريق للسلطة المدنية الممثَّلة في الرئاسة والحكومة وجهاز العدالة، وهو بذلك كانت يقوي صف الشرعية الدستورية، فقلد أعطى الضوء الأخضر باستدعاء الهيئة الناخبة واقترح يوم ١٥ سبتمبر وأكَّد على الحوار في أكثر من مرة، بل ودعا إلى تشكيل هيئة وساطة وحوار مستقلَّة، كما ألحَّ في كلِّ خطاباته واجتماعاته على ضرورة الإسراع في تنصيب الهيئة المستقلَّة لتحضير وتنظيم ومراقبة الانتخابات التي ستُوكل لها ضرورة مراجعة قانون الانتخابات، حتى يستجيب للتحديات الجديدة[٣].

كانت تلك مطالب المؤسسة العسكرية وهي مشتركة مع الطبقة السياسية، لكن يظهر أن السلطة المدنية كانت أضعف من أن تقدِّم حلولًا وتنفذها، لأنها كانت تتعرَّض لضغوطات شعبية وسياسية كبيرة –كالمطالبات بالاستقالة من طرف الشارع وعلى أنها امتداد للنظام القديم– أما رأي المؤسسة العسكرية وإن كان يعرف ويقرُّ بهذه الحقيقة فإنه يرى من وجهة نظر أخرى أن للمرحلة أحكامها وأنه لا يمكن المطالبة بالرحيل الجماعي لكافة إطاراتها، أو أن نُخوِّن كل إطارات الدولة ونُفرِّغ المؤسسات من كوادرها، فهذه الإطارات لها الفضل في خدمة البلاد وأن العدالة وحدها المخوَّلة بتوجيه التُّهم والمطالبة برحيل أيِّ كان[٤]، وحتى لا تقع الجزائر في فخِّ الفراغ الدستوري ومتاهات المرحلة الانتقالية على شاكلة النموذج المصري والسوداني، وربما التجربة التونسية مهمة لأنها لم تقع في فخِّ الفراغ السياسي والدستوري ولم تحدث فيها قطيعة سياسية للمؤسسات، فإن التجربة الجزائرية وكما تؤكد السلطة القائمة هي تجربة فريدة وخاصة، ولا تريد المخاطرة بالبلاد في ظلِّ أوضاع داخلية وخارجية غير مشجِّعة لهذا الانتقال.

شرعت السلطة حينها في تنظيم جلسات الحوار واختير لها القيادي في جبهة التحرير سابقًا ورئيس البرلمان المستقيل في العهدة الأولى لحكم الرئيس بوتفليقة "كريم يونس" ليقود الحوار، وبعد جلسات حوار استُدعيت لها كافة الشرائح والفئات الوطنية وتمَّت عبر العديد من الولايات، تمَّ تعيين السيد محمد شرفي وزير العدل الأسبق رئيسًا للسلطة المستقلَّة لمراقبة الانتخابات وبمعية خمسين

(١) شريفة عابد، نهاية استثنائية للرئيس بوتفليقة بعد ٢٠ سنة من الحكم، جريدة المساء، ٤ أبريل ٢٠١٩.

(٢) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الدستوري بيان: المجلس الدستوري أيام ٢١، ٢٤، و٢٧ رمضان ١٤٤٠ للتداول حول ملفات الترشح الانتخابات رئيس الجمهورية، المقرر إجراؤه يوم ٤ جويلية ٢٠١٩، وفصل برفض ملفي الترشح لديه، بقرارين فرديين تحت رقم ١٨/ ق. م. د/ ١٩ المؤرخ في ١ يونيو ٢٠١٩، ورقم ١٩/ ق. م. د/١٩ المؤرخ في ١ يونيو ٢٠١٩.
وبناء على قرار المجلس الدستوري رقم ٢٠/ ق. م. د/١٩ المؤرخ يوم ١ يونيو والذي صرَّح بموجبه استحالة انتخاب رئيس الجمهورية يوم ٤ يوليو ٢٠١٩، وإعادة تنظيمه من جديد.

(٣) مراح حميد، لا ولاء لنا إلا لله وللوطن، مجلة الجيش، العدد ٦٧٤، سبتمبر ٢٠١٩، ص ١٥.

(٤) نورالدين بوكراع، على نهج الشرعية الدستورية، مجلة الجيش، العدد ٦٧١، يونيو ٢٠١٩، ص ٦.

عضوًا، أُعطيت لهم كامل الصلاحيات لاختيار المندوبيات الولائية عبر كامل ولايات الجمهورية، وصدر قانون "مرسوم" منظمٌ لعمل السلطة التي سوف تنظِّم وتُشرف وتُراقب كافَّة العلميات المرتبطة بالاستحقاق الانتخابي الرئاسي في ١٢ من ديسمبر إلى غاية الإعلان النهائي عن النتائج، وقد تحقَّقت جُلُّ مطالب الطبقة السياسية من خلال إحداث وتنصيب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بعد حوار مجتمعي وسياسي طويل، مع إصدار قانون خاص بالسلطة ينظم عملها وصلاحيتها، وعُدِّلَ القانون العضوي المتعلِّق بالنظام الانتخابي.

٢) خيار المرحلة الانتقالية أو التأسيسية "الفراغ الدستوري"

منذ الإطاحة بالرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، في الثاني من أبريل ٢٠١٩، بدأ الحراك الجزائري ينقسم شيئًا فشيئًا على نفسه، حول الطريقة المثلى لإحداث الانتقال الديمقراطي للسلطة، وخاصة حول موضوع "المرحلة الانتقالية"، التي يطالب بها جزء من الحراك، بينما رفضها الجزء الآخر الداعم لـ "الحل الدستوري" الذي تتبنَّاه مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، إلى أن وصلنا اليوم إلى انقسام حاد في الشارع، وإلى استقطاب شديد تتحكَّم فيه الأيديولوجيات قبل القانون، بل ووصل الأمر إلى رفع الشعارات المتناقضة داخل المظاهرة الواحدة.

يرى أصحاب هذا الخيار أن الانتقال يمرُّ بانتخاب هيئة جماعية لشخصيات، ثم حكومة إنقاذ وطنية من شخصيات غير متحزِّبة، تقوم بتعيين هيئة مستقلَّة من خبراء لتحضير دستور جديد للدولة قبل عرضه للاستفتاء، بعد توافر هذه المعطيات يمكن تنظيم انتخابات رئاسية وهذا في فترة لا تقل عن ستة أشهر[١].

طرْح "المسار التأسيسي" يختلف تمامًا عن فكرة "العهدة الانتقالية" المطروحة، سواء من هيئة الحوار أو من شخصيات وأحزاب شاركت في ندوة عين البنيان، لأن "العهدة الانتقالية"، تعني الذهاب للرئاسيات بالدستور الحالي وتسليم كل شيء للرئيس المقبل دون أيِّ ضمانات بأنه سيقوم بالتعديلات اللازمة على الدستور، ما يعني خطر البقاء في نفس النظام، في حين أن الجزائريين يطالبون بالتغيير الجذري[٢].

وبرغم رفض خيار المجلس التأسيسي هو الآخر، ومع ذلك عادت أحزاب البديل الديمقراطي توضح أن المرحلة الانتقالية لن تتبنَّى طرح المجلس التأسيسي، فعوَّضته بفكرة المسار التأسيسي الذي يعني الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية لكن ليس بالدستور الحالي الذي يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، والاتفاق على وثيقة "ما قبل دستورية"، تتضمَّن المبادئ العامة في الحريات واستقلالية العدالة وتوازن السلطات والفصل فيما بينها ثم الذهاب إلى انتخابات رئاسية، بحيث يكون الرئيس المقبل مقيَّدًا بها في صياغة الدستور المقبل[٣].

يعتقد جزء من الحراك ومن معه من أحزاب تكتل البديل الديمقراطي وبعض النخب الفرانكفونية أن الانتخابات هي خيار وليس ضرورة، وأن الأزمة التي تعرفها الجزائر تقتضي بناء التوافقات، وإحلال سلطة التعيين وفق درجة الاستحقاق الوطني لترجمة حركة الشارع إلى حلول تستجيب إلى مطالبه، ويصرُّ أصحاب هذا التوجُّه إلى الذهاب إلى خيار المرحلة الانتقالية وفق تصوراتها للأسباب التالية:

(١) عاطف قدادرة، لماذا يرفض الجيش مرحلة انتقالية في الجزائر؟، إندبندنت عربي، ١٩ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٨ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jSvRI

(٢) محمد سيدمو، البديل الديمقراطي يسقط طرح المجلس التأسيسي، جريدة الخبر، ٢٥ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٨ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/vFAIo

(٣) المرجع نفسه.

– رحيل جميع رموز النظام البوتفليقي عن آخرهم "خاصة الباءات الأربعة" بما فيهم رئيس الدولة "بن صالح"، ورئيس الحكومة "بدوي"، كما رحل رئيس البرلمان "بوشارب" ورئيس المجلس الدستوري "بلعيز"، وكل رموز النظام البوتفليقي.

– الذهاب إلى مجلس تأسيسي معيَّن، وصياغة دستور جديد بالكامل يؤسِّس للجمهورية الجديدة ويُعيدها للاستقلال لتصحيح المغالطات التاريخية بحقِّ الدولة والشعب "ويمثِّل هذا الاتجاه تيار البديل الديمقراطي"، في إعادة لصراع الهوية من جديد، ورفض مبادئ نوفمبر والهوية الإسلامية العربية، ومن ثمَّ إعادة صياغتها على الهوية العلمانية وعلى مرجعية مؤتمر الصومام.

– المرحلة والأزمة تقتضي بناء التوافق بدل الحديث عن المكاسب "الصندوق"، وأن مسألة التعين ليست سيئة في ظلِّ الضمانات التي يقدِّمها الحراك أسبوعيًّا بقبول الشخصيات التي تحقِّق التوافق.

– رفض عسكرة الدولة، وأن دور الجيش حسب الدستور واضح بحسب المادة ١٠٢، ووهو ما يعني عدم التدخل في الحياة السياسية المدنية.

كما يوجد تيار ثالث يسعى للحلِّ في إطار الشرعية الدستورية، ولا يعارض إقامة الانتخابات الرئاسية، ولكن بشروط منها: بناء التوافق السياسي، وتوسيع الحوار، وإطلاق معتقلي الرأي ويستثني منهم المتورطين في قضايا الفساد والقضايا التي تمس بالوحدة الوطنية، ومن بين الداعمين لهذا التوجُّه حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية ومجموعة العشرين "طالب الإبراهيمي وعلي بن محمد وغيرهم.." ، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي دعمت خيار المرحلة الانتقالية لكن لمدة قصيرة تقودها شخصية وطنية مشهود لها، واقترحت في هذا الشأن السيد طالب الإبراهيمي، ويرفض خيار المجلس التأسيسي المطروح من قبل أحزاب البديل الديمقراطي ومن يقف وراءهم.

يظلُّ خيار الحل الدستوري أكثر واقعية رغم أنه ليس مثاليًّا، ويحظى بالمساندة المطلقة من فئات وشرائح اجتماعية واسعة، لأن هذا الخيار هو الأقل تكلفة والطريق الأسرع للخروج من الأزمة السياسية التي تعرفها البلاد، خاصة في ظلِّ المحيط غير المستقرِّ بالجزائر "الساحل، وليبيا" بالخصوص، أما خيار تيار المرحلة الانتقالية فهو خيار "مثالي غير واقعي" يركِّز على مدخل الأقلية المرتبطة بالخارج، ويرفض تدخُّل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ولكنه بارك في الأزمة الجزائرية ١٩٩٠ تدخُّل ذات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية –يرفض الديمقراطية التي تأتي بالإسلاميين– وهو تيار ضعيف التأثير شعبيًا، بينما التيار الثالث "مجموعة العشرين" وغيرهم فهو تيار يحاول أن يمسك العصا من الوسط، فله مدٌّ شعبيٌّ كبير– ربما سيظهر تأثيره في الأوراق الملغاة في الانتخابات– ينتخب ولكنه يرفض الوجوه المترشِّحة للانتخابات الرئاسية وطريقة إجرائها، ليس له الغلبة السياسية ولا يملك قواعد اللعبة، وهو تيار فكري أكثر منه تيار عملي.

٣) الانتخابات الرئاسية" الخروج الآمن من الأزمة"

بعد أن أُجِّلت الانتخابات الرئاسية لمرتين" ١٨ أبريل و٤ يوليو ٢٠١٩"، عالجت السلطة السياسية في الجزائر أسباب ومعوِّقات التأجيل واستجابة لانشغالات الطبقة السياسية لاسيما تعديل قانون الانتخابات[١] وتأسيس السلطة الوطنية المستقلَّة للانتخابات[٢]، وأعلن

(١) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد ٥٥، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، قانون عضوي رقم ١٩– ٠٨ مؤرخ في ١٤ سبتمبر ٢٠١٩، يعدل ويتمم القانون العضوي رقم ١٦– ١٠ المؤرخ في ٢٥ أغسطس سنة ٢٠١٦ والمتعلق بنظام الانتخابات، ص ١٢.

(٢) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد ٥٥، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، قانون عضوي رقم ١٩– ٠٧ مؤرخ في ١٤ سبتمبر ٢٠١٩، يتعلق بالسلطة المستقلة للانتخابات، ص٥.

رئيس الدولة المؤقَّت عبد القادر بن صالح يوم ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ عن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات الرئاسية التي حُدِّدَ موعدُها الثالث –الجديد– يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١٩.

قُدِّمَ ثلاثة وعشرون ملفًّ للراغبين في الترشُّح لرئاسة الجمهورية، للسلطة المستقلة للانتخابات من أصل أكثر من ١٨٠ شخصًا سحبوا استمارات الترشُّح، وبعد دراسة ملفات المترشِّحين من طرف السلطة المستقلة للانتخابات تمَّ قبول خمسة ملفات كاملة احترمت شروط الترشُّح المنصوص عليها في قانون الانتخابات[١]، وبعد تقديم الطعون من طرف بعض المترشحين تمَّ رفض تسعة ملفات لعدم استيفاء الشروط القانونية، ثبت المجلس الدستوري قائمة المترشِّحين النهائية والتي ضمَّت خمسة مترشحين يوم: ٩ نوفمبر ٢٠١٩[٢]، كما وضعت السلطة المستقلة ميثاق أخلاقيات الممارسات للحملة الانتخابية وتمَّ التوقيع عليه يوم ١١ نوفمبر ٢٠١٩[٣]، وانطلقت الحملة الانتخابية لمدة ٢٥ يومًا واختُتمت بمناظرة بين المترشِّحين الخمسة قبل ثلاثة أيام من الانتخابات الرئاسية، أعقبها صمت انتخابي لمدَّة ثلاث أيام[٤]، هذا وقد بدأت الانتخابات يوم ٩ ديسمبر في الخارج والمناطق النائية والبعيدة داخل الوطن–المكاتب المتنقلة–، وفي يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ تمَّ الاقتراع العام في الداخل الجزائري عبر ٤٨ ولاية.

فما هو المسار الذي نُظمت فيه انتخابات ١٢ ديسمبر ٢٠١٩؟ وهل تمثِّل هذه الانتخابات فرصة للخروج من حالة الأزمة السياسية وبناء شرعية جديدة أم هي مجرد التفاف على الحراك واستمرار حالة المغالبة والصراع لأجل السلطة؟

مسار الانتخابات:

يري تيار كبير –تيار الأغلبية– من الجزائريين ومؤسسات الدولة القائمة في الجزائر "مؤسسة الرئاسة، المؤسسة العسكرية، الأحزاب السياسية وجل مؤسسات المجتمع المدني والقوى المجتمعية"، وهم أنصار الخيار الدستوري" الشرعية" أن الانتخابات هي الحل العملي والواقعي للأزمة السياسية التي تعرفها الجزائر، وهي أقصر وأضمن طريق للخروج من حالة الانسداد السياسي إلى الحالة الطبيعية للمؤسسات السياسية القائمة على الشرعية الشعبية.

في مقابل هذا يرى الرافضون للانتخابات أن الانتخابات الرئاسية في ١٢ ديسمبر هي محطة من المحطات التي يجب على الحراك أن يجتازها شأنها شأن التحديات السابقة، وحتى بعد انجاز السلطة للانتخابات فقد رأى معارضوها أنها محاولة لإعطاء مظهر تنافسي لهذه الانتخابات والتقارب مع أرقام في بعض ديمقراطيات الجوار، وفي الخلف عدم رغبة مخابر السلطة في حصول خليفة

(١) الملفات الخمس المقبولة للتنافس حول الانتخابات الرئاسية ١٢ ديسمبر ٢٠١٩: عبد القادر بن قرينة "مرشح حزب البناء الوطني ذو توجه إسلامي إخواني"، عبد المجيد تبون "مرشح حر" عضو باللجنة المركزية لجبهة التحرير، ذو توجه وطني، علي بن فليس "مرشح حزب طلائع الحريات، ذو توجه وطني"، عبد العزيز بلعيد "حزب المستقبل، ذو توجه وطني"، عز الدين ميهوبي "مرشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي استئصالي علماني".

(٢) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الدستوري، بيان المجلس الدستوري المتعلق بالموافقة على القائمة النهائية للمترشِّحين المقبولين لانتخابات رئيس الجمهورية المقررة يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٢ديسمبر ٢٠١٩ متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/gdetp

(٣) شاهدوا... التوقيع على ميثاق أخلاقيات الممارسات الانتخابية: تصريحات المترشحين الخمس، وكالة الأنباء الجزائرية، ١٦ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/sUSFc

(٤) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد ٥٥، ١٥ محرم ١٤٤١، الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، قانون عضوي رقم ١٩–٠٨ مؤرخ في ١٤ سبتمبر ٢٠١٩، يعدل ويتمم القانون العضوي رقم ١٦– ١٠ المؤرخ في ٢٥ أغسطس سنة ٢٠١٦ والمتعلق بنظام الانتخابات، المادة ١٣٧، ص ٢٠.

بوتفليقة على أغلبية ساحقة في عملية رسم لقواعد اللعبة والحيلولة دون ظهور رجل إجماع جديد، فقد وظَّف الرئيس السابق بوتفليقة الأغلبية التي مُنحت له لتحييد حلفائه السابقين والتخلّي عن التزاماته معهم[١].

مع هذه المغالبة الشديدة، والتدافع السياسي الكبير الذي كان حضاريًّا، لكنه لم يكن متوازنًا –كان لصالح كفة الشرعية الدستورية– بدأت التحضيرات للحملة الانتخابية عقب فشل تنظيمها مرتين، وحدد تاريخها ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، وقد عبَّرت عن نفسها في أكثر من مظهر ومسار عبر النقاط التالية:

– غياب أي مرشح عسكري "سابق أو حالي"، أو مجاهد، وبالتالي الرئيس الثامن للجزائر الذي ستفرزه الانتخابات الرئاسية سيكون أول رئيس مدني يحكم الجزائر، وسيكون رئيسًا خارج الشرعية الثورية.

– تنظيم الانتخابات من طرف السلطة المستقلة للانتخابات، وعليه لأول مرة في تاريخ الجزائر لم تنظِّم السلطة السياسية الانتخابات التي تعوَّدت أن تُرشِّح لها – مرشَّح السلطة– وتنظِّمها في نفس الوقت.

– تعديل الإطار القانوني للانتخابات المعجز للمعارضة، خاصة ما تعلَّق بشروط الترشُّح، بعدما كان يخدم مرشح السلطة فحسب.

– غياب مرشَّح واضح للسلطة القائمة وللمؤسسة العسكرية، وهو ما صعَّب التكهُّنات حول الرئيس المحتمل، ولم يعرف الجزائريون الرئيس الثامن إلا بعد علميات الفرز النهائي وإعلان النتائج من طرف السلطة المستقلة للانتخابات.

– الدعم الواضح من بقايا النظام القديم للمترشِّح عز الدين ميهوبي –حزب التجمع الوطني الديمقراطي أحد قطبي التحالف الرئاسي سابقًا– والذي حظي بدعم قيادة جبهة التحرير الجديدة، كما حظي بدعم واسع من رجال الأعمال، والدولة العميقة.

– غياب مرشح واضح للإسلاميين الذين انقسموا بين مقاطع ومشارك رغم أن حزب المترشح عبد القادر بن قرينة مرشح حزب البناء الوطني حزب إسلامي، لكنه رفض أن يكون مرشحًا للإسلاميِّين.

– ترشَّح اثنان من رؤساء الحكومات السابقين "علي بن فليس وعبد المجيد تبون" وكذا وزيران سابقان "عبد القادر بن قرينة وعز الدين ميهوبي" ومترشِّح واحد لم يسبق أن كان ضمن وزراء الحكومات السابقة للرئيس بوتفليقة وهو المترشِّح "عبد العزيز بلعيد" مناضل سابق بجبهة التحرير ثم انشقَّ وأسَّس جبهة المستقبل.

– دعم المؤسسة العسكرية للخيار الانتخابي وبالتحديد الانتخابات الرئاسية التي جرتْ في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، واعتبار الخيار الانتخابي بالمصيري والاستراتيجي للخروج من حالة الأزمة، مع الاحتفاظ بالحيادية في دعم جهة أو حزب أو شخصية معينة.

– غياب المجتمع المدني عن المشهد الانتخابي، خاصة الاتحاد العام للعمال الجزائريِّين ونقابة أرباب العمل، والأكاديمية الوطنية للمجتمع المدني؛ وهي الصورة السيئة التي صاحبت الانتخابات السابقة.

– غياب مرشح لجبهة التحرير لأول مرة في الانتخابات الرئاسية منذ الاستقلال –رغم أن القيادة دعمت مرشح التجمع الوطني الديمقراطي– نظرًا للأزمة التي يعرفها الحزب وذلك لنضاله الطويل في دعم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وهو ما يعتبره الكثير من الجزائريِّين أن الحزب سبب الأزمة السياسية الجزائرية، وأنه حان الوقت

(١) ج. فنينش، السلطة أعادت إنتاج رئاسيات ١٩٩٥، جريدة الخبر، بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٤ ديسمبر ٢٠١٩ متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٢YBdC

ليرجع الحزب إلى المتحف كرمز من رموز النضال الوطني، وهو ما دعتْ إليه المنظمة الوطنية للمجاهدين خاصة، وأن التكلم باسمه الحزب متاجرة وخطيئة سياسية.

– تنظيم الانتخابات في ظلِّ انقسام سياسي ومجتمعي واضح بين "أنصار الشرعية"، و"الحل الدستوري" (الأغلبية)، والحل السياسي "المرحلة التأسيسية" (الأقلية)؛ انعكس على نسبة المشاركة التي لم تتعدَّ الواحد في المائة في منطقة القبائل "بجاية وتيزي وزو".

– القيام بحملة انتخابية نظيفة "ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية"[1]، بعيدًا عن التخوين والإساءة للآخر، فلأول مرة تمت مناقشة برامج المترشِّحين في حملة انتخابية احترمت الميثاق، وتُوِّجَتْ بمناظرة انتخابية تمَّ بثُّها على الهواء مباشرة.

دفعت مجموعة من العناصر والمؤشِّرات إلى دعم خيار الانتخابات، من بينها: الموقف المعادي –خاصة الأوروبي والفرنسي– من الأزمة الجزائرية، الدعم الذي حظي به مرشَّح الدولة العميقة –عز الدين ميهوبي– من أحزاب السلطة القديمة، ساهمت فيما بعد لانتخاب واختيار مترشِّح حر، عجز الحراك عن تقديم بديل للأزمة القائمة وعجزه في ترشيح حتى شخصيات تمثله أدخل هذا الشكَّ لدى فئة واسعة من الشعب بطول مدة الأزمة القائمة في ظلِّ تأجيل الانتخابات لمرتين متتاليتين، وعليه اختار جزء كبير من الجزائريِّين عدم المخاطرة والمغامرة نظرًا للشكوك حول مآلات الوضع الراهن الذي قد يتحوَّل إلى حالة عدم استقرار؛ داخليًّا حدث تصويت عقابي أثناء الانتخابات خاصة مع حالات العرقلة المتعمَّدة لرافضي الانتخابات –في الخارج وفي منطقة القبائل– وهو سلوك غير ديمقراطي؛ أدَّى إلى نتائج عكسية على رافضي الانتخابات، فخارجيًّا الوضع المتأزِّم لدول الجوار والأزمات المتصاعدة في دول الساحل الأفريقي؛ أقنع قطاعات واسعة من أن ما يمكن تحقيقه في ظلِّ وجود رئيس محكوم بمجموعة من التعهُّدات والالتزامات قد تفوق مخاطر وغموض الاستمرار في الحراك بدون رئيس، كما أن اختيار رئيس ليس معناه بالضرورة التوقُّف عن الحراك، كما شعر الجزائريون بالانعكاسات الإيجابية لأداء حكومة نور الدين بدوي ورئاسة الرئيس المؤقَّت عبد القادر بن صالح، فقد أنجزت الحكومة والرئيس المؤقَّت ما لم يتحقَّق في عُهدتين سابقتين للرئيس بوتفليقة، خاصَّة في مجال مكافحة الفساد والمجال الاقتصادي.

النتائج:

إن مخرجات العملية الانتخابية التي جرتْ في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ كرَّست الحلَّ الدستوري، وأنْهت خيار المرحلة الانتقالية ووضعت أصحابه أمام الأمر الواقع لخيار الأغلبية، فلا يمكن الاستمرار في حركة الشارع إلى أجل غير مسمَّى ومجهول التبعات، وقد بدأت هذه الأحزاب في إصدار بيانات للاستجابة الأولية للحوار الذي وعد به الرئيس، مع تحفُّظ البعض وطرحه بعض الشروط من بينها إطلاق سراح المعتقلين، وقد وعد الرئيس الجديد بالاستجابة لهذه المطالب شرط ألا يمس الأشخاص المتورطين في الفساد "لا عفو رئاسي عن الفساد".

– إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية من طرف السلطة المستقلَّة للانتخابات، حيث غابت السلطة ومؤسَّساتها عن تنظيم الانتخابات لأول مرة في الجزائر "لم تعد السلطة طرفًا"، وقد عرفت بعض المكاتب نقلًا مباشرًا للفرز، وفتح باب الحضور الشعبي لعمليات الفرز من طرف السلطة المستقلَّة، وقد أفرج المجلس الدستوري عن النتائج النهائية في يوم ١٤ ديسمبر ٢٠١٩ عبر بيان رسمي، وقد جاءت النتائج كالتالي:

(١) الوكالة الوطنية للإشهار، مضمون ميثاق الممارسات الأخلاقية، ١٦ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/OGWO٣

– انتخاب المرشح الحر "عبد المجيد تبون" رئيسًا للجمهورية بحسب النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية التي أعلنت عنها السلطة المستقلَّة للانتخابات يوم الجمعة ١٣ ديسمبر ٢٠١٩، وأكَّدها المجلس الدستوري في بيان رسمي يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، بنسبة تقدَّر بـ ٥٨,١٣ بالمائة، وعليه تحسم الانتخابات لصالحه من الدور الأول[١]، رغم أنه لم يكن خيار الدولة العميقة، وهي نسبة قريبة للتي تقدِّمها دول الجوار وحتى الدول الديمقراطية، ورفض المترشِّحون الخاسرون للانتخابات الطعن على نتائجها لدى المجلس الدستوري، وهو ما يؤشِّر على نزاهة العملية الانتخابية، واعتراف من طرف المترشِّحين بقبول النتائج[٢].

– تسجيل أضعف نسبة مشاركة في الانتخابات الرئاسية التي عرفتها الجزائر بـ ٣٩ بالمائة باحتساب المغتربين، لكنها نسب مشاركة مقبولة مقارنة بما تقدِّمه ديمقراطيات دول الجوار، ومع ملاحظة ارتياح كبير لدى الأوساط الشعبية في مصداقية الأرقام المقدَّمة من طرف سلطة الانتخابات، وخير دليل على هذا مع النسب التي تكاد تكون منعدمة لم تتجاوز الواحد بالمائة في ولايتي تيزي وزو وبجاية –منطقة القبائل– التي تعرَّضت فيها مكاتب الاقتراع لحوادث جسيمة "التكسير والغلق" تحت طائلة التهديد من طرف أشخاص محسوبين على تيارات ترفض الانتخابات وتريد مرحلة تأسيسية، لأن الانتخابات لا تخدم منطقها، ورغم ضعف هذه النِّسب إلا أن السلطة الوطنية للانتخابات لم تتحرَّج وأعلنت النِّسب كما هي.

– انتخاب عبد المجيد تبون كأول رئيس مدني يحكم الجمهورية منذ الاستقلال، ينهي حالة الشغور التي لازمت منصب الرئيس الغائب منذ ٢٠١٣، بالإضافة إلى كونه من خارج الأسرة الثورية "ليس مجاهدًا"، رغم أن الرئيس ليس من مواليد الاستقلال، وهو ما يحتِّم على الرئيس الجديد إيجاد بديل للشرعية الثورية بشرعية الإنجاز وتحقيق الآمال الكبرى التي تهم الجزائريِّين، ومن جانب آخر، هزَم الرئيس الحالي أربعة أحزاب سياسية –حركة البناء الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة المستقبل، وحزب طلائع الحريات– وهو مؤشِّر على ضعف الأحزاب السياسية الجزائرية الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية "موالاة ومعارضة".

– لقد حقَّقت الجزائر انتقالًا آمنًا ومن داخل السلطة نفسها –شخص مغضوب عليه من النظام القديم– لكن بشخصية سياسية كاريزمية ذات إطار مدني وتعليم عال "المدرسة الوطنية للإدارة"، حيث تدرَّج تبون في سلك الإدارة الجزائرية "أمينًا عامًّا، واليًا، ثم وزيرًا ثم وزيرًا ، ثم رئيس جمهورية"، ينتمي إلى الجنوب الغربي للجزائر، وهو عضو سابق بالهيئة المركزية الوطنية لجبهة التحرير، لكن قيادة الحزب الجديدة رفضت ترشيحه، ودعمت غريمها السياسي حزب التجمع الوطني الديمقراطي ومرشَّحه عز الدين ميهوبي، كما أن الرئيس الجديد لم يطلب دعمًا من الحزب وترشَّح حرًّا وفاز في الانتخابات بنسبة تشابهت مع النِّسب التي تقدِّمها الديمقراطيات الراسخة، واختفت النتائج التسعينية التي تعوَّدت السلطة تقديمها لمرشَّحها الفائز.

– الاهتمام الدولي الكبير بالانتخابات الرئاسية، وردَّات الفعل الإيجابية عدا الموقف الفرنسي المعادي والذي جاء في إطار عدم الرضا عن أداء المؤسَّسات السياسية في الجزائر، المتوجِّس من نتائج الانتخابات الرئاسية، لكنه رضخ للواقع وتدارك الموقف بتهنئة الرئيس الجديد على فوزه بالرئاسة.

(١) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الدستوري، إعلان رقم ٠٣/ إ. م د/ ١٩ ربيع الثاني عام ١٤٤١، الموافق ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية، تاريخ الاطلاع ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/zkZ٢١

(٢) المرجع السابق.

المآلات:

– بعد يوم من انتخاب الرئيس الجديد وبالضبط في الجمعة ١٣ ديسمبر ٢٠١٩ خرج بعض الجماهير الرافضة لنتائج الانتخابات الرئاسية ليعبروا عن رفضهم للرئيس الجديد، ومعايرته بابنه المتَّهم في قضية الكوكايين الشهيرة مع المدعو كمال البوشي ومدير الأمن الوطني السابق "عبد الغني الهامل"، لكن الرئيس الجديد سبق وأن أكَّد أن العدالة هي التي تعالج جميع القضايا دون استثناء حتى لو كان ابنه. ومع مرور الأيام تُظهر حركة الشارع تراجعًا نظرًا للرسائل الإيجابية التي تلقَّاها من الوافد الجديد على الرئاسة، وأن الرئيس أصبح أمرًا واقعًا وشرعيًّا، وعليه هنالك دعوات لعدم تفويت الفرصة من طرف ممثِّلي الحراك لتحقيق مكاسب يطالب بها الحراك، وحتى الحراك شعر أنه فوَّت فرصة تقديم البديل طيلة عشرة أشهر، كما فشل في تقديم ممثلين عنه للحوار مع السلطة القائمة، فظلَّت مطالبه متفرِّقة، ولم تكن لديه قناة واحدة للحوار، بل هي شعارات رُفعت هنا وهناك وعبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وصلت إلى حدِّ التضارب، وعليه فإن الحراك مدعو ألَّا يفوِّت الفرصة على نفسه كما فوَّتها في تقديم مرشَّح له أو حتى دعم مرشَّح يراه مناسبًا، فلم يتمكَّن بعض من كانوا يظنون أنهم لسان الحراك من جمع خمسين ألف استمارة كشرط للترشُّح، إن الحراك وبعد أكثر من أربعة وأربعين أسبوعًا من انطلاقه يشعر أنه ذاهب إلى صدام الشعب مع الشعب "تسعة ملايين صوَّتوا في الانتخابات الأخيرة من أربع وعشرين مليون ناخب"، وهي قوة لا يستهان بها لإعطاء الشرعية للرئيس الحالي، ذلك مع احتساب الكتلة الصامتة التي لا تخرج للانتخابات حتى في أكبر الدول ديمقراطية.

– سوف تفرز الانتخابات الجزائرية خارطة سياسية جديدة، فقد تختفي أو يقل الوهج السياسي لأحزاب السلطة القديمة "جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، وحزب تجمع أمل الجزائر، والحركة الشعبية الجزائرية، والتحالف الوطني الجمهوري" من الساحة السياسية، كما أن موقف أحزاب قوى تحالف البديل الديمقراطي –جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الاتحاد من أجل التغيير والرقي، الحركة الديمقراطية والاجتماعية، والحزب من أجل اللائكية والديمقراطية– من الأزمة الجزائرية ورؤيتهم للانتخابات سوف يفقدهم الوعاء الشعبي إلا فيما يتعلق ببعض المناطق الجغرافية، حيث تبني بعض الأحزاب السياسية في الجزائر شرعية وجودها على أساس مناطقي جغرافي أو قطاعي أو أيديولوجي مرفوض شعبيًّا، كما أن بعض الأحزاب السياسية الكبرى قد تدفع ثمن موقفها الرافض للحل السياسي المتمثِّل في الانتخابات خاصة حركة مجتمع السلم وحزب العدالة والتنمية الإسلاميين لصالح حزب البناء الوطني الذي حقَّق مكاسب هامة بدخوله للرئاسيات عن طريق مرشَّحه عبد القادر بن قرينة واحتلاله المرتبة الثانية قد يستغلها في المحطات الانتخابية القادمة، وستفرز الساحة السياسية الجزائرية أحزابًا سياسية جديدة سواء في الموالاة أو المعارضة وهو ما بدأت ملامحه تظهر، وسوف تؤكِّد الانتخابات التشريعية والمحلية القادمة –بعد أن يحلَّ رئيس الجمهورية الجديدة المجالس الموجودة– حقيقة هذا الطرح استجابة للوضع الجديد.

تواجه الرئيس المقبل تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة، يجب عليه تفكيكها والتعامل معها وقد وعد بهذا، منها: إيجاد بدائل اقتصادية لأزمة هبوط أسعار البترول وتأثيراتها على الاقتصادي الريعي للجزائر، وتراجع احتياطي الصرف إلى أقل من ٥١ مليار دولار في ١٢ شهرًا من الاستيراد، مع عجز سنوي للموازنة العامة يقدر ب ٢٤٣٠ مليار دينار[1]، وتحدِّي تشكيل حكومة تكنوقراط

(١) سميرة بلعمري، هذه خطة تبون لتفكيك القنابل الاقتصادية، ١٤ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/U٢tv٦

يرضى عنها أنصار الرئيس والحراك على سواء لمعالجة الملفات الكبرى التي تهم الجزائريين، وحل المجالس المنتخبة "التشريعية والمحلية"، لإحداث القطيعة مع النظام القديم، وتعديل الدستور ليستجيب للجمهورية الجديدة التي وعد بها في برنامجه الانتخابي، ومكافحة الفساد السياسي ومن ذلك فصل المال عن السياسة لخلق بيئة اقتصادية نظيفة، وفتح قنوات للحوار مع ممثِّلي الحراك للاستجابة إلى مطالب الحراك وعلى رأسها إطلاق سراح معتقلي الرأي غير المتورطين في قضايا فساد.

– لخَّص الرئيس المنتخب في أول مؤتمر صحفي له بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٩ محاور التزاماته فيما يلي: لم الشمل بلا إقصاء ولا تهميش، طي صفحة الماضي وبناء الجمهورية الجديدة بمنهجية وعقلية جديد، الانحياز للشباب وإدماجهم سياسيًّا، فتح باب الحوار مع الحراك لتحقيق مطالبه لأن الحراك هو الذي أخرج الجزائر من المغامرات والمؤامرات إلى سكة الشرعية الشعبية، من أجل بناء دولة وطنية نوفمبرية مطهَّرة من الفساد والمفسدين ومحاربة العصابة "النظام القديم"، وفصل المال عن السياسة تشجيع رجال الأعمال النزهاء، الالتزام بحماية المرأة، إعادة مكانة الجامعة وجعلها في خدمة المجتمع، وتحقيق العيش الكريم للجميع خاصة الفئات المحرومة، العمل على استعادة دور الجالية الجزائرية في الخارج وتشجيع أفرادها على المساهمة في خدمة الوطن الأم[١].

– قد يستمر الحراك لأسابيع أخرى وربما لأشهر، لكن قبول المعارضة بالحوار الذي دعا إليه الرئيس الجديد بشروط من بينها: إطلاق سراح معتقلي الرأي وفقدان مسوغات وجود الحراك من أساسه يفقد المتظاهرين شرعية وجودها في الشارع، لأن التظاهر حركة خاطفة وسريعة تحمل مطالب محدَّدة ومضبوطة بزمن محدد، وإلا تتحوَّل الثورة إلى حالة عدم استقرار سياسي قد يدفع ثمنه الجميع، كلها أسباب تقلِّل الداعمين لحركة الشارع أسبوعًا بعد أسبوع لصالح خيار عودة الحياة الطبيعية للمؤسسات وللحياة السياسية والمجتمعية في الجزائر بعد نجاح خيار الانتخابات الرئاسية.

خاتمة:

عبَّر الحراك السياسي الجزائري عن العبقرية التي تمتلكها الشعوب في التخلُّص من الاستبداد والأنظمة التسلطية، وأن الرضا تحت القمع لن يدوم طويلًا لأن التسلُّطية تحمل بذور فنائها، كان يبدو أن الجزائر تمثِّل حالة واعدة وجادَّة في التحوُّل من النظام الأوتوقراطي إلى النظام الديمقراطي، لكن مرحلة إسقاط النظام القديم ليست كافية لأجل الانتقال الديمقراطي، فهنالك مراحل أخرى تتبع سقوط النظام وهي: سيطرة النظام الجديد، ثم رسوخ تلك الديمقراطية، وهو ما لم يتحقَّق بعد.

أضاعت الأطراف السياسية في الجزائر حتى الآن فرصة تاريخية للتحوُّل الديمقراطي، وارتكبت أخطاء أساسية في عملية الانتقال والتحوُّل من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، ولعلَّ أحد الأسباب الجوهرية هو عدم تمكُّن الحراك نفسه من الوصول إلى الحكم ووضع مطالبه موضع التنفيذ والتي هي: تفكيك مؤسَّسات الاستبداد، تطهير المؤسسات، إعادة هيكلة الدولة، العدالة الانتقالية كمنظومة متكاملة تبدأ بالحقيقة والمصارحة وتنتهي بالانتقال الديمقراطي، فقد افتقد الحراك الجزائري لمشروع سياسي محدَّد المعالم، كما حال دون ذلك سيطرة المؤسسة العسكرية على عملية الانتقال الديمقراطي المتوجِّسة من بعض الأطراف المشبوهة التي ركبت موجة الحراك، وكان لعدم اتفاق الفاعلين السياسيِّين على خارطة للأزمة السياسية أثره في وقوع الاستقطاب وتصدير الخلافات السياسية بين القوى

(١) قناة النهار، ندوة صحفية للرئيس الجديد عبد المجيد تبون، ١٣ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/oqwqy

المختلفة إلى الشارع، مما استدعى إحياء الخلاف والصراع الأيديولوجي على حساب الانتقال الديمقراطي.

إلا أن المعطيات الراهنة التي تشهدها الجزائر لا ترجِّح احتمال تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، وأن أفضل ما يمكن أن يتحقَّق في هذا السياق، بافتراض استمرار الأحداث الجارية، هو تأسيس نظام سياسي هجين تقع ضمن ما تصفه أدبيات التحوُّل الديمقراطي بالمنطقة السياسية الرمادية "لا تكون ديمقراطية مستقرة وراسخة، ولا تسلطية مغلقة بالكامل"، ولكنه الانتقال الأقل سوءًا نتيجة للخيار الذي تطرحه المعارضة أصحاب خيار المرحلة الانتقالية "التأسيسية".

إننا ننظر إلى عملية التحول الديمقراطي كعملية مرحلية وكمسار لا يمضي بالضرورة في خط مستقيم وباتجاه محدَّد من البداية، وإنما قد يعْتريه عدم اليقين والانتكاسات، الأمر الذي يؤكِّد على أهمية التعامل مع التحديات التي قد تواجه عملية التحول والتي قد تؤدِّي إلى انتكاسة تصيبها بالتراجع أو الانكسار.

مثَّلت الانتخابات الرئاسية في الجزائر حدثًا مفصليًّا في تاريخ التعدُّدية السياسية الجزائر، ليس بكونها ديمقراطية من عدمه، بل لأنها نجحت بها السلطة القائمة في جعلها الحل العملي والواقعي للأزمة السياسية التي تعرفها الجزائر، وعليه كانت بحق أقصر وأضمن طريق للخروج من حالة الانسداد السياسي إلى الحالة الطبيعية للمؤسَّسات السياسية القائمة على الشرعية الشعبية، كما مثَّلت مخرجًا وقطيعة مع النظام القديم الذي عَمَّرَ لعقدين من الزمن، في انتظار أن تنضج التجربة أكثر لأجل بناء أنساق النظام السياسي الجديد الذي قد يؤسِّس لتجربة سياسية جديدة، سوف يضع نصب عينيه تجربة العشرية السوداء وتجربة النظام البوتفليقي الذي أنهاه حراك ٢٢ فبراير ٢٠١٩، ومن ثمَّ فالنظام السياسي الجديد بصدد تأسيس لحالة جديدة، ومن مؤشِّراتها الإيجابية أنها لا شرعية ثورية ولا هي عسكرية. وسوف تكشف العهدة الأولى للرئيس عبد المجيد تبون عن النظام الجديد من خلال الدستور الجديد والتقاليد التي سيُرْسيها الرئيس الجديد من خلال ممارسة وأداء الرئيس ومؤسَّسات الدولة، التي وعد بأنها ستكون جمهورية جديدة بعقلية وبمنهجية جديدة.

*****

انتخابات الرئاسة في تونس ومستقبل المسار الديموقراطي: مشاهد ودلالات

رجب عز الدين(*)

مقدمة:

تجاوز التونسيون المخاض الثالث في مسار الانتقال الديمقراطي المعقَّد الذي انطلق منذ الإطاحة بالرئيس السابق علي زين العابدين بن علي في ثورة الياسمين (ديسمبر عام ٢٠١٠) وصولًا إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الثالثة في (سبتمبر-أكتوبر ٢٠١٩) والتي شهدت مفاجآت غير متوقعة بصعود أستاذ قانون مستقل إلى رأس السلطة، واستعادة حزب حركة النهضة للأغلبية البرلمانية التي فقدتها خلال سنوات مضتْ رغم خسارته في الانتخابات الرئاسية التي شهدت منافسة شرسة مع رموز المنظومة القديمة بشقَّيْها (الأمنيي والاقتصاديي تحديدًا) متمثِّلة في وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي، ورجل الأعمال نبيل القروي صاحب اتهامات الفساد والتهرُّب الضريبي وصاحب العلاقات المشبوهة مع أطراف صهيونية في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد. وقد حظي مرشَّحو المنظومة القديمة بدعم أطراف إقليمية ودولية منخرطة في الشأن التونسي منذ اندلاع الثورة (الإمارات وفرنسا تحديدًا) إضافة إلى مجموعة من الأحزاب والحركات والرموز السياسية في داخل تونس ممَّن يصطفُّون في نفس المعسكر المضادِّ للثورة والعدل والحرية والديمقراطية بشكل عام (بعضهم عن مصلحة وقصد، والآخرين عن مناكفة وكِبر). ورغم نجاح التونسيِّين في إفشال مخطَّطات القوى الإقليمية والدولية في الانتخابات الأخيرة (الرئاسية والبرلمانية) إلا أن ثمَّة مخاوف عديدة ما زالت تهدِّد مسار الانتقال الديمقراطي في تونس خلال الفترة المقبلة خاصة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، نحاول في هذه الورقة تحليل نتائج تلك الانتخابات ودلالاتها بالنسبة لعملية التحوُّل الديمقراطي المعقَّدة والتحدِّيات التي تحاصره ومخاطرها المستقبلية المتوقَّعة.

أولًا- مشاهد الانتخابات الرئاسية التونسية ومفارقاتها:

● المشهد الأول- تعليق قانون الانتخابات: لا أوقِّع ولا أعترض

جمعت الانتخابات الرئاسية التونسية ٢٠١٩ من المفارقات ما يدعو للتأمُّل والتعجُّب وإثارة التساؤلات!

أولى هذه المفارقات يتعلَّق برفض رئيس الجمهورية (المتوفَّى قبل موعد الانتخابات بشهرين تقريبًا) التصديق على تعديلات قانون الانتخابات المحال إليه من البرلمان وسط تدهور حالته الصحية وعدم وجود محكمة دستورية في البلاد (بسبب عدَّة تعطيلات قادتْها كتل حزبية مناهضة لحركة النهضة في البرلمان وصلتْ إلى ثماني مرَّات[١]). كان من اللافت في هذا اللغز أن يخرج الرئيس من المستشفى لأيام ليوقِّعَ على خطاب دعوة الناخبين ثم إرساله إلى الهيئة المنظِّمة للانتخابات ثم يعود بعدها بأيام إلى المستشفى ليخرج مرة أخرى لكن دون تصديق على تعديلات قانون الانتخابات والتي كانت ستمنع بعض الأحزاب والشخصيات المتورِّطة في أعمال فساد من الترشُّح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعلى رأسهم رجل الأعمال نبيل القروي وبعض الشخصيات في حزبه الجديد "قلب تونس".

انقضت المدة المتاحة للرئيس (عشرة أيام) دون التوقيع على القانون ودون استخدام لصلاحياته المتاحة في هذا السياق (إعادته للبرلمان مع ملاحظات أو دعوة

(*) باحث في العلوم السياسية، وطالب دكتوراة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(١) للمرة الثامنة.. البرلمان يعجز عن انتخاب باقي أعضاء المحكمة الدستورية، موقع الوطن، ١٨ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UGfBZ

الناخبين للاستفتاء عليه)، وكذلك دون ظهور صوتي ملحوظ للرئيس باستثناء صورة له مع وزير الدفاع أُخذت على عجل وهو جالس على المكتب وصُدرت في الصحف والتلفزيونات في محاولة لإظهار أن الرئيس ما زال في وعيه، لتكتمل تلك الصورة بعد ذلك بصوت ابنه حافظ قايد السبسي الذي خلفه في رئاسة حزب "نداء تونس"، حيث ظهر على الشاشات مؤكِّدًا وعي أبيه الرئيس وسيطرته على نفسه وإصراره على عدم التصديق على القانون بحجَّة عدم الإقصاء، لتنطلق بعدها حملة إعلامية بقيادة رموز سياسية وحزبية وأساتذة قانون تروِّج لمقولة غريبة مفادها أن خلوَّ القانون من توقيع الرئيس يعرقل نفاذه بغضِّ النَّظر عن استنفاده لأجل الاعتراض أو إحجامه عن استخدام وسائل الاعتراض المخوَّلة له دستوريًّا، بحجَّة أن الدستور لم ينصَّ صراحةً على تلك الحالة، وكأنها تستعصي على الفهم (يقصدون الحالة التي يمتنع فيها الرئيس عن ممارسة صلاحياته إيجابًا أو سلبًا)[١]. ولعلهم يقصدون أيضًا الإشارة إلى أن واضعي الدستور كانوا من ذوي النوايا الطيبة لدرجة أنهم لم يتحسَّبوا لتلك الحالة التي يلجأ فيها الكبار يومًا إلى ألاعيب الصغار دون خجل من النفس أو الغير. كما جرى التسفيه من الأصوات التي رأتْ نفاذ القانون بانقضاء آجال الاعتراض وامتناع الرئيس عن ممارسة صلاحياته باعتبار ذلك أمرًا ضمنيًّا لا يحتاج إلى نص أو تصريح، بالضبط كما يحصل عندما يمتنع وزير أو رئيس هيئة حكومية أو محافظ أو رئيس بلدية عن توقيع قرار محدَّد بآجال (يصبح نافذًا على الفور).

وعلى الرغم من وضوح ذلك المشهد "الاستحماري"[٢] بجوانبه المختلفة ابتداء من تدهور صحة الرئيس وعجزه عن ممارسة شؤون الحكم في أسابيعه الأخيرة، ومرورًا باختطاف اسمه وصفته من قبل آخرين قابعين خلف الستار لإرباك المسار السياسي وصولًا إلى طريقة الإخراج الساذجة لهذه المسرحية بشكل لا ينطلي على أيِّ مواطن حديث عهد بالسياسة، إلا أن الغلبة آلتْ في النهاية للأقوى وإن كان ضعيف المكر مفضوح الوجه، فكان لهم ما أرادوا، وأُجريت الانتخابات وفق القانون القديم[٣].

● المشهد الثان– وضع وزير الدفاع: أجازة للترشُّح وليس استقالة

شهدت الانتخابات الرئاسية التونسية ٢٠١٩ ترشُّح كمٍّ هائلٍ من المرشَّحين الحزبيِّين والمستقلِّين وصل عددهم إلى (٢٦) مرشَّحًا من أصل (٩٨) تقدَّموا بأوراقهم إلى اللجنة المنظمة للانتخابات[٤]، وتشير خريطة المترشِّحين إلى عدَّة ملاحظات هامَّة، أبرزها وجود رئيس سابق (المنصف المرزوقي) على قائمة المنافسين ضدَّ رئيس حكومة

(١) راجع في الجدل حول أزمة عدم التصديق على القانون الانتخابي آراء مختلفة لأستاذة القانون الدستوري في تونس، كل من:
– بعد تأخر ختم تعديل القانون الانتخابي.. حيرة سياسية وجدل قانوني، موقع التونسيون، ١٩ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/FvlFc
– قانون الانتخابات التونسي دون ختم السبسي.. أزمة عارضة أم مناورة سياسية؟، موقع الجزيرة.نت، ٢٠ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/zV٣AZ

(٢) القابلية للاستحمار مصطلح صكَّه المفكر الإيراني الراحل علي شريعتي في كتابه "النباهة والاستحمار" وذلك على نفس طريقة النحت الاشتقاقي التي أنتجها المفكر الجزائري مالك بن نبي في صكِّ مصطلح "القابلية للاستعمار" في كتابه شروط النهضة، وكلا المصطلحين يستخدمان للدلالة على غفلة الشعوب الإسلامية المعاصرة وضعفها إزاء مخططات الخصوم والأعداء.

(٣) راجع قرار لجنة الانتخابات في تونس بالاعتماد على القانون الانتخابي القديم، في:
– الانتخابات التشريعية التونسية: فتح باب الترشحات رغم عدم توقيع الرئيس على القانون، موقع فرانس ٢٤، ٢٢ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/vm٦Lh

(٤) تونس: من هم المرشحون الـ٢٦ للسباق نحو قصر قرطاج؟، موقع فرانس ٢٤، ٣ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/aM١nP

حالي (يوسف الشاهد)، ورئيس برلمان حالي (عبد الفتاح مورو)، إضافة إلى رؤساء حكومات سابقين في فترة ما بعد الثورة (حمادي الجبالي — مهدي جمعة). الملاحظة الثانية- تعدُّد المرشحين من التيار الواحد ودخولهم في منافسة بينية على نفس الكتلة التصويتية تزامنًا مع ضيق الفترة الزمنية المتبقية، مثال (مورو – المرزوقي – سيف الدين مخلوف – حمادي الجبالي – قيس سعيد)، (يوسف الشاهد — مهدي جمعة – محسن مرزوق – الصافي سعيد)، (نبيل القروي – عبد الكريم الزبيدي – عبير موسى – حمة الهمامي – منجي الرحوي)..

وكانت المفاجأة الأكبر في هذه الانتخابات دخول وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي على خطِّ المنافسة بطريقة غامضة مثيرة للشك في وجود ترتيبات داخلية وإقليمية للدَّفع به إلى رأس السلطة بطريقة ديمقراطية للقضاء على التجربة ونسفها من الداخل بعد أن كاد يطيح بها بانقلاب عسكري أفصح عن تفاصيله متفاخرًا في لقاء إعلامي بعد الترشُّح للرئاسة[١]، حيث صرَّح بأنه خطَّط بالفعل لمحاصرة البرلمان بالدبَّابات وكاد أن يفعلها خلال الأيام التي راجت فيها شائعات موت الرئيس (يوم الخميس الموافق ٢٧ يونيو ٢٠١٩ تحديدًا)، وساق في ذلك تبريرًا مثيرًا للانتباه مفاده أنه أراد منع البرلمان من الانقلاب على الشرعية الدستورية بعد اجتماع أعضائه للتفكير في طريقة لملء الشغور الرئاسي المحتمل آنذاك، مع أن البرلمان هو المختصُّ دستوريًّاومنطقيًّا بهذه المسألة في حالة وفاة الرئيس، إذ الأصل أن يحلَّ المنتخب مكان المنتخب، لكن يبدو أن تلك المسألة ليست ذات بال بالنسبة لتلك النوعية من العسكريِّين والتي لا زالت تفكِّر بمنطق القوة والانقلابات العسكرية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن يوم الخميس الأسود (٢٧ يونيو) الذي أطلقت فيه شائعات موت الرئيس، قد شهد مجموعة من الأحداث المتزامنة بشكلٍ لا يخلو من الشكِّ والرِّيبة، حيث أخذ رئيس البرلمان محمد الناصر أجازة مرضية بالتزامن مع تدهور الحالة الصحية للرئيس ونقله إلى مستشفى عسكري شديد الحراسة (للمرة الثانية)، وذلك بعد تصريح صادر من المركز الإعلامي لرئاسة الجمهورية بنقله في حالة خطيرة، أعقبتها حالة تكتُّم شديدة عن تطوُّرات حالته الصحية وغياب أي أخبار موثوقة عنها بالتزامن مع انتشار شائعات وفاته بكثافة من قبل أعضاء في البرلمان وغيرهم بالتزامن أيضًا مع عمليَّتين إرهابيَّتين أحدهما وسط العاصمة تونس[٢]. وكأن المراد من خلق هذه الحالة أن ترتبك الأطراف الرئيسية في المشهد (حركة النهضة تحديدًا) وتضطر إلى تصديق شائعة الوفاة، فتتحرك في مجلس النواب لمناقشة الشغور بناءً على ذلك في ظلِّ غياب رئيسه (محمد الناصر) وقيام عبد الفتاح مورو بأعماله، فتقع حركة النهضة في وضع المقبوض عليه في حالة تلبُّس، وكأنها تنقلب على رئيس ما زال على قيد الحياة، فتكون بذلك قد منحت الذريعة لمحاولات الانقلاب التي تحدَّث عنها وزير الدفاع. ويبدو أن عبد الفتاح مورو عضو حركة النهضة ونائب رئيس البرلمان قد تحسَّس هذا الفخ[٣]، فاتَّصل برئيس المجلس في منزله أكثر من مرة قبل أن يدعو رؤساء الكتل الحزبية في البرلمان للاجتماع لمناقشة الوضع وتقييم الحالة، لتفوت بذلك فرصة الانقلاب على وزير الدفاع بسبب تريُّث حركة النهضة في تصديق شائعة كادت تعلو فوق مرتبة الحقائق من شدَّة حبكها وتواتُرها. جدير بالإشارة أن رئيس المجلس محمد الناصر قطع أجازته

(١) تصريح وزير الدفاع حول تخطيطه للانقلاب على البرلمان في حواره مع قناة حنبعل، ٣ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/olaQk

(٢) تونس: تفجيران انتحاريان في العاصمة ووفاة رجل أمن متأثرًا بجروحه، موقع فرانس ٢٤، ٢٧ يونيو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xHX٤z

(٣) مورو يعرض هاتفه للصحفيين: اتصلت برئيس المجلس ٣ مرات يوم الخميس واتِّهامي بالتخطيط "للانقلاب" عبث بهيبة الدولة، موقع تورس الإخبارى، ١ يوليو ٢٠١٩ ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/vrHrd

المرضية في مساء نفس اليوم (الخميس الأسود) ليترأَّس اجتماعًا طارئًا بالمجلس، وقد بدا من هيئته أن مرضه لم يكن من النوع الذي يخشى عليه منه!!

هذا من ناحية تخطيط وزير الدفاع لمحاصرة البرلمان، أما من ناحية عملية ترشُّحه للرئاسة، فقد شهدت غرائب مثيرة للانتباه، أبرزها أنه لم يقدِّم استقالته من وزارة الدفاع قبل أو بعد ترشُّحه أو حتى بعد خسارته، بل حصل على أجازة أسبوعين ثم عاد لمنصبه وزيرًا للدفاع بكل سلاسة وهدوء[١]، وكأنه كان في نزهة أو أجازة صيفية أو مرضية وليس في خضمِّ منافسة سياسية تقتضي استقالتَه على الفور، وربما اعتزاله للشأن العام، بصفته رجلا عسكريًّا دخل إلى عالم محظور على العسكريِّين طرقُه. لك أن تتخيَّل أيضًا أن هذا الرجل ظلَّ متمسِّكًا بمنصبه دون التفكير في تقديم استقالته للرئيس الجديد (أحد منافسيه في الانتخابات) حتى اضطرَّ الأخير إلى إقالته وتعيين وزير العدل قائمًا بأعماله وذلك بعد أسبوع تقريبًا من ولايته الرسمية، وكأنه كان في انتظار مبادرته إلى ذلك حفظًا لماء الوجه لكنَّه لم يفعل[٢].

● المشهد الثالث- مغمور في وسط مشهورين: كيف صعد أستاذ قانون لكرسي الرئاسة؟

جاءت نتيجة الانتخابات التونسية مفاجأة للجميع في الداخل والخارج، خاصَّةً في مرحلتها الأولى ، لتُسْفِرَ عن فوز أستاذ قانون دستوري مستقلٍّ على قدرٍ ضعيفٍ من الشُّهرة (قيس سعيد[٣]) لم يكن يخطر على بال أحد أن يكون من بين العشرة الأوائل فما بالنا بتصدُّره قائمة المرشَّحين في الجولة الأولى وبفارق مريحٍ عن التالي له. انصبَّت الأنظار جميعها إلى عددٍ محدودٍ من المرشَّحين لا يتجاوز عشرة أشخاص ينتمون لفئتين رئيستين ذات كتل شعبية وحظوظ انتخابية متفاوتة، الفئة الأولى تنتمي للنظام القديم بروافده القديمة والجديدة ممثَّلة في وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي، ورجل الأعمال نبيل القروي مرشح حزب "قلب تونس"، ورئيس الحكومة يوسف الشاهد مرشَّح حزب "تحيا تونس" المنشق عن حزب "نداء تونس"، وتلحق بهم مجموعة أخرى من المرشَّحين الأقل حظًّا مثل الصافي سعيد ومهدي جمعة ومحسن مرزوق وعبير موسى ومنجي الرحوي وحمة الهمامي... إلخ. بينما تنتمي الفئة الثانية للثورة برافديْها الإسلامى واليساري ممثَّلة في عبد الفتاح مورو مرشح "حركة النهضة" والمنصف المرزوقى الرئيس السابق ومرشح حزب "الإرادة" وتلحق بهم مجموعة أخرى من المرشَّحين مثل سيف الدين مخلوف مرشح "ائتلاف الكرامة" وحمادي الجبالي رئيس الحكومة السابق... وغيرهم.

التفتت الأنظار تجاه هؤلاء العشرة، وانصبَّت استطلاعات الرأي العام، وتمركزتْ الكاميرات ووسائل الإعلام، وتشكَّلت المواقف والتحالفات، واشتدَّ الجدل ما بين مؤيِّد لهذا على ذاك، ومتحمِّس لذاك على هذا، لكن ما لم يكن في الحسبان أن ينفذ من بين هؤلاء جميعًا، مرشَّح مستقلٌّ لا حزب له ولا كتلة ولا مال ولا شهرة ولا حتى كاريزما تميِّزه عن غير من المتنافسين، مع ذلك تخطَّى الرجل الجولة الأولى وتصدَّر فيها بنسبة ١٨,٤٪ من الأصوات بفارق مريح عن الفائز بالمرتبة الثانية (نبيل القروى) والذي حصل على ١٥,٥٪، بينما حلَّ مرشح حركة النهضة عبد الفتاح مورو في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢,٩٪ يليه وزير الدفاع في المرتبة الرابعة بنسبة ١٠,٧٪، ثم رئيس الحكومة يوسف الشاهد في المرتبة الخامسة بنسبة ٧,٣٪.

في الجولة الثانية فاز قيس سعيد بالانتخابات بنسبة قاربت ثلاثة أرباع المصوِّتين تقريبًا (٧٢,٧٪) من إجمالى أصوات الناخبين، مقابل ٢٧,٣٪ من الأصوات حصل

(١) عبد الكريم الزبيدي يطلب إجازة من وزارة الدفاع، موقع التلفزيون التونسي، ٢ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/f٣ndm

(٢) تونس- إقالة وزيري الدفاع والخارجية من منصبيهما، موقع دويتشه فيله، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٠QcLa

(٣) من هو قيس سعيِّد الرئيس التونسي الجديد؟، موقع فرانس ٢٤، ١٣ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/qKHfr

عليها المرشح المنافس (نبيل القروي) الذي خاض المرحلة الأولى من وراء القضبان بعد احتجازه على خلفية قضايا تهرُّبٍ ضريبي وغسيل أموال ثم خرج قبل انطلاق الجولة الثانية بأيام قليلة بعد ضغوط شديدة من قبل أطراف دولية هدَّدت بالتشكيك في النتائج برمَّتها في حالة إصرار القضاء على احتجازه، فكان مشهد خروجه بهذه الطريقة ذا دلالة صريحة على حدود تأثير الضغوط الدولية على تجارب التحوُّل الديمقراطي وضعف مقولات استقلال القضاء التي يشاع ترويجها في الأوساط العربية.

اختلفت التفسيرات حول هذا الفوز المفاجيء لقيس سعيد، ما بين مرجِّح لاحتمال فقدان الشعب ثقته في التكوينات والأحزاب القائمة الإسلامية والعلمانية، القديمة والجديدة، الثورية والإصلاحية، على حدٍّ سواء، ولجوئه إلى اختيار وجه جديد لم يعهده من قبل في حالة أقرب للتصويت العقابي باعتباره من خارج المنظومتين[١]، بيد أن ثمة شواهد عديدة تشير إلى احتمال حصوله على دعم بعض التكوينات الموجودة على الساحة بشكل أو بآخر وبالأخص حركة النهضة. أولى هذه الشواهد أن حركة النهضة ظلَّت تناور قبل الانتخابات بشهور وفق مقولة "البحث عن العصفور النادر"[٢] التي أطلقها راشد الغنوشي، في إشارة إلى أن حركته لن تخوض السباق بمرشَّح من داخلها بل ستبحث عن مرشح توافقي من خارجها. وقد ظلَّت الحركة على هذا الموقف لشهور حتى ظنَّ الجميع أنها لن تخوض السباق فعلًا، والتفتت الأنظار إلى رئيس الحكومة يوسف الشاهد لقربه من حركة النهضة ودعمها له في أكثر من أزمة ضُغط عليه فيها لتقديم استقالته من قبل أحزاب مختلفة على رأسهم حزبه الذي رشَّحه (نداء تونس) في مفارقة عجيبة من مفارقات المشهد السياسي في تونس.

بعد وفاة الرئيس الباجي قايد السبسي، اجتمع مجلس شورى حركة النهضة لحسم مسألة الرئيس التوافقي كما يتوقَّع الجميع، وسط تكهُّنات بالمفاضلة بين عدَّة أشخاص أبرزهم، رئيس الحكومة يوسف الشاهد ورئيس المجلس التأسيسي لجمعية وضع الدستور مصطفى بن خضر، ووزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي، الذي أشار إلى أنه معنيٌّ بالترشُّح، ووصفه الغنوشي بالصديق المؤهَّل للرئاسة[٣]، فإذا بمجلس الشورى ينقسم على نفسه إلى قسمين متساويَيْن في النسب تقريبا (٤٥٪ مقابل ٤٤٪)، قسم يميل إلى ما يميل إليه رئيس الحركة وصهره (رفيق عبد السلام)، وقسم يصرُّ على النزول بمرشَّح من داخل النهضة، ليتقرَّر تأجيل الاجتماع إلى موعدٍ لاحقٍ على فتح باب الترشُّح للانتخابات بأيام (أعلن خلالها وزير الدفاع ترشُّحه رسميًّا)، ليفاجأ الجميع بمفاجأتَيْن متزامنتَيْن، الأولى متمثِّلة في حالة تصويت جماعية وصلت نسبتها إلى ٩٨٪ لصالح الدفع بمرشح من داخل النهضة وإغلاق ملف الرئيس التوافقي، والثانية أن المرشَّح الذي وقع عليه الاختيار ليس رئيس الحركة راشد الغنوشي، وإنما نائبه عبد الفتاح مورو[٤].

دخل مورو السباق بإجماع أصوات حركته التي تستحوذ على نسبة تتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠٪ من الكتلة التصويتية في تونس وفقًا لنتائج الاستحقاقات الانتخابية السابقة، لكن ما حدث أن مورو لم يحصل إلا على ١٣٪ تقريبًا من إجمالي الأصوات. من هنا تثور التساؤلات، كيف

(١) راجع في مثل هذا التفسير، مقال خولة بوكريم، بعنوان "التصويت العقابي" يوجه مصير تونس نحو الشعبوية؟، موقع دراج، ١٦ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/GvcgU

(٢) راشد الغنوشي: حركة النهضة تبحث عن العصفور النادر حتى تدعمه في الانتخابات، موقع فرانس ٢٤، ٢٠ مايو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/EnGIb

(٣) الغنوشي: الزبيدي صديق للنهضة ومرشح للرئاسة، موقع إذعة موزاييك التونسية، ٢٩ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/Umf٩W

(٤) لأول مرة في تاريخها.. حركة النهضة الإسلامية تقدِّم مرشحًا للانتخابات الرئاسية في تونس، موقع فرانس ٢٤، ٧ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/XgkSQ

لمرشَّحٍ دخل الانتخابات بإجماع الممثِّلين لحزبه أن يحصل على تلك النسبة الضعيفة من أصواته؟ هل فقدت النهضة جزءًا من كتلتها التصويتية بفعل سياسة التوافق والشراكة مع ممثِّلي المنظومة القديمة؟ أم قامت بتوجيه هذا الجزء من الكتلة الانتخابية إلى مسارٍ آخر بطريقة أو بأخرى أم حدثَ الأمرين معًا بشكلٍ متزامن؟ على الجانب الآخر من المشهد، كيف لمرشَّح مستقل غير مدعوم بحزب ولا كتلة وليست له حظوظ متوقَّعة، أن يتصدَّر الجولة الأولى بتلك النسبة (١٨,٤٪) التي لو جُمعت إلى نسبة مورو لكانت نسبة الثلث التي تتراوح حولها حركة النهضة في استحقاقات ما بعد الثورة. هل دخلت النهضة بمرشحين أحدهما ظاهر لجذب الأنظار وإثارة الدخان واستقطاب الخصوم، والآخر غير ظاهر للتسحب من وراء الستار؟ هل قصدت بذلك حرق أحد مرشحيها لصالح آخر يحفظ حياد موقع الرئاسة، بينما ركَّزت على رئاسة البرلمان وأغلبيَّته؟ يستتبع ذلك سؤال آخر حول الكيفية، وما إذا كانت معلومة أم مجهولة، وهل كان قيس سعيد جزءًا من تلك اللعبة أم أحد أدواتها دون أن يدري؟ كما يستتبع ذلك سؤالًا آخر؟ هل قامت حركة النهضة بلعبة الورقة الدوَّارة بين أنصارها قبيل التصويت بساعات أو أيام أم أن ثمة شريحة بداخلها كانت تتَّجه إلى قيس سعيد بالفعل، وشريحة أخرى إلى سيف الدين مخلوف مرشَّح ائتلاف الكرامة (حصل على ٤٪ في الرئاسية، و٦٪ في البرلمانية)؟ وإذا كان ذلك صحيحًا، فكيف صوَّت مجلس الشورى بالإجماع على مورو؟ ألم يكن ذلك ليظهر في التصويت أم أن نسبة التصويت نفسها أريد لها أن تخرج بهذا الشكل لإبعاد الأنظار عن احتمال وجود مرشح آخر؟ أضفْ إلى ذلك تصدُّر حركة النهضة للانتخابات البرلمانية التي تخلَّلت مرحلتي الانتخابات الرئاسية بنسبة وصلت إلى ١٩,٥٪ من إجمالي الأصوات، وهو ما يشير صراحة إلى أن ٦ ٪ من الأصوات على الأقل قد ذهبت عن النهضة ورجعت إليها في غضون عشرة أيام تقريبًا، فهل كان الذهاب والإياب تلقائيًّا أم مدارًا عن بُعد؟ وكيف حدث ذلك خاصة في ظلِّ وجود مرشَّحين آخرين أكثر جاذبية لكتلة حركة النهضة، أمثال سيف الدين مخلوف (مرشح ائتلاف الكرامة المحسوب على الثورة)، والمنصف المرزوقي (الرئيس السابق واليساري المدافع عن الحركة ضدَّ الإقصائيِّين من اليسار)، فكيف حدث ذلك؟ ما زال هذا لغزًا ستحلُّه الأيام، كما يبقى كلُّ ما سبق مجرد استنتاجات مبنيَّة على ملاحظات قد تصيب وقد تخطئ في قراءة الواقع التونسي، وفيصل ذلك وميزانه في نهاية المطاف هو الواقع وما سيطرأ عليه من مستجدَّات خلال الفترة القادمة.

ثانيًا– تحليل نتائج الانتخابات ودلالاتها

تشير نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إلى مفارقات ذات دلالة على أكثر من مستوى، أولى هذه المفارقات فوز مرشَّح مستقل مغمور بلا ظهير سياسي أو شعبي واضح من بين ستة مرشَّحين من ذوي الحظوظ الواسعة والكتل الحزبية الداعمة. ولا يقتصر وجه هذه المفارقة على فوزه فقط بل في تصدُّره للجولة الأولى بفارق مريح واكتساحه في الجولة الثانية بنسبة ثلاثة أرباع تقريبًا، إذ المتوقَّع في مثل حالته لو صعد للمنافسة أن يكون الثاني في الجولة الأولى وبشقِّ الأنفُس، وأن يفوز في المرحلة الثانية بفارق نقطة مئوية أو نقطتين على الأكثر. ولا يعني هذا الفوز بتلك الطريقة إلا أحد احتمالين لا ثالث لهما، أحدهما أن يكون قد حصل على دعم بعض الكتل الحزبية من الباطن كما سبقت الإشارة أو أن الرأي العام في تونس صار من الصعوبة بمكان توقُّع اتجاهات تصويته واختياراته.

المفارقة الثانية تتعلَّق بالمنافس الثاني "نبيل القروي"[1] وهو رجل أعمال يمتلك قناة إعلامية مشهورة وصاحب أعمال تنموية واسعة في تونس ومتَّهم في قضايا تهرُّب

(١) تونس: من قطاع المال والأعمال إلى السباق نحو قصر قرطاج.. من هو نبيل القروي؟، موقع فرانس ٢٤، ١١ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/FVlE٦

ضريبي وغسيل أموال[١]، وذو علاقات مشبوهة بشخصيات صهيونية[٢]. خاض الجولة الأولى في الانتخابات من وراء القضبان (حيث كان رهن الحبس الاحتياطي) ثم ضغطت أطراف داخلية (منها لجنة الانتخابات والرئيس المؤقَّت واتحاد الشُّغل) ودولية (فرنسا) لخروجه إلى المنافسة قبل إجراء الجولة الثانية بأيام[٣]، وقد حصل على ١٥,٥٪ من الأصوات تقريبًا في الجولة الأولى ونحو ٢٧ ٪ في الجولة الثانية، حيث حصل على ١١٪ من الأصوات الإضافية تمثل النسبة التي حصل عليها وزير الدفاع في الجولة الأولى، كما حصل حزبه "قلب تونس" على المركز الثاني في الانتخابات البرلمانية.

ويعنى هذا أن ربع الكتلة الحركية في تونس تميل إلى هذا الاتجاه الذي يمثله رجل أعمال مشتبه في فساده ووزير دفاع محل استفهامات كثيرة، كما يعني أن تلك الكتلة يمكن أن تتحرَّك في الشارع (بتلقائية أو بتوجيه) لقلب الموازين في أي لحظة كما حدث في الحالة المصرية مع العلم بأن مسألة الحشد في الميادين صارت لعبة في مقدور الجميع ممارستها، وقد وقع هذا بالفعل بعد اغتيال الناشط اليساري شكري بلعيد في عام ٢٠١٤، وكان من مفارقات ذلك الحدث أن خرجت طائرة عسكرية على الطريقة المصرية لتصوِّر الحشود من أعلى دون علم رئيس الجمهورية آنذاك (د. المنصف المرزوقي)[٤]، وقد نتج عن تلك الحالة من التهييج تحوُّل المشهد السياسي برمَّته باتجاه معاكس اضطرَّ الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية (حركة النهضة) للتراجع إلى الخلف عشرات الخطوات تحت تهديد الفوضى أو الانقلاب. جدير بالإشارة أن تلك الأحداث وقعت في تونس بالتزامن مع تحضيرات الانقلاب العسكري في مصر (وقع اغتيال شكرى بلعيد في فبراير ٢٠١٣ ، بينما وقع اغتيال محمد البراهمي في ٢٥ يوليو من نفس العام)، ولا يبدو هذا التزامن بريئًا أو عفويًّا، إذ يعتقد بعض السياسيِّين في تونس على رأسهم الرئيس السابق المنصف المرزوقي أن ثمَّة غرفة عمليات دولية (تضم الإمارات والسعودية وإسرائيل) تدير المشهدين المصري والتونسي بنفس الطريقة ، وتجدر الإشارة أيضا إلى

(١) ما الذي نعرفه عن الملف القضائي للمرشح لرئاسة تونس نبيل القروي؟، موقع فرانس ٢٤، ٩ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/yDbXQ

(٢) راجع الآتي:

– وثائق وزارة العدل الأمريكية تشير لتعاقد نبيل القروي مع ضابط موساد إسرائيلي، موقع بي بي سي العربية، ٤ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/rciSE

– وثيقة على موقع العدل الأميركية تثير سجالا حول نبيل القروي، موقع ميدل إيست أون لاين، ٣ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/svx٠q

(٣) راجع الآتي:

– اتحاد الشغل يهدد: إطلاق سراح نبيل القروي أو الطعن في نتائج الانتخابات، موقع رصد التونسية، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/FW٤r١

– نبيل بفون، تهديدات اتحاد الشغل بالطعن في العَملية الانتخابية بسبب القروي قانونية، موقع شبكة تونس الآن، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/RN٦Li

– الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تطالب القضاء بإطلاق سراح نبيل القروي، موقع شبكة تونس الآن، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/eEYHm

– الرئيس التونسي: وجود القروي بالسجن يؤثر بمصداقية الانتخابات، موقع سكاي نيوز، ٤ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/onr٤X

– نواب فرنسيون يطالبون السلطات التونسية بإطلاق سراح القروى، موقع ميدل إيست أون لاين، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٣FMRs

(٤) حكى الرئيس التونسي المنصف المرزوقي تفاصيل هذه الحادثة في الحلقة ال ١٩ من شهادته على العصر على قناة الجزيرة، منشورة بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/Qm٠ko

أن المتهم في كلتا الحادثتين شخص ملاحَق من قبل السلطات التونسية لتهريب السلاح من ليبيا[١].

المفارقة الثالثة، تتعلَّق بالضغوط التي مُورست على القضاء في تونس لإخراج المرشَّح نبيل القروي من الحبس الاحتياطي المقرَّر قبل إجراء الانتخابات على خلفية تهم الفساد المالي والتهرُّب الضريبي وغسيل الأموال، فقد بدا للمتابع أن قضاة التحقيق مُصرين على استمرار حبسه عبر رفضهم أكثر من طلب تقدَّم به للخروج بكفالة كما هو معروف في التقاليد القضائية، إلا أنهم أظهروا تمسُّكهم بمسار القضية وضرورة استمرار حبسه إلى أن تزايدت الضغوط (الداخلية والخارجية) لتصل إلى التهديد بعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات ما لم يُسمح له بالخروج للمنافسة، ليتحوَّل المشهد القضائي بشكلٍ دراماتيكي ويُسمح له بالخروج بشكلٍ محرج للغاية، ويبدو هذا المشهد قريبًا ممَّا حدث للمتَّهمين الأجانب في قضية التمويل الأجنبي في مصر عام ٢٠١٢ إذ جرى ترحيلهم لبلادهم بشكلٍ مشابه. وتُشير هذه الحالة إلى أن مرفق القضاء في تونس ليس بمعزلٍ عن عمليات التسييس بأشكالها الناعمة والخشنة، بما يعني إمكانية الضغط عليه لتصفية حسابات سياسية أخرى عجز السياسيون عن تسويتها وفقًا لوسائل المنافسة المعروفة في العالم (الانتخابات)، ويظهر هذا بوضوح في الضغوط المتزايدة التي تمارسها بعض القوى العلمانية المناهضة للثورة والديموقراطية (الجبهة الشعبية تحديدًا) منذ سنوات على قضاة التحقيق فيما بات يعرف إعلاميًّا بقضية "الجهاز السري لحركة النهضة"، بهدف استصدار حكم بحلِّ حركة النهضة واتهامها في قضايا الاغتيالات التي وقعت في عهد حكومة كانت تترأسها للمفارقة (حكومة حمادي الجبالي)، كما يعني هذا إمكانية استخدام بعض القضاة لتعطيل المسار الديمقراطي بشكل أو بآخر عبر دعاوى كيدية تهدف إلى تعطيل الرئيس والبرلمان، كما حدث في حالة مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وإن كان وجود أستاذ قانون على رأس السلطة في تونس يمكن أن يقلِّلَ من هذا الاحتمال.

ثالثا– التعريف بالرئيس الجديد: ملامح البرنامج الرئاسي

تُشير مراجعة السيرة الذاتية للرئيس الجديد قيس سعيد، إلى بعض ملامح شخصيَّته التي تبدو أقرب إلى أستاذ جامعي متفرِّغ للعلوم القانونية وطلابها، منقطع الصلة بعالم السياسة وأحداثها خلال فترة ما قبل الثورة. ولد الرجل في فبراير ١٩٥٨، لأسرة متوسطة الحال (أب موظف وأم ربة منزل). أنْهى دراسته للقانون الدولي في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس عام ١٩٨٥، ثم حصل بعدها بعام واحد على دبلوم الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري، ثم عُيِّنَ مدرِّسًا للقانون بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بجامعة سوسة، ثم تولَّى رئاسة القسم حتى عام ١٩٩٩، وشغل عدَّة مناصب ذات اختصاص قانوني في عدد من المنظمات العربية على رأسها جامعة الدول العربية، فكان خبيرًا قانونيًّا في جامعة الدول العربية والمعهد العربي لحقوق الإنسان. اشتغل في الفريق المكلَّف بإعادة كتابة ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٩٠، ثم دُعِيَ عام ٢٠١٤ ضمن لجنة الخبراء لإبداء تعليقاتهم على مشروع الدستور التونسي الجديد عام ٢٠١٤. ويبدو من تلك السيرة أن هذا الرجل لا يتمتَّع بأيِّ خبرة سياسية سابقة سواء في العمل البرلماني أو الحكومي باستثناء بعض المهام القانونية الإقليمية البعيدة –بطبيعة الحال– عن عالم السياسة المحلي وأحداثه المتعاقبة في تونس طوال فترة بن علي، كذلك لا يبدو أن الرجل مارسَ العمل السياسي خلال فترة ما بعد الثورة، كما يبدو من خلال حملته

(١) وزير داخلية تونس: البراهمي قُتل بنفس السلاح الذي قُتل به بلعيد، موقع دويتشه فيله، بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jBAEl
وراجع أيضا : المنصف المرزوقي: "غرفة العمليات الدولية" أجهضت الثورات العربية، موقع جريدة هسبرس المغربية، ١٧ فبراير ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/nkBnO

الانتخابية أنه مستقلٌ بلا ظهير حزبي أو شعبي منظَّم، الأمر الذي يتوقَّع معه مواجهته لصعوبات جمَّة خلال فترته الانتخابية الممتدَّة لخمس سنوات.

ولا يختلف برنامج قيس سعيد الرئاسي كثيرًا عن برامج المرشحين الآخرين في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والأمن والدفاع. فقد ركَّز البرنامج في شِقِّهِ الاقتصادي على زيادة الدور الاجتماعي للدولة في دعم الشرائح الأقل حظًّا، كالفقراء والمهمَّشين والمرأة، كما تضمَّن برنامجه دعم القطاع الخاص والاستثمار المحلِّي والأجنبي، حتى إنه طرح التصالح مع ٤٦٠ رجل أعمال متهمين بالفساد واستغلال حصيلة ذلك في تطوير المناطق الأشد فقرًا في تونس، ولم يختلف في نهج التصالح عن أغلب المرشَّحين. أما على المستوى الأمني فقد أكَّد الرجل على دعم الجيش والشرطة في مقاومة الإرهاب دون التطرُّق لأيِّ مراجعة للسياسات الأمنية السابقة، ودون طرح أيِّ تساؤلات حول عمليات الاغتيالات والتفجيرات المشبوهة التي يتشكَّك كثير من النخب السياسية في تونس من تورُّط أطرافٍ دوليةٍ فيها.

أمَّا على مستوى السياسة الخارجية، فقد أعلن الرجل انحيازه الصريح لثورات الربيع العربي، وشدَّدَ على أهمية وحدة دول المغرب العربي، مشيرًا إلى أن أول زيارة خارجية له ستكون للجزائر. أما فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فقد رفض الرجل تبنِّي الدعوات المتصاعدة لمراجعة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالثروات الطبيعية (كالملح والفوسفات والنفط) والتي تمَّ توقيعها خلال العقود الماضية، وأكَّدَ على ضرورة استمرار العلاقات الاستراتيجية مع فرنسا والاتحاد الأوروبي لا سيما في مجالات دعم الاقتصاد ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تؤرِّق الدول الأوروبية على وجه الخصوص[١].

مع ذلك يمكن القول، إن برنامج قيس سعيد يتميَّز بثلاثة ملامح رئيسية لم تظهر في برامج غيره من المرشَّحين، أحدهما خارجي والباقي محلي، أولها التبنِّي الواضح للقضية الفلسطينية على رأس أولويات السياسة الخارجية التونسية، واعتبار التطبيع مع إسرائيل خيانة عظمى يسعى إلى النصِّ عليها من خلال تعديلات دستورية يستعدُّ لطرحها على البرلمان. الملمح الثاني يتعلَّق بطرحه تصوُّرًا متكاملًا لترسيخ الحكم المحلي وبرنامج اللامركزية الذي انطلق منذ سنوات في تونس، حيث اقترح إنشاء ثلاثة مجالس محلية منتخبة ذات صلاحيات تشريعية ومالية وإدارية تمكِّن الشعب من اختيار السياسات والمشروعات اللازمة للجهة أو الإقليم أو البلدية ويقوم بتنفيذها بشكل لامركزي تحت رقابة أعضاء منتخبين منه أغلبهم من الشباب، الأمر الذي يحقِّق مفهوم انتقال السلطة الحقيقية إلى الشعب كما يتصوَّر قيس سعيد. الميزة الثالثة تتعلَّق باحترام قيس سعيد لأحكام الإسلام المنظِّمة للأسرة والعائلة في تونس، وتجلَّى ذلك في رفضه الصريح تبنِّي مشروع "المساواة في الميراث" الذي أثارته التيارات العلمانية بقوَّة خلال السنوات الماضية، كما رفض مسألة المثلية الجنسية التي طرحتها نفس التيارات[٢].

رابعًا– التحديات والمخاطر المحيطة وتداعياتها

يبدو مسار التجربة الديموقراطية في تونس متعثِّرًا متأرجحًا بين نهوض وقيام وسقوط، وتتمثَّل أبرز التحديات التي هدَّدت المسار الديمقراطي التونسي وما زالت في ثلاث تحديات رئيسية، أحدها سياسي والآخر اقتصادي، وأهمها وأخطرها أمني دفاعي استخباراتي، ولا ينحصر مصدر تهديد هذه التحديات على الداخل فحسب بل يشتبك معها الخارج ببُعديْه الإقليمي والدولي كما سنرى.

أهم هذه التحديات وأخطرها يتركَّز في التحدِّي الأمني ممثلًا في عمليات التفجيرات الإرهابية والاغتيالات

(١) قيس سعيد: لم أطالب بمراجعة علاقتنا الاستراتيجية مع فرنسا ولا يمكن إلغاء الاتفاقيات معها، موقع باب نت، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bmD٣n

(٢) قيس سعيد: رئيس فصيح بلا برنامج أو خبرة، موقع إضاءات، ١٣ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/TNUQ٦

السياسية التي تحدث من حينٍ لآخر، وبدأت تحوم حولها الشبهات من حيث الزمان والمكان والفاعلين، وما إذا كانت تنحصر في جماعات التمرُّد الإسلامية المسلَّحة (كتنظيم الدولة وغيره) أم تمتدُّ إلى فاعلين آخرين يمتدُّ طرفهم إلى أجهزة استخبارات دول معادية للثورات العربية (الإمارات وفرنسا تحديدًا). وتتزايد الشكوك التي تحوم حول تلك الظواهر الإجرامية في تونس يومًا بعد يوم، حتى ارتفعت نبرة كبار الشخصيات السياسية في البلاد تحذر من اختلاط هذه الظاهرة وتشدِّد على ضرورة تتبُّعها بدقَّة من قبل أجهزة الأمن والدفاع والاستخبارات والمشتغلين بالصحافة الاستقصائية لعلهم يصلون إلى طرف من الخيط الموصل إلى الفواعل السياسية (المحلية والدولية) التي تحركها، كما صرَّح بذلك الشيخ راشد الغنوشي رئيس أكبر كتلة سياسية في البلاد في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، حيث عبَّر عن مخاوفه –استنادًا لمؤشِّرات طالب بتتبُّعها والتحقُّق منها– من احتمالية توَرُّط أطراف إقليمية ودولية في صناعة بعض العمليات الإرهابية والاغتيالات السياسية الحاصلة في البلاد، كما عبَّر في نفس الوقت عن ضعف أجهزة الأمن والاستخبارات داعيًا الصحفيِّين المعنيِّين بمجال الأعمال الاستقصائية إلى الاهتمام بهذه الظاهرة لعلَّهم يساعدون في كشف خيوطها الدولية[١]. في نفس الاتجاه طالب سياسيُّون آخرون حزبيُّون ومستقلُّون بنفس التحقيق والتقصِّي لتلك الظاهرة، أمثال سيف الدين مخلوف رئيس حركة ائتلاف الكرامة[٢]، وجوهر بن مبارك أستاذ القانون الدستوري[٣]، كما يطالب بذلك بعض الأمنيِّين المتقاعدين من ذوي الخبرة السابقة مثل العميد هشام المؤدب[٤].

ويبدو هذا التحدِّي الأمني خطيرًا للغاية، خاصة فيما يتعلَّق بتداعياته وآثاره وتوظيفاته السياسية التي تستغلها قوى حزبية عديدة في إطار سياسة المكايدة والتربُّص المسيطرة على المشهد التونسي منذ تسع سنين، وتعدُّ حادثتا اغتيال الناشطيْن السياسيَّيْن اليساريَّيْن شكري بلعيد ومحمد البراهمي (عام ٢٠١٣) والتحولات السياسية التي جرتْ في المشهد على إثرهما مثالًا جيدًا على خطورة ذلك التحدِّي واحتمالية تجدُّده في المستقبل القريب في ظلِّ حالة الضعف والعجز الشديد التي ما زالت تعاني منها أجهزة الأمن والاستخبارات في تونس، إذ تبدو تلك الأجهزة بارعة في أي عمليات محلية ضدَّ المعارضين السياسيِّين وخلافه، بينما تبدو عاجزة عن مواجهة أيِّ تحدٍّ أو اختراق خارجي، وكأنها صُمِّمَتْ بالأساس منذ عقود وفق أهداف محلية محدودة تدور أغلبها حول أمن النظام الحاكم وحمايته من أي معارضة داخلية، وهو دأْب أجهزة الأمن والاستخبارات في كافة الدول العربية.

ويزيد من خطورة هذا التحدِّي انضمام وزيري داخلية ودفاع سابقين إلى معسكر الثورة المضادَّة (المحلي والإقليمي والدولي) بشكل أو بآخر، فقد وقع إقالة وزير الداخلية لطفي البراهمي في يونيو ٢٠١٨ على خلفية معلومات مسرَّبة حول ترتيبه لانقلاب بدعم إماراتي ولقائه

(١) راجع حوار الغنوشي مع قناة حنبعل بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٩، وتصريحاته حول ظاهرة التفجيرات والاغتيالات وشكه في وجود أطراف دولية وراءها، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/NXCU٦

(٢) سيف الدين مخلوف: قتلة شكري بلعيد يُموّلون مُترشحين للانتخابات، موقع الشارع المغاربي، ٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التال:https://cutt.us/AHPbY

(٣) جوهر بن مبارك يتهم الإمارات بالوقوف وراء العمليات الإرهابية بتونس، موقع باب نت، ٢٧ يونيو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٩YfDw

(٤) العميد هشام المؤدب: الإرهاب في تونس يقف وراءه بلد أوروبي وبلد خليجي يصر على حل النهضة، موقع باب نت، ١٧ أكتوبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/J٣٩bd

سرًّا ببعض الشخصيات السعودية والإماراتية[١]، ثم لحقَه وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي بسقوطه في الانتخابات الرئاسية (سبتمبر ٢٠١٩) بطريقةٍ لا تبشِّر إلَّا بالخطر، وتوحي بأن بعض العسكريِّين في تونس ما زالوا يفكِّرون بنفس الطريقة المصرية الإماراتية السعودية، ولمَ لا وقد عبَّر الرجل عن محاولته لفعلها على الطريقة المصرية، وكاد أن يحاصرَ البرلمان ويغلقه بالدبابات وفقًا لما صرَّح به متفاخرًا أثناء ترشُّحه للانتخابات الرئاسية التي خسر فيها ساخطًا، وعاد إلى منصبه مستخفًّا بأساليب العمل السياسي، ليجد نفسه أمام قرارٍ بإقالته مُهَانًا وتعيين قائم بالأعمال مكانه بعد أسبوع من ولاية الرئيس الجديد لم يبادر فيها إلى تقديم استقالته في مشهد غريب للغاية يوحي بأن خطر هذا الرجل لم يُدفع بعد، وكذلك وزير الداخلية المقال. لك أن تتخيل ماذا يعني انضمام مثل هذين الرجلين بما يمثِّلانه من ثقل أمني واستخباراتي إلى معسكر الثورة المضادَّة؟

أمَّا التحدِّي الثاني، فيتمثَّل في تردِّي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم عجز الموازنة وثقل تركة الديون وخدماتها وارتفاع نسب البطالة، وكثرة الإضرابات والاحتجاجات العمَّالية التي يقودها الاتحاد العام للشُّغل بشكل دوري منتظم كلَّ أسبوعٍ تقريبًا دون مراعاة لظروف البلاد الاقتصادية والمالية بشكلٍ يوحي بالشكِّ في سلوك قيادات الاتحاد، وما إذا كانت تحرِّكهم دوافع سياسية كيدية تخدم بشكلٍ أو بآخر مسار الثورة المضادَّة إضافة إلى تفسيرات أخرى تستند إلى تاريخ قيادات هذا الاتحاد وندرة نشاطه النضالي والحقوقي والعمَّالي طيلة فترة بن علي الممتدَّة عبر ثلاثة عقود تقريبًا رغم تردِّي الأوضاع الاقتصادية خلالها[٢].

وقد كان من المفارقات الدالَّة على هذه الحالة المريبة دعم "قيادات الاتحاد"[٣] لوزير الدفاع في الانتخابات الرئاسية رغم وضوح رؤيته المناهضة لما يصفه بمظاهر الفوضى المنتشرة في البلاد منذ الثورة[٤]، كما طالبت قيادات الاتحاد بإخراج المرشَّح "نبيل القروي" من الحبس الاحتياطي ومارست في ذلك ضغوطًا عدَّة وصلت إلى التهديد بعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات رغم أنه متَّهم في قضايا تهرُّب ضريبي وغسيل أموال.

ويخشى البعض من "انقلاب على الطريقة المصرية" إذا استمرَّ الاتحاد في سياسة الإضرابات اليومية والأسبوعية التي صارت محلَّ استهجانٍ متصاعدٍ من الأهالي بما قدْ يدفع إلى مظاهرات واحتجاجات عكسية تُستغل من قبل أطراف أمنية متربِّصة للانقلاب على التجربة الديمقراطية برمَّتها، ويحذر المفكِّر التونسي أبو يعرب المرزوقي من هذا الاحتمال إلى جانب تحذيره من احتمالات الانقلابات العسكرية المباشرة أيضًا[٥]. ويؤيد هذا التخوُّف افتقادَ الرئيس الجديد

(١) موند أفريك: وزير الداخلية التونسي المقال لطفي براهم خطط للانقلاب على الرئيس السبسي، موقع فرانس ٢٤، ١٤ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٣١٧Wl

(٢) راجع الآتي:
– كريم أسعد، الاتحاد التونسي للشغل: النقابة المعجونة بماء السياسة، موقع إضاءات ، ٩ يناير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/١gzsS
– أحمد محمد مصطفى،حياة اليعقوبي، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل الثورات العربية: التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات، من إصدارات منظمة فريدريش إيبرت، ٢٠١٥، ص ص ٢٨-٣٤.
– توفيق المديني، الاتحاد العام للشغل حزبا معارضا، من إصدارات جمعية هوية المقاومة، تونس، ٢٠١٩.

(٣) لسعد اليعقوبي: اتحاد الشغل أضاع البوصلة بدعمه لعبد الكريم الزبيدي، منشور على موقع ألترا تونس، ١٦ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/uFqvw

(٤) وزير الدفاع التونسي السابق يقدم ٥ نقاط أولية لبرنامج ترشحه الرئاسي، موقع روسيا اليوم، ١٥ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/XlD٣V

(٥) أبو يعرب المرزوقي، الانقلاب خيانة عظمى سواء كان بقوة السلاح أو بقوة الشارع، موقع أبو يعرب المرزوقي، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bl٨P٤

للكاريزما السياسية وتقليدية أسلوبه ودخوله إلى السلطة بخطاب ناعم يكاد يستبعد الشدَّة والحزم اللازميْن إلى جانب اللين والرقة في عالم السياسة والحُكم، الأمر الذي قد يجرِّئ عليه دوائر السفلة من السياسيِّين والنشطاء والإعلاميِّين، ويحرِّك ضدَّه عصابات البلطجة والإجرام فضلًا عن التفجيرات والاغتيالات، وصولًا إلى إظهاره في حالة من الضعف وفقدان الحيلة تنتهي به إلى ما انتهى إليه حال الرئيس مرسي في مصر أو تضطره إلى تسليم البلاد إليهم عبر انتخابات تجري على أعينهم بطريقة تتشابه مع ما حدث في ٢٠١٤ وليس كما حدث في ٢٠١٩.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الاتحاد العام للشغل منخرط في العمل السياسي بشكل مباشر منذ الثورة وحتى الآن، حتى أصبح طرفًا رئيسيًّا من الأطراف الفاعلة في تشكيل الحكومة وإقالتها، بل وفي نجاح المفاوضات السياسية وفشلها بين الأحزاب والكتل السياسية الرئيسية في البلاد. من هذا مشاركته كطرف أساسي في رباعية الحوار الوطني عام ٢٠١٤ التي توصَّلت لاتِّفاق بشأن المصادقة على الدستور والسماح بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، كذلك مشاركته في حوارات وطنية لاحقة وفقًا لما يعرف بوثيقة قرطاج ١ وقرطاج ٢. ويعنى هذا أن مسألة الفصل أو التمييز بين العمل النقابي والسياسي في تونس صار صعبًا بل مستحيلًا في ظلِّ هذه الوضعية التي فرضها الاتحاد على كافة الأطراف السياسية في البلاد، ويبدو أن هذه الوضعية ستشهد تمدُّدًا خلال الفترة المقبلة بما ينذر باحتمالية تأزيم الأوضاع السياسية والأمنية في أيِّ وقت.

أما التحدِّي الثالث، فيختصُّ بحالة النخب السياسية المتصدِّرة للشأن العام في تونس، وما تعانيه من أمراض الفرقة والتنازع والمكايدة والمشاكسة والصراع الصفري في ظلِّ وضعٍ سياسي هشٍّ، ووضع اقتصادي متدهور، ووضع أمني مخترق من الداخل والخارج، وتداعيات ذلك وآثاره على مسار التجربة الديمقراطية على المدى القريب، إذ يبدو فريقٌ من النخب السياسية العلمانية (بتكويناتها اليسارية والليبرالية) مستعدًّا للتحالف مع الشيطان لنسف التجربة برمَّتها في مقابل تصفية خصمه من الوجود السياسي وربما البيولوجي أيضًا (حركة النهضة تحديدًا)، وتبدو مواقف هذا الفريق خلال التسع سنوات الماضية مناهضة تمامًا لكلِّ قضايا الديمقراطية والثورة والحرية، محتقرة للشعب واختياراته، كما يبدو ولاؤهم أقرب لفرنسا وبعض الدول العربية المعادية للثورات صراحة (الإمارات)، ويعتمد هذا الفريق أجندة قضايا مناهضة للإسلام وأحكامه الواضحة المنظِّمة للأسرة والعائلة (النواة الأساسية لأي مجتمع)، وقد ظهر هذا واضحًا في إثارتهم لقضايا الميراث واللواط والزنا والختان والإجهاض وزواج المسلمة من غير المسلم وغيرها من القضايا بدعوى التحرُّر والمساواة[١]، وقد لاحظ د. المنصف المرزوقي (أحد رموز اليسار التونسي ورئيس الجمهورية السابق) انحراف قطاع كبير من زملائه اليساريِّين وتحوُّل بوصلتهم عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية العادلة للشعب التونسي إلى مناهضة الإسلام والمسلمين، حتى وصفهم ذات مرة منفعلا "غلبكم حقدكم على الإسلام والمسلمين بحجة معارضة النهضة، فصرتم خدمًا لدى الطبقة المستكرشة الناهبة لثروات البلاد"[٢].

على الجانب الآخر، تعاني أغلب النخب المحسوبة على الثورة من الفرقة والتنازع والتشبُّث بالمواقف المبدئية والتفكير العاطفي المفارق لواقع الدولة المعقَّد والتركة الاقتصادية المتراكمة، وموازين القوى المختلَّة، والخطط الإقليمية والدولية النَّشطة على قدم وساق لنسْف آخر

(١) للمزيد حول هذه الجزئية راجع دراسة رحب السيد بعنوان "الثورة التونسية بين الثقافي والسياسي، ماذا يراد بالمجتمع التونسي"، ورقة منشورة في العدد الحادي عشر من فصلية قضايا ونظرات، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، أكتوبر ٢٠١٨)، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/FU٦Gf

(٢) راجع تصريحات المنصف المرزوقي الناقدة لليسار التونسي، الجزيرة مباشر، ٢٧ يناير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/juKvn

مولود ديمقراطي متبقٍّ من عائلة الثورات العربية، بعدما تمَّ الإجهاز على التجربة المصرية والسورية واليمنية والليبية وبالتزامن مع خطط مثيلة يجري تحضيرها للتجارب العربية الأخرى (الجزائرية والسودانية تحديدًا). رغم كل هذه المخاطر المحيطة تتصرَّف النخب المحسوبة على الثورة في تونس برفاهية منقطعة النظير، وكأنها أمِنت الوقوع في تلك الفخاخ وحصَّنت نفسها من أي مصير مماثل.

أمام هذه الحالة من الانقسام والتشرذم تبدو احتمالية تعثُّر المسار الديمقراطي في أي لحظة أقرب للتحقُّق،كما تبدو مخاطر الانقلاب على المسار برمَّته محتملة، سواء كان ذلك على الطريقة المصرية أو بطريقة أخرى، إذ يبدو أن حلفاء الثورة المضادة في تونس سيعاودون الكرَّة مرة أخرى وربما بطريقة أشرس وأعنف ممَّا سبق.

خاتمة

من كل ما سبق، يبدو مسار التجربة الديمقراطية في تونس محاصرًا بتحديات عدَّة ومخاطر جمَّة، أمنية واقتصادية وسياسية، كما تبدو التحالفات الإقليمية والدولية المعادية للثورات العربية ذات تأثير واضح على مجريات المشهد السياسي في تونس وفقًا لما رأينا في حالة الضغوط التي مورست والتهديدات التي أطلقت لاخراج رجل الأعمال نبيل القروي من الحبس الاحتياطي للمنافسة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، ويُخشى في هذا السياق أيضًا من عودة ظاهرتي التفجيرات والاغتيالات مرة أخرى للمشهد بما تحمله من تداعيات خطيرة قد تقلب المسار السياسي برمَّته، كما حصل من قبل، كما يُخشى من تزايد مخطَّطات العدو الصهيوني تجاه تونس، بعدما أفصح الرئيس الجديد بوضوح عن تبنِّيه للقضية الفلسطينية على رأس أولويات سياسته الخارجية الجديدة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى حادثة اغتيال مهندس الطيران التونسي محمد الزواوى على يد مجهولين في مدينة صفاقس بتونس (١٥ ديسمبر ٢٠١٦)، واتجاه أصابع الاتهام مباشرة إلى الموساد الإسرائيلي، بعد نعي كتائب القسام الفلسطينية له باعتباره أحد القادة المشرفين على مشروع طائرات الأبابيل القسَّاميَّة.

من ناحية أخرى، تعاني الطبقة السياسية المتصدِّرة للمشهد من حالات الفرقة والتنازع المفضية إلى حالات المشاكسة والمكايدة المعطلة بدورها لحياة الناس ومعاشهم بما سيكون له ما بعده من تداعيات، ويبدو أن أثر تلك الحالة الكيدية سينعكس على أداء البرلمان الجديد، إذ من المتوقع أن تُعرقل هذه الأحزاب بعضها البعض سواء في تمرير التشريعات أو في تشكيل الحكومة ومتابعة أعمالها، وقد بدأت المكايدة بالفعل في مفاوضات تشكيل أول حكومة والموكلة إلى وزير الفلاحة السابق "الحبيب الجملي"، إذ تبدو المفاوضات متعثِّرةً للغاية رغم مرور شهرين على تكليف الجملي، وذلك بسبب إصرار كل حزب أو كتلة على شروط تعجيزية، بما يهدِّد بإمكانية فشل تشكيلها واللجوء إلى انتخابات برلمانية مبكرة في نهاية المطاف. كما يبدو الاتحاد العام للشغل كالمتربِّص بفريسة على وضع الاستعداد لالتهامها عبر سلسة من التهديدات أطلقها في شكل مبكر للغاية بما ينذر بإمكانية دخول البلاد في دوامة جديدة من الإضرابات والاحتجاجات ذات السقوف المرتفعة من المطالب في ظلِّ حالة ضعف اقتصادية محسوسة وحالة من السخط المتصاعد من قبل الأهالي المتضرِّرين من كثرة الإضرابات وتعطيل المرافق وغيرها.

يضاف إلى تلك المخاوف جميعها، احتمالية انضمام وزيري الداخلية والدفاع السابقين إلى معسكر التحالفات المحلية والإقليمية المعادية للثورة التونسية، خاصة وأنهما ما زالا يمارسان حياتهما بلا أي قيود على حركتهما في الداخل أو الخارج، رغم خروجهما من الخدمة على خلفية ترتيب محاولات انقلابية، صرح أحدهما بواحدة منها متفاخرًا (وزير الدفاع) ، بينما أُقيل الآخر (وزير الداخلية) على خلفية لقاءات سرية مع شخصيات إماراتية وسعودية. وتتزايد الخشية من استخدام هذين الرجلين في مخطَّطات سياسية وأمنية جديدة لا يعرف عواقبها،كذلك يخشى من اتصالهما بكتل سياسية وحزبية ودوائر مالية وأمنية نافذة في المشهد بما يعني أن ثمَّة مخاطر محتملة ما زالت تهدِّد المسار الديمقراطي في تونس وتستدعي يقظة أهلها ونخبها السياسية والأمنية.

هجوم قوات حفتر على طرابلس وتعقد فرص الحل السياسي في ليبيا

عبدالرحمن فهيم(*)

مقدمة:

مع اشتداد الصراع بين الأطراف الإقليمية الداعمة والمناوئة للربيع العربي وتضارب المصالح بين الدول الكبرى بالمنطقة العربية؛ كان المشهد الليبي إحدى ساحاته وتجسيدًا لتأثير الصراع الإقليمي والدولي على البنية الداخلية للدول وشكل نظامها السياسي وشبكة علاقاتها وتحالفاتها. ومع التطورات الجديدة على الصعيدين السياسي والعسكري في المنطقة العربية؛ شهدت بعض التحالفات الإقليمية العديد من المناورات بين الحلفاء القدامى، وتصاعدت الصراعات العسكرية في دول أخرى، سواء فيما بين الدول أو داخل دول أخرى، وكان المشهد الليبي أحد تجليات ذلك. فمع رغبة أحد العسكريين "حفتر" بفرض سلطته عبر القوة المسلحة ومناجزة الأطراف المدنية بالسلطة الشرعية المتمثلة في حكومة الوفاق المعترف بها دوليًا، بشكل أخذ بعدًا إقليميًا ودوليًا من أيامه الأولي، وبالرغم من العديد من المحاولات الدبلوماسية لإنهاء الأزمة الليبية –والتي كان أهمها اتفاق الصخيرات والذي أفرز التكوينات السياسية المتصارعة الآن– إلا أن المشهد الليبي عاد لحالة الاحتراب التي كان عليها قبل اتفاق الصخيرات مع بعض الفروقات؛ حيث وصل الصراع المسلح بين طرفي الأزمة الليبية إلى العاصمة طرابلس بشكل يثير مخاوف من تدمير كافة المساعي الدبلوماسية والسياسية للوصول لنهاية المرحلة الانتقالية ببناء كافة الهيئات الدستورية والعبور من كافة الاستحقاقات الانتخابية، ويهدد المشهد الليبي بسيناريو تقسيم إذا ما بقي الوضع على ما هو عليه.

ويمثل هجوم حفتر على طرابلس ذروة الأزمة الليبية والتجلي الأوضح للتناقضات السياسية وتضارب المصالح بالواقع العربي والإسلامي بداخل البلد الواحد وبالساحة الإقليمية والدولية، ويأتي هذا الهجوم نكوصًا على اتفاق الصخيرات وذا تداعيات خطرة سنتناولها على النحو التالي: أولًا– مستجدات وتداعيات معركة طرابلس ودور القوى الإقليمية والدولية فيها وتداعياتها على تلك القوى، ثانيًا– الأفق السياسي للمشهد الليبي بعد هجوم حفتر علي طرابلس وأهم المسارات السياسية والعسكرية والتحديات التي تعطل العملية الانتقالية وفرص الحل السياسي للأزمة الليبية.

أولًا – مراحل معركة طرابلس وأهم الفاعلين بها

منذ انقسام الحكومة الليبية بين مجلس النواب في طبرق والقيادة التنفيذية في طرابلس، بنى خليفة حفتر أساس وجوده بالمشهد الليبي على حملته العسكرية "كرامة ليبيا" التي أطلقها مايو ٢٠١٤؛ حيث شكَّل تحالفًا مع مجلس النواب بطبرق ووفر له الدعم بالشرق. هذا في حين حافظ "فايز السراج" رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الصخيرات والمعترف بها دوليًا على سيطرته هو وحلفاءه بمجلس الدولة (المؤتمر العام سابقًا) على طرابلس وتخومها بالإضافة لقوات الثوار المتمركزة بمدينة مصراتة.

وبالرغم من اللقاءات الأربعة التي جمعت خليفة حفتر بالسراج؛ وشملت لقاءً بالإمارات في ٢ مايو ٢٠١٨، ومؤتمر باريس ٢٩ مايو ٢٠١٨، ومؤتمر باليرمو نوفمبر ٢٠١٨، وكان آخرها اللقاء الذي جمعهما بأبي ظبي فبراير ٢٠١٩؛ حيث اتفقا بهذا اللقاء الأخير على إنهاء المرحلة الانتقالية عبر إجراء انتخابات عامة في البلاد واتفقا على تفاهمات تقضي بنوع من تقاسم السلطة، إلا أن العمليات العسكرية تطورت بشكل مباغت بعدما أمر حفتر قواته

(*) باحث بالعلاقات الدولية

بـ"التقدم" نحو طرابلس في الثالث من أبريل ٢٠١٩؛ بهدف السيطرة عليها؛ حيث مقر حكومة الوفاق التي يترأسها السراج والمدعومة من المجتمع الدولي. وفي ظل هذا التصعيد، تتابعت الإدانة الدولية للهجوم على طرابلس والدعوات الدولية إلى ضبط النفس، ولكن يبدو أن التحضير لها سبق تفاهمات أبوظبي بين السراج وحفتر؛ الأمر الذي جعل رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج يصرِّح بأن هجوم حفتر كان طعنة في الظهر، وإخلالًا بالعهود والمواثيق التي عقدت قبل شهرين من إعلان حفتر عن حملته على طرابلس.

كما جاء الهجوم قبل نحو عشرة أيام من انعقاد "الملتقى الوطني الجامع" الذي تعتبره الأمم المتحدة ورقتها المهمة لتسوية النزاع في ليبيا، فجاءت العملية العسكرية لتُحرج الأمم المتحدة والأطراف الدولية المعنية بالقضية الليبية؛ ذلك أن وفدًا غربيًّا ممثلًا لثلاث عشرة دولة زار ليبيا خلال مارس ٢٠١٩ في مسعى لتذليل العقبات أمام انعقاد الملتقى؛ حيث كان مجرى المسار السياسي يتدفق باتجاه تسوية سياسية مرتقبة، ليفجِّر حفتر الموقف برمته بإعلان الحرب[١].

وتتمثل أبرز نقاط الصراع بين الجانبين في شرعية المؤسسات وأولوية المراحل الانتقالية وشكل نظام الحكم وعائدات النفط والسيطرة على البنك المركزي والسياسة الخارجية، والموقف من الربيع العربي وصعود الإسلاميين لسدة الحكم، بالإضافة للصراع الجيواستراتيجي بين محوري الثورات والثورات المضادة. وفي ظل استعصاء حسم الصراع حول العاصمة طرابلس وارتفاع حصيلة ضحاياه، رغم طموح كل طرف من الأطراف المتدخلة من الجانبين في الصراع المسلح بنهاية قريبة وسقوط وكلاء الحرب المحليين من الجانب الآخر بـ"الضربة القاضية" أو بـ"الاستنزاف"، تتزايد المخاوف الداخلية والخارجية من تداعياته العديدة؛ ومنها التأثير على إنتاج الطاقة وحالة الأمن[٢].

لقد بدأت حملة حفتر على طرابلس بهجوم مباغت انتهى بسيطرة مؤقتة على مدينة غريان البوابة الرئيسية لطرابلس ومطار طرابلس الدولي؛ حيث بدأ عبر ثلاثة محاور بمحيط طرابلس الكبرى؛ المحور الأول كان في غريان، وتمكنت بعدها قواته من إحراز تقدم سريع والوصول لحدود طرابلس الكبرى في منطقة العزيزية التي تبعد عن مركز العاصمة نحو ٤٠ كم، ثم المحور الثاني في منطقة وادي الربيع جنوب طرابلس الكبرى، ثم المحور الثالث الذي تقوده قوة منطلقة من مدن صرمان وصبراتة –وهي مدن ساحلية تقع غرب العاصمة– بالإضافة للقوة الكبيرة القادمة من خارج إقليم طرابلس[٣]، إلا أن هذا الهجوم الصاعق لحفتر توقف على أبواب العاصمة نحو تسعة أشهر؛ بعد الهجوم المضاد لقوات حكومة الوفاق التي أعلنت النفير العام لتبدأ عملية "بركان الغضب" في الثامن من أبريل، حيث حشدت حكومة الوفاق قواتها بردَّة فعل كانت سريعة وفعَّالة؛ وتم إيقاف زحف القوة المتقدمة من غرب العاصمة على الطريق الساحلي، كما نجحت في إخراج المهاجمين من حدود المطار ليتركز القتال في المنطقة المحيطة. كما تم صد القوات المهاجمة عبر محور الجنوب الغربي والقادمة من مدينة غريان ووادي الربيع ثم السيطرة على مدينة غريان لاحقًا، ليخوض كلا الجانبين معركة كرّ وفرّ بمحيط مدن العاصمة مشفوعة بضربات جوية بالطائرات المسيَّرة، مع العديد من إعلانات "ساعة الصفر" من قبل قوات حفتر كل حين.

(١) الهجوم على طرابلس: تقديرات حفتر العسكرية وتداعياتها السياسية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٣٦KRawM

(٢) منصف السليمي، تحليل: مبادرة ألمانيا حول ليبيا...الفرصة الأخيرة قبل الكارثة!، دويتشه فيله، ٢١ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٨QZNaX

(٣) الهجوم على طرابلس: تقديرات حفتر العسكرية وتداعياتها السياسية، مرجع سابق.

أدوار القوى الدولية بمعركة طرابلس

يعتبر "التدخل الخارجي" أحد أبرز مُعقِدات المشهد السياسي الليبي؛ حيث إن معظم أطراف الأزمة يعتمدون بالأساس على قوى خارجية لضمان وجودهم على الساحة السياسية بليبيا. ومنذ شن حفتر هجومه العسكري على العاصمة طرابلس، أظهر المجتمع الدولي حالة انقسام ملحوظة؛ حيث كان الرد الدولي على النزاع ضعيفًا نظرًا لعجز بعثة الأمم المتحدة عن فرض تسوية سياسية ملزمة لكافة الأطراف وخاصة في محور حفتر وحلفائه، بالإضافة لتناقضات الموقف الأمريكي بين الخطاب والفعل، والخلاف بين الدول الأوروبية خاصة فرنسا وإيطاليا حول الجهة التي تدعمها، اتصالاً مع الانتهازية الروسية التي تحاول إعادة تعزيز نفوذها القديم بدعمها لحفتر، في مقابل السياسة التركية والقطرية المنحازة تجاه مفرزات الربيع العربي.

وشجع هذا المركب من (التناقض الأمريكي والخلاف الأوروبي والأطماع الروسية) بعض الحكومات الإقليمية على التدخل في النزاع ليتحول إلى حرب بالوكالة، فهناك أطراف يحظى حفتر بدعمها سياسيًا وعسكريًا، وهي بدرجات متفاوتة: السعودية، الإمارات، مصر، بينما تتفاوت أشكال الدعم لحكومة الوفاق الوطني بين تأييد سياسي ينطلق من كون حكومة فايز السراج هي المعترف بها من قبل الشرعية الدولية؛ وهو الموقف الذي تصطف فيه دول الجوار المغاربي مع بعض دول أوروبية وراء الوقف الظاهر للأمم المتحدة، بينما تقدم بعض الدول –وعلى رأسها تركيا وقطر– دعمًا سياسيًا وماديًا؛ وذلك لأسباب بعضها أيديولوجي وبعضها جيواستراتيجي. ويوضح ذلك التقاء أبعاد المصالح الجيواستراتيجية المتضاربة بين القوى الإقليمية والعالمية المتصارعة، بالإضافة إلى الدوافع الأيديولوجية خاصة حول دور الإسلاميين في السلطة. ويمكن رسم ملامح الأدوار التي تلعبها الدول الإقليمية والقوي الدولية بمعركة طرابلس كالتالي:

- محور الدول العربية المناهضة لثورات الربيع العربي: وهو أحد أهم الأطراف الداعمة لحفتر بشكل عام بما في ذلك حملته العسكرية على طرابلس، ويضم (السعودية والإمارات ومصر)، ويبني هذا المحور تحركاته الدولية تجاه دول الربيع العربي على أساس رفض وجود تجارب ديمقراطية بشكل عام ورفض أي وجود سياسي للإسلاميين في السلطة، ولم يعد خفيًا حجم الدعم الذي يوفره ذلك التحالف لحفتر عسكريًا وسياسيًا[١]، وكان آخرها الإيعاز السعودي لحفتر لشن هجومه على طرابلس حسبما أوردته تقارير دولية[٢]، ويقرن البعض بين زيارة حفتر للرياض ولقائه بالعاهل السعودي وولي عهده، وبين العملية العسكرية، ويدعم ذلك صمت السعودية وعدم تحفظها على

(١) للمزيد، انظر:
– الأمم المتحدة الإمارات انتهكت حظر التسليح على ليبيا، الجزيرة نت، ٩ يوليو ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢MS٣٨Q٥
– محمد الطاهر، هل للإمارات قاعدة جوية بشرق ليبيا؟، روسيا اليوم، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢FfTh٠c.
– إحسان الفقيه، توظيف "ليون" في "أبوظبي" يثير جدلًا حول دور الإمارات في ليبيا، وكالة الأناضول، ١٢ ديسمبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢IU٧pNK
– رئيس الأركان المصري يلتقي حفتر في القاهرة، وكالة سبوتنيك، ٧ أغسطس ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢IPUPiK
– رئيس المخابرات العامة المصري يزور ليبيا ويلتقي حفتر، وكالة سبوتنيك، ٢٨ مايو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢RlARjG

(٢) واشنطن بوست: محمد بن سلمان يشعل حربًا أهلية في ليبيا، شبكة رصد، ١٦ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢Wqe٧Qy

ما وقع[١]. أما الدور المصري والإماراتي فيتجاوز ذلك إلى الإمداد بالأسلحة والمشاركة الفعلية في العمليات العسكرية لا سيما الجوية.

- الدور التركي في المشهد الليبي؛ ويأتي بشكل عام منسجمًا مع السياسية الخارجية التركية الداعمة لمكتسبات العملية السياسية بدول الربيع العربي، ولا يتوقف هذا الدعم على مجرد الدعم الدبلوماسي بل يمتد لعقد عدة اتفاقيات أمنية وعسكرية بين الجانب التركي وحكومة الوفاق كان آخر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين بين ليبيا وتركيا ثم مذكرة التفاهم والتي تضمنت استعداد تركيا لتقديم مساعدات عسكرية بما فيها قوات مسلحة إلى الحكومة الليبية في طرابلس؛ التي آثارت ضجة بين الدول ذات المصلحة فيما يخص حقول الغاز بالبحر المتوسط، وتجلي ذلك في الشجب المصري والاحتجاج اليوناني على الاتفاقية. كما زودت تركيا حكومة الوفاق بعدة شحنات عسكرية كان من بينها مدرعات من طراز بي. أم. سي كيربي، تركية الصنع، إلى جانب عدد غير معروف من الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات وبنادق قنص ورشاشات، وصلت عن طريق ميناء طرابلس وطائرات بدون طيار طراز "Bayraktar TB-٢"[٢]، مع سيلٍ من التصريحات المتتابعة للرئيس التركي يؤكد فيها دعمه لحكومة الوفاق على كافة الأصعدة. ومع احتدام معركة طرابلس فإن هناك أنباء تتداول حول مساع تركية لبناء قاعدة عسكرية بليبيا لتعزيز نفوذ حكومة الوفاق، ودعمها في معركتها مع حفتر حول طرابلس، وبما يضمن أيضًا المصالح التركية بالمستقبل.
- الدور الروسي في ليبيا؛ مع ظهور حفتر في المشهد الليبي بدأت روسيا تعيد نسج روابطها القديمة بليبيا، ويظهر الدعم الذي تقدمه روسيا لحفتر حسب تقارير؛ أن العشرات من ضباط وكالة الاستخبارات العسكرية الروسية وعناصر من قواتها الخاصة، موجودون بالفعل في شرق ليبيا ويقومون بمهام تدريب ومراقبة. وظهرت تقارير من الاستخبارات البريطانية حول أن روسيا نقلت قوات عسكرية وصواريخ إلى شرق ليبيا ليكون لها موطئ قدم هناك تحت غطاء شركة روسية عسكرية خاصة تسمى "فاغنر"[٣]، وأشار تقرير

(١) الهجوم على طرابلس: تقديرات حفتر العسكرية وتداعياتها السياسية، مرجع سابق.

(٢) تركيا ودعم حكومة الوفاق...هل تتغير موازين القوى في ليبيا؟، دويتشه فيلا، ٣٠ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٠yRyhY

للمزيد راجع:

- هل سيغير الدعم التركي لقوات "الوفاق" المعادلة في ليبيا؟، الجزيرة مباشر، ٢٢ مايو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٦JlAQ٨
- إسماعيل جمال، الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق غير المعادلة العسكرية وأغضب حفتر وداعميه العرب، القدس العربي، ٦ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢M٤dda٠.
- تقرير استخباراتي: صفقة تركية لتسليم السراج طائرات مسيرة، قناة العربية، ٦ يونيو ٢٠١٩،متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢Pv١٥٣I
- Fayez Sarraj، to get eight more Turkish drones, Africa Intelligence, ٤ July ٢٠١٩, available at: http://bit.ly/٣٥CS٦n٢.

(٣) Tom Newton Dunn, Russia sends troops and missiles into Libya in bid to enforce stranglehold on the West, The Sun, ٨ Oct ٢٠١٨, available at: http://bit.ly/٢xA٨scb١.

نشرته صحيفة نيويورك تايمز إلى أن هؤلاء المرتزقة يخضعون لقيادة أحد حلفاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين[١]، كما أفادت القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا بأن الجيش الأمريكي يعتقد أن الدفاعات الجوية الروسية أسقطت طائرة أمريكية مسيرة وغير مسلحة فُقدت قرب العاصمة الليبية طرابلس الشهر الماضي ويطالب الأمريكيون بعودة حطامها[٢]، وكان غسان سلامة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا قد صرح أن حفتر اقترب من إحكام القبضة على طرابلس وذلك بسبب الدعم الروسي المكثف[٣]، كما أظهر تقرير كشفه موقع Bloomberg؛ أن جيشًا خاصًا له علاقة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بدأ القتال على الخطوط الأمامية بمعركة طرابلس، وذكر التقرير أن أكثر من ١٠٠ فرد من المرتزقة من مجموعة فاغنر وصلوا إلى قاعدة أمامية في ليبيا خلال الأسبوع الأول من سبتمبر الماضي؛ وذلك من أجل دعم هجوم حفتر على طرابلس[٤]. وأمام اتساع الدور الروسي في دعم حفتر أبدت واشنطن مخاوفها بشكل دفعها لتغيير نسبي في موقفها من هجوم حفتر على طرابلس خلافًا لما كان منها أول الأمر.

- **الدور الأمريكي المتناقض؛** فعلى الرغم من أن "الولايات المتحدة" تدعم رسميًا حكومة الوفاق الوطني، إلا أنه ظهر من موقفها تناقضا تجاه المشهد الليبي؛ فقد تحدث الرئيس ترامب عبر الهاتف مع حفتر في أبريل ٢٠١٩، تزامنًا مع أول أيام الهجوم الذي شنه على العاصمة؛ حيث أثنى على حفتر وأشاد ترامب بدور حفتر في "محاربة الإرهاب، وتأمين الموارد النفطية الليبية[٥]، وكان ترامب ومستشاره لشئون الأمن القومي جون بولتون قد رحبا في البداية بفكرة استيلاء قوات حفتر على العاصمة طرابلس، (معقل حكومة الوفاق التي تتعامل معها واشنطن رسميا باعتبارها الحكومة الشرعية). وبحسب "الغارديان"، فإن حفتر قد تبجح لكبار المسؤولين الأمميين "بأن بولتون أعطاه الضوء الأخضر للهجوم، بشرط تنفيذ العملية بسرعة"[٦]، ويبدو أن فشل حفتر

(١) الولايات المتحدة تطالب حفتر بوقف الهجمات على طرابلس، بي بي سي العربية، ١٥ نوفمبر ٢٠١٩،متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/٢PxJrwp.

(٢) واشنطن: دفاعات جوية روسية تسقط طائرة أمريكية مسيرة فوق ليبيا، دويتشه فيله، ٧ ديسمبر ٢٠١٩،متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢PvlSvh.

(٣) انظر:

- سلامة: حفتر يقترب من السيطرة على طرابلس بسبب الدعم الروسي، دويتش فيلا، ٨ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٦EAMxQ.
- ميشيل نيكولز، دبلوماسيون: أمريكا وروسيا تقولان إنه لا يمكنهما تأييد دعوة لهدنة في ليبيا، وكالة رويترز، ١٩ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢IPZjWi.

(٤) «طباخ بوتين» في ليبيا...بلومبيرغ: جيش خاص له صلة بالرئيس الروسي يحارب إلى جانب حفتر، عربي بوست، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢Ptp٤R٠

(٥) ترامب يؤكد على دور حفتر "الجوهري" في مكافحة الإرهاب وتأمين النفط، دويتشه فيله الالمانية، ١٩ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢QYsv١٦.

(٦) انظر:

- أمل ترامب خاب في حفتر، روسيا اليوم، ٨ يونيه ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢ZiNkHD.

أحرج القيادة الأمريكية ليتراجع ترامب عن موقفه من دعمه؛ متهمًا دولًا أخرى بتضليل واشنطن بخصوص هجوم حفتر على طرابلس[١]؛ مما جعل الإدارة الأمريكية تُبدي أنها تنأى بنفسها عن دعم حفتر وتطالبه بوقف هجماته التي تستهدف السيطرة على طرابلس، متهمة روسيا باستغلال الصراع في ليبيا عبر قوات تابعة لشركة "فاغنر" الأمنية الروسية، ودعت لوقف أعمال قوات حفتر وذلك بعد اجتماع بين ممثلين لحكومة الوفاق ومسئولين أمريكيين، وأكدت فيه على دعمها لسيادة ووحدة الأراضي الليبية[٢].

- الدور الأوروبي: تنقسم دول الاتحاد الأوروبي فيما يخص القضية الليبية بسبب تعارض المصالح في ليبيا؛ ويتمايز فيها الموقف بين كل من فرنسا وإيطاليا، وهو ما ظهر جليًا من تصريحات المسئولين بكلا البلدين والتنافس عبر المؤتمرات في تثبيت النفوذ بالساحة الليبية، إلا أنه على الصعيد الرسمي بعد تردد طويل واختلاف في المواقف، باتت دول الاتحاد الأوروبي تتكلم بلسان واحد حول الوضع في ليبيا؛ حيث ندد وزراء خارجية دول الاتحاد بهجوم قوات خليفة حفتر على طرابلس معتبرين إياه "تهديدًا للسلم العالمي"[٣]، وفي نفس الإطار تسعى ألمانيا لعقد مؤتمر لحل الأزمة الليبية ببرلين في وقت يشتد فيه الصراع على الأرض بين أطراف الأزمة، وتجتمع المخاوف الأوروبية مع نظيرتها الأمريكية من النفوذ الروسي المتنامي؛ مما يعطيهم سببًا إضافيًّا للتدخل لحل الأزمة.

ثانيًا– الأفق السياسي للمشهد الليبي: المسارات والتحديات

مثَّلت معركة طرابلس ذروة عُقَد المشهد الليبي وتجسيدًا لكافة المعيقات التي مرت بها المراحل الانتقالية على أشد ما يكون، فبعد أن كان التنافس بسبب الانقسامات العديدة والصراع بين المناطق والكتائب والتيارات السياسية أصبح صراعا بين طرفين بارزين بشبكة من التحالفات الداخلية والخارجية، بشكل وضع المشهد الليبي أمام مسارات انتقالية خطيرة على الصعيد السياسي والعسكري ويضع مسار إعادة بناء المؤسسات الدستورية على أسس تشاركية في مأزق خطير، وفي ظل تلك الأزمة تكشفت عدة مسارات:

١) احتمالات نجاح حفتر عسكريًّا وتداعيات حملته على طرابلس:

اعتمدت العملية العسكرية للسيطرة على طرابلس على عنصر المباغتة مع الحشد الهائل واستغلال ضعف التنظيم بين القوات الموالية للوفاق، قبل ن تشكل دعوة النفير العام التي أطلقتها حكومة الوفاق في كثير من مدن الغرب الليبي تجمعًا لقوات قوية وفعالة في مقاومة قوات حفتر؛ وقد نجحت في امتصاص صدمة الهجوم الواسع، وصارت تدافع بثبات وتتجهز في بعض الأحيان للانتقال

– أنباء عن لقاء مرتقب بين حفتر وترامب في البيت الأبيض، روسيا اليوم، ٧ يونيو ٢٠١٩،متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢I٦tvix.

(١) واشنطن تعترف بأن دولًا ضللتها بشأن حفتر، الجزيرة نت، ١٥ يونيه ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢ZYFKSV.

(٢) الولايات المتحدة تطالب حفتر بوقف الهجمات على طرابلس، بي بي سي العربية، ١٥ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/٢PxJrwp

(٣) الاتحاد الأوروبي: هجوم حفتر على طرابلس تهديد للسلم العالمي، دويتشه فيله، ١٣ مايو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢PTdFJf.

إلى وضع الهجوم، وقد كانت ثمة عدة عوامل كانت فعَّالة في صد الهجوم وامتصاص الصدمة:

العامل الأول: الترتيبات العسكرية التي قضت بتشكيل ثلاث مناطق عسكرية في الغرب الليبي تابعة لحكومة الوفاق، وهي: المنطقة العسكرية الوسطى، والغربية، وطرابلس، والتنسيق فيما بينها مؤخرًا.

العامل الثاني: الإسناد القادم من قوة حماية طرابلس وأعداد كبيرة من المقاتلين من مدن الغرب؛ في مقدمتها مدينة مصراتة بقوتها العسكرية الكبيرة التي يتفق كل المراقبين على أنها قوة حسم ترجح كفة من تسانده، بالإضافة لقوات مدن: الزنتان، كاباو، والزاوية، وجادو وغيرها؛ التي وضعت كافة إمكانياتها تحت تصرف الحكومة لصد هجوم قوات حفتر.

العامل الثالث: هو نجاح قوات مساندة لحكومة الوفاق في إرباك إمدادات المهاجمين عبر السيطرة على بعض نقاط عبور مهمة في الجنوب والوسط بالقرب من منطقة الجفرة؛ وهي من أهم المرتكزات اللوجستية للعملية العسكرية، علاوة على أن السيطرة على الجفرة جنوبًا؛ أسهم في تقليص قدرات حفتر في استخدام سلاح الجو بشكل فعال وحاسم، فيما لعب الطيران التابع لحكومة الوفاق دورًا في مساندة القوات الصادة للهجوم.

العامل الرابع: العامل الاجتماعي الذي يمكن أن يتضاعف أثره في إيقاف هجوم حفتر، فمع طول مدة المعارك وسقوط المزيد من القتلى قد تلجأ المناطق والقبائل الداعمة للعملية العسكرية تحت الضغوط الاجتماعية إلى سحب أبنائها من جبهات القتال للضغط لوقف الحرب كونها تهدد تماسك النسيج الاجتماعي حال أصرَّ حفتر على استمرار المعارك[1].

أما بالنسبة للتداعيات الميدانية لحرب حفتر على طرابلس؛ فإن نتائجها الحالية ومع فشل العلمية العسكرية حتى الآن؛ تفرض واقعًا جديدًا لصالح حكومة الوفاق، بالإضافة للآثار الخطيرة من الخسائر في الأرواح وتقويض التسوية السياسية أو تعطيلها، وهذا الواقع الجديد رغم من أنه ظاهريًّا إيجابي لحكومة السراج؛ فإنه ينطوي على تداعيات مستقبلية محفوفة بالمخاطر:

أ. خفوت بريق قوة حفتر العسكرية بعد سلسلة من الحملات العسكرية الناجحة في الشرق والجنوب الليبي، وأصبحت مسألة تقديم الدعم له مسألة مكلفة خاصة مع عجز قواته أمام القوات والكتائب التابعة لحكومة الوفاق، بالإضافة إلى الخسائر التي تكبّدها خلال ثمانية أشهر –مدة حملته العسكرية على طرابلس– مما يجعل من العامل الذي كان يرتكز عليه حفتر لفرض نفسه كأمر واقع بالساحة الليبية —وهو القوة المسلحة– يبدأ بالتداعي، وأصبحت معركة طرابلس تمثل مزيدًا من الإحراج له ولحلفائه واستنزافًا لقواته وسعيه لفتح جبهة أخرى مع مدينة مصراتة؛ خاصة أن دعم قواتها لحكومة الوفاق كان فعالًا جدًا في صد هجومه على طرابلس، بما ينذر بتسريع نتائج كارثية على قواته التي لم تتجاوز آثار الفشل ولم تحقق أي نجاح على جبهة طرابلس.

ب. تبديد الشكوك حول قدرة حكومة الوفاق العسكرية في التعامل مع حفتر خاصة مع رواج فكرة قوة حفتر العسكرية وسخاء داعميه؛ مما أحدث توازنًا نسبيًا في ميزان الردع، بالإضافة لتعزيز حكومة الوفاق لشبكة حلفائها بالتنسيق مع الجانب التركي واستقبال الدعم اللوجيستي منه بمعركة طرابلس، كما أن قدرتها على صدِّ ووقف هجوم حفتر عزز موقفها الدولي كطرف قوي غير معتدٍ، هذا من جانب؛ ومن الجانب الآخر أعطى فاعلية أكبر لحكومة الوفاق كممثل عن المصالح الليبية.

(١) الهجوم على طرابلس: تقديرات حفتر العسكرية وتداعياتها السياسية، المرجع السابق.

ج. الشرخ الاجتماعي في المنطقة الغربية بعد تورط كتائب –بل مدن– في دعم الهجوم والمشاركة فيه بقوة عسكرية كبيرة. على صعيد آخر، وباعتبار أن ما قام به حفتر يمكن أن يفضي إلى خلخلة قوته العسكرية وإضعاف نفوذه السياسي —مع وجود مؤشرات قوية لفشل تلك العملية– وبالتالي سيدفعه مرحليًّا، إلى التركيز على الشرق والتخلي، ولو مؤقتًا، عن حلمه بحكم في العاصمة، وسيعزز ذلك خيار تقسيم البلاد، وينتقل بالانقسام الواقع حاليًّا إلى مرحلة أكثر تعقيدًا.

د. أن الصوت الخجول في البرلمان والمتحفِّظ على إطلاق اليد لحفتر ليقرر ويفعل ما يشاء يمكن أن يرتفع ويشكِّل أحد عوامل الضغط عليه للتراجع عن مواقفه من الوفاق في حال تمت محاصرة حفتر محليًّا والتضييق عليه دوليًّا وتقييده بجملة من الإجراءات العقابية العسكرية والسياسية. على الجانب الآخر، فإن الاعتراض من قوى سياسية وعسكرية مهمة في مدن الغرب الليبي على مشاركة حفتر في أي توافق سياسي قبل وقوع الحرب الأخيرة، صار أكثر تشددًا بعد أن بات الوثوق في حفتر شبه منعدم، وصارت الدعوة لإدماجه في الاتفاق السياسي مطلبًا صعبًا إن لم يكن مستحيلًا[1].

ولكن حتى في حال فشل حملة حفتر على طرابلس وفقا لبعض التقديرات عن مجريات الواقع، بالإضافة لحجم الخسائر التي تكبَّدها على المستوى السياسي والعسكري، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء دوره بالساحة الليبية، ولا يقتضي حسم الأزمة لصالح جبهة الغرب الليبي —حكومة الوفاق والمدن والكتائب الموالية لها– إلا أنه من المؤكد أن معركة طرابلس عززت من موقف حكومة الوفاق، محليًّا ودوليًّا، وأظهرت قدراتها على الاستفادة من شبكة تحالفاتها بشكل فعال وقدرتها على مجابهة تهديدات حفتر العسكرية.

٢) خيارات الحل السياسي والدبلوماسي:

أ. الضغوط الأمريكية والأوروبية ومساعي مؤتمر برلين:

مؤخرًا تمارس الإدارة الأمريكية –ومعها الاتحاد الأوروبي– ضغوطًا على حفتر لإنهاء حملته على طرابلس، بعد تراجعها عن الدعم الذي وجهه الرئيس ترامب إلى حفتر في ظل مخاوف الولايات المتحدة وأوروبا من النفوذ الروسي المتنامي في صفوف القوات التابعة لحفتر؛ ما دفع فرنسا وإيطاليا للوقوف على أرضية متوافقة مع باقي دول الاتحاد الأوروبي ودعم المبادرة الألمانية لحل الأزمة عبر مؤتمر برلين —المدعو لعقده خلال الفترة المقبلة– ومتماشية مع الموقف الجديد للإدارة الأمريكية من حفتر. حيث يخوض المفاوضون الألمان سباقًا مع الزمن من أجل توفير شروط النجاح لمبادرة المستشارة أنجيلا ميركل بشأن ليبيا؛ حيث ترى أن حسم الصراع حول طرابلس عسكريًا سيكون كارثيًا بمقاييس عديدة؛ إذ لن تقتصر مخاطره في حصيلة بشرية فادحة في صفوف المدنيين بالعاصمة ومحيطها التي يوجد بها حوالي ثلث سكان البلد، بل يُخشى أيضا أن يؤدي إلى ظهور صراعات مسلحة أخرى بحكم تعدد القوى المحلية المتصارعة وتنوع مصادر الدعم الذي تتلقاه من داخل المجتمع الليبي، بقواه القبلية وتداخلاتها في الجوار الأفريقي والعربي.

كما أوضح دبلوماسيون ألمان أن التوصل إلى تفاهم بين محوري الإمارات–مصر، وتركيا–قطر، سيشكل

(١) انظر:
- الهجوم على طرابلس: تقديرات حفتر العسكرية وتداعياتها السياسية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٦KRawM.
- من الأمم المتحدة...السراج يتهم الإمارات ومصر وفرنسا بدعم حفتر، الجزيرة مباشر، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢Pvtk٢n

خطوة حاسمة نحو نجاح المؤتمر[١]، لكن مساعي الدبلوماسية الألمانية تواجهها تحديات يتصل بعضها بالقوى الإقليمية والدولية وبعضها الآخر بتركيبة المشهد الليبي نفسه[٢]:

أولها: تقريب وجهات نظر الدول الأوروبية متضاربة الأهداف والمطامح في ليبيا، وخصوصا فرنسا وإيطاليا.

ثانيها: كبح اندفاع روسيا نحو الانخراط المباشر في الصراع المسلح، وتحفيز إدارة ترامب على لعب دور "حياد إيجابي" يكون متناغمًا مع الدور الذي تلعبه ألمانيا. وتتصارع الدولتان –أي أمريكا وروسيا– على المصالح في ليبيا، فعين أمريكا على الطاقة الليبية، أما روسيا فعينها على ليبيا كموطئ قدم استراتيجي تضيفه إلى ما حققته في سوريا.

ثالثها: تشجيع دول عربية وأفريقية مؤثرة في الشأن الليبي، على غرار البلدان المغاربية والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، لمساعدة الأطراف الليبية على اتخاذ مواقف أكثر مرونة.

ورابعها: التعقيدات الشديدة في المشهد الليبي، فمعظم القوى المتصارعة تعتمد الدعم الخارجي كسبيل رئيسي لضمان سيطرتها وبقائها، هذا العامل يجعل مهمة تحييد المواقف المحلية عن مواقف ومصالح القوى الخارجية، أو على الأقل التقليل من شدة تبعيتها، مهمة شاقة، بالإضافة لارتباط الصراع بين الفرقاء الليبيين بطابع شخصي، خاصة دور حفتر.

لا شك أن حملة حفتر العسكرية بددت كافة الجهود الدبلوماسية السابقة لأي تسوية سياسية، فبعد أن تم حل التنازع بين المؤسسات بشكل مؤقت عبر اتفاق الصخيرات؛ جاءت طموحات حفتر العسكرية لتعقد أي خيار آخر غير ما يردّه بالسيطرة المسلحة على كامل التراب الليبي خاصة مع تمسك حلفائه به ودعمه فيما يفعل، وهذا ما يدفع حكومة الوفاق لاستجلاب دعم الحلفاء والأخذ بالخيارات العسكرية كضمان لبقائها في ظل عجز أممي ودولي لإيقاف حفتر، ولم يطرح منظمو مؤتمر برلين –حتى الآن– آلية فعالة تتجاوز عجز المؤتمرات السابقة عن إحداث التأثير المطلوب على أطراف الأزمة بالداخل والخارج، ومع تشنُّج الموقف بين الطرفين لأقصى حدوه؛ فإن فرصة إقناعهما بالجلوس على مائدة مفاوضات تتعسر كل يوم؛ وذلك يعزز الشكوك حول إمكانية عقد المؤتمر من الأساس ومدى قدرة مؤتمر برلين –حال نجاح برلين في عقده– على إحداث تغيير مختلف عن كافة المساعي السابقة.

ب. مبادرة المشري لحلحلة الأزمة الليبية:

جاءت المبادرة التي أطلقها رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري؛ بهدف تقديم مسار سياسي يفكك حالة الاحتراب الأهلي بليبيا، وقد تضمنت خمسة محاور شملت المسارات الأمنية والسياسية والدستورية وإجراءات بناء الثقة المبادرة، كما تضمنت جدولًا زمنيًا لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية؛ بما يزيل مبررات الصراع والحروب ويشرك جميع مكونات الشعب في خارطة لحل شامل[٣]. ويبدو من مبادرة المشري أنها تمثل تعزيز لموقف حكومة الوفاق ومحور طرابلس وأخذ السبق في طرح حلول سياسية للأزمة، ورغم أنها جيدة في بعض بنودها –والتي حاول فيها المشري تجاوز آثار الهجوم على طرابلس التي منها: القتلى بين الطرفين ومطالب المناطق والقبائل المهمشة المتحالفة مع حفتر وإعطاء دور مؤثر لبرلمان طبرق الذي يدعم الهجوم على طرابلس– إلا أنها لا تملك أدوات تحقيق ويعوزها تبنٍّ واسع محليًا ودوليًا وإلا فهي مجرد سعي لا يتجاوز نطاق الإعلان عنه.

(١) منصف السليمي، تحليل: مبادرة ألمانيا حول ليبيا...الفرصة الأخيرة قبل الكارثة!، دويتشه فيله، ٢١ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٨QZNaX

(٢) المصدر السابق.

(٣) المشري يعلن مبادرة من ٥ محاور لحل الأزمة في ليبيا، الصراع في ليبيا، الجزيرة مباشر، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢M٥Ocep

٣) سيناريو التقسيم بين النموذج السوري والصومالي:

أظهرت معركة طرابلس صعوبة الحسم العسكري حتى الآن وأن المعركة تسير وفق خطى استنزاف متبادلة، ويرجع ذلك لاستمرار الدعم الخارجي لكليهما؛ بشكل جعل ليبيا ساحة صراع جيوبولوتيكي بين محاور تتمثل في: محوري الثورات والثورات المضادة في المنطقة العربية والإسلامية، ومحور الدول الكبرى المتنافسة فيما بينها على النفوذ الدولي؛ وذلك يتسبب في إطالة أمدِ الصراع، وعجز الحلول السلمية والدبلوماسية عن إيقاف معركة طرابلس وإصلاح معيقات المرحلة الانتقالية؛ وذلك يضع الحالة الليبية أمام سيناريو تقسيم رسمي للتقسيم الفعلي على الأرض؛ ما يعني مزيدًا من تدفقات السلاح لكلا الجانبين، وأننا أمام احتمالية تقسيم ما دامت التسوية عبر المبادرات والمؤتمرات والقرارات الدولية غير مجدية، فإما أننا أمام إعادة إنتاج النموذج السوري في ليبيا؛ وتحقّق ذلك صعبٌ جدًّا؛ لأنه في سوريا كانت هناك عدة دول متحالفة هي اليوم متخاصمة في ليبيا بالإضافة لضعف قوة جماعات العنف العابرة للدول بليبيا عن نظيرتها بسوريا، فضلًا عن البُعد الطائفي عميق الأثر بالمشهد السوري؛ لذا فالأقرب للواقع هو إمكانية "صومالة ليبيا" أكثر منها "إعادة إنتاج النموذج السوري"، ويأتي الربط هنا بين هجوم حفتر العاجز على طرابلس وهجوم محمد فارح عيديد على العاصمة الصومالية مقديشيو في ١٩٩٤ ما نتج عنه تشظٍّ هائل في المشهد الصومالي "وهو ما قد يحدث في ليبيا خاصة مع غياب أي أفق لحلٍ سياسي، بجانب أن أمراء الحرب في الجانبين مستفيدون من إطالة أمد الصراع بسبب الدعم المالي والعسكري"[١].

وتحقق السيناريو الصومالي يعتمد بشكل أساسي على بقاء دور القوى الدولية المعنية بشأن الليبي كما هو بنفس التأثير —خاصة تصاعد قضية عزل ترامب ومطالبة دول الاتحاد لطرفي الأزمة بالعودة للحلول السياسية بالرغم من أن حفتر هو الطرف المعتدي- وعدم تغييب أيٍّ من أطراف الأزمة؛ لأن ذلك سيسهم في استعصاء الحسم لكلا الطرفين بالإضافة لاستمرار تدفق الدعم من قبل الحلفاء وذلك يعزز استمرار المناوشات بينهما، وفي حال نجاح القوي الدولية في ممارسة ضغوط فعالة على حفتر وحلفائه لإيقاف حملته على طرابلس ومدن الغرب الليبي عموما فربما تتجه التسوية السياسية لتشكيل حكومة فدرالية تمثل المصالح الليبية بالمحافل الدولية وذلك الحل على الرغم من صعوبة تقبل حفتر وحلفائه ذلك —خاصة مع توطيد حكومة الوفاق علاقتها مع الجانب التركي بالعديد من الاتفاقيات التي أغضبت حلفاء حفتر- إلا أنه السيناريو الأقرب خاصة في ظل تضرر مصالح الدول الأوربية من الوجود الروسي، بالإضافة لتأثيرات الصراع على قضية الطاقة والمهاجرين مع تمسك حلفاء حفتر به ووضع رهانهم عليه.

وخلاف السيناريو السابق فإن تغيب حفتر عن المشهد يمكن أن يمثل انفراجه للأزمة الليبية؛ نظرًا لعدم وجود شخصية مؤثرة أو تم تصديرها كبديل محتمل في صفوف قواته يمكن أن تضمن تماسكها.

٤) تحديات المشهد السياسي الليبي

أ. بين الجشع والمظالم...محركات النزاع بالمشهد الليبي

ثمة قوتان محركتان للنزاع بالمشهد الليبي تهددان التوصل إلى تسوية سياسية تنهي الأزمة الليبية هما: المظالم والجشع؛ حيث إن تلبية مطالب المظلومين تستلزم مزيجًا من العدالة الانتقالية والضمانات لتجاوز الأسباب الداخلية لثورة ١٧ فبراير. أما جشع المتنافسين؛ فسيكون من

(١) عماد حسن، تركيا ودعم حكومة الوفاق...هل تتغير موازين القوى في ليبيا؟، دويتشه فيله، ٣٠ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٠yRyhY

الصعب إشباع رغبات الفاعلين المتوحشين مع إصرار حفتر على خيار وحيد للحل بليبيا؛ وهو السيطرة المسلحة على كامل التراب الليبي، خاصة مع إظهاره أكثر من مرة رفضه على المستويين الرسمي والعملي؛ رغبته في تجاوز الحلول السياسية والاستحقاقات الانتخابية باللجوء للحل العسكري لحسم معركة السيطرة على كامل التراب الليبي لصالحه[١]، بالإضافة للرفض القوي لدي داعميه لأي حالة ديمقراطية حقيقية بدول الربيع العربي، وسيتطلّب كبح جماح الفاعلين كحفتر وحلفائه؛ استخدام إجراءات تنطلق من سياسة "العصا والجزرة"، خاصة أن أكثر الدول تتصرّف عمليًا بصورة أحادية لحماية مصالحها، وهذا ما يعيق إمكانية تحقيق تسوية سياسية عبر المفاوضات، ويؤثر سلبًا على مخرجات أي مساع للحل[٢].

ب. التنازع بين مفرزات اتفاق الصخيرات "حكومة الوفاق وبرلمان طبرق"

كان من المفترض أن يحدث اتفاق الصخيرات مسارًا واضحًا للعملية الانتقالية بالمشهد الليبي، إلا أن النهج المسلح الذي اتبعه حفتر لفرض نفسه واعتماده كحل لإنهاء أزمة العلمية الانتقالية؛ لم يترك أمام الهيئات الشرعية بالحكومة الليبية بطرابلس "حكومة الوفاق والمجلس الأعلى للدولة"؛ سوى فرض نفسها على الأرض في ظل هيمنة حفتر على القرار ببرلمان طبرق، وهذا التناقض بين المؤسسات الرسمية يفقد اتفاق الصخيرات جوهر عمله؛ مما يعيد المشهد الليبي لما يشبه ما قبل الصخيرات، وذلك يجعل من المؤسسات الحالية أحد معيقات المشهد الليبي بالرغم من أنه كان معتمدًا عليها في اتفاق الصخيرات لتشكل ملامح نهاية الفترة الانتقالية، وعلى الرغم من أن حكومة الوفاق هي من تحوز الشرعية الدولية إلا أن برلمان طبرق ينطلق من كونه الهيئة التشريعية الوحيدة بالبلاد، وأن له صلاحيات –وفق اتفاق الصخيرات– يستغلها حفتر في طموحاته العسكرية.

خاتمة:

إن المشهد السياسي بالمنطقة العربية تحيطه تعقيدات عدة تحول دون حدوث تحول ديمقراطي حقيقي وتداول سلمي للسلطة بالإضافة لعجز الأدوات المحلية والإقليمية عن حل النزاعات داخل الدولة الواحدة وبين الدول وبعضها البعض، ويمكن القول إن تسوية الملف الليبي ليست بالمسألة السهلة؛ نظرًا لتعدد أطراف الأزمة داخليًا وإقليميًا ودوليًا، ولتباين المصالح بينهم والرغبة في تعزيز نفوذهم في الشأن الليبي، ومن المؤكد أنه بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على حملة حفتر وفشلها حتي الآن؛ نتج عنها تداعي سردية حفتر وقوته العسكرية القادرة على فرض نفوذه وأظهرته كالعقدة الكبرى للأزمة الليبية، وأن أي مساع جادة لحلها لابد أن تتضمن بشكل حاسم وضع حد لطموحات حفتر أو إخراجه من المشهد؛ وذلك يعزز الشكوك حول إمكانية أن يكون مؤتمر برلين نهاية لحالة الصراع والحرب بالوكالة بليبيا.

لذا فإن نتائج مؤتمر برلين لن تكون في الغالب أكثر قيمة من نتائج مؤتمر باريس وباليرمو؛ في ظل تعنت بعض الدول بفرض رأيها ومصالحها على حساب عقلانية الحل،

---

(١) للمزيد راجع:

– حفتر يرفض الانتخابات الليبية المقررة في ٢٥ يونيو، الجزيرة مباشر، ٢٦ مايو ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٣١mjq٧٩.

– حفتر يبلغ القاهرة رفضه الانتخابات الليبية والسيسي يحذره، العربي الجديد، ١٤ ديسمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢I٦PELV

– كلمة المشير خليفة حفتر قائد الجيش الليبي عقب وصوله إلى ليبيا، ٢٦ أبريل ٢٠١٨، الدقيقة ٥:١٨،متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٣١qztka

(٢) طارق المجريسي، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط، ليبيا: المصالحة بين التظلّمات والجشع، مركز كارنيجي، آفاق عربية، ٢١ يناير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢HPJgJ٢.

وأنه لابد للدول الكبرى من اتباع موقف موحد للتأثير على الفاعلين بالداخل عبر أدوات الضغط المختلف ترغيبًا وتهديدًا؛ بوضع شروط تتعلق بفرض عقوبات، أو التلويح باستخدام القوة ضد الجماعات أو أي طرف لم يلتزم بما وقع عليه، أو وجود قوات لحفظ الأمن وصنع السلام على أرض ليبيا حتى تبدأ العملية السياسية محفوظة بقوات دولية، بما يعطي ضمانات أكبر لتنفيذ الحلول السياسية والدبلوماسية.

وفي حال ترك الأمر لحسم أحد الأطراف أو بقاء توازن الهجوم والردع بين الطرفين بما يعزز من ضعف إمكانية تغير مجريات معركة طرابلس بحلول سياسية –خاصة مع تشبث الدول الداعمة لطرفي الأزمة بالدعم السياسي والعسكري– فإن ذلك سيحدث تداعيات جيوستراتيجية خطيرة على المشهد الليبي؛ من الممكن أن تمتد لسيناريو تقسيم أو حكم فدرالي للمناطق مع حكومة تمثل المصالح الليبية بالمحافل الدولية متفق عليه في أفضل الأحوال.

*****

المنطقة الآمنة شمال سوريا: قراءة في الخلفيات والتداعيات

أحمد عبدالرحمن خليفة*

أحمد سعيد الخليفة**

مقدمة:

بعد ثماني سنوات من الحرب الأهلية، أصبحت سوريا بانتهاء عام ٢٠١٨ مقسَّمة إلى ثلاث مناطق: منطقة تابعة للنظام السوري بدعم روسي-إيراني تشمل معظم أجزاء الدولة والمدن الكبرى، ومنطقة تحت سيطرة القوات الكردية العربية بدعم من الولايات المتحدة في الشرق، ومنطقة تحت سيطرة تركيا والقوات المعارضة المختلفة في الشمال الغربي[١].

لكن مع بدايات ٢٠١٩، حدثت تغيُّرات من شأنها أن تغيِّر معادلة موازين القوى على الأراضي السورية كان من أهمها إعلان ترامب نيَّته الانسحاب من سوريا، وتدخُّل تركيا بعمليات عسكرية شمال سوريا، بزعم رغبتها في إقامة منطقة آمنة. دفعت هذه التغيُّرات حكومة دمشق للسعي إلى بسط سيطرتها على كامل التراب السوري، خصوصًا في ظلِّ انهيار أيِّ دعوات لإنهاء نظام الأسد بفضل التدخُّلات العسكرية الروسية منذ منتصف ٢٠١٥.

وبينما يبدو أن الأطراف المختلفة قد توصَّلت إلى صيغة تفاهم حول تقاسم مناطق النفوذ في سوريا، إلا أن منطقة شمال سوريا ما زالت تشهد تنافسًا محتدمًا بين العديد من الأطراف الإقليمية والمحلية، وسوف نركِّز في النقاط التالية على أهمية هذه المنطقة وموقعها من الصراع.

يُعَدُّ شمال شرق سوريا من المناطق الهامَّة التي تغري العديد من الأطراف للسيطرة عليها، وهو يشتمل على محافظات دير الزور والرقة والحسكة وريف حلب الشرقي، أي إن مساحة هذه المنطقة تزيد عن ٤٠٪ من إجمالي مساحة سوريا. وقبل أحداث ٢٠١١، كان شمال شرق سوريا يمدُّ الاقتصاد السوري بنصف موارده تقريبًا، حيث إن ٤٢٪ من مساحته صالحة للزراعة، وينتج ٥٨٪ من محصول القمح، و٧٨٪ من القطن، و٧٢٪ من الذرة، وتحتوي هذه المنطقة على ٤١٪ من رؤوس الأغنام، وتنتج آبارها النفطية ٣٦٠ ألف برميل يوميًّا، بما يقدَّر بـ٩٥٪ من إجمالي الناتج النفطي السوري. وعلى الرغم من ذلك، فقد عانَ سكان هذه المنطقة أوضاعًا اقتصادية صعبة[٢]، كما تتميَّز هذه المنطقة بسهولها ومرور نهر الفرات فيها.

ويحتلُّ الشمال السوري موقعًا متميزًا كذلك بالنسبة لتركيا، فالحدود التركية-السورية هي أطول الحدود التركية مع دولة أخرى، بالإضافة إلى وجود تقارب عرقي وعقدي وإثني ملحوظ، بالإضافة إلى علاقات مصاهرة على جانبي الحدود، كما تُعَدُّ تركيا الراعي التاريخي والثقافي لمصالح تركمان سوريا، فضلًا عن تشارك البلدين في القضية الكردية[٣]، والتي تتركَّز في هذه المنطقة.

(*) باحث ماجستير في العلاقات السياسية الدولية، جامعة الإسكندرية.

(**) باحث في العلوم السياسية.

(١) Robert S. Ford, The Syrian Civil War a New Stage, But Is It the Final One? (Washington: The Middle East Institute, ٢٠١٩), p. ١.

(٢) عصام عاشور، الرابحون والخاسرون من الانسحاب الأمريكي من سوريا، شؤون عربية، العدد ١٧٧، ربيع ٢٠١٩، ص ص ٩٤-٩٥.

(٣) بحر الزين مسعودي، الأزمة السورية في السياسة الخارجية الروسية والتركية من (٢٠١١-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٩)، ص ص ٣٦- ٣٧.

كما استغلت الولايات المتحدة وجود قوَّاتها وتحالفها مع الأكراد في هذه المنطقة ليكون حائلًا دون إتمام النصر التام للنظام السوري، وبالتالي دفعه لتقديم بعض التنازلات، بالإضافة لما تمثِّله من تهديد استراتيجي لإيران. وبالتالي، يتشارك النظام السوري في الرغبة مع كل من روسيا وتركيا لإنهاء الشراكة الكردية-الأمريكية في شمال سوريا، ولكن لأغراض مختلفة[١]، فإما من أجل سيطرة النظام على كامل سوريا، أو لتخوُّفات تركيا من تكوين قوة كردية مهدِّدة لها. وقد انتهت هذه الشراكة بفعل الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط، والتوافق التركي-الروسي في اتفاق سوتشي ٢٠١٩[٢].

لذلك؛ فرض قرار ترامب بالانسحاب من سوريا، وتطورات المشهد العسكري شمال سوريا، أسئلة كثيرة تتعلَّق بكيفية فهم سياسات الأطراف الفاعلة تجاه المنطقة الآمنة؟ وما آثارها على العمليات العسكرية شمال سوريا؟ وما أهمية شمال سوريا بالنسبة للأطراف المختلفة؟ وما محددات مواقفهم تجاه المنطقة الآمنة المزمع إقامتها؟ وما احتمالات التحالفات والتحالفات المضادَّة هناك في هذه المنطقة؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يأتي هذا التقرير.

أولًا- مفهوم المنطقة الآمنة وحالة شمال سوريا

يمثِّل مفهوم المنطقة الآمنة أحد المفاهيم التي تظهر في إطار المناطق التي تشهد أزمات وصراعات عنيفة، وهو مفهوم له أبعاد قانونية وسياسية وإنسانية وعسكرية[٣].

قانونيًّا: تنظم أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والمواثيق الصادرة عن المنظمات التابعة لها حدود المناطق الآمنة وأسباب إقامتها، كما تلزَم موافقة مجلس الأمن على إقامة تلك المناطق. **سياسيًّا:** فإن مثل هذه المناطق لا يمكن أن تنشأ آليًّا دون سعي دولي من قوى لها ثقلها في موازين القوى تستطيع أن تقنع القوى الكبرى والمجتمع الدولي بمسوغات إنشاء مثل هذه المناطق. **عسكريًّا:** لا بد لإقامة هذه المنطقة من قوة عسكرية تحمي مدنيِّيها وتقيهم من الصراعات المسلحة الدائرة حولهم، وترعى وجودهم في هذه المنطقة وتؤمِّن مرورهم من وإلى المنطقة الآمنة. **أما إنسانيًّا:** فالأصل في هذه المناطق البُعد الإنساني؛ فهي مُصمَّمة خصيصًا لحماية أولئك المدنيِّين العُزل في مناطق النزاعات المسلَّحة. وبناءً على هذه الأبعاد، تُعرف المنطقة الآمنة على أنها: **"تدخُّل تقوم به قوى/أطراف دولية لتحقيق هدف أساسي هو حماية المدنيِّين وغير المسلَّحين على حدود بلد ما بشكل مؤقَّت وفي منطقة جغرافية (محدَّدة) متَّفق عليها"**[٤]. وثمة من يعتبر أن المناطق الآمنة هي شكل من أشكال العمل العسكري يهدف لتحقيق غرضين: أحدهما علاجي والآخر وقائي؛ فهو يعالج (يراعي) الأبعاد الإنسانية من خلال ضمان أمن الأشخاص الفارِّين من الخطر، أما الوقائي، فيقِي هؤلاء من مخاطر الهجرة عبر الحدود الدولية[٥].

---

(١) Aaron Stein, Emily Burchfield, The Future of Northeast Syria, (Washington: Atlantic Council, August ٢٠١٩), p. ١٢.

(٢) للتعرُّف على بنود الاتفاق، راجع: أردوغان.. اتفاق تاريخي حول سوريا بين تركيا وروسيا، وكالة الأناضول، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢DvSxTJ

(٣) لمزيد من التفصيل حول هذه الأبعاد، انظر:
- Lokman B. Çetinkaya, Safe Zone: A Response to Large-Scale Refugee Outflows and Human Suffering, (Switzerland: Springer, ٢٠١٧).

(٤) Charlotte Hélène Schuringa, Turkey and its call for a safe area in Syria, Master Thesis, (Sweden: Uppsala University, ٢٠١٦), p. ٥.

(٥) Lokman B. Çetinkaya, Op. cit., p. ٥٧.

وتستهدف المنطقة الآمنة ما يلي[١]:

١) إخراج العناصر المتحاربة والأسلحة والمعدَّات العسكرية المستخدمة إلى خارج المنطقة.

٢) منع استخدام المعدات والقواعد العسكرية الثابتة لغايات عدائية.

٣) منع الممارسات العدائية بين الأطراف المتحاربة ضد السكَّان المحليِّين.

٤) إيقاف النشاطات العسكرية بجميع أنواعها.

ومن هذا المنطلق، تطالب تركيا بإقامة منطقة آمنة شمال شرقي سوريا على الحدود معها ارتكازًا إلى نجاح تطبيقها في أكثر من نزاع، على رأسها تطبيق المنطقة الآمنة في شمال العراق إبان حرب الخليج الثانية؛ لمنع تدفُّق اللاجئين إلى الداخل التركي وتأمين حدودها من الحركات الكردية المسلحة[٢]. وتحاول تركيا من خلال دعوتها هذه إبراز كافة الأبعاد المشار إليها عاليًا، وهنا نركِّز على البُعد الإنساني للأزمة السورية، التي أبرزت المطالبة بالمنطقة الآمنة.

وفق أحد التقارير، يقدر ما يقرب من ١٢ مليون مواطن سوري في حاجة لأشكال مختلفة من المساعدات إنسانية، من بينهم مجموعات سكانية تواجه تحديات أكثر صعوبة، وتعاني من تدنٍّ ملحوظ في مستويات المعيشة، فتقدِّر التقارير أن ما يقرب من ثلث السكان في سوريا يواجه انعدامًا في الأمن الغذائي، من حيث إمكانية توافر ووصول غذاء صحي آمن، وتفشِّي الأمراض والأوبئة[٣]، ويعيش ٨٣٪ من السوريين تحت خط الفقر؛ فيعانون من صعوبات جسيمة في الوصول لمتطلَّبات المعيشة كالتعليم والصحة ومحل السكن (الإيواء)[٤]. وتشير أحدث المؤشِّرات إلى أن الأزمة السورية خلَّفت حوالي ٦ ملايين لاجئ موزَّعين على دول الجوار، وهناك عدد مماثل أو يزيد عنه (٦,٦ مليون) نازح داخلي، ما يقرب من نصفهم في أماكن يصعب وصول المساعدات الإغاثية إليها[٥].

يعيش سوريو الشمال بين المخيَّمات والمدارس ومناطق الإيواء، ويتعرَّضون باستمرار لعمليات تهجير بسبب العمليات الروسية والتركية في المناطق التي يسكنونها. مؤخَّرًا، وبسبب العمليات التركية، تعرَّض عددٌ كبير منهم يصل إلى ٢٢٢ ألف نازح إلى تهجير داخلي من مناطق العمليات العسكرية إلى مناطق أبعد عنها أكثر أمانًا. توزَّع هذا العدد بين الحسكة (حوالي ٤٩ ألفًا)، والرقَّة (١٧ ألفًا)، وحلب (٧ آلاف)، والباقي في مناطق أخرى. ولكن بعد سيطرة القوات التركية على مناطق تل عبيد، وعين عيسى، والرقة عاد ما يقرب من ١١٧ ألفًا إلى مناطق مخيَّماتهم الأصلية في الشمال. بينما ظل ٧٥ ألفًا منهم بعيدين عن أماكنهم الأصلية، ولجأ منهم ما يقرب من ١٥ ألفًا للعراق[٦].

---

(١) حسين ألب تكين، المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها في سوريا: الأطراف والمواقف، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية – سيتا، المجلد ٨، العدد ٤، خريف ٢٠١٩، ص ١٢٣.

(٢) Lokman B. Çetinkaya, Op. cit., p. ٣٦.

(٣) Humanitarian Needs Overview, Syrian Arab Republic, (UN: Strategic Steering Group, March ٢٠١٩), p. ٥.

(٥) Ibid, p. ٦.

(٥) لمزيد من التفصيل حول هذه الحقائق الرقمية انظر:

– سوريا، موقع الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/VM٣DH

– حالة الطوارئ في سوريا، موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تاريخ الاطلاع: ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/tγkAz

(١) Humanitarian impact of the military operation in northeastern Syria, OCHA Syria, Situation Report, No. ١٢, November ٢٠١٩.

وعلى هذا الأساس، تعاني دول الجوار وعلى رأسها: لبنان، والأردن، وتركيا، والعراق من ضغوط تزايد أعداد اللاجئين؛ كما تعمل هذه الدول على مراجعة أوضاع اللاجئين وإعادة بعضهم قسريًّا إلى مناطق حدودية، أو تسليمهم عبر المعابر. ترفض الأردن وبشكل حاسم فتح حدودها أمام طالبي اللجوء، وتكتفي بما وصل إليه عدد اللاجئين فيها (٦٦٦ ألفًا)، وتسعى لتنظيم الأمور الخاصة بإقامتهم، وتبحث إمكانيات إعادة توطينهم في بلادهم. الأمر نفسه ينسحب على تركيا والتي تستضيف ما يقرب من ٣,٦ ملايين لاجئ، وترفض طلبات لجوء المزيد منهم، وفي المقابل تقيم لهم مخيَّمات في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتتَّخذ لبنان منحىً قريبًا تجاه مليون لاجئ داخلها؛ إذ تصرِّح بدعوتها لهم للرجوع إلى سوريا، كما يجد ما يقرب من ٧٤٪ من اللاجئين فيها صعوبات تتعلَّق بترتيب أوضاعهم (إقامتهم) القانونية[١].

وبعيدًا عن لغة الأرقام، فإنه لم يُعد خفيًّا على أحد حالة الأوضاع الإنسانية التي وصل إليها أهل سوريا، وما يتعرَّضون له من تحديات وأخطار، في الداخل من جراء الصراعات العنيفة المحتدمة بين الأطراف المحلية والدولية، وأثناء عبورهم للحدود الدولية مهاجرين أو مهجَّرين من بلدهم، وفي الدول الأخرى من جرَّاء ما يتعرَّضون له من مضايقات معنوية ومادية إما بسبب صعود النعرات القومية في هذه الدول، أو زيادة الضغط على اقتصادات تلك الدول المضيفة.

ثانيًا– تطورات ومحددات مواقف الأطراف من المنطقة الآمنة شمال سوريا

تأتي تطورات ومحددات مواقف الأطراف الفاعلة من المنطقة الآمنة في سياق تطوُّرات الصراع في سوريا بشكل عام، وموازين القوى الدولية على الأرض بشكل خاص، وتغيُّرات السياسة الداخلية في كل دولة من الأطراف الفاعلة على حدة. وفي هذا المحور، نتناول تطورات ومحدَّدات ومصالح الأطراف المختلفة بشأن إقامة منطقة آمنة شمال سوريا. ويأتي على رأس هذه الأطراف: تركيا، والولايات المتحدة، وروسيا، وإيران، إلى جانب النظام السوري والأكراد وإسرائيل.

١– تركيا:

يصنِّف الباحثون الموقف التركي في الأزمة السورية على أنه من بين أكثر المواقف التي شهدت تغيرات حاسمة ؛ فهي بين ساعية للتواصل مع نظام الأسد، ثم منادية برحيله، ثم قابلة ببقائه مع تحقيق أمنها الحدودي، وإقامة منطقة آمنة شمال سوريا، وبين داعمة لصفِّ الولايات المتحدة والسعودية، ثم مناصرة للموقف الروسي والإيراني[٢].

وتُعد تركيا أول من نادى بإقامة منطقة آمنة، فأصدرتْ في عام ٢٠١٢ بيانًا تُعرب فيه عن قلقها من تدفُّق مزيدٍ من اللاجئين إلى أراضيها بسبب الأوضاع في سوريا، مع إمكانية تسلُّل عناصر مسلَّحة من حزب الاتحاد الكردستاني (الذي تعدُّه منظمة إرهابية)، وتدعو لإقامة منطقة عازلة وحظر للطيران بوصفهما وجهين متمِّمَيْن لبعضهما البعض لمواجهة تلك الأخطار المتوقَّعة. وأثناء زيارة جو بايدن –نائب الرئيس الأمريكي أوباما– أثار أردوغان الموضوع، فدعا لإنشاء منطقة عازلة على الشريط الموازي للحدود التركية تمتد من البحر المتوسط إلى شمال العراق. كما أصدر بيانات تُشير إلى تعيين حدود هذه المنطقة لتشمل: إدلب، وعفرين، وجرابلس، وعين العرب

(١) سوريا: أحداث عام ٢٠١٨، منظمة هيومان رايتس ووتش، تاريخ الاطلاع: ٨ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢s٦TGhU

(٢) بشأن تطور الموقف التركي من الأزمة السورية بصفة عامة، انظر:
- Francesco D'Alema, The Evolution of Turkey's Syria Policy, Working Paper, (Ankra: IAI –, October ٢٠١٧).

(كوباني)، وتل أبيض، وبعض مناطق شمال الحسكة[١]، كما نُشرت خلال عام ٢٠١٥ تفاصيل إنشاء مثل هذه المنطقة، يتَّضح منها أنها ستكون برعاية أمريكية–تركية[٢]، واستمرَّت تركيا مع كل عملية عسكرية داخل الأراضي السورية في ترديد رغبتها لإقامة منطقة آمنة، فتجدَّد الحديث مع عمليات درع الفرات، وغصن الزيتون، ونبع السلام، من أواخر ٢٠١٧ إلى الآن؛ على أن ما تحوزه من مناطق مُحرَّرة من داعش أو القوات الكردية تقيم فيها معسكرات أو مناطق أشبه بالمناطق الآمنة بإرادة أقرب للإرادة المنفردة منها إلى الجماعية، ولكن بتوافقات سياسية مع الأطراف الفاعلة[٣]. ويتحدَّد الموقف التركي تجاه المنطقة الآمنة (والصراع في سوريا)، بمصالح ثلاثة، هي[٤]:

١) تحجيم أعداد المهاجرين والسيطرة على مرور –من تعدهم– إرهابيين إليها.

٢) احتواء التوسع الكردي ورغبتهم في إقامة وحدة كردية تتمع بالحكم الذاتي.

٣) تحقيق الاستقرار الإقليمي.

(١) حسين ألب تكين، المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها في سوريا: الأطراف والمواقف، مرجع سابق، ص ص ١٢٤–١٢٦.

(٢) Turkey and U.S. Plan to Create Syria Safe Zone Free of ISIS, The New York Times, ٢٧ July ٢٠١٥, Accessed: ٨ December ٢٠١٩, Available at: https://nyti.ms/٢OTbwg٤

(٣) إردوغان: تركيا ستوسِّع المنطقة الآمنة شمال سوريا إذا لزم الأمر، الشرق الأوسط، ٣١ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٩iyqc

(٤) راجع بصدد العوامل التي دفعت تركيا للتدخُّل في شمال سوريا بعمليات عسكرية: سبعرقود أحمد، بليحة سمير، دور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط ٢٠٠٢–٢٠١٥: دراسة حالة الأزمة السورية، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، ٢٠١٥). ص ص ١٣١–١٣٢.

وتفيد المنطقة الآمنة في تقليل تدفق اللاجئين عن طريق احتوائهم داخل سوريا، واحتواء القومية الكردية بتوفير مراقبة –سيطرة– تركية دائمة على المناطق التي يتمتعون فيها بالتواجد الكثيف، كما تعرقل عبور المسلحين إليها عن طريق إنشاء منطقة عازلة على الحدود التركية–السورية. كما تسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال تزويد قوات المعارضة بمساحة عمليات داخل سوريا، تُعيد تركيا من خلالها التوازنات على الأرض لصالحها[٥]، والملاحظ أن مجمل هذه المصالح والمساعي تتوافق وبشكل كبير مع متطلَّبات الداخل التركي وطبيعة الهوية التركية ودورها الإقليمي المتصوَّر لذاتها، وذلك من عدَّة جوانب؛ فإقامة منطقة آمنة يقلِّل من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الحكومة التركية بسبب تزايد أعداد اللاجئين من جانب، كما يوفِّر سرديَّة قومية تجاه الأكراد يتوافق حولها الداخل التركي مستندة إلى المخاوف الأمنية تُمكِّن أردوغان من حشد القوى المختلفة وراء برنامجه، وشغلهم عن تحديات الداخل التركي، ويُمهد بها فرصًا سياسية أكبر لمشروعه السياسي من جانب آخر، كما تضمن لتركيا مكانتها في أي حلٍّ سياسي للأزمة السورية، ومن ثم يؤكِّد موقعها في خارطة النفوذ الإقليمي من جانب ثالث[٦].

٢– الولايات المتحدة:

على غرار الموقف التركي، ظهر الحديث عن المنطقة الآمنة في سوريا بواكير الأزمة، ويمكن القول إنه كان مرافقًا للمطالبات التركية. في البداية تناقله دبلوماسيون وعسكريون داخل الإدارة الأمريكية مؤكِّدين على ضرورة إقامته خلال عام ٢٠١٣. إلا أنه ومع تطورات الأزمة والوضع على

(٥) Charlotte Hélène Schuringa, Turkey and its call for a safe area in Syria, Op. cit., p. ٤٦.

(٦) مارك بيرني، رهان إردوغان الخطر، مركز كارينجي للشرق الأوسط، ١٦ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/MytE١

الأرض، ومواقف الولايات المتحدة ومصالحها، ثم تغيرات القيادة السياسية، شهد موقفها تغيرًا تجاه المنطقة الآمنة، فتذبذ بين التأييد والمعارضة والدعم. مؤخرًا، تجدَّد الاهتمام بإقامة المنطقة الآمنة في الخطاب السياسي الأمريكي، مع تدوينة ترامب التي أعلن فيها سحب قواته من سوريا وإقامة منطقة آمنة بعمق ٣٢ كيلومترًا داخل الأراضي السورية على الحدود مع تركيا[١].

ويأتي موقف ترامب من المنطقة الآمنة في سياق أوسع للانسحاب من الشرق الأوسط، وصراعاته المكلِّفة، وانخفاض اعتماد الولايات المتحدة على موارد الطاقة منه، وسياسات التوجُّه شرقًا، إضافة إلى رغبته في التركيز على الداخل وتحدياته[٢]، هذا من جانب. ومن جانب ثانٍ، طبيعة شخصية ترامب التي تضيق منظور المصالح، وتأبى أن تنغمس في صراعات مُعقَّدة طويلة لا تنتج عنها مصالح مادية محددة من ورائها. ومن جانب ثالث، بدا واضحًا في أوساط الإدارة الأمريكية أن الاعتماد على الأكراد -إن لم يكن سياسة فاشلة لم تؤتِ ثمارها في الحدِّ من النفوذ الإيراني في المنطقة- فقد أدَّى الغرض منه بالقضاء على داعش[٣]، وأن الفترة الراهنة تقتضي التواصل مع حليفتها في الناتو (تركيا) لتأمين خطة الانسحاب من جانب، وفتح قنوات اتصال جديدة معها في القضايا الخلافية والاستراتيجية من جانب آخر.

ورغم الدعم الذي قدَّمته الولايات المتحدة للأكراد منذ بداية الأزمة، حيث ساهمت في تسليحهم ودعمهم في السيطرة على شمال شرق سوريا، إلا أن الولايات المتحدة قد فضَّلت -وإلى جانب العوامل السابقة- محاصرة النظام السوري اقتصاديًّا وعبر الحلفاء، والأمر نفسه تفعله مع إيران[٤]، فتبين لها أن الأكراد قد وجهوا دعمها ضد تركيا إلى جانب حربهم على داعش، كما أنهم حافظوا على تواصل وتنسيق دائم بين روسيا والنظام السوري في دمشق[٥]، وهو ما يعني سعيهم لتخطِّي الولايات المتحدة.

وعلى أساس هذه العوامل، بنت الولايات المتحدة سياساتها تجاه المنطقة الآمنة، وجاءت زيارة رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة في منتصف شهر نوفمبر ٢٠١٩، التي توصَّل خلالها إلى تنسيقات تتعلَّق بموقف الولايات المتحدة من العلميات العسكرية والمنطقة الآمنة التي تقيمها تركيا.

٣- روسيا:

كان الموقف الروسي حاسمًا منذ البداية برفض المنطقة الآمنة تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وارتأت أن مثل هذا الحل يجب أن يكون بالتنسيق مع دمشق؛ فروسيا -صاحبة النُّفوذ الأكبر في سوريا- لا تريد أن تشاطرها أي دولة أخرى هذا النفوذ، خصوصًا في سوريا المعبر الروسي الوحيد للبحر المتوسط، حيث قاعدة طرطوس البحرية؛ لذا تعارض بشدَّة إقامة منطقة آمنة تابعة للولايات المتحدة[٦]. ولكنها في نفس الوقت لا تريد خسارة حليفها التركي، ولهذا سمحت بالتدخُّلات العسكرية التركية المحدودة

(١) حسين ألب تكين، المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها في سوريا: الأطراف والمواقف، مرجع سابق ، ص ١٢٦.

(٢) مايكل هيرتسوغ، ترامب يغادر سوريا: الصورة من منظور إسرائيلي، ٨ يناير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢stxXRy

(٣) راجع بصدد الموقف الأمريكي من الانسحاب من سوريا:
- حسين ألب تكين، المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها في سوريا: الأطراف والمواقف، مرجع سابق ، ص ١٢٨.
- عصام عاشور، الرابحون والخاسرون من الانسحاب الأمريكى من سوريا، مرجع سابق ، ص ص ٩٤-٩٥.

(٤) Robert S. Ford, Op. cit., p. ٩.

(٥) حسين ألب تكين، المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها في سوريا: الأطراف والمواقف، مرجع سابق ، ص ١٢٨.

(٦) المرجع السابق ، ص ص ١٢٨-١٢٩.

لبناء علاقة قوية معها بتأمينها من مخاوفها، خاصة أن تركيا تعمل مع حلفاء سوريّين[١].

كما تأرجحت علاقة روسيا مع الأكراد حسب طبيعة العلاقات مع تركيا، فبعد إسقاط تركيا للطائرة الروسية في أكتوبر ٢٠١٥، لم تكتفِ روسيا بضرب مناطق على المعابر التركية للمرة الأولى، بل قدَّمت يد العون للقوات الكردية في عفرين في مواجهة المعارضة الموالية لتركيا[٢]. وسرعان ما تحوَّل الموقف الروسي بعد عودة العلاقات التركية–الروسية لحالتها الأولى، حيث ادَّعت روسيا التزامها بسياسة عدم التدخُّل تجاه عملية غصن الزيتون[٣].

ويتَّسق الموقف الروسي من المنطقة الآمنة مع الرؤية الروسية الشاملة لحلّ الأزمة، فروسيا لن تسمح بتكرار السيناريو الليبي مرة أخرى وإفساح المجال للغرب –ممثَّلًا في حلف الناتو– للتصرُّف بشكل متفرِّد، خاصَّة في دولة مثل سوريا وما تمثِّله من أهمية جيوستراتيجية حيوية لروسيا، ونفوذها فيها. فإن كان ولا بدَّ من وجود منطقة آمنة في الشمال السوري، فلتكن عبر الحليف التركي لا الأمريكي، خصوصًا في ظلّ تقارير تفيد بتقبُّل النظام التركي التعاون مع نظام بشار الأسد في أمن الحدود والتنسيق الميداني[٤]، وهي المقاربة التي تدفع لها روسيا لحشد الاعتراف الدولي بشرعية الأسد من جديد، خاصة في ظلّ مقايضة ضمنية روسية لتركيا فيما يتعلَّق بموقف تركيا من بعض الجماعات المسلحة في إدلب في مقابل دعم روسيا للموقف التركي إزاء المنقطة الآمنة[٥].

٤– إيران:

تعارض إيران إقامة أيّ مناطق نفوذ غير تابعة لقوات نظام الأسد الموالي الذي تدعمه، وتحقِّق من خلاله أهدافها. لذلك، انتقدت مساعي الأطراف الدولية الأخرى لإقامة منطقة آمنة، لا سيما إن كانت تلك المناطق تحت إشراف/حماية دول معادية لمصالحها[٦].

تهدف إيران من خلال الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، والتحكُّم في تشكيل الحكومة المركزية إلى الحفاظ على جسر بري مع لبنان، يُؤمِّن تزويد حزب الله بالأسلحة لمقاومة إسرائيل من ناحية، وتدعيم مشروعها السياسي (الشيعي) من ناحية أخرى، وحتى لا تصبح سوريا منصَّة (أو حديقة خلفية) يمكن أن تتعرَّض من خلالها الحركة الشيعية اللبنانية للهجوم من ناحية ثالثة. كما يرتبط الموقف الإيراني أيضًا بالمخاوف من إقامة كيان كردي يتمتَّع بالاستقلال الذاتي شمال سوريا[٧].

وتشير هذه الأهداف والرؤية الإيرانية، وتطورات أوضاعها الداخلية، إلى احتمال تقريب وجهات النظر بين طهران وأنقرة، فالاتفاق بينهما في الحفاظ على وحدة سوريا حتى لا يقيم الأكراد دولة لقوميَّتهم تثير القلاقل داخل

(١) Robert S. Ford, The Syrian Civil War a New Stage, Op. cit., p. ٧.

(٢) بحر الزين مسعودي، الأزمة السورية في السياسة الخارجية الروسية والتركية من (٢٠١١–٢٠١٩)، مرجع سابق ، ص ص ٧٢–٧٣.

(٣) شرون مريم، الاستراتيجية الأمنية التركية تجاه سوريا ٢٠١١–٢٠١٨، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٩)، ص ٣٣.

(٤) اتصالات سرِّية بين تركيا والنظام السوري، العربي الجديد، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢R٦G٣tJ

(٥) دعم موسكو بالمنطقة الآمنة في سوريا مرهون بموقف أنقرة في إدلب، وكالة الأناضول، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢DtxVLE

(٦) إيران: اتفاق المنطقة الآمنة شمال شرق سوريا مُستفز، التلفزيون السوري، ١٩ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: bit.ly/٢R٥bzYL//:http

(٧) Aniseh Bassiri, Raffaello Pantucci, Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict, (UK: RUSI, August ٢٠١٦), pp. ٧–٨.

دولتيهما، وحاجة البلدين لدعم بعضهما البعض سياسيًّا على أساس قاعدة التعاملات الاقتصادية والتبادلات التجارية والنفطية تؤكِّد إمكانيات تعديل مواقفهما تجاه قضايا الخلاف، ويرفع بشكل خاص من احتمالات تفهُّم طهران لمخاوف أنقرة[١].

٥- النظام السوري:

يرفض النظام السوري إقامة منطقة آمنة أحادية الجانب لما يراه فيها من انتقاصٍ لسيادته على أرضه، خصوصًا من قبل تركيا، الغريم التاريخي لسوريا. حيث كان النظام السوري قبل اتفاق سوتشي في موقفٍ لا يحسد عليه، فالشمال السوري كان قابعًا تحت سيطرة إما قوات كردية مدعومة أمريكيًّا منذ ٢٠١٤، أو قوات تركية مع قوات أخرى تابعة لها منذ التدخُّلات العسكرية التركية. فعلى الرغم من تخوُّف دمشق من ازدياد قوة الأكراد، ينتابها خوف آخر من عدم خروج تركيا من الشمال السوري[٢].

يسعى النظام السوري منذ البداية لبسْط نفوذه على كامل الأراضي السورية ورفض التدخُّلات الأجنبية (باستثناء روسيا وإيران بطبيعة الحال)، فغضَّتْ دمشق الطرف عن سيطرة الأكراد على الشمال السوري، ولكن دون أن تمسَّ بالسيادة السورية، ففي مارس ٢٠١٩ هدَّدت قوات الأسد الأكراد باسترداد الأجزاء الواقعة تحت سيطرتهم بالقوة في حالة عدم التزامهم بالقوانين[٣].

وترى دمشق أن منطقة شمال سوريا تمثِّل أهمية خاصَّة من أجل رفض هيمنة تركيا الإقليمية، حيث سعتْ لقتْل الطموحات التركية في الهيمنة الإقليمية بعدما تحوَّلت لعدوٍّ لها من جديد، وتخطَّتْ عقدًا كاملًا من الاستثمار في علاقتهما[٤] منذ توقيع اتفاق أضنة[*]، كما قادت سوريا تغييرات ديموغرافية استباقًا لبناء تركيا المنطقة الآمنة[٥]. ولعلَّ من شأن اتفاق سوتشي ٢٠١٩ الذي أبرمته تركيا مع روسيا أن يطمئن دمشق على حقيقة الأهداف التركية، خصوصًا في ظل تطور موقف أنقرة تجاه الأسد، والرغبة التركية في وحدة الأراضي السورية.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه الفكرة، راجع:
- Remziye Yilmaz-bozkus, Main determinants of Turkey's Foreign Oil and Natural gas strategy, Journal of research in Economics, politics & finance, ٢٠١٨, Vol. ٣, No .٢, p. ١١٤.

(٢) شرون مريم، الاستراتيجية الأمنية التركية تجاه سوريا ٢٠١١-٢٠١٨، مرجع سابق ، ص ٣٣.

(٣) Country of Origin Information Report Syria: The security situation, (The Hague: CAB, July ٢٠١٩), p. ٥٧.

(٤) Charlotte Hélène Schuringa, Turkey and its call for a safe area in Syria, Op.Cit., p٣٤.

(*) اتفاق أضنة هو اتفاق بين تركيا وسوريا عام ١٩٩٨ لنزع فتيل الأزمة بينهما آنذاك. وتعهدت سوريا بموجب الاتفاق إيقاف دعمها لحزب العمال الكردستاني، وألا تكون أراضي الدولتين مصدر تهديد للدولة الأخرى، والسماح لتركيا بالتدخُّل حتى ٥ كلم داخل الأراضي السورية في حين فشلت سوريا في إيقاف أي تهديدات لتركيا، وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورًا إيجابيًّا من حينها. وحاليًّا، تعتبر تركيا الاتفاقية مسوغًا للتدخُّل العسكري المباشر. للمزيد حول ملابسات اتفاق أضنة، راجع:
- حامد السويداني، العلاقات التركية السورية ١٩٩٨-٢٠١١، مجلة دراسات إقليمية، المجلد التاسع، العدد ٢٧، ٢٠١٢، ص ص ١٨٧-١٨٨.

(٥) Murat Aslan, Turkey's Reconstruction Model in Syria, (Istanbul: SETA, ٢٠١٩), p. ٣٥.

٦- إسرائيل:

لم تُبْدِ إسرائيل موقفًا واضحًا إزاء إقامة المنطقة الآمنة في الشمال السوري، بسبب موقعها الثانوي في سلَّم أولويات الإدارة الإسرائيلية؛ فالهدف الإسرائيلي في سوريا يتمثَّل بصورة أساسية في تقليص دور إيران وحلفائها فيما يتعلَّق بمرتفعات الجولان خصوصًا، وسوريا عمومًا، لما يمثِّله هذا الوجود من تهديد لأمنها. وبالتالي فلا يبدو أن إسرائيل سوف تتَّخذ خطوات مؤثِّرة في مستقبل المنطقة الآمنة طالما ظلَّتْ بعيدة عن أيادي إيران(١).

غير أن هذا الموقف لا ينفي أهمية الدور الإسرائيلي في سوريا، حيث توجِّه إسرائيل ضربات جوية بصورة مستمرَّة ضدَّ أهداف إيرانية في سوريا منذ ٢٠١٨، وذلك لحماية أمن حدودها، وقطع طرق الإمدادات الإيرانية للبنان، وهو ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لزيارة موسكو للتنسيق بين البلدين حول الضربات الجوية والتفاهمات السياسية، حيث أدركت تل أبيب أهيمة الدور الروسي في الأزمة السورية(٢).

إذن تسعى إسرائيل لعدم تكوُّن "حزب الله" جديد في سوريا، حيث بادرت بالتدخُّل العسكري لإضعاف القدرات الإيرانية العسكرية في سوريا، وتسعى عبر روسيا لاحترام خطوط وقف إطلاق النار لعام ١٩٧٤ وتأمين المنطقة منزوعة السلاح في الجولان، وتأمين الضغط الروسي لإجبار إيران على إزالة جميع قواتها العسكرية والميليشيات المرتبطة التي أرسلتْها للقتال في سوريا(٣). ومع عزم الولايات المتحدة سحب قواتها من سوريا، تنتظر إسرائيل سيناريوهات متعدِّدة، مع التأكيدات الأمريكية فيما يتعلَّق بحماية أمن إسرائيل(٤).

٧- الأكراد:

ألقت الأزمة السورية بظلالها على الأكراد (خصوصًا حزب الاتحاد الديمقراطي PYD)، مثل باقي طوائف المجتمع السوري، حيث عزَّزت التطلُّعات القومية الكردية(٥)، وهو ما أدَّى عمليًّا لنقض عملية السلام(٦) بينهم وبين تركيا(٧). واستغلَّت القوات الكردية تحرير مناطق من داعش في شمال سوريا بين ٢٠١٢-٢٠١٣ لإقامة دولتهم المنشودة بحكم الأمر الواقع، من خلال إقامة "كانتونات" على الحدود السورية التركية بحكم ذاتي(٨).

فلطالما داعب هاجس الدولة الكردية خيال الأكراد، فاستغلُّوا ضعف الموقف التركي لإقامة كيانهم بالتحالف مع الولايات المتحدة، حيث لا تريد تركيا زيادة عدد المهاجرين إليها، كما لا يمكنها (ولا تريد) مواجهة

(١) حسين ألب تكين، المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها في سوريا، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢-١٣٣.

(٢) زينب مصطفى، تدابير بناء الشراكة: التوافق الروسي الإسرائيلي في سوريا، آفاق سياسية، العدد ٤٢، أبريل ٢٠١٩، ص ص ٢٤-٢٦.

(٣) Robert S. Ford, The Syrian Civil War a New Stage, Op. cit., p. ١٦.

(٤) لمزيد من التفصيل، راجع: تاموز أفيفي، وآرجان غانجي، انسحاب الولايات المتحدة من سوريا: متابعة ردود الفعل الإسرائيلية والإيرانية في وسائل الإعلام، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٠ يناير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٣EvtMR

(٥) Charlotte Hélène Schuringa, Turkey and its call for a safe area in Syria, Op. cit., p. ٣١.

(٦) حول عمليات السلام التركية-الكردية، راجع: أنا فيلالا، محادثات السلام الجديدة في تركيا: الفرص والتحديات في حل النزاعات، مجلة رؤية تركية، المجلد الثاني، العدد ٣، خريف ٢٠١٣، ص ص ١٩-٢٨.

(٧) Charlotte Hélène Schuringa, Turkey and its call for a safe area in Syria, Op. cit., p. ٣٥.

(٨) Murat Aslan, Turkey's Reconstruction Model in Syria, Op. cit., p. ٣٢.

القوات الروسية، خاصَّة في ظلِّ علاقتها المتوتِّرة مع واشنطن[١]؛ فارتأى الأكراد أن الفرصة باتت سانحة لتحقيق حلمهم التاريخي، وبدأوا في تشكيل وحدات حماية الشعب الكردي، والتي عرفت باسم "قوات سوريا الديمقراطية" بعد انضمام قوات عربية تابعة للإدارة الكردية، وشرعنت وجودها بمحاربة تنظيم داعش بدعم أمريكي. وقد كان حزب الاتحاد الديمقراطي حريصًا على إبقاء قنوات تواصل بينه وبين روسيا وحكومة الأسد، حتى مع ضعف احتمال إقامة الحكم الذاتي، في محاولة منهم للعثور على حليف ضدَّ تركيا في حال انسحاب الولايات المتحدة[٢]. وهو ما حدث فعلًا عقب الاتفاق الكردي السوري لمواجهة عملية "نبع السلام"، والسماح للجيش السوري بالوصول للحدود التركية[٣].

ثالثًا– العمليات العسكرية في سوريا واحتمالات التحالف والصراع

يركز هذا المحور على طبيعة العمليات العسكرية في شمال سوريا في الفترة الأخيرة، وتعاطي الأطراف المختلفة معها، واحتمالات التحالفات والتحالفات المضادَّة حول تلك العمليات والمنطقة الآمنة التي تسعى تركيا والولايات المتحدة لإنشائها. ومن ثم فهو محاولة لفهم الأفعال وردود الأفعال الواقعة والمتوقعة.

إن أبرز ما يميز عام ٢٠١٩ بالنسبة لشمال سوريا –وربما لمجمل الأزمة السورية– هو التدخل التركي في الشمال السوري، حيث أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٩ أكتوبر ٢٠١٩ بدء عملية "نبع السلام" العسكرية في تركيا، بالتعاون مع قوات الجيش السوري الحر، ضدَّ كلٍّ من حزب العمال الكردستاني وقوات سوريا الديمقراطية وتنظيم داعش في شمال سوريا للقضاء على الممرِّ الإرهابي المراد إنشاؤه قرب الحدود التركية الجنوبية، وعمل منطقة آمنة تضمن عودة اللاجئين السوريِّين إلى بلادهم[٤]. وشهدت مدينتا تل أبيض ورأس العين قصفًا بالمدفعية التركية في ذات اليوم، قبل أن تعبر قوات تركية برية الحدود مع سوريا، لتصل في اليوم التالي حتى ٨ كليومترات في العمق السوري لمدينة تل أبيض، وحتى ٤–٥ كليومترات في مدينة رأس العين. وقد أعلنت وزارة الدفاع التركية السيطرة على كامل مدينتي رأس العين وتل أبيض في ١٢ و١٣ أكتوبر على الترتيب. وفي ١٥ أكتوبر، أعلنت روسيا سيطرة النظام على مدينة منبج بعد يومين من الاتفاق السوري–الكردي، وتسيير دوريات روسية لمنع أي مواجهات عسكرية بين النظام وتركيا. وفي اليوم التالي أعلن الجيش التركي السيطرة على ١١ قرية في محيط مدينتي تل أبيض ورأس العين، في حين دخلت قوات النظام مدينة عين العرب كوباني[٥].

وقد علَّق الجيش التركي عملية "نبع السلام" لمدة ٥ أيام (تمَّ تمديدها فيما بعد) وأعلن وقف إطلاق النار بعد اتفاق أمريكي–تركي في ١٧ أكتوبر تنسحب بموجبه القوات

(١) Robert S. Ford, The Syrian Civil War a New Stage, Op. cit, pp. ٧–٨.

(٢) Ibid., p. ١١.

(٣) مسؤول كردي: التفاهم بين "قسد" والجيش السوري عسكري بحت، روسيا اليوم، ١٤أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٣٤Fv١PO

(٤) أردوغان يعلن انطلاق عملية نبع السلام بشمال سوريا، وكالة الأناضول، ٩أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٥ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٤zF٥tu

(٥) للمزيد حول التطورات الميدانية والسياسية لعملية نبع السلام، راجع:

– التطورات أولًا بأول .. تغطية مباشرة لعملية نبع السلام، TRT عربي، ١٢ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٧ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
http://bit.ly/٢YzWGQh

– تطورات عملية "نبع السلام" التركية في سوريا يومًا بيوم، الجزيرة.نت، ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٧ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٥١٨ygy

التركية لـ٢٠ ميلًا من الحدود التركية-السورية، كما يسمح لوحدات حماية الشعب الكردية بالانسحاب من المنطقة الآمنة في شمال سوريا، وإيقاف العقوبات الأمريكية ضدَّ تركيا بسبب العملية[١]. كما اتَّفقت كل من تركيا وروسيا في ٢٢ أكتوبر على نشر حرس الحدود السورية والشرطة العسكرية الروسية على الحدود مع تركيا، وسحب المسلَّحين الأكراد لمسافة ثلاثين كيلومترًا عن الحدود[٢].

وعلى الرغم من ذلك، تتبادل الأطراف الاتهامات حول مدى الالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار. غير أن الرئيس الأمريكي قال أوائل شهر ديسمبر: "الحدود والمنطقة الآمنة تعملان بشكل جيد للغاية، وأنا أعطي تركيا الكثير من الفضل في ذلك. وقف إطلاق النار مستقر".[٣] وبعد مرور قرابة شهرين على إطلاق العملية، ما زالت تركيا تلوِّح باستئناف العملية العسكرية في سوريا "حال عدم الوفاء بالتعهُّدات المقدَّمة لها، وأنها لن تخرج من سوريا حتى يتمَّ تطهير «المنطقة الآمنة» من الإرهابيِّين"[٤].

(١) للمزيد انظر:
- نائب الرئيس الأمريكي يعلن وقف العملية العسكرية التركية في سوريا، سي إن إن عربي، ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٥ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cnn.it/٢pNyi٠e
- تفاصيل وبنود اتفاق وقف إطلاق النار في شمال سوريا، سي إن إن العربية، ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول ٣ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cnn.it/٣٤ExxWp

(٢) اتفاق روسي تركي حول شمال سوريا، روسيا اليوم، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٥ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢qp٣٨wf

(٣) ترامب يشيد بالتدخل التركي في شمال سوريا: الحدود آمنة ووقف إطلاق النار مستقر، سي إن إن عربي، ٤ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٧ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cnn.it/٢Po٣Fr٤

(٤) تركيا: نحتفظ بحقنا في مواصلة "نبع السلام" حال عدم الوفاء بالتعهدات، وكالة الأناضول، ٦ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٧ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

يمكن القول إن العملية العسكرية أعطت نتائج جزئية لكل الأطراف من جهة، كما أنها مثَّلت تهديدًا وجوديًّا لهم من جهة أخرى[٥]، حيث لم تحقِّقْ تركيا ما كانت تطمح له في إقامة المنطقة الآمنة على طول الشريط الحدودي مع سوريا، فالقوات النظامية سيطرت على مدن مهمَّة في الشمال السوري تحول دون تحقيق تركيا هدفها، كما لم تستطع تركيا إحداث أي نتائج سياسية داخلية حقيقية بسبب غياب الحليف السياسي السوري. كما أن الأكراد خسروا حلم الدولة الكردية لحدٍّ كبير، ولكنهم حقَّقوا إعادة تموضع باقترابهم من النظام السوري. أما المعارضة فقد اكتسبت مزيدًا من الدعم للجيش السوري الوطني(*) "حديث التشكيل" بفضل مشاركته في عملية "نبع السلام"، ولكنها ما زالت غائبة عن أي حوار سياسي حقيقي. أما النظام فقد وصل للشمال السوري أخيرًا، ولكنه لا يملك المقومات التي تهيِّئ له إدارة المنطقة. أما الحديث عن إعادة الإعمار وعودة اللاجئين فلا محل له قبل تحقيق الأمن والاستقرار في المنقطة.

وهكذا يبدو -أكثر من أي وقت مضى- أن الصراع في سوريا بات بأيدي أطراف دولية وإقليمية، مع الإشارة لتقلُّص الدور الإيراني في مقابل الدور الروسي، فلم يكن للداخل السوري دور يُذكر في تحريك أو إيقاف عملية "نبع السلام". ويمكننا القول بأن روسيا هي الرابح الأكبر من عملية "نبع السلام"، من خلال زيادة أوراقها في الأزمة السورية، وتحقيق هدفها في استرداد نظام بشار الأسد لشرعيَّته مرة أخرى.

http://bit.ly/٢RokVPI

(٥) التموضعات الجديدة للمعارضة والنظام والأكراد وداعش في سوريا بعد نبع السلام، ندوة لمركز الجزيرة للدراسات، موقع يوتيوب، ٧ ديسمبر ٢٠١٩. متاح عبر الرابط التالي:
A٠٢١https://youtu.be/wtSnNCD

(*) الجيش السوري الحر سابقًا.

خاتمة: احتمالات التحالف والصراع شمال سوريا

يتَّضح من مواقف الأطراف، وتصوُّراتهم لمصالحهم وتوازنات القوى الراهنة، عدد من الأمور:

أولًا- إن المصالح التركية تجاه إنشاء المنطقة الآمنة شمال سوريا هي الأقوى من بين الأطراف الفاعلة المختلفة، وهي الأكثر تعرضًا للتهديد والخطر[١]، ومن ثم فاحتمالات تراجعها تُعد أقل في مقابل الأطراف الأخرى، كما أنها استطاعت، وعبر قوتها المتنامية تأمين مصالحها في هذه المنطقة، مع توافقات جد عسيرة بين أطراف متعارضة. وتعي تركيا أن نجاح إقامة منطقة آمنة يعتمد على حفاظها على التوازن الدقيق الذي تقيمه في الشمال السوري مع استمرار تواجدها على الأرض.

ثانيًا- لا تجد القيادة الروسية والإيرانية، وبدافع من الحفاظ على مصالحهما، وأمام رغبة تركيا الجامحة في إقامة منطقة آمنة شمال سوريا، بدًّا من الموافقة الضمنية على إقامة تلك المنطقة، مع التأكيد أن تكون هذه المنطقة تحت إشراف تركي أكثر منه أمريكي؛ انطلاقًا من فهمهما لما بين تركيا والولايات المتحدة من اختلاف، هذا من جانب، وما بينهما وبين أنقرة من مصالح اقتصادية وسياسية من جانب آخر.

ثالثًا- وضَع تأكيدُ / إعلانُ الرغبة في إقامة كيان كردي على الحدود الأكرادَ بين مطرقة الأتراك وسندان الإيرانيِّين، كما دفع بروسيا للتخلِّي عنهم. ويؤكِّد هذا من جانب آخر على أن القوى الخارجية دائمًا ما تستخدم الوكلاء المحليِّين لتحقيق أهداف وقتيَّة، ثم إذا ما تحقَّقت انفضَّ التحالف واستحال الصديق عدوًّا، وتبرِز العلاقات الأمريكية مع أحزاب الأكراد ذلك بامتياز. وبالتالي فكما أعادتهم الأزمة السورية إلى خارطة المشهد الإقليمي، فإن هذه الأزمة نفسها في طريقها إلى إعادة قضيَّتهم إلى حيث كانت[٢]، وهكذا، يبدو أن الأطراف الدولية كانت ترى في القوات الكردية مجرد دُمًى لتحقيق أهدافها، استعملتها الولايات المتحدة لإنهاء تنظيم داعش، وروسيا للضغط على تركيا في فترة توتُّر العلاقات بينهما، ورحَّبت دمشق بهم نكاية في الأتراك. كما دعمت روسيا الاتفاق السوري-الكردي حتى تضمن مفاوضات جدِّيَّة بين تركيا وسوريا، بوصف الأخيرة صاحبة السيطرة على الأرض الآن[٣]!.

رابعًا- تفتح العمليات العسكرية شمال سوريا، والمطالبات التركية بالمنطقة الآمنة، باب المحادثات مرة أخرى، وعرض الأزمة لتسوية سياسية برعاية الأطراف المختلفة[*]، غير مستبعدة منها الولايات المتحدة، فإعلانها سحب قواتها من سوريا لا يعني انسحابها من المشهد السوري، بل قيامها بمهمَّة أكثر التفافًا من خلال لعبها دور "فارض التوازن عن بعد"؛ فالولايات المتحدة لا تعدم أوراق التأثير في العلاقات مع الأطراف المختلفة بصفة عامة، وفي سياق الأزمة السورية بصفة خاصة.

وفي الأخير، فإن العمليات العسكرية، والمطالبات التركية في شمال سوريا، لا يمكن فهمها إلا في سياق لعبة أكثر شمولًا، تديرها الأطراف المختلفة كلٌّ حسب مصالحه وقدر قوَّته. كما لا يمكن فهمها إلا في سياق تفاعلات الأطراف

(١) Robert S. Ford, The Syrian Civil War a New Stage, Op. cit., pp. ٧-٨.

(٢) بصدد هذه الفكرة؛ انظر:
- Anne Sofie Schøtt, From the Forgotten People to World-Stage Actors: The Kurds Of Syria, (Copenhagen: Royal Danish Defence College, June ٢٠١٧), pp. ١٧-١٩.

(٣) اتفاق الأكراد مع نظام الأسد... من المستفيد الأكبر؟، فرانس ٢٤، ١٤ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٥ ديسمبر ٢٠١٩: http://bit.ly/٢DxTlaz

(*) يشار إلى بدء اجتماعات لجنة صياغة الدستور السوري بين وفدي النظام والمعارضة في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، رغم صدور قرار الأمم المتحدة ٢٢٤٥ في عام ٢٠١٥، الذي دعا لانعقاد لجنة لتعديل الدستور السوري.

المختلفة على الأرض، وتطور خارطة النفوذ الدولية في سوريا، إلى جانب تطورات الداخل في هذه الدول المختلفة المعنيَّة بالأزمة السورية. فعلى الرغم من أن إقامة المنطقة الآمنة يتطلَّب قرارًا من مجلس الأمن، إلا أن تركيا لم تستصدر بعد قرارًا من مجلس الأمن، فقد حاولت تركيا الحصول على دعمه في عام ٢٠١٢، ولكنها فشلت بسبب الاعتراض الروسي[١]. غير أن هذا الموقف الروسي تطوَّر خلال عملية "نبع السلام" في ٢٠١٩، حيث شكَّلت عائقًا أمام مشروع قرار أوروبي في مجلس الأمن يدين العملية التركية ويدعو لوقف الهجوم على شمال سوريا[٢].

*****

(١) بشير عبد الفتاح، تركيا ومأزق المنطقة الآمنة بسوريا، الجزيرة.نت، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٦ ديسمبر ٢٠١٩،متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٣٣xDAuR

(٢) مجلس الأمن يناقش بيانا يدعو أنقرة للعودة إلى الدبلوماسية بعد عمليتها العسكرية بسوريا، فرانس ٢٤، ١٠ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
NYB٦v٣٤p://bit.ly/htt

التحالف السعودي الإماراتي في اليمن: من الاتفاق إلى الاختلاف

شيماء بهاء الدين(*)

مقدمة:

في مارس ٢٠١٥ يدخل التحالف السعودي الإماراتي إلى اليمن معلنًا هدف التصدي للحوثيين بعد أن أطاحوا بالحكومة المعترف بها دوليًا في العاصمة صنعاء، وحينها تم إبعاد قوات الحوثي عن معظم السواحل اليمنية. ويمكن القول إن ما بدا مجرد صراع داخلي على السلطة بين قوتين متعارضتين؛ هما: قوة الحوثيين (أو جماعة أنصار الله) ومعها الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، في مواجهة قوة الرئيس عبد ربه منصور هادي (والأحزاب الموالية له) تحوَّل إلى صراع إقليمي ومواجهات جيوسياسية بين معسكري طهران (داعمة للطرف الأول) والرياض (داعمة للطرف الثاني)؛ لكن ما يزيد الأمور تعقيدًا أنه بعد مرور أعوام، تحوّل الطرفان إلى أطرافٍ عدة تؤذن بتقسيم اليمن عن طريق تغذية فكر المليشيات، فعلى جانبٍ نجد المجلس الانتقالي الجنوبي وهو خاضع للنفوذ الإماراتي، وهناك قوات الشرعية التي تخضع للنفوذ السعودي، وهنالك المنطقة الوسطى بالإضافة إلى الشمال الذي يقع تحت سيطرة الحوثيين.

وتعود جذور الأزمة اليمنية إلى عام ٢٠١٣ بعدما تحول الحراك الشعبي إلى مواجهات مسلَّحة، حيث الفشل في إتمام الانتقال السياسي الذي كان من المتوقع أن يُحدِث استقرارًا في البلاد عقب الثورة التي أجبرت علي عبد الله صالح على تسليم السلطة لنائبه هادي في نوفمبر ٢٠١١؛ ومن ثم فقد واجهَ اليمنُ خلال تلك الأثناء عدة مشكلات أبرزها هجمات تنظيم القاعدة في اليمن، والحركة الانفصالية في الجنوب، واستمرار موالاة عدد كبير من قيادات الجيش اليمني للرئيس السابق علي عبد الله صالح، فضلا عن الفساد، وارتفاع معدل البطالة، وغياب الأمن الغذائي.

وبشأن المواجهة مع الحوثيين على وجه الخصوص، فقد استغلت حركة الحوثيين، التي تنتمي إلى طائفة الشيعة الزيديين في اليمن والتي خاضت غمار تمردات عدة ضد الرئيس السابق صالح، ضعف الرئيس هادي للسيطرة على مناطق في شمال البلاد في محافظة صعدة والمناطق المجاورة لها، حيث وقع انقلاب الحوثيين على ثلاث مراحل: تخزين الأسلحة، واجتياح المناطق النائية في الشمال، ثم الاستيلاء على العاصمة صنعاء، في سبتمبر ٢٠١٤، الأمر الذي لم يتحقق إلا بتعاون صالح مع الحوثيين، والإطاحة رسميًّا بالحكومة في يناير ٢٠١٥؛ حيث حاصروا القصر الرئاسي والمناطق الحيوية، ووضعوا الرئيس هادي ووزارته قيد الإقامة الجبرية، ثم تمكن هادي من الفرار إلى مدينة عدن جنوب البلاد. لكن حاول الحوثيون والقوات الأمنية الموالية لصالح إحكام السيطرة على عموم البلاد، ما أجبر الرئيس هادي إلى الفرار خارج البلاد في مارس ٢٠١٥[(١)].

إثر ذلك كان استشعار أطراف إقليمية عدة الخطر، تحديدًا السعودية التي اعتبرت ما حدث محاولة من إيران لترسيخ نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، بما يعد تهديدًا لأمنها القومي. وفي ٢٦ مارس ٢٠١٥ أعلنت المملكة العربية السعودية قيادة تحالف عربي من عِدة دول عربية وإسلامية، وفي مقدمتها دول الخليج العربي استجابة لطلب

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) قراءة في كتاب "اليمن في أزمة: الطريق إلى الحرب"، عرض: موقع عين أوروبية على التطرف، ٣١ مايو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٤GW٤U

من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي؛ وذلك بهدف إعادة حكومة هادي إلى حكم البلاد، مدفوعة بمخاوفها من تنامي القوة الشيعية في المنطقة، ذلك فضلاً عن المخاوف إزاء تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وفروعه وظهور تنظيم الدولة (داعش) الذي وجد بيئة خصبة مع انهيار مؤسسات الدولة اليمنية، وقد تلقى التحالف دعمًا لوجستيًا واستخباراتيًا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا[١].

وينقسم هذا التقرير إلى ما يلي: أولًا-أهداف التحالف: بين المعلن والكامن، وأسباب الخلاف، ثانيًا-نبذة عن أبرز العمليات العسكرية للتحالف، ثالثًا-الموقف الرسمي اليمني من التحالف (باعتبار حكومة هادي الطرف الداعي له)، رابعًا-التفاعلات الإقليمية، خامسًا-أبرز جهود التسوية، سادسًا-الأوضاع الإنسانية: تيه بين تضارب المصالح.

أولًا- أهداف التحالف: بين المعلن والكامن، وأسباب الخلاف

وفي هذا الإطار، نتناول أهداف التحالف العربي (السعودي-الإماراتي قيادة) خلال مرحلتين: الأولى: الاتفاق بين طرفي التحالف الرئيسيين السعودية والإمارات وفيها نميز بين الأهداف المعلنة والأهداف الكامنة. والثانية: وهي مرحلة الخلاف بين السعودية والإمارات، حيث تضاربت الأهداف.

المرحلة الأولى: الأهداف المعلنة: حيث القول بأن الحرب بذاتها لم تكن هدفًا سعوديًا أو إماراتيًا، بل كانت ضرورة بموجب محددات أساسية، أهمها الاستجابة لطلب الشرعية اليمنية بعد انقلاب الحوثيين على المسار السياسي المتوافق عليه يمنيًا، والمدعوم دوليًا عبر المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، فضلًا عن اعتبار أن تلك الحرب تتسق مع الاستراتيجية الإماراتية المتمثلة في المساهمة بأمن وسلامة السعودية، ثم الممرات الملاحية الدولية، إضافة إلى مكافحة الإرهاب، التي التزمت بها القوات المسلحة الإماراتية في اليمن، بالتنسيق مع الولايات المتحدة والسعودية[٢]؛ ومن ثم تحقيق أهداف استراتيجية في تقويض المخطط الإيراني التوسعي الذي تقوده عبر ذراعها (ميليشيات الحوثي "الإرهابية") في السيطرة على اليمن واستخدامها كمنصة لتهديد دول الجوار والأمن القومي العربي والملاحة الدولية عبر سيطرتها على خليج عدن ومضيق باب المندب.

كما أعلن التحالف أنه يعمل على بناء جيش يمني وقوات أمنية وطنية قادرة على إدارة العمليات العسكرية للدفاع عن اليمن واستكمال تحرير ما تبقى[٣]. أيضًا كان القول بأن إنقاذ الوضع الإنساني المتدهور في اليمن أولوية قصوى، وأنه كان يوازي العمل العسكري والانتصارات الميدانية، تلبية لنداءات وإنشاء لجسور إغاثية جوية وبحرية[٤].

إلا أن الواقع يقول إن المعادلة أوسع من ذلك: حيث إننا أمام صراع إقليمي صفري ومواجهات جيوسياسية بين معسكري الرياض وطهران، صراع على النفوذ والزعامة بعيدًا عن اعتبارات الأمن القومي للدول بالمعنى المتعارف عليه؛ ويصبح الأمر أكثر مدعاة للتعجب إذ إن كلا المحورين قد وضع نصب عينيه الانتصار في اليمن

(١) الأزمة في اليمن: من يحارب من؟، بي بي سي عربي، ١٦ أكتوبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٢ffs٤

(٢) عن إعادة الانتشار...واستراتيجية التحالف في اليمن، سكاي نيوز العربية، ١٠ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/HBQkh

(٣) الإمارات شريك فاعل في تحقيق أهداف التحالف في اليمن، الاتحاد، ١٧ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/sFWAz

(٤) المرجع السابق.

وإلحاق الهزيمة بالطرف الآخر فيما بقي اليمن ينزف بلا توقف.

ذلك علمًا بأن الصراع الإقليمي في اليمن ليس جديداً (وإن اختلفت أطرافه)، إلا أنه –ومع تفجر أولى حروب صعدة عام ٢٠٠٤– فقد ارتفعت حمى الصراع بين المعسكرين في الإقليم ليصل إلى ذروته بتدخل القوات السعودية في القتال إلى جانب القوات الحكومية اليمنية في الجولة السادسة والتي بدأت في أغسطس ٢٠٠٩ وانتهت في فبراير ٢٠١٠، ففي مقابل المساندة السعودية لنظام صالح في مواجهة حركة أنصار الله، فقد اتخذت إيران موقفًا صريحًا مؤيدًا للحركة التي ظلت قياداتها تنكر صلتها بإيران، إلا أنه –وبعد سقوط العاصمة صنعاء بيد هذه الحركة في سبتمبر ٢٠١٤– خرج العديد من المسؤولين الإيرانيين ليعبّروا عن نشوتهم بما حدث[١].

المرحلة الثانية: الخلاف بين السعودية والإمارات، والذي تجلت أبرز مظاهره في مدينة عدن (جنوبي اليمن)، ذلك التصعيد بين الحليفتين الاستراتيجيتين: السعودية والإمارات، من شأنه أن يؤدي إلى انفصال الشق الجنوبي من اليمن. ففي ٧ أغسطس ٢٠١٩، اندلعت مواجهات عنيفة في عدن، المدينة الساحلية والعاصمة الفعلية الراهنة لليمن، بين المجلس الجنوبي الانتقالي؛ وهو تحالف المليشيات الانفصالية التي ثبت أنها مدعومة ماليًا وعسكريًا من الإمارات، وبين الحكومة المعترف بها دوليًا بقيادة الرئيس هادي، المقيم في السعودية الداعمة له. هذه المواجهات سلطت الضوء على الصراع في الأهداف بين الحليفين.

فالسعودية، تهدف في المقام الأول من تدخلها في اليمن إلى تأمين حدودها الجنوبية ضد تدخلات الحوثيين المدعومين من منافستها الإقليمية التاريخية، إيران، إذ ركزت الرياض جهودها على محاربة الحوثيين في الجزء الشمالي من اليمن، ودعمت حكومة هادي باعتبارها الكيان الوحيد المعترف به دوليًا. من جهة أخرى، وعلى النقيض من الأهداف السعودية، سعت الإمارات إلى تعزيز دورها في الصراع لتوسيع نطاق وصولها العسكري والاقتصادي إلى القرن الأفريقي ومضيق باب المندب، الرابط الحيوي في طريق التجارة العالمية.

من أوجه التناقض الأخرى أنه في الوقت الذي ينظر فيه قادة السعودية والإمارات إلى إيران على أنها تهديد خطير، إلا أن الإمارات ترتبط مع إيران بعلاقات دبلوماسية واقتصادية [٢]، وأيضًا هناك من يرد هذا المسلك الإماراتي إلى التصرفات السعودية أحادية الجانب في جنوب اليمن، وذلك من خلال اتخاذ المملكة مجموعة من الإجراءات استفزت الإمارات ومنها: (١) إيداع مليارَي دولار في البنك المركزي اليمني في عدن، (٢) قيام محمد آل جابر، سفير السعودية في اليمن، بزيارة إلى عدن، قام خلالها بتفقّد ميناء عدن الذي تستشعر الإمارات إزاءه حساسية عالية، قائلًا إن السعودية لديها خطة لليمن لافتًا إلى تطوير ميناء عدن وميناء المكلا لتطوير الاقتصاد وتوفير فرص عمل، (٣) قامت القوات السعودية البحرية بإنزالات كبيرة لعشرات العربات المسلحة والجنود في محافظة المهرة، وسيطرت من خلالها على مواقع استراتيجية بهذه المحافظة بعدما كانت –حتى الأمس القريب– موضع ترقب واهتمام من الجانب الإماراتي لحاجته إليها في الضغط على سلطنة عمان.

وبالتالي، فالأمر يرتبط في جانب كبير منه بتنافس الطموحات الاقتصادية والتجارية بالأساس في المنطقة، هذه الطموحات لن تتحقق من دون جنوب اليمن، وكما ذكرنا

(١) علي الرعوي، حدود التنافس الإقليمي في اليمن!، جريدة الشبيبة، ١٦ نوفمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/HʌfET

(٢) مجلة أمريكية: توتر الرياض وأبوظبي يتصاعد باليمن...هذه تداعياته، الاستقلال، ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/DFTnK

فإن الإمارات تضع كل ثقلها في الجنوب إلا إنها لم تنسَ مصالحها أيضًا في الشمال اليمني، وذلك عبر دعم الابن الأكبر للرئيس اليمني السابق على عبد الله صالح، الذي تصنع منه حصان طروادة في الشمال لتثبت نفوذها في مقابل المصالح السعودية[١].

ومن ثم، فإنه بعد سنوات من عمليات التحالف في اليمن أدت الأهداف المتباينة باليمن إلى تعقيد هذا التحالف، إن لم يكن قد تم تدميره، ولاسيما بعد سحب الإمارات لقواتها، مما يُعد اعترافًا منها بأن الحرب في اليمن لا يمكن كسبها عسكريًا، وربما تعتبر الإمارات أن مهمتها المتمثلة في تأمين الموانئ والنفوذ السياسي في الجنوب قد اكتملت بشكل أساسي[٢]. وفي هذا الإطار فإن أبوظبي (على عكس السعودية) تتبع سياسات تدعم انقسام اليمن إلى جنوب (تسيطر عليه) وشمال[٣].

وأدت أزمة عدن، إلى بيان عمق الشروخ في التحالف السعودي الإماراتي، ويظهر الخلاف في أن المجلس الجنوبي الانتقالي الانفصالي الذي سيطر على القصر الرئاسي والمقرات الحكومية في عدن يتألف من العديد من القوى والأحزاب والميليشيات، أقواها هي قوات الحزام الأمني، التي تتلقى الدعم من أبوظبي. بينما دعت السعودية الانفصاليين للتنازل عن السيطرة على عدن، وتمثلت أحدث المحاولات في اتفاق الرياض (سنأتي إليه لاحقًا)[٤].

لكن ما التحديات المحتملة للخلاف وإعلان الانسحاب الإماراتي؟ فضلًا عن دعم المجلس الانتقالي، يمكن القول إن هناك دعما إماراتيا، غير مباشر، إزاء هجمات الحوثيين ضد السعودية، فقد شكل إعلان الإمارات عزمها سحب قواتها من اليمن، وما تبعه من نتائج وانعكاسات على أرض الواقع، الحافز الأساسي للحوثيين لشن الهجمات على السعودية[٥]؛ بمعنى أن هذا الخلاف يضع السعودية في مواجهة منفردة أمام الحوثيين؛ ما يُضعِف موقفها، وقد يتأثر الأداء الاستراتيجي للعمليات الجوية والبحرية السعودية، مع غياب الشريك الإماراتي الذي لن تتمكّن السعودية من إيجاد بديل إقليمي عنه (خاصة في الوقت الحالي، ولاسيما مع افتراق الطرق مع تركيا). وبالتالي، ستزيد أو تتضاعف التكلفة المادية للمواجهة المنفردة على عاتق السعودية، تحديدًا مع تركيز الحوثيين هجماتهم على المدن والمراكز الصناعية، والنفطية، ومصادر توليد الطاقة، في جيزان، وعسير، ونجران، ومناطق أخرى في العمق، واستمرار إيران وحزب الله في دعمهم، خصوصًا في مجال الصواريخ الباليستية، والطائرات دون طيار[٦].

كذلك هناك تداعيات إقليمية، فلا تنفصل كل تلك التجاذبات عن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر وباب المندب، والتي تتأثر بكل ما يجري حولها،

(١) النار العدنية تكشف الخلاف الجوهري بين الامارات والسعودية!، صحافة ٢٤، ١ فبراير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ciDEJ

(٢) مجلة أمريكية: توتر الرياض وأبوظبي يتصاعد باليمن...هذه تداعياته، مرجع سابق.

(٣) محمد سيف الدين، حرب اليمن...تداعيات قد تنتهي إلى "زلازل جيوسياسية"، وكالة أنباء الأناضول، ١٥ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jAfCz

(٤) الحكومة اليمنية والإمارات تتبادلان الاتهامات حول انقلاب عدن...والأزمة تهدد التحالف السعودي الإماراتي بالتمزق، البوستة، ٢١ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TSx٢٤

(٥) المرجع السابق.

(٦) التحالف العربي ومكافحة الإرهاب، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، الإطلاع بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٢OwMV

فتزداد –على سبيل المثال– عمليات القرصنة مع تصاعد التوترات[١].

والخلاصة في هذا الإطار أنه إن كانت الأهداف المعلنة للتحالف تتمثل في "إعادة السلطة الشرعية، ودحر الانقلاب الحوثي"؛ إلا أن الاستراتيجية الإماراتية جاوزت ذلك بإنشاء مليشيات مسلحة مستقلة عن السلطة الشرعية ودعمها، وبعضها مليشيات انفصالية، وبعضها محلية قبلية. وقد تحولت هذه المليشيات إلى عائق آخر أمام عودة الشرعية، فاستطالت الحرب، حتى تحولت إلى كارثة إنسانية، دفعت الإمارات إلى الانسحاب بهدوء من بعض مناطق تمركزها، خصوصًا في الشمال، وقد يتجاوز هذا التأثير إلى اتساع دائرة التباين في المواقف والمصالح بين الدولتين الحليفتين[٢].

خاصة أنه مما يجب الانتباه له أن الخلاف السعودي الإماراتي ليس مقتصرًا على الملف اليمني فقط، بل الأمر أبعد من ذلك، حيث يوجد تنافس بينهما على القيادة التاريخية والإقليمية، لا سيما مع تعاظم طموح امتلاك المزيد من القوة الاقتصادية والتجارية عبر بسط السيطرة على الموانئ والممرات البحرية، وتعاظمت تلك الرغبة بالتزامن مع الإعلان عن مشروع "الحزام والطريق" الصيني[٣].

(١) إيران والغرب: مواجهة نفوذ إيران تطيل حرب اليمن، جادة إيران، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xuFZo

(٢) انظر:
- مستقبل الصراع في اليمن بعد "انسحاب" القوات الإماراتية، العربي نقلا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LC0pI
- الحكومة اليمنية والإمارات تتبادلان الاتهامات حول انقلاب عدن، مرجع سابق.

(٣) محمد سيف الدين، حرب اليمن...تداعيات قد تنتهي إلى "زلازل جيوسياسية"، مرجع سابق.

ثانيًا– نبذة عن عمليات التحالف: من الوحدة إلى التفكك

لم يسبق للدولة اليمنية منذ انتهاء صيف ١٩٩٤ أن شهدت هذا الحشد العسكري وتعدد محاور الاستقطاب، وانتشار للتنظيمات والميليشيات المسلحة – غير المنضبطة– لذلك فاليمن تعيش حالة استثنائية من التعقيدات، قد لا تتمكن أي سلطة ادمة حلها في المدى القصير، خاصة مع تفاقم آثارها الاجتماعية والإنسانية[٤]. ويمكن تتبع أبرز المحطات العسكرية التي خاضها التحالف (والتي كانت متعددة المسارات ما بين الحوثيين وتنظيم القاعدة، وصولا إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، على نحو جعلها شديدة الارتباك، وغير قادرة على حسم أي من الجبهات) على النحو التالي:

في يوليو ٢٠١٥ بدأ التحالف العربي وقوات يمنية عمليات ميدانية لإخراج الحوثيين وحلفائهم من عدن، وفي السابع عشر من الشهر نفسه، أعلنت الحكومة اليمنية عدن مدينة محررة من الحوثيين، لتنهار في أغسطس سيطرة الحوثيين وحلفائهم بأغلب المحافظات الجنوبية المحيطة لعدن، وأبرزها لحج وأبين وشبوة، مع بقاء سيطرتهم على مناطق متفرقة بأطرافها.

وفي يناير ٢٠١٧ أطلق التحالف عملية "**السهم الذهبي**" للسيطرة على الجزء الجنوبي من الساحل الغربي لليمن والقريب من باب المندب، وتمكن خلال الشهور الأولى من العام نفسه من السيطرة على أغلب مناطق ذوباب والمخا غرب تعز.

لكن في فبراير ٢٠١٧ غادر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي عدن، بعد أزمة بين قوات موالية له وأخرى موالية للإمارات تسيطر على مطار عدن الدولي وقد رفضت توجيهاته، لنجد أنه في مايو ٢٠١٧ تعلن قيادات من

(٤) التحالف العربي ومكافحة الإرهاب، مرجع سابق.

"الحراك الجنوبي"، ومن حلفاء الإمارات في عدن، تشكيل "المجلس الانتقالي الجنوبي"، في خطوة اعتبرتها الحكومة "انقلاباً"؛ حيث أُعلن المجلس برئاسة محافظ عدن السابق عيدروس الزبيدي، وتبنى فصل جنوب اليمن عن الشمال. في الوقت ذاته يحدث تصعيد حوثي في يوليو ٢٠١٧؛ إذ يطلقون صاروخاً بالستياً بمدى غير مسبوق، قالوا إنه استهدف منشأة نفطية في مدينة ينبع السعودية.

في ٣ أغسطس ٢٠١٧ أعلن الجيش الإماراتي عن إطلاق عملية عسكرية ضد تنظيم القاعدة في شبوة، ستنفذها قوات "النخبة الشبوانية" التي قامت أبوظبي بتدريبها، بمشاركة قوة أمريكية، ومع انطلاق العملية قيل إن عناصر التنظيم انسحبوا إلى الجبال بعد تقدم تلك القوات. والملاحظ أن هذا الإعلان لم يكن من هيئة الأركان اليمنية، التي يفترض بها أن تكون المحرك الرئيس للعملية، وليست باسم التحالف الشريك مع الحكومة المعترف بها دوليًا، ومن الواضح أن الإعلان جاء من الجيش الإماراتي وحده، كما أكد البنتاجون العملية دون حتى ذكرٍ لتنسيقٍ مع الحكومة اليمنية[١].

ثم في نوفمبر ٢٠١٧ أعلن الحوثيون إطلاق صاروخ بالستي يستهدف مطار الملك خالد الدولي في الرياض[٢]، ذلك وسط تزايد التوتر بين الرياض وطهران واتهامات سعودية لإيران بتزويد جماعة الحوثي بالأسلحة والذخيرة. وهذا التصعيد أعقبه تطور خطير إثر قتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في ٤ ديسمبر من العام نفسه على أيدي حلفائه السابقين (الحوثيين)؛ وذلك إثر محاولة الرئيس السابق فتح صفحة جديدة مع السعودية؛ وهو ما اعتبره الحوثيون خيانة لهم[٣]. وبشكل عام عقب إطلاق الصاروخ، بدأ التحالف موجة تصعيد وأعلن إغلاق كافة منافذ اليمن بما فيها الواقعة تحت سيطرة الشرعية، خاصة في ضوء اتهام إيران بتهريب صواريخ إلى الحوثيين[٤].

ومع بداية عام ٢٠١٨ تفجرت المواجهات بين أنصار "المجلس الانتقالي الجنوبي"، المدعوم من الإمارات والقوات الموالية لها، مع قوات الحماية الرئاسية، وبعد اقتراب الأولى من السيطرة على القصر الرئاسي حيث تقيم الحكومة في قصر معاشيق، تدخلت السعودية لفرض حالة من التهدئة[٥].

لنأتي في أبريل ٢٠١٨، إلى عملية عسكرية في حضرموت سميت بـ"**الجبال السود**"، حيث أطلق الجيش اليمني عملية عسكرية، بإسناد من القوات المسلحة الإماراتية، ضد عناصر تنظيم القاعدة في ساحل محافظة حضرموت، شرق البلاد، بالتزامن مع ذلك كان استمرار المعارك ضد الحوثيين كما في صعدة والبيضاء وتعز[٦].

في سبتمبر ٢٠١٨، بدأت عمليات عسكرية نوعية واسعة النطاق فى اتجاه مناطق سيطرة ميليشيات الحوثى وتحرير مدينة الحديدة (التي تمثل أهمية تاريخية في استراتيجية الدفاع اليمنية)؛ من محاور عدة، العمليات العسكرية لقوات التحالف العربى فى الحديدة أفقدت ميليشيات الحوثى قدرتها على الصمود والارتكاز ميدانيا مع فرار عناصرها[٧]؛ حيث تأتي أهمية تلك العملية في ظل التهديدات الحوثية للأراضي السعودية عبر الصواريخ الباليستية، كما تقترب

(١) التحالف العربي ومكافحة الإرهاب، مرجع سابق.
(٢) من "الحزم" إلى "الأمل"، مرجع سابق.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.
(٥) ثلاث سنوات من حرب التحالف في اليمن: أبرز المحطات والتحولات، العربي الجديد، د.ت، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/hf\UC
(٦) تطورات الحرب في اليمن: ما أسباب التراجع الحوثي؟، كيو بوست، ٢٨ أبريل ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rwvsT
(٧) التحالف العربى يبدأ عملية عسكرية واسعة لتحرير الحديدة من ميليشيات الحوثى، اليوم السابع، ١٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/nHUym

منطقة الحديدة من منطقة جازان السعودية، وهو ما يُمثل تهديدًا كبيرًا للمملكة[١].

وفي أغسطس ٢٠١٩، استهدفت مقاتلات إماراتية قوات من الجيش اليمني على مشارف العاصمة المؤقتة عدن ومحافظة أبين، مخلفة ٣٠٠ قتيل وجريح، حسب ما أعلنته وزارة الدفاع اليمنية، وهنا علقت شخصيات إماراتية بانتقاد واضح وصريح للأخطاء التي ترتكب؛ فعلى سبيل المثال هاجم الكاتب والإعلامي أحمد الشيبة النعيمي بيان وزارة الخارجية في أبوظبي، والتي أقرت فيه الضربة الجوية على الجيش اليمني بزعم محاربة الإرهابيين[٢].

في المقابل، شكلت عملية نجران في ٢٩ من سبتمبر ٢٠١٩، التي تمكن من خلالها الحوثيون من أسر وإصابة ما يقرب من ٢٥٠٠ عنصر من مقاتلي التحالف العربي، حالة تسترعي الانتباه، حيث قد أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع أن العملية انطلقت في ٢٥ من أغسطس، وسبقها رصد دقيق[٣].

خلاصات بشأن العمليات العسكرية للتحالف:

- في حين التزمت كل من السعودية والإمارات بخوض الحرب في اليمن في إطار تحالف مشترك، نجد أن كلاً منهما يدعم فرقاء محليين يختلفون عن أولئك الذين يدعمهم الطرف الآخر. وفي حين تبرر الإمارات الاصطفاف إلى جانب المقاتلين في جنوب اليمن نتيجة لنقص كفاءة الرئيس عبد ربه منصور هادي، فإن الواقع يقول إنها أسهمت في تعزيز مجموعات انفصالية في جنوب اليمن تتسبب بدورها في إضعاف اليمن أكثر فأكثر، هذا في سياق اختلاف الأهداف مع السعودية على نحو ما أشير[٤].
- تشتت العمليات العسكرية ما بين الحوثيين والقاعدة ثم الانقسام السعودي الإماراتي، أضعف من تحقيق الأهداف وأضر كثيرا باستقرار اليمن.
- اعتماد التحالف العربي أحيانًا على ميليشيات سلفية، قريبة من القاعدة، خوفاً من الاعتماد على رجال القبائل الذي تعتقد دولة الإمارات والتحالف العربي أنها تابعة لحزب التجمع اليمني للإصلاح[٥].
- تأسيس مجموعات من ميليشيات مثل (النخبة الشبوانية) تم التجنيد فيها بناءً على اعتبارات عشائرية ومناطقية[٦]؛ وهو بحد ذاته عامل عدم استقرار طويل الأجل لليمن، ومن جانب آخر فإن بقاء هذه القوات خارج سيطرة الدولة اليمنية قد يفجر اشتباكات بين القبائل والقوات الحكومية من جهة وهذه القوات من جهة أخرى، وهذا الأمر يخدم تنظيم القاعدة.
- الأهم أنه قد لوحظ انتشار مثل هذه القوات في المناطق النفطية والتجارية، حيث استلمت شركات نفطية تابعة للإمارات في محافظة شبوة إضافة إلى حقول الغاز، ومراكز المديريات ومقرات السلطات المحلية؛ ما يعني أن هدف مواجهة عناصر تنظيم القاعدة (الذين يختبؤون في الوديان والجبال والكهوف)

(١) محمود جمال عبد العال، ميناء الحُدَيْدة: عملية التحرير وانعكاساتها على تطور الصراع في الحرب اليمنية، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٠ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٤wuDP

(٢) نشطاء إماراتيون يعارضون انحراف أبوظبي عن أهداف التحالف في اليمن، الإمارات ٧١، ٣١ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lBqb٣

(٣) إيران والحسابات السعودية المعقدة في اليمن، نون بوست، ١أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LH٦٣٠

(٤) نيل بارتريك، الإمارات وأهدافها من الحرب في اليمن، مركز كارنيجي، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/z٦kkS

(٥) المرجع السابق.

(٦) التحالف العربي ومكافحة الإرهاب، مرجع سابق.

يُستخدم كغطاء لبسط سلطات أبوظبي لنفوذها على تلك المناطق.

- يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكيَّة مازالت تعتمد على المعلومات المخابراتية الإماراتية مع علم واشنطن بأهداف أبوظبي أو بدون علمها[١].
- يمكن تحديد أبرز التداعيات المتوقعة لانسحاب القوات الإماراتية من اليمن على الصعيد الميداني، فيما يلي:
  - قد يضع هذا الانسحاب السعودية في مواجهة منفردة أمام الحوثيين؛ ما يُضعف موقفها، عسكريًا، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الأمر[٢].
  - نتيجة اعتماد قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية خصوصا، على الدعم الإماراتي؛ فقد يتأثر موقفها الميداني أمام أي هجوم يشنّه الحوثيون على مناطق انتشارها في لحج والضالع. ولكن مقدار الأثر سيعتمد على مدى استمرار مشاركة الطيران الحربي الإماراتي في التغطية الجوية. ويزداد هذا الموقف حرجًا بفعل ما يعانيه الجيش اليمني من نقصٍ في الأسلحة الثقيلة؛ حيث لم يمكّن التحالف جيشَ الحكومة الشرعية من الحصول على حاجته من العتاد؛ وهو بدوره أمر يطرح العديد من علامات الاستفهام حول الأهداف بعيدة المدى لأطراف التحالف[٣].

ثالثًا– الموقف الرسمي من التحالف في ضوء الخلاف الأخير:

من المعروف أن قوات التحالف قد جاءت إلى اليمن بطلب من حكومة هادي لمساندته في مواجهاته مع الحوثيين، لكن في مرحلة لاحقة وجهت الحكومة النقد إلى التحالف –تحديدًا الإمارات– لما اعتبر انحرافًا عن أهداف التحالف على نحو يضعف الحكومة الشرعية (مثل ما يتعلق بإنشاء ميليشيات، فضلا عن المساندة الإماراتية لما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي كما سبق الذكر).

لنجد أنه على سبيل المثال في مارس ٢٠١٨ جاءت استقالة نائب رئيس الحكومة اليمنية، وزير الخدمة المدنية، عبد العزيز جباري، بالإضافة إلى وزير الدولة صلاح الصيادي، وقد وجَّها اتهامات للتحالف بممارسات تضعف الحكومة الشرعية، وفي الشهر نفسه، جرى الكشف عن رسالة بعثتها الحكومة اليمنية إلى مجلس الأمن تؤيد ما ذهب إليه تقرير فريق الخبراء من انتقادات للتحالف والقوات التي أنشأتها الإمارات[٤].

والأهم أن مجلس الوزراء اليمني اعتبر أن الإمارات هي المسؤولة عن "الانقلاب" الذي حدث في عدن بواسطة ميليشيا المجلس الانتقالي الجنوبي، وشدد المجلس على ضرورة مواجهة التمرد المسلح بكل الوسائل التي يخولها الدستور والقانون، وبما يحقق إنهاء التمرد واستقرار الأوضاع في العاصمة المؤقتة عدن.

وفي أغسطس ٢٠١٩، كان تحميل مندوب الحكومة اليمنية لدى الأمم المتحدة الإمارات مسؤولية "التمرد" في عدن وأبين، حيث أكد "عبد الله السعدي" أنه لولا الدعم الكامل الذي وفرته الإمارات –تخطيطًا وتنفيذًا وتمويلًا– لهذا التمرد ما كان له أن يحدث، وأن هذا المخطط التمزيقي

(١) المرجع السابق.

(٢) مستقبل الصراع في اليمن بعد "انسحاب" القوات الإماراتية، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ثلاث سنوات من حرب التحالف في اليمن: أبرز المحطات والتحولات، مرجع سابق.

مستمر وفي تصاعد رغم كل دعوات التهدئة التي تقودها السعودية[١]. فضلًا عن أن الطيران الإماراتي قد شن ضربات جوية ضد قوات الجيش الحكومي في مدينتي عدن وأبين، مخلفا عشرات القتلى والجرحى، في حين قالت الإمارات إنها استهدفت عناصر "إرهابية"[٢].

ومن مؤشرات الرفض الحكومي أيضًا أنه في الاجتماع الوزاري لوزراء خارجية الدول العربية طالبت الحكومة الجامعةَ العربية بالوقوف بشكل جدي وشفاف أمام دعم الإمارات لتمرد المجلس الانتقالي الجنوبي على الحكومة في عدن. وأكد نائب وزير الخارجية محمد الحضرمي أن ما حدث في عدن من تمرد وقصف جوي إماراتي على قوات الجيش، يعد خروجًا عن القانون وأهداف التحالف[٣].

يترافق ذلك مع تحركات شعبية متصاعدة عبر تظاهرات شبه يومية تندد بجرائم الإمارات وتطالب بإنهاء دورها في التحالف وأخرى تروج لمقاطعة منتجات الإمارات[٤]، كما كان للمنظمات الحقوقية مواقفها المنددّة بسياسات التحالف في الفترة الأخيرة خاصة ما يتعلق بالإمارات، على سبيل المثال، صرح توفيق الحميدي رئيس منظمة سام للحقوق والحريات: إن ما حدث في اليمن خلال الفترة السابقة يعتبر جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وما قامت به الإمارات على الأرض يعتبر انتهاكًا لسيادة الدولة وتدخلاً في شؤونها وتقويضًا للسلم والأمن اليمني، وبالتالي يعتبر أن الإمارات أصبحت دولة معتدية، ومن حق اليمن الدفاع عن نفسه بكافة الطرق القانونية والدستورية وحتى العسكرية[٥].

أما بشأن قصف معتقل محافظة ذمار، فيشير الحميدي إلى أن القصف جريمة يتحملها طرفا الحرب في اليمن (التحالف العربي وجماعة الحوثي) حيث إنه معلوم أن السجن يحتوي على مختطفين مدنيين اختطفتهم مليشيات الحوثي من عدة محافظات أخفتهم قسرًا ومارست التعذيب بحقهم، وليسوا أسرى حرب كما تدعي مليشيا الحوثي، وقال الحميدي إن من المفترض أن التحالف يعلم بهذا السجن على الأقل إعلاميًا[٦].

رابعًا– التفاعلات الإقليمية والدولية إزاء التحالف

تتعدد الفواعل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام بالشأن اليمني، ومن ثم تباينت المواقف إزاء التحالف، مع أو ضد، وفق مصالح كل طرف، حتى أن هناك من أيد التحالف ثم أصبح ضده (تركيا على سبيل المثال)، ومواقفهم كالآتي:

- إيران:

لليمن خصوصية دينية وتاريخية لدى إيران، وترتكز الخصوصية الدينية على ما تسمى "الثورة السفيانية" التي روّج لها العالم الشيعي علي الكوراني في كتابه "عصر الظهور"، ومضمونه يتحدث عن ثورة ستكون في اليمن، ووصفها بأنها "أهدى الرايات في عصر الظهور على الإطلاق"، ومن هذا المنطلق تتداخل الأهواء الدينية

(١) الحكومة اليمنية والإمارات تتبادلان الاتهامات حول انقلاب عدن، مرجع سابق.

(٢) اليمن تشكو الإمارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، الإمارات، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/G٦LyS

(٣) هل ترضخ الحكومة اليمنية لضغوط التحالف السعودي الإماراتي؟، موقع قناة بلقيس، ١١سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/JrzqV

(٤) اليمن تشكو الإمارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق.

(٥) هل يرتكب التحالف السعودي/الإماراتي في اليمن "جرائم حرب" وهل يمكن الإفلات من العقاب؟!.. خبراء يجيبون، اليمن نت، ٣ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/cunٔh

(٦) المرجع السابق.

والأطماع السياسية مع بعضها البعض في عملية صياغة وتحديد مسار السياسة والاستراتيجية الإيرانية في اليمن. لم يكن التمدد الإيراني في اليمن وليد لحظة ما متأخرة، بقدر ما كان وليد تراكم لمحاولات سابقة عديدة للاختراق كغيرها من البلدان العربية الأخرى، وبفعل متغيرات عدة محلية وإقليمية فرضتها الثورات العربية، وجد الإيرانيون الفرصة سانحة للتدخل بحثًا عن مناطق للنفوذ، وبشكل أكثر وضوحًا.

لذا عقب مجزرة جمعة الكرامة ١٨ من مايو ٢٠١١، وإعلان المبادرة الخليجية، بدأت عملية الاستقطاب والتجنيد للمشروع الإيراني في اليمن بشكل أكثر وضوحًا، وذلك بتجنيد واستقطاب شباب وناشطين ونقلهم خارج اليمن، تحت لافتة إقامة مؤتمرات وورش عمل وندوات.

مع بدء العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية، وجدت إيران في ذلك بؤرة جديدة للصراع الإقليمي، بتقديم نفسها في المجتمع الدولي كوصيٍّ إقليميٍّ لحماية جماعة الحوثي، وفي هذا السياق صعَّدت دور الوكيل الإقليمي، وكرَّست خطابها الإعلامي وتصريحات مسئوليها لتسويق الحرب في اليمن على أنها حرب دول عربية سنية على أقلية يمنية شيعية، متجاهلة الأبعاد السياسية، كما حاولت كسر الحصار الذي فرضته السعودية على الحوثيين في اليمن، بإرسال سفن إغاثة إيرانية، إلا أن استحقاقات الاتفاق النووي الإيراني ألقت بأثرها على إدارة إيران للحرب في اليمن، فيُرى أنها ليست متواجدة بالثقل الكافي [١].

ومن أهم التطورات الدالة بالنسبة لوضع التحالف، أنه مؤخرًا في أغسطس ٢٠١٩ استقبل المرشد الإيراني علي خامنئي الناطق باسم حركة أنصار الله اليمنية محمد عبد السلام الذي حلّ ضيفًا على طهران لأول مرة منذ بداية دخول التحالف اليمن.

(١) إيران والحسابات السعودية المعقدة في اليمن، مرجع سابق.

وتتعدد دلالات هذا اللقاء، من جهة التوقيت، فإن زيارة عبد السلام لإيران سُبقت بلقاءات إماراتية–إيرانية في العاصمة طهران، كما أنها جاءت بعد إعلان القوات المدعومة من الإمارات سيطرتها على عدن جنوبي اليمن، منهيةً بذلك تواجد القوات العسكرية المدعومة من السعودية. وقد علّق المرشد خامنئي على هذا الصراع المستجد بين حلفاء الأمس قائلاً إن السعوديين والإماراتيين يسعون إلى تقسيم اليمن وارتكبوا جرائم كبيرة فيه، لكنهم لن يصلوا إلى نتيجة، على حد قوله. أما من جهة المضمون (وعلى نحو يعكس الولاء الحوثي لإيران بوضوح) فقد خاطب رئيس الوفد خامنئي قائلًا: "إننا نعتبر ولايتكم امتدادًا لخط نبي الإسلام (صلى الله عليه وسلم)، وولاية أمير المؤمنين"، مضيفاً أن مواقف خامنئي "في دعم الشعب اليمني المظلوم تمثل امتداداً لخط الإمام الخميني"[٢].

- تركيا:

أيدت تركيا التحالف وعملية عاصفة الحزم التي قادتها السعودية، وقد عللت تركيا ذلك بأن التدخل الذي تم بطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي جاء انطلاقًا من أن الحوثيين انتهكوا الاتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الأمن الدولي، كما أن الزاوية الأخرى التي نظرت منها أنقرة هي زاوية التمدد الإيراني في المنطقة ومحاولات فرضه هيمنته في كل من سوريا والعراق واليمن[٣].

إلا أن المتغيرات والخلافات بين السعودية وتركيا قد ألقت بظلالها على الموقف التركي من التحالف، منها على سبيل المثال: التوتر بين تركيا ودول الخليج عقب تداعيات

(٢) زكريا أبو سليسل، هل بايع الحوثيون خامنئي إماما؟، موقع جادة إيران، ١٤ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/Mc١Ez

(٣) محمود سمير الرنتيسي، الموقف التركي من عاصفة الحزم... الأسباب والتطورات، الجزيرة، ٢٩ مارس ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/hklzn

حادثة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وموقف السعودية من عملية نبع السلام التركية في سوريا ضد الأكراد حيث رفضت الرياض تلك العملية واعتبرتها عدوانًا[١].

في هذه السياقات المتداخلة حرصت الحكومة التركية على متابعة الوضع السياسي في اليمن عن قرب، تمثل ذلك في عدة لقاءات عقدها مسئولون أتراك، في الفترة الأخيرة، بتعليمات مباشرة من رئيس الجمهورية التركية، رجب طيب أردوغان، مع مسئولين يمنيين منهم رئيس الوزراء الدكتور معين عبد الملك، بمدينة عدن اليمنية[٢]. وتحمل هذه الزيارة عدة دلالات: فهي تعد الأولى من نوعها لمسؤولين أتراك بهذا المستوى الرفيع إلى اليمن منذ اندلاع الحرب مطلع العام ٢٠١٥، كما أن وصولهم إلى مدينة عدن بالتحديد يحمل دلائل كثيرة، خصوصاً مع رفض القوات العسكرية المتواجدة في عدن، والموالية للإمارات العربية المتحدة، دخول مساعدات تركية إلى عدن، واعتقال اثنين من العاملين الأتراك في الجمعيات الخيرية التركية في اليمن، ثم الإفراج عنهما لاحقًا[٣].

ورغم التعقيدات يرى أن تركيا تمتلك مداخل للتأثير في الملف اليمني: علاقات قوية مع باكستان التي تجمعها علاقات متينة جداً مع السعودية، وبذلك تستطيع التأثير على السعودية ودفعها نحو العمل مع تركيا في هذا الملف، وإذا افترضنا أيضاً أن العلاقات التركية-الإيرانية لا تكفي لتخلي إيران عن الحوثيين، فسيأتي دور العلاقات التركية-الروسية للتأثير بشكل إيجابي على إيران في هذا الملف[٤].

- الولايات المتحدة:

بحسب وصف الولايات المتحدة الأمريكية لليمن، فإنها تقع في إطار جغرافي مهمٍّ وحيويٍّ لمصالح الولايات المتحدة، وهي تبدي اهتمامًا بالسيطرة على مضيق باب المندب الذي يمر عبره كل يوم ٤,٧ ملايين طن من النفط الخام؛ لذلك حرصت الولايات المتحدة منذ اندلاع الأزمة على أن تكون قريبة من جميع الأطراف المتحاربة في اليمن؛ وذلك من خلال دعم التحالف الذي تقوده السعودية عبر مشاركة المعلومات الاستخبارية والإسناد اللوجستي إلى جانب المساعدة في عمليات تحديد الأهداف[٥].

أما على صعيد الدعم اللوجستي والاستخباري والعسكري، فقد أنشأت الولايات المتحدة غرفة عمليات مع السعودية "خلية التخطيط المشترك" لتنسيق العمليات العسكرية والاستخبارية في اليمن، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل ٢٠١٥ توسيع دورها في عمليات "عاصفة الحزم"، لتشمل مشاركة واشنطن في اختيار الأهداف التي تضربها طائرات التحالف، لكن واشنطن أعلنت خلال أغسطس ٢٠١٦ تقليص عدد مستشاريها العسكريين، بينما اعتبر اللواء الركن أحمد عسيري —المتحدث ساعتها باسم التحالف العربي— أن

(١) انظر، الآتي:
- ياسين التميمي، السعودية تحول اليمن إلى ساحة اشتباك مع تركيا، العربي بوست، ١٤ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٨yhoK
- وزير الخارجية التركي: لا بد من محاسبة السعودية وأبوظبي على حرب اليمن، المهرة بوست، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Pn٢P٨

(٢) اليمن وأولويات تركيا للعام ٢٠١٩، ترك بوست، ٢١ فبراير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٨AaPg

(٣) ياسين التميمي، السعودية تحول اليمن إلى ساحة اشتباك مع تركيا، العربي بوست، ١٤ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٨yhoK

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر، الآتي:
- المرجع السابق.
- شيماء حسن، تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٧٠، أبريل ٢٠١٨، نقلا عن موقع مركز دراسات الوحدة العربية، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/١tqLy

الخطوة الأمريكية مجرد "إجراء على مستوى التخطيط"، وبالفعل فإن الدعم الأمريكي لم يتوقف، حيث استمرت الولايات المتحدة في تزويد الرياض بمعلومات عن مصادر الهجمات الصاروخية الحوثية[١].

ومع وصول ترامب إلى السلطة واعتماد استراتيجية جديدة تجاه إيران تضمنت فرض عقوبات جديدة وصلت إلى الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، هنا اعتبرت الإدارة الأمريكية أن اليمن مسرح حرب مفتوحا للمواجهة مع إيران، فزاد دعمها المقدم إلى التحالف بقيادة السعودية في الحرب على اليمن.

كما جاء الدعم الأمريكي للسعودية خلال زيارة ترمب للسعودية وعقد اتفاقيات بقيمة ٤٨٠ مليار دولار في مختلف المجالات، وقد استحوذت صفقات السلاح وحدها مبلغ ١١٠ مليارات دولار، كما عملت الولايات المتحدة على تشديد حظر الأسلحة المفروض على حركة أنصار الله[٢]. بيد أن الخلاف الأخير في التحالف، لا شك أنه أمر يزعج الولايات المتحدة؛ نظرًا لأنه يصبُّ في صالح إيران وتقوية نفوذها في اليمن، كما أن ارتفاع وتيرة عدم الاستقرار يؤثر على المصالح الأمريكية بالمنطقة.

خامسًا– تطور الاتفاقات وجهود التسوية:

بدأت التفاعلات بمجرد دخول التحالف إلى اليمن؛ ففي أبريل ٢٠١٥ صدر قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦، الذي فرض عقوبات على قيادات من الحوثيين وحلفائهم وطالبهم بالانسحاب من المدن، ومنح التحالف غطاءً للاستمرار بالعمليات[٣]، وقد رحبت حكومة هادي بالقرار بشدة معتبرة إياه السبيل لحل الأزمة.

ثم في يونيو انعقدت أول جولة مشاورات برعاية الأمم المتحدة بين الأطراف اليمنية في جنيف بسويسرا، وفي ديسمبر ٢٠١٥ انعقدت جولة المشاورات الثانية بين الأطراف اليمنية برعاية أممية في مدينة بيل السويسرية، وانتهت بالتزامن مع تصعيد عسكري، لنأتي إلى مارس ٢٠١٦ حيث الكشف عن تفاهمات بين الحوثيين والسعودية أفضت لهدنة على الحدود، جرى الإعلان عنها في وقتٍ لاحق، وزار وفد من الحوثيين مدينة ظهران جنوب السعودية لعقد لقاءات مع الجانب السعودي[٤].

مباحثات الكويت:

وفي أبريل ٢٠١٦ انطلقت جولة المشاورات اليمنية الثالثة والأهم في الكويت؛ وهي المحطة السياسية الكبرى خلال الحرب، وأبدى كل من الحوثيين والسعوديين رغبة في التفاوض بعد تعرض كلٍّ من الجانبين إلى ضغوط[٥]، وكان قد أُعلن أن حوار الكويت سيكون من أجل بناء الدولة في المرحلة المقبلة وإنهاء الحرب، وتضمنت تصريحات المبعوث الأممي خمس نقاط أساسية هي: (١) سحب الميليشيات والمجموعات المسلحة، (٢) تسليم السلاح الثقيل للدولة، (٣) ترتيبات أمنية انتقالية، (٤) الحفاظ على مؤسسات الدولة وبدء الحوار السياسي الشامل، (٥) إنشاء لجنة لتبادل المعتقلين والسجناء[٦]؛ لكن المفاوضات انهارت تمامًا بعد ثلاثة أشهر؛ ما أدى إلى تصاعد حدة الصراع وخلف زيادة هائلة في أعداد الضحايا من المدنيين بحسب الأمم المتحدة[٧].

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ثلاث سنوات من حرب التحالف في اليمن، مرجع سابق.

(٤) الأزمة في اليمن: من يحارب من؟، بي بي سي عربي، ١٦ أكتوبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/WNZZY

(٥) المرجع السابق.

(٦) مفاوضات الكويت: إلى أين تتجه الأزمة اليمنية، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٦ أبريل ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/BaqD٨

(٧) الأزمة في اليمن: من يحارب من؟، مرجع سابق.

لننتقل إلى مرحلة أخرى، مع تصاعد توجيه الاتهام إلى التحالف بالتسبب في جرِّ اليمن إلى مزيد من التعقيد، ففي فبراير ٢٠١٨ –ومع صدور تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي الذي جاء فيه أن اليمن كدولة قد ولت تقريبًا عن الوجود متهمًا التحالف بإنشاء قوات تعمل بالوكالة وتعيق الحكومة الشرعية– عقد مجلس الأمن ثم في الشهر نفسه اجتماعًا انتهى بتجديد قرار العقوبات بعد أن رفضت روسيا مشروع قرار بريطاني يتهم إيران بتهريب أسلحة إلى الحوثيين[١].

اتفاق السويد ديسمبر ٢٠١٨

ففي ديسمبر ٢٠١٨ (وعلى ضوء مواجهات ميناء الحديدة الاستراتيجي، والحصار المفروض عليه من قبل التحالف العربي بهدف تغيير التوازنات على الأرض لدفع الحوثيين إلى طاولة المفاوضات)، بدأت في ٦ ديسمبر محادثات السلام اليمنية في السويد بين الحكومة والحوثيين برعاية الأمم المتحدة[٢].

وقد توصلت الأطراف اليمنية إلى اتفاق السويد، برعاية الأمين العام للأمم المتحدة، وتحول الاتفاق إلى قرارات صادرة من مجلس الأمن الدولي (٢٤٥١ و٢٤٥٢)، وقد مثل هذا الاتفاق منعطفًا أساسيًا في الملف اليمني، في كونه أثبت أنه لم يعد من الممكن نقض القرارات الدولية، التي باتت جزءًا من المرجعيات، ومن بعد هذا الاتفاق وُجدت في اليمن توازنات مختلفة سياسيًا وعسكريًا[٣]. وكتتويج للمحادثات أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في ١٣ ديسمبر عن سلسلة اتفاقات تم التوصل إليها بين الجانبين، بينها اتفاق لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة[٤].

نص الاتفاق أيضًا على انسحاب الميليشيات من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى إلى شمال طريق صنعاء، في مرحلة أولى خلال أسبوعين، كما نص أن تودع جميع إيرادات موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى في البنك المركزي اليمني من خلال فرعه الموجود في الحديدة للمساهمة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية بمحافظة الحديدة وجميع أنحاء اليمن[٥]. وفي ٢٢ ديسمبر انتشر فريق من مراقبي الأمم المتحدة في الحديدة للإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ورغم الاتفاق الذي اعتبره العديد لحظة فارقة وصفحة جديدة تنهي الأزمة في البلاد إلا أن الوضع ميدانيًا لم يتغير، واستمر تبادل الحوثيون والحكومة الاتهامات بخصوص حدوث خروقات[٦].

رغم ذلك جرت محاولة مؤخرًا في أكتوبر ٢٠١٩ لتنفيذ الاتفاق، حيث جرت عملية بإشراف الجنرال الهندي أباهيجيت جوها رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وتمثلت العملية في نشر وتثبيت نقاط ضبط الارتباط بين القوات المشتركة التابعة للحكومة اليمنية والحوثيين، وتتضمن نشر أربع نقاط مراقبة على الخطوط

(١) ثلاث سنوات من حرب التحالف في اليمن، مرجع سابق.
(٢) من الحزم إلى الأمل، مرجع سابق.
(٣) عن إعادة الانتشار... واستراتيجية التحالف في اليمن، مرجع سابق.
(٤) من الحزم إلى الأمل، مرجع سابق.
(٥) أبرز بنود "اتفاق ستوكهولم" بشأن مدينة الحديدة باليمن، سكاي نيوز العربية، ١٣ ديسمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/UTxaP
(٦) انظر، الآتي:
- من الحزم إلى الأمل، مرجع سابق.
- عن إعادة الانتشار... واستراتيجية التحالف في اليمن، مرجع سابق.

الأمامية لمدينة الحديدة بهدف خفض التصعيد بين الجانبين وفقًا لآلية التهدئة باتفاق السويد[١].

لكن تكرار أعمال العنف في نوفمبر ٢٠١٩ هدد بانهيار الهدنة الهشة، فضلًا عن استمرار العصابات الحوثية في تهديد الملاحة البحرية في البحر الأحمر؛ وذلك عبر استهداف السفن واختطافها، وكان آخر جرائمها اختطاف سفينتين كوريتين إضافة إلى قاطرة سعودية[٢]. وإثر ذلك وصل المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفثث، إلى صنعاء في نوفمبر ٢٠١٩ في زيارة لبحث العراقيل أمام اتفاق السويد وإمكانية استئناف المفاوضات، مشيرا إلى "بوادر إيجابية لتنفيذ الاتفاق، تمثلت في: وضع نقاط المراقبة الأممية في المدينة، حيث شهدت مدينة الحديدة انخفاضاً في التصعيد العسكري والأمني، فتراجعت الحوادث الأمنية فيها بنسبة ٤٠%، ذلك فضلًا عن الاتجاه نحو اتفاق الرياض، الذي سنتناوله في الجزئية التالية"[٣]، خطوات الحكومة الإيجابية التي ساعدت في إدخال سفن المشتقات النفطية إلى موانئ الحديدة، إلا أنه أعرب عن قلقه "من تقييد الحوثي لحرية الفريق الأممي في الحديدة"، لكن يجب الانتباه إلى أنه للأيادي الخارجية موضعها، في نجاح أو فشل جهود التسوية.

اتفاق الرياض: أدّت المملكة العربية السعودية، خلال عام ٢٠١٩، دور الوساطة في الاتفاق بين حكومة هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي[٤]. وكانت دوافع السعودية للسعي إليه تتمثل في رغبتها في تحسين صورتها عقب اغتيال جمال خاشقجي، كما أن التواجد العسكري في اليمن ألحق الضرر بسمعة السعودية، لاسيما بالنظر إلى العدد الكبير من الضحايا[٥].

هذا الاتفاق، الذي –رغم ما يحمله من مخاطر محتملة على وحدة اليمن (حيث يحمل في طياته إشكاليات؛ إذ إنه مَنح الشرعية من قبل الحكومة لمتمردي المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي ليس لديه أي اهتمام بوحدة اليمن بل ويسعى نحو انفصال الجنوب عن شمال البلاد[٦])– إلا أن هناك من اعتبره قد يكون بداية لوقف الحرب وتحقيق السلام؛ حيث يُتوقع أن يؤدي هذا الاتفاق إلى محادثات أكثر شمولية بين أطراف النزاع في اليمن لإيجاد حل سياسي وإنهاء الحرب[٧]، خاصة أنه بموجبه، ينضم المجلس الجنوبي الانتقالي إلى حكومة وطنية جديدة ويضع كل القوى التابعة له تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا[٨].

وفي حين اعتبر "مجلس شباب الثورة السلمية اليمنية" في بيان له أن دولة الإمارات لا يمكن أن تكون طرفًا محايدًا في اتفاق الرياض الموقع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي؛ ذلك لأنها الجهة التي مولت

(١) محاولة جديدة لتنفيذ اتفاق السويد... الأمم المتحدة تقيم نقاط مراقبة بالحديدة اليمنية، الجزيرة، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/uAkKp

(٢) ممارسات الحوثي تهدم اتفاق السويد، الوطن أون لاين، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/aWSt٨

(٣) غريفثس يصل صنعاء لبحث العراقيل أمام اتفاق السويد، العربية، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٨c٤ON

(٤) ماريكي ترانسفلد، السلام وتفكك الدولة في اليمن، مركز كارنيجي، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/mSz٢c

(٥) اتفاق الرياض. بداية النهاية لحرب اليمن أم دخول في نفق آخر؟، وكالة الأنباء الألمانية، ٧ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/db٥٣a

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) اليمن... المجلس الانتقالي الجنوبي يعلق مشاركته في لجان اتفاق الرياض، قناة الحرة، ١ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/DBRqU

وأسست فصيلًا مسلحًا مناوئًا للدولة، محذرًا من أن عدم تحميلها المسئولية عن المشاركة في الانقلاب وقتل الجنود اليمنيين وانتهاكات حقوق الإنسان وإغلاق المطارات والموانئ ومنع الحكومة من تصدير النفط والغاز، يعد مكافأة لها[١].

في حين ذلك، رحب المجتمع الدولي بالاتفاق، حيث وصف السيناتور الأميركي الديمقراطي كريس ميرفي، في بيان، اتفاق الرياض بالخطوة الإيجابية، وقال إنه يضمن للمجلس الانتقالي مكانا عند تقرير مستقبل اليمن، ويجنب البلاد التقسيم. كما رحب الاتحاد الأوروبي في بيان له بالاتفاق، معتبرًا أنه خطوة مهمة نحو خفض التصعيد والسلام في اليمن والمنطقة، مؤكدا مواصلة تقديم الدعم لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث في هذا المجال. أيضًا رحب مجلس الأمن الدولي بتوقيع اتفاق الرياض، وجدد في بيان له تأكيده دعمه الكامل لجهود المبعوث الأممي لاستئناف مفاوضات شاملة دون تأخير بشأن الترتيبات الأمنية والسياسية اللازمة لإنهاء النزاع[٢].

لكن رغم ذلك، وكغيره من محاولات التسوية واجهته العراقيل، ففي بداية يناير ٢٠٢٠ أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن تعليق عمل لجانه السياسية والعسكرية في اتفاق الرياض؛ وذلك ردًا على الاشتباكات التي دارت في شبوة بين قوات تابعة للحكومة ورجال قبائل، كما كان هناك خلاف حول تفسير مضامين الاتفاق فيما يتصل بمدى سماحه بانفصال جنوب اليمن[٣].

(١) اتفاق الرياض... المجتمع الدولي يرحب ومجلس شباب الثورة اليمني يستنكر وجود الإمارات، الجزيرة، ٧ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/USbFJ

(٢) المرجع السابق.

(٣) اليمن... المجلس الانتقالي الجنوبي يعلق مشاركته في لجان اتفاق الرياض، مرجع سابق.

سادسًا- الأوضاع الإنسانية: تيه وسط تضارب المصالح:

تعرَّض اليمن لدرجة هائلة من الدمار على الصعيد الإنساني، وإن كان عادة ما يرتكب الحوثيون جرائم توصف بأنها "جرائم حرب"، فإن ما برز -مؤخرا- الجرائم التي يرتكبها التحالف. فعلى سبيل المثال، أعلنت منظمة الصليب الأحمر للإغاثة أن سجناً تعرض للقصف في ذمار، وأن فريقها كان يزوره بشكل منتظم، ونشرت لاحقًا في حسابها الرسمي على تويتر: (فريق من اللجنة الدولية يحمل إمدادات طبية عاجلة، يمكنها علاج ما يصل إلى ١٠٠ شخص مصاب بجروح خطيرة، و٢٠٠ كيس من الجثث، سيتم التبرع بها، في طريقها إلى محافظة ذمار في اليمن بعد الغارات الجوية التي قيل إنها أودت بحياة العشرات من المحتجزين).

وقد أودت قوات التحالف خلال أكثر من أربع سنوات بحياة آلاف اليمنيين تحت اسم "غارات خاطئة" أبرزها استهداف ضباط وأفراد في معسكر العبر بغارة راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى في صفوف الجيش الوطني في يوليو ٢٠١٥، واستهداف مجلس عزاء الصالة الكبرى بصنعاء في أكتوبر ٢٠١٦؛ والذي راح ضحيته أكثر من ١٥٠ قتيل ومئات الجرحى[٤].

وفي مارس ٢٠١٧ وصف المسؤول عن العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة ستيفن أوبراين الأزمة في اليمن بأنها "الأزمة الإنسانية الأسوأ في العالم"، الأمر ذاته أكده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا) في فبراير ٢٠١٩. وأوضح "أوتشا" أن تقديراته تشير إلى أن "٨٠ بالمئة من السكان -أي نحو ٢٤ مليون شخص- بحاجة إلى مساعدة غذائية أو حماية، بينهم ١٤,٣ مليون شخص بشكل عاجل. كما أكدت "منظمة العمل ضد

(٤) هل يرتكب التحالف السعودي/الإماراتي في اليمن "جرائم حرب" وهل يمكن الإفلات من العقاب؟! ، مرجع سابق.

الجوع" الفرنسية أن عدد النازحين داخل اليمن بلغ ٣,٣ ملايين شخص.

وعلى الصعيد الصحي، تفشي وباء الكوليرا في اليمن مؤديًا إلى وفاة أكثر من ٢٥٠٠ شخص منذ أبريل ٢٠١٧، وتم الإبلاغ عن الاشتباه بإصابة نحو ١,٢ مليون شخص، بحسب منظمة الصحة العالمية. كما تقول منظمة "سيف ذي تشيلدرن" الإنسانية البريطانية إن قرابة ٨٥ ألف طفل ماتوا من الجوع أو المرض في الفترة بين أبريل ٢٠١٥ وأكتوبر ٢٠١٨، وقتل آخرون خلال المعارك. كما تسببت الحرب في دمار كبير جعل اليمن يخسر رقمًا ليس بالقليل من البنية التحتية حيث شملت الأضرار: "٧١٢ مسجدا، ٧٦٣ مدرسة ومعهدا، ٢٢٣ منشأة سياحية، ٢٠٦ معالم أثرية، ١٠٣ منشآت رياضية، ١١٣ منشأة جامعية، ٢٦ منشأة إعلامية، ٦٦٣ مخزن غذاء، ٥١٥ ناقلة غذاء، ١٥ مطارا ، ١٤ ميناء[١].

ومن آخر التقارير في هذا الإطار إعلان الأمم المتحدة، في سبتمبر ٢٠١٩، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب في اليمن إلى ألفين وثلاثمائة مواطن خلال العام. وأوضح بيان صادر عن منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، ليز غراندي، أن أكثر من ٧٠٠ مدني قتلوا وجرح ١٦٠٠[٢].

ونتاج ذلك تقدمت الحكومة الشرعية في اليمن بشكوى ضد دولة الإمارات وممارساتها في البلاد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة على هامش دورة اجتماعاتها السنوية في نيويورك، وصرح وزير الخارجية اليمني محمد الحضرمي أن المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا تمرد على السلطة، وأن الطيران الحربي الإماراتي قصف الجيش اليمني عندما تصدى للمجلس، مما شكل انحرافا عن أهداف تحالف دعم الشرعية في اليمن، لكن في الوقت ذاته أعرب الحضرمي عن تقدير بلاده لدعم السعودية التي تقود التحالف[٣].

وفي رد على الاتهامات الموجهة إلى التحالف بشكل عام أكدت المملكة العربية السعودية أنّ تحالف دعم الشرعية في اليمن ملتزم بشكل كامل بأن تكون عملياته العسكرية متوافقة مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان[٤].

خاتمة:

إن الحرب التي يتعدد فيها اللاعبون الإقليميون والذين تتناقض استراتيجياتهم السياسية والاقتصادية، لن تكون سوى مباراة صفرية، وهذا ما يصدق على حال الحرب التي يخوضها التحالف السعودي الإماراتي في اليمن، فلم يتمكن قائدا الحرب من تحديد أهدافهما من تلك الحرب بوضوح، حتى تاهت البوصلة ولم يدفع الثمن سوى الشعب اليمني الذي ينزف كل يوم من دمائه واقتصاده.

إن التحالف لم يفشل فقط في تقديم الدعم للحكومة الشرعية، وإنما ها هو يقدم خدماته لصالح عدم استقرار اليمن؛ سواء بشكل غير مباشر عبر تخبطه بما يعطي مساحة للحوثيين حلفاء إيران وللقاعدة أيضًا، أو بشكل مباشر من خلال دعم الإمارات للمجلس الانتقالي الجنوبي، ثم إعلانها الانسحاب، وفوق هذا وذاك استهداف الجيش الوطني والمدنيين، وربما الخطر الأكبر الذي سيعانيه اليمن سنوات مقبلة هو إنشاء كل من طرفي التحالف ميليشيات تدين له بالولاء.

(١) من الحزم إلى الأمل، مرجع سابق.

(٢) الأمم المتحدة: تكشف حصيلة ضحايا التحالف في اليمن خلال العام الجاري، البوابة الإخبارية اليمنية، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/qaNN٩

(٣) اليمن تشكو الإمارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق.

(٤) السعودية: عمليات التحالف في اليمن ملتزمة بالقانون الدولي، البيان، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/KYvHr

ماذا يحتاج اليمن الآن؟

- الشرعية الوحيدة التي يجب التعويل عليها لتجمع كافة اليمنيين تحت مظلتها هي شرعية الشراكة الوطنية والتوافق والحوار حتى إجراء الانتخابات.
- تبادل تحكيم القانون فيما يشهده اليمن من جرائم، بدلًا من أوصاف "الإرهابية" التي يرددها كل طرف ضد الآخر.
- بالنسبة للمجتمع الدولي، عليه بذل مزيد من الجهد بما يتسق مع ما تؤكده القرارات الدولية التي تصنف الحالة الانقلابية باليمن أنها تهديد للأمن والسلم العالميين والإقليميين.
- صوغ الأطراف الإقليمية والدولية، رؤية متكاملة للحل لا يكون محورها توزيع الكعكة اليمنية بين الفرقاء في الداخل أو الخارج، وإنما إعادة بناء مؤسسات الدولة بما يعالج التفكك الذي تعاني منه اليمن، سياسيًا ومجتمعيًا.

*****

تصاعد المواجهات الإقليمية والدولية في الخليج العربي: اختبار للقدرات والأهداف

علي محمد(*)

مقدمة:

من الخطورة بمكان الكتابة عن حدث ما زال يتشكَّل وتوابعه لم تتوقَّف بعد، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن تجاهل رصد وتحليل ومحاولة استشراف مثل هذه الأحداث ذات الدلالات الخطيرة على وضع المنطقة العربية ومستقبلها، إلا أنه يمكن الانطلاق من افتراض أن هناك إرهاصات على أن السعودية تعيد حساباتها الإقليمية من جديد خصوصًا بعد الخذلان الأمريكي، وإن كان ذلك لا يعني قطيعة بينهما، خاصة وأن الأطراف الأخرى المهمَّة (مثل روسيا والصين) لم تسارع بالتقاط الخيط بجدِّية – بحثت فقط عن مصالحها– لإدراكها بأهمية إيران من ناحية، وتعقُّد المشهد بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وأنه لن ينال هذه الأطراف –أي روسيا والصين– في النهاية إذا ما سارعت لتوثيق علاقاتها مع السعودية على حساب إيران إلا خسارة الأخيرة بما لها من أهمية وما لديها من مصادر قوة وتأثير في الإقليم، وعدم تحقيق مكاسب من الأولى التي من الممكن أن تعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أول منعطف، ويسعى هذا التقرير لفهم التغيُّرات السياسية في منطقة الخليج والعلاقات الإقليمية والدولية من مدخل تحليل حادث استهداف شركة أرامكو في سبتمبر ٢٠١٩، من خلال سؤالين: الأول منهما عن ماهية الحادث، ويبحث السؤال الثاني رد الفعل حول الحدث؟

(*) باحث في العلوم السياسية.

أولًا– ما الذي حدث؟

قامت ١٠ طائرات مسيرة وفي رواية أخرى ٢٠ طائرة وعدَّة صواريخ كروز صواريخ جوالة، ورواية ثالثة أن عدد الطائرات ٢٥ برفقتها عدد من صواريخ الكروز، باستهداف مصفاتي نفط تابعتين لشركة أرامكو في السعودية، وجاء في بيان وزارة الداخلية السعودية، نقلته وكالة الأنباء الرسمية، أنه عند الساعة الرابعة من صباح السبت الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠١٩ باشرتْ فرق الأمن الصناعي بشركة أرامكو حريقين في معملَيْن تابعيْن للشركة بمحافظة بقيق وهجرة خريص نتيجة استهدافهما بطائرات بدون طيار[١]، وتسبَّب الحادث –بحسب تصريحات لوزير الطاقة السعودي– في تأثير مباشر على توقُّف الإنتاج بمقدار ٥,٧ مليون برميل في اليوم[٢]، أو نحو ٥٠٪ من إنتاج الشركة[٣]، إضافة إلى ملياري قدم مكعب من الغاز المصاحب، فيما أعلنت السعودية بعد ٣ أيام من الهجوم، عودة إمدادات الخام لمستوياتها الطبيعية كما كانت عليه قبل الهجمات عبر السحب من المخزونات[٤].

من جانبها أعلنت جماعة الحوثي مسؤوليتها عن الحادث، وتوعَّدت بتوسيع نطاق هجماتها داخل العمق

(١) استهداف معمل أرامكو السعودية في بقيق بهجوم طائرات "درون"، موقع السي إن إن بالعربية، ١٤ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٣٨uch

(٢) أرامكو السعودية: استهداف معملي الشركة نتج عنه توقف الإنتاج بمقدار ٥,٧ مليون برميل في اليوم، موقع سبوتنيك العربي، ١٤ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/lbMO٨

(٣) البورصات الخليجية تتراجع بعد استهداف معملين لأرامكو السعودية، موقع مصراوي، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/vbf٦e

(٤) مصير اكتتاب "أرامكو" السعودية.. التأجيل السيناريو الأقرب، موقع العربي الجديد، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/mNnNr

السعودي[١]، وأشار المتحدث الرسمي باسم ميليشيا الحوثي إلى أن الهجمات قد سُيِّرَتْ من الأراضي اليمنية باتجاه المعملين في السعودية[٢]، ولاحقًا أعلنت السعودية والولايات المتحدة الأمريكية على لسان أكثر من مسؤول ترجيح تنفيذ الهجوم بصواريخ كروز حلّقت على ارتفاع منخفض مدعومة بطائرات دون طيار "درونز" انطلقت من قاعدة إيرانية[٣] قرب الحدود العراقية[٤]، وقد لوحظ أن السعودية اتَّهمت إيران في كل الاستهدافات التي تعرَّضت لها وإن كان بصورة غير مباشرة على اعتبار أن جماعة الحوثي ليست إلَّا أداة لتنفيذ أجندة إيران وخدمة مشروعها التوسُّعي في المنطقة[٥]، كما أصرَّت الحكومة الأمريكية في بياناتها المتتالية على استبعاد اليمن (١٤ سبتمبر ٢٠١٩) والعراق (١٦ سبتمبر ٢٠١٩) من مصدر الهجوم[٦]، فمن ثلاثة منابر عالية المستوى داخل الإدارة الأمريكية صدر الاتهام ضدَّ طهران من وزير الدفاع الذي يمثِّل المؤسسات العسكرية، ومن وزير الخارجية ممثِّلًا للسياسة الخارجية الأمريكية، ومن وزير الطاقة الممثِّل للاقتصاد، وقد كان البيت الأبيض حريصًا على خط رجعة للإدارة الأمريكية من بداية الأحداث فقد قلَّلَ من وقع الحدث على مستوى إمدادات النفط للداخل الأمريكي مذكِّرًا بأن الأمر لا يشبه صدمة النفط في السبعينيات ولا تلك عام ١٩٩٠ بسبب حرب تحرير الكويت وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تَعُدْ رهن نفط الخارج كما كانت من قبل[٧]، كما حرصت العديد من الدوائر غير الرسمية من الخبراء والمحلِّلين على استنتاج أن إيران هي المسؤولة عن الحادث لأن الضربة نُفِّذَتْ باحترافية عالية جدًّا، وهي تكرار لما يمكن وصفه بالبراعة التي نُفِّذَتْ بها الهجمات على ناقلات النفط في ميناء الفجيرة بالإمارات في ١٢ مايو ٢٠١٩ ؛ ففي الحالتين (أرامكو وهجمات الناقلات البترولية) كان هدف هذه الضربات إلحاق ضرر وليس التدمير الكامل.

من جانبه أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، مشاركة خبراء تحقيق دوليين في هجوم أرامكو[٨]، كما قالت متحدثة باسم الجيش الفرنسي بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٩، إن باريس أرسلت سبعة خبراء عسكريين إلى السعودية للمشاركة في التحقيق في الهجمات التي استهدفت منشأتي أرامكو، من بينهم خبراء في

(١) أرامكو السعودية: استهداف معملي الشركة نتج عنه توقف الإنتاج بمقدار ٥,٧ مليون برميل في اليوم، موقع سبوتنيك العربي، مرجع سابق.

(٢) إعلان الحوثيون مسؤوليتهم عن هجوم أرامكو، ليفانت نيوز، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٤، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/YcDYv

(٣) عقدت وزارة الدفاع السعودية مؤتمرًا صحفيًّا بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٩ عرضت فيه حطام طائرات مسيرة وصواريخ جوالة، مؤكِّدة أنها أدلَّة على عدوان إيراني لا يمكن دحضها، وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع السعودية أن ٢٥ من الطائرات المسيَّرة والصواريخ الجوَّالة استُخدمت في الهجمات التي انطلقت من الشمال السعودي إما من الأراضي الإيرانية أو العراقية وليس من اليمن، انظر: "الهجوم على منشآت النفط السعودية أرامكو"، ليفانت نيوز، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٤، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٢uG٣X

(٤) المنفذون والمتهمون بهجوم أرامكو، ليفانت نيوز، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٥، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/xpoGT

(٥) تقدير موقف: آفاق التصعيد العسكري في منطقة الخليج، المركز المصري للفكر الاستراتيجي للدراسات، ص ٥.

(٦) مايكل بايتس، اختبار لمصداقية العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودة ولقوة الردع ضد إيران، المرصد السياسي ٣١٨٠، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٦ سبتمبر ٢٠١٩.

(٧) محمد قواص، هجمات أرامكو.. العالم يتموضع للرد، صحيفة العرب، السنة ٤٢، العدد ١١٤٧٣، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٩، ص ٨.

(٨) الأمين العام للأمم المتحدة: خبراء أمميون في طريقهم إلى السعودية للتحقيق بهجوم «أرامكو»، موقع جريدة الشروق، ١٨ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/RvXAq

المفرقعات ومسارات الصواريخ وأنظمة الدفاع أرض/ جو[١]، وحتى تاريخه لم يتمَّ الكشف عن نتائج التحقيقات التي تجري بمعرفة الخبراء السعوديّين والدوليّين.

ثانيًا– ردود الفعل الدولية والإقليمية على الحادث

أثارت الهجمات الإرهابية إدانات محلية وإقليمية ودولية عديدة، وشغل الحادث اهتمام المؤسسات الدولية والمراكز البحثية بتحليل الحدث ومتابعة الموقف الدولي[٢]

وقد وصف البعض ردَّ الفعل الدولي حول هجمات أرامكو بأنه يشبه ما أظهره العالم من قلق إثر احتلال العراق للكويت قبل عقود، وقد حرصت السعودية على وضع الهجوم على منشآتها النفطية في إطار أنه هجوم ضد إمدادات الطاقة في العالم والاقتصاد العالمي في منحى لأن تجعل الرد دوليًا وليس سعوديًا فحسب[٣]. وقد مثَّلت ردود الأفعال الواسعة حول الحادث دلالة على خطورته حيث صدرت ردود أفعال تحمل إدانة للحادث من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومعظم الدول الأوروبية وروسيا وتركيا وباكستان والدول العربية والمنظمات

(١) فرنسا ترسل ٧ خبراء للسعودية للمشاركة بالتحقيق في هجمات أرامكو، موقع العربية، ١٩ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/JQnHK

(٢) شغلت هذه العملية الإرهابية اهتمامات مراكز الأبحاث في مصر وخارجها ونشير إلى ثلاثة نماذج جاءت على النحو التالي:

– الأزمة الإيرانية السعودية بعد هجمات أرامكو واحتمالات التصعيد، تقدير موقف لوحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/nntm١

– محمد أبو سعدة، الوضع في الخليج بعد استهداف أرامكو، المعهد المصري للدراسات، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/BKhγH

حيث تضمنت الدراسة الإشارة إلى أن الحادث الذي استهدف شركة أرامكو يمثل أهم التطورات التي تعصف بالمنطقة على الصعيدين السياسي والعسكري، واستعرض التقرير الاتهامات لإيران، وأشار إلى أن الهدف من الحادث توجيه رسالة إيرانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قادرة على الرد في حالة إجبارها على تخفيض صادراتها النفطية، وقد رصد التقرير الآثار السياسية والاقتصادية للحادث ومنها انخفاض إنتاج السعودية من النفط إلى النصف، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض ما يقرب من ٥ ٪ من الإنتاج العالمي، وارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي، وخفض قيمة الشركة السعودية، وانخفاض أسهم البورصة السعودية، ولجوء بعض الدول إلى احتياطياتها النفطية الاستراتيجية، وقد رصد التقرير رد الفعل الدولي من الحادث كما رصد تداعيات الأزمة، مرجِّحًا فرص المواجهة المحدودة على حساب المواجهة الشاملة، بل ذهب أبعد من ذلك وأشار إلى اقتصار المواجهة المحدودة على الأذرع الإقليمية بنشوب حرب إسرائيلية ضد غزة أو إسرائيلية ضد لبنان، بالإضافة لتكثيف الضربات السعودية ضد اليمن، كما رجَّح على المستوى السياسي إمكانية لجوء الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية للحلول السياسية ضد إيران والابتعاد عن المواجهة العسكرية، وخلص التقرير إلى أن السعودية باتت تشعر بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد محل ثقة، كما استبعد حدوث مواجهة عسكرية في المنطقة على أقل تقدير خلال عام من حادث أرامكو، وأن نشوب حرب عسكرية يحتاج إلى توافر عدة شروط منها امتلاك السعودية لمنظومة دفاع جوي قوية، واتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لقرار الحرب، وتورط إيران في عمل عسكري مشابه لحادث أرامكو.

- أحمد عليبة، هجمات أرامكو: هل فشلت استراتيجية الردع الأمريكي تجاه إيران؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/WʌmHZ

وفيه تم التركيز على الاتهامات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة حملت إيران المسؤولية عن الهجمات على السعودية، لكنها في الوقت نفسه لم توضِّح ما هي الخطوات التالية التي سوف تتَّخذها، فعلى الرغم من وجود اتفاقية دفاع مشترك بينها وبين السعودية إلا أنه فيما يبدو لا تنوي تفعيلها في مواجهة إيران حاليًا، فلقد ضاعفت إيران من تهديداتها في الخليج، كما نجحت في تشبيك الرسائل الخاصة بمعادلات الاشتباك، وأنها قادرة على تهديد الجميع، وستستغل فرصة موسم الانتخابات الأمريكية في مواصلة التهديدات. وهذا الاستنتاج سيضع الولايات المتحدة في مأزق بشكل دائم مع حلفائها بسبب غياب مسار الردع الفعال في مواجهة تهديدات إيران.

(٣) محمد قواص، هجمات أرامكو.. العالم يتموضع للرد، صحيفة العرب، السنة ٤٢، العدد ١١٤٧٣، ٢٠سبتمبر ٢٠١٩، ص ٨.

الدولية والإقليمية[١]، حتى إن الرئيس السويسري –بما لدى بلاده من شهرة في الحياد وعدم التعليق على الأحداث سواء في أوروبا أو خارجها– أكَّد أن بلاده "تشعر بالقلق البالغ إزاء التوتُّرات المتزايدة في منطقة الخليج، وأدان الهجمات الأخيرة على (أرامكو)، وأعلن ترحيبه بالتحقيق الشامل الجاري حاليا في هذا الشأن"[٢].

١– الموقف السعودي:

أكَّد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في أول تصريح له عن الهجوم، أن السعودية "قادرة على مواجهة هذا العدوان الإرهابي"[٣]، كما أكَّد خلال مباحثاته مع وزير الدفاع الأمريكي أن الهجوم الذي تعرَّضت له منشآت نفطية تابعة لشركة" أرامكو" في الآونة الأخيرة يُعَدُّ "تصعيدًا خطيرًا تجاه العالم بأسْره يتطلَّب وقفة حازمة حفظًا للسلام والأمن الدوليين[٤]، ومن جانبه نفى عادل الجبير وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، في محاضرة له بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١٩ بالمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية «تشاتام هاوس» في لندن، وجود أي وساطة بين بلاده وإيران "لتخفيف حدَّة التوتُّر"، وشدَّد على أنه "يقع على عاتق النظام الإيراني تغيير سلوكه وإظهار حسن النوايا بالأفعال بدلًا من الأقوال"، واتهم إيران بالوقوف خلف الاعتداء التخريبي الذي استهدف شركة أرامكو، مشيرًا إلى أن إيران لا تحترم سيادة الدول ولا القانون الدولي[٥]، ولاحقًا يمكن القول إن الموقف السعودي تغيَّر إلى حدٍّ ما، ففي البداية تمَّ التأكيد على اتهام إيران بصورة مباشرة والإشارة إلى أن الاستهداف الإيراني ليس للسعودية فقط ولكن للعالم أجمع[٦]، **إلا أن تطورات الموقف الإقليمي والدولي كشفتها تصريحات** الملك سلمان بن عبد العزيز في خطابه الذي ألقاه، في العاصمة الرياض بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩ لدى افتتاحه أعمال السنة الرابعة من الدورة السابعة لمجلس الشورى بحضور ولي العهد بتأكيده على أن الاعتداءات التخريبية على المنشآت النفطية في بقيق وخريص، والتي استُخدمت فيها الأسلحة الإيرانية، وهنا نلاحظ أن الاتهام لإيران لم يعد اتهامًا كاملًا وإنما تمَّ تخفيف حدَّته والتأكيد على أن الأسلحة المستخدمة فقط هي الإيرانية، وأشار الملك سلمان إلى أن السعودية "لا تنشد الحرب، لأن يدَها التي كانت دومًا ممدودة للسلام أسمى من أن تلحق الضرر بأحد، إلا أنها على أهبة الاستعداد للدفاع عن شعبها بكل حزم ضدَّ أيِّ عدوان"، وتابع أن المملكة "تأمل أن يختار النظام الإيراني جانب الحكمة، وأن يدرك أن لا سبيل له لتجاوز الموقف الدولي الرافض لممارساته إلا بترك فكره التوسُّعي والتخريبي الذي ألحق الضرر بشعبه قبل غيره من الشعوب وبفتح صفحة جديدة مع دول المنطقة والعالم"[٧].

(١) ردود الفعل المحلية والعالمية على هجوم أرامكو، مرجع سابق.

(٢) الرئيس السويسري: ندين الهجمات على «أرامكو» ونعمل على خفض التوتر في الخليج، موقع الشرق الأوسط، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٢GKIn

(٣) أول تعليق من محمد بن سلمان عن استهداف منشأتي النفط: السعودية قادرة على مواجهة العدوان الإرهابي، سي إن إن العربية، ١٦ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/j٥Eyx

(٤) بن سلمان بحث مع إسبر نشر قوات أميركية بالسعودية، موقع العربي الجديد، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/EJ٢vp

(٥) الجبير ينفي وجود وساطة بين الرياض وطهران لتخفيف التوتر، موقع الشرق الأوسط، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٤bu٠y

(٦) محمد بن سلمان: على العالم ردع إيران أو مواجهة تصعيد أكبر"، موقع الشرق الاوسط، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/JK٦٨R

(٧) خادم الحرمين: بلادنا قادرة على الدفاع عن نفسها وشعبها بكل حزم، موقع الشرق الأوسط، ٢١ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٨yomX

٢- الموقف الأمريكي:

تغير الموقف الأمريكي بمرور الوقت، فبعد أن كان الرئيس الأمريكي قد أبلغ ولي العهد السعودي في اتصال هاتفي استعداد بلاده للتعاون مع السعودية في كل ما يدعم أمنها واستقرارها إثر الهجمات[١]، وتسارع الاتهامات من كبار المسؤولين الأمريكيين لإيران بالمسؤولية عن الحادث ومطالبة شركاء الولايات المتحدة بالمساهمة في ردْع إيران[٢]، عادت الإدارة الأمريكية وخفَّفت من سقف التهديدات التي وجَّهتها لإيران[٣]، بتأكيدها أن الباب الأمريكي للمحادثات لا يزال مفتوحًا، فيما سيستمر الضغط الاقتصادي[٤]، وقد تمخَّض الردُّ الأمريكي بخلاف ما أوحى في البداية بعقوبات أمريكية جديدة حيث تمَّ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٩ إدراج البنك المركزي الإيراني إلى جانب صندوق التنمية الوطني الإيراني وشركة اعتماد للتجارة على قائمة العقوبات المتعلِّقة بالإرهاب، وبتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩ إدراج ٥ أفراد و٦ كيانات في الصين بسبب صلتهم بإيران، وبتاريخ ٢٩ سبتمبر أعلن البيت الأبيض وقف إصدار التأشيرات لكبار المسؤولين الإيرانيِّين وعائلاتهم للسفر إلى الولايات المتحدة[٥]، بالإضافة إلى ذلك أعلنت واشنطن أنها شَنَّتْ هجمات سيبرانية ضدَّ إيران[٦].

٣- الموقف الإيراني:

نَفَتْ إيران تورُّطها في الهجمات ووصف الرئيس الإيراني الحادث بأنه ردُّ فعل من الشعب اليمني، كما أرسلت إيران مذكرة سياسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق السفارة السويسرية في طهران تنفي فيها ضلوعها في الهجوم[٧].

٤- الموقف الأوروبي:

أدانت وزارة الخارجية الفرنسية الحادث بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ ، كما عبَّر البيان عن "التضامن الكامل" مع السعودية[٨]، واعتبر وزير الشؤون الخارجية والمسؤول عن ملف الشرق الأوسط الهجوم "غير مقبول تمامًا"، مضيفًا في تغريدة على حسابه في تويتر أن "على الحوثيين وقف تهديد أمن السعودية واستهداف المناطق المدنية والبنى التحتية"[٩]، ومن جانبه قال رئيس وزراء بريطانيا بتاريخ ٢٣ سبتمبر

(١) الهجوم على منشآت النفط السعودية أرامكو، مرجع سابق.

(٢) وزير الدفاع الأميركي: إيران استهدفت المنشآت السعودية في «أرامكو»، موقع الشرق الأوسط، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://ru.pw/CmmlB

(٣) خامنئي وافق على هجوم أرامكو شرط التمويه في تنفيذه، صحيفة العرب، السنة ٤٢، العدد ١١٤٧٣، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٩، ص ١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/NjEIl

(٤) ابتسام عازم، بريطانيا وألمانيا وفرنسا تحمل إيران مسؤولية هجوم "أرامكو"، موقع العربي الجديد، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/IbNi١

(٥) رصانة، تقرير الحالة الدينية الايرانية عدد سبتمبر ٢٠١٩، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩، ص ٤٦-٤٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/kjrrf

(٦) رويترز: واشنطن شنت هجمات سيبرانية ضد إيران بعد اعتداء أرامكو، موقع العربية، ١٦ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://ara.tv/rpwze

(٧) محمد أبو سعدة، الوضع في الخليج بعد استهداف أرامكو، مرجع سابق.

(٨) الخارجية الفرنسية تدين استهداف شركة أرامكو في السعودية، موقع اليوم السابع، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/fC٢hU

(٩) إدانات عربية ودولية للهجوم الإرهابي على معملي أرامكو، موقع العربية، ١٤ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/p٣Zu٥

٢٠١٩ أن بلاده تعتقد أن إيران مسؤولة عن الهجمات[١]، وقد أصدرت بريطانيا وفرنسا وألمانيا، بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩، بيانًا مشتركًا بعد لقاء جمع الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني والمستشارة الألمانية، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك حمل إيران المسؤولية عن الهجوم على منشأتي نفط في السعودية تابعتين لـ"أرامكو"، وطالب طهران بالموافقة على التفاوض على برامجها النووية والصاروخية وقضايا الأمن الإقليمي[٢].

٥- الموقف الروسي:

بَرَّأَ الرئيس الروسي إيران، مع تأكيده على أنه تجمعه بالسعودية علاقات متميزة، حيث أكَّد أن دور ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مهم وناجح، مؤكِّدًا أن السعودية دولة صديقة لروسيا، وأن زيارة خادم الحرمين لموسكو تاريخية، وشَدَّدَ في تصريح له على أن "الرئيس روحاني أكَّد لي أنه لا علاقة لإيران بالاعتداءات الإرهابية"، مضيفًا: "لا نملك معلومات موثوقة بشأن من نفَّذ هجوم أرامكو" كما قال، وأكَّد المتحدِّث الصحفي باسم الرئاسة الروسية في تصريح لصحيفة "فيدوموستي" الروسية "إن الهجوم الذي تمَّ بواسطة طائرات مسيَّرة واستهدف البنية التحتية السعودية، أمر مقلق بالنسبة إلى سوق النفط العالمية مشيرًا إلى أن المملكة العربية السعودية لديها كافَّة القدرات الضرورية للتعامل مع هذا الوضع"[٣].

٦- الموقف العربي:

أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانًا بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠١٩ أعلنت تضامنها مع السعودية، ودعمها للإجراءات اللازمة للحفاظ على أمن واستقرار المملكة ضدَّ محاولات استهدافها[٤]، كما أصدر مرصد الأزهر بيان إدانة للحادث، ودعا المجتمع الدولي إلى تضافر الجهود لمواجهة هذه التهديدات، مؤكِّدًا تضامنه مع حكومة وشعب المملكة العربية السعودية[٥]، وندَّد وكيل مجلس النواب المصري بالحادث[٦]، فيما قالت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية في بيانها، إنها "تستنكر بشدَّة "الهجوم الإرهابي معتبرة أن هذا الهجوم، "دليل جديد على سعي الجماعات الإرهابية إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة"، وعبَّرت دولة الكويت عن استنكارها للهجوم، حيث أدان أمير الكويت في اتصال هاتفي، مع الملك السعودي، الهجوم الإرهابي، وأعرب عن وقوف دولته إلى جانب السعودية وتأييدها في كل ما من شأنه الحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها[٧]، كما أكَّد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية أن "دولة الكويت وفي الوقت الذي تدين فيه وبأشد العبارات الهجوم التخريبي الذي استهدف أمن واستقرار المملكة العربية السعودية الشقيقة وإمدادات الطاقة

(١) بريطانيا ترجح مسؤولية إيران عن هجمات منشأتي نفط أرامكو السعودية، موقع العربي الجديد، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٣Y٨wf

(٢) ابتسام عازم، بريطانيا وألمانيا وفرنسا تحمل إيران مسؤولية هجوم "أرامكو"، مرجع سابق.

(٣) الكرملين: استهداف منشأتي نفط "أرامكو" لا يسهم في استقرار الأسواق النفطية، موقع اليوم السابع، ١٦ سبتمبر٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/MBaWd

(٤) مصر تدين استهداف معملين تابعيْن لشركة أرامكو بالسعودية، موقع الشروق، ١٤ سبتمبر٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/fUooX

(٥) مرصد الأزهر يدين استهداف معملين لـ أرامكو السعودية، موقع صدى البلد، ١٨ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٩QWVV

(٦) وكيل البرلمان: الهجوم على أرامكو السعودية يستهدف ضرب الاقتصاد ومعدلات التنمية بالعالم، موقع بوابة البرلمان، ١٧ سبتمبر٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/EfuhH

(٧) أمير الكويت يدين استهداف معملي أرامكو في السعودية، موقع مصراوي، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lJmVr

العالمية، فإنها تؤكِّد مطالبتها المجتمع الدولي ببذل جهود مضاعفة لمنع تكرار مثل هذه الاعتداءات"، كما قالت وزارة الخارجية البحرينية في بيان إنها "تدين وتستنكر بشدَّة العمل الإرهابي"، وأعلن المتحدث باسم الخارجية الأردنية إدانة بلاده للهجوم واعتبره "عملًا إرهابيًّا"، مضيفًا أن "هذا العمل الإرهابي المدان يعد تصعيدًا جديدًا خطيرًا يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة العربية السعودية، ويزيد من التوتُّر في المنطقة"[١]، وقد أجرى العاهل الأردني اتصالًا هاتفيًّا مع ملك السعودية، أعرب خلاله عن "إدانته واستنكاره الشديدين للاعتداء الجبان" وأكَّد خلال الاتصال "وقوف الأردن إلى جانب المملكة العربية السعودية في التصدِّي لأيِّ محاولة تستهدف أمنها واستقرارها"، مشدِّدًا على أن "الأمن القومي السعودي من الأمن القومي الأردني"[٢]، وبدورها أدانت الجزائر الهجوم الإرهابي، وعبَّرت عن شجبها للحادث مؤكِّدة تضامنها مع المملكة ضدَّ هذا الهجوم الإرهابي[٣]، من جهتها أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية الهجوم الإرهابي، وأكَّدت "وقوفها الدائم مع السعودية الشقيقة ملكًا وحكومةً وشعبًا في معركتها ضدَّ الإرهاب والإرهابيِّين"[٤]، وأدان وزير الخارجية القطري في تغريدة على تويتر بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٩ الهجمات على المرافق الحيوية والمدنية وآخرها البقيق، مطالبًا بضرورة وقف الحروب والصراعات، ودعا إلى تكاتف الجهود لتحقيق الأمن الجماعي المشترك في المنطقة، وبدورها أعربت سلطنة عمان في تغريدة نشرتها وزارة الخارجية عن أسفها العميق للهجمات، واعتبرتْ ذلك تصعيدًا لا طائل منه على حد تعبيرها، كما طالبت السلطنة مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن جريفيث بدعوة أطراف الحرب إلى طاولة المفاوضات للتوافق على إنهاء الصراع، وأبدت استعدادها لدعم إحلال السلام في اليمن[٥].

كما أدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأشدِّ العبارات الهجمات على المنشآت النفطية، واعتبرت أن "الهجمات تُعَدُّ تصعيدًا خطيرًا ليس فقط من قِبل الحوثيين، وإنما ممَّن يقفون وراءهم وأكَّد مصدر مسؤول بالأمانة العامة للجامعة أن "تبني الميليشيات الحوثية لمثل هذه العمليات الإرهابية يكشف عن أن قرارها صار مرتهنًا بالكامل لطهران"[٦]. كما أدان البرلمان العربي الهجوم الإرهابي الذي استهدف المعملين التابعين لشركة أرامكو[٧]، وأدان مجلس وزراء الداخلية العرب استهداف الميليشيات الحوثية لمعملَيْن تابعين لشركة "أرامكو" النفطية، وشدَّد مجلس وزراء الداخلية العرب على إدانته بكل حزم هذا العمل الإجرامي، مؤكدًا تضامنه التام مع السعودية فى مواجهة الإرهاب، وتأييده الكامل للإجراءات التى تتَّخذها لحماية شعبها ومصالحه الحيوية[٨]، كما أدان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الحادث الارهابي، مؤكدًا "وقوف

(١) إدانات دولية وعربية لهجمات الحوثيين على منشأتي أرامكو في السعودية، سي إن إن العربية، ١٤ سبتمبر٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/H٣gI٦

(٢) إدانات عربية ودولية للهجوم الإرهابي على معملي أرامكو، موقع العربية، ١٤ سبتمبر٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/g٠vte

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) قطر وعمان تدينان هجمات أرامكو، موقع الجزيرة نت، ١٦ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/KtOCg

(٦) إدانات عربية ودولية للهجوم الإرهابي على معملي أرامكو، موقع العربية، مرجع سابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) "الداخلية العرب" يستنكر استهداف الحوثيين لمعملي شركة "أرامكو" السعودية، موقع اليوم السابع، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/٢FzWz

المنظمة مع المملكة وتأييدها لكلِّ ما تتَّخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها"[١].

٧- موقف العالم الإسلامي:

من جانبها أعلنت باكستان دعمها وتضامنها الكاملَيْن مع السعودية ضدَّ أيِّ تهديدٍ لأمنها وسلامتها الإقليمية[٢]، كما أكَّدت الخارجية التركية، إدانة أنقرة للهجوم الذي استهدف أرامكو في السعودية، وقالت الخارجية التركية: "ندين تلك الهجمات التي تمَّت عن طريق طائرات مسيرة، ونشدِّد على أهمية تجنُّب الخطوات الاستفزازية"، وحذَّرت أنقرة من أن تلك الخطوات الاستفزازية، من شأنها إلحاق الضرر بالأمن والاستقرار في المنطقة والخليج[٣].

ثالثًا- استهداف أرامكو: سياقات معقدة ودلالات مربكة

- وقع الحادث الذي استهدف معملَيْن بشركة أرامكو فجر يوم السبت ١٤ سبتمبر ٢٠١٩ وأسْفر عن خسائر في البنية التحتية للشركة دون خسائر بشرية، وقد تعدَّدت الروايات والاتهامات حول الحادث رغم أن نتائج التحقيقات السعودية الدولية المشتركة لم تُعلن حتى تاريخه.

- تشغل السعودية مكانة متقدِّمة ومهمَّة بما لديها من بترول ووزن اقتصادي عالمي وعلاقات دولية خصوصًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تراهن على هذه العلاقة كثيرًا، وقد بدا ردُّ الفعل الأمريكي مبكِّرًا، وكان موحيًا بأن الولايات المتحدة ستذهب إلى آخر المدى في مواجهة الفاعل بالتلميح والتصريح بأنه إيران، وتعدَّدت التوقُّعات ما بين ضربة عسكرية مكبرة، أو استهداف مؤسسات نفطية إيرانية، ولكن مع مرور الأيام تغيَّرت النبرة الأمريكية وتفكَّك الموقف المؤسَّسي الأمريكي ما بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية والبيت الأبيض.

- كشف الحادث عن طبيعة خريطة التحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة من ناحية، وتعقيداتها من ناحية أخرى، فقد مثَّل الحادث الذي استهدف الشركة الأكبر في العالم في إنتاج النفط هزة عنيفة في الأوساط الدولية والإقليمية وقد توقَّع البعض أن يكون له تأثير مدمر، وهو ما كانت تنبيء به الردود الدولية العاجلة حوله، إلا أنه بمرور الوقت تراجعت هذه التوقُّعات وانكشفت حقيقة التحالفات الإقليمية والدولية للسعودية، الأمر الذي يفرض على السعودية إعادة تقييم تحالفاتها الإقليمية والدولية.

- هناك عدَّة عوامل أثَّرت بدرجة أو بأخرى على التعاطي مع حادث أرامكو، ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وخارجية، أو محلية وإقليمية ودولية، إلا أن الأوقع لتحليل هذا الحادث هو اللاتقسيم نظرًا للتداخُل الشديد بين الاعتقالات والأزمات الداخلية، والأزمة اليمنية، ومقتل خاشقجي، وتيران وصنافير (تأثر الموقف المصري وخصوصًا الشعبي بهذه الاتفاقية بصورة كبيرة، إلى الدرجة التي دفعت البعض لاستنكار غياب التقدير الشعبي المصري للحادث بصورة ملحوظة)، والعلاقة مع الرئيس الأمريكي حيث أصبحت قائمة على التعامل المالي المباشر، والأزمة القطرية، والوجود الروسي في المنطقة، والأوضاع في المنطقة (ليبيا - سوريا - السودان)، والخلافات السعودية الإماراتية.

- أكْسب الحادث زخمًا للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بهدف حماية الملاحة البحرية في المنطقة، وقد رفضت دولة العراق الانضمام إلى التحالف الذي تعارضه إيران بشدَّة، وقد سبق لإيران أن حذَّرت أكثر من مرة على لسان كبار مسؤوليها من أن

---

(١) إدانات عربية ودولية للهجوم الإرهابي على معملي أرامكو، موقع العربية، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أول تعليق من تركيا على استهداف "أرامكو" في السعودية، موقع سبوتنيك العربي، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ozvfZ

تأسيس تحالف عسكري لتأمين الملاحة في الخليج سيجعل المنطقة غير آمنة[١]، وقد أعلنت كلٌّ من الإمارات والسعودية الانضمام إليه، ولاحقًا أعلن مسؤول عسكري أمريكي أن قطر والكويت أبلغتا الولايات المتحدة، أنهما ستنضمَّان إلى التحالف الذي يهدف إلى ضمان الملاحة الآمنة في المضيق بعد هجمات استهدفت ناقلات هذا العام ألْقت الولايات المتحدة مسؤوليتها على طهران[٢]، وقد اعتبر البعض أن القرار القطري يأتي في إطار المساعي لبيان جدِّيَّتها في إنهاء أزمتها مع الدول الأربعة وخصوصًا السعودية.

– لوحظ اصطفاف مصر إلى جانب الإمارات في التوتُّر الذي حدث مؤخَّرًا في الساحة اليمنية بينها وبين السعودية، ففي الوقت الذي لا يمكن فيه اعتبار ذلك أمرًا جديدًا في العلاقات المصرية–السعودية، فقد عرفت علاقات البلدين خلافات سابقة حول قضايا إقليمية كان أبرزها الموقف المصري من القضية السورية بصفة عامَّة خلال السنوات الأربع الماضية، والانتقاد العلني السعودي لموقف مصر المؤيِّد لقرار روسي بشأن الأزمة في مجلس الأمن، وسحب السفير السعودي في مصر للتشاور، على خلفية توجيه انتقادات للسعودية بعد اعتقالها لمحام مصري خلال سفره إليها، وحجز شركة أرامكو توريد شحنات وقود إلى مصر كان قد تمَّ الاتفاق عليها من قبل، كما تكرَّرَ الخلاف بين البلدين في الملف اليمني مجدَّدًا، فعلى الرغم من تصريحات المسؤولين المصريين عن دعمهم للسعودية وللشرعية في اليمن، إلا أن مصر حريصة على المطالبة بالحلِّ السياسي في اليمن، كما رفضت المشاركة بصورة كاملة في التحالف الذي تقوده السعودية لمحاربة الحوثيين، واقتصرت مشاركتها على تأمين البحر الأحمر وهو أمر يهمُّها في المقام الأول، وقد كشف موقف مصر من المجلس الانتقالي الجنوبي حقيقة دعمها للإمارات في مواجهة السعودية، فلم تحرِّك مصر ساكنًا عندما كانت الأوضاع مشتعلة بين المجلس والحكومة الشرعية ولم تصدر أي بيانات لإدانة اعتداءات المجلس على الحكومة الشرعية ومؤسساتها، إلا أنها سارعت وأيَّدت الاتفاق الذي جرى بين المجلس والحكومة الشرعية في اليمن برعاية السعودية بعد الترحيب الإماراتي به، وغيرها من الإجراءات في هذا الإطار والتي كشفت بما لا يدع مجالًا للشك عن واقع الخلافات بين البلدين، إلا أن قضايا التعاون بينهما أكثر بكثير من قضايا الصراع.

– ما سبق قد يساعد في فهم الموقف المصري من حادث أرامكو، فعلى الرغم من أن وزارة الخارجية المصرية والأزهر ووكيل مجلس النواب أدانوا الحادث، إلا أنه كان لافتًا خفوت الاهتمام المصري به وبدلالته وخطورته فقد تمَّ التعامل معه كما يجري التعامل مع استهداف السعودية بصاروخ يتم التعامل معه في الجو قبل سقوطه على الأرض، أي أن التعامل المصري لم يكن على مستوى الحدث أو حتى الاهتمام من الدول الأخرى. إضافة إلى ذلك، فإن الزيارة التي قام بها الرئيس المصري للخليج عقب الحادث كانت إلى الإمارات[٣] وليس للسعودية، كما تضمَّن البيان الختامي المشترك الصادر في ختام المباحثات التي استمرَّت ليومين والذي جاء فيه ترحيب الجانبين (المصري والإماراتي) باتفاق الرياض الذي تمَّ التوقيع عليه بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٩ بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، مع الإشادة بالدور المحوري للمملكة العربية السعودية والجهود

(١) بغداد تصطف مع طهران ضد تحالف حماية الملاحة البحرية، صحيفة العرب، السنة ٤٢، العدد ١١٤٧٣، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٩، ص ٣، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/wCRNK

(٢) الكويت وقطر ستنضمان للتحالف البحري بقيادة أميركا، موقع الشرق الأوسط، ٢٦ نوفمبر٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/vxhyE

(٣) السيسي إلى الإمارات في زيارة رسمية، موقع سكاي نيوز العربية، ١٣ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/ciSCU

الخالصة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لجمع الأطراف اليمنية على طاولة الحوار، وجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم التوصُّل إلى هذا الاتفاق، وأكَّد الجانبان على دعم جميع الجهود التي تحافظ على وحدة وسيادة اليمن، وتخدم مصالح الشعب اليمني وتساهم في استعادة الأمن والاستقرار في اليمن، ووقف التدخُّلات الخارجية في هذا البلد الشقيق، في حين لم يتعرَّض لحادث أرامكو بصورة مباشرة وإنما كانت الإشارة عامَّة جدًّا، حيث ورد في البيان: "وشدَّد الجانبان على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته في ضمان حرية الملاحة البحرية وأمنها وسلامتها، وكذلك حرية الملاحة في المضائق الدولية، وحماية أمن منشآت الطاقة في منطقة الخليج العربي وخليج عمان والبحر الأحمر".

– سحَب حادث أرامكو بساط الاهتمام من القضية السورية، بل وأثَّر على مدى الاهتمام الدولي والإقليمي بالقرارات الأمريكية وبالسلوك الصهيوني تجاه المستوطنات وسلوك المستوطنين اليهود تجاه القضية والشعب الفلسطينيَّيْن، ومن جانبها سحَّبت تطورات الأزمة الليبية وخصوصًا بعد توقيع اتفاق بين حكومة الوفاق الوطني الليبي والحكومة التركية بساط الاهتمام منها.

– كان لافتًا مسارعة السعودية في إعادة توثيق علاقاتها مع الإمارات سواء على المستوى الثنائي أو حتى الإقليمي وخصوصًا ما تمَّ في اليمن وقبول السعودية ورعايتها توقيع اتفاق مصالحة بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة الشرعية[١]، وقد كانت الحكومة اليمنية الشرعية قد وجَّهت انتقادات حادَّة في السابق للمجلس، ولكن يبدو أن الضغوط السعودية ألزمتْها بتوقيع الاتفاق، كما أن ولي عهد السعودية قام بزيارة رسمية إلى الإمارات تمَّ خلالها التأكيد على العلاقات الاستراتيجية والوثيقة بين الجانبين، كما يمكن في هذا الإطار فهم الزيارات السعودية رفيعة المستوى التي عادت ما بين مصر والسعودية[٢].

– سبق أن وقع على شركة أرامكو هجوم عام ٢٠١٢ وكان هجومًا إلكترونيًّا، وألحق الهجومُ الضررَ بنحو ٣٠ ألف جهاز كمبيوتر وصرَّح وقتها نائب رئيس الشركة أن الهجوم فشل في هدفه الرئيسي بوقف تدفُّق النفط والغاز إلى الأسواق المحلية، وقد كان الضرر في هذه الحادثة محدودًا لأن القراصنة الذين تسلَّلوا إلى النظام الإداري وليس كمبيوترات الإنتاج[٣]، وبتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٩ أعلن وزير الطاقة السعودي أن طائرتين من غير طيار أطلقهما الحوثيون في اليمن استهدفتا محطتي ضخٍّ على طول خط أنابيب شرق السعودية الذي يحمل النفط من حقول في المنطقة الشرقية إلى البحر الأحمر[٤]، كما تعرَّضت أربع ناقلات نفط في مايو ٢٠١٩ للتفجير بينها سفينتان مملوكتان للسعودية قبالة السواحل الإماراتية بالقرب من ميناء الفجيرة، وقد دفعت هذه الأحداث ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز إلى الدعوة لعقد قمتين طارئتين، عربية وخليجية في مكة في ٣٠ مايو ٢٠١٩ على هامش مؤتمر القمة الإسلامية الاعتيادي[٥].

---

(١) توقيع اتفاق الرياض بين حكومة اليمن والمجلس الانتقالي، موقع العربية، ٦ نوفمبر٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/vOfFp

(٢) قام الدكتور عصام بن سعيد، وزير الدولة عضو مجلس الوزراء السعودي في ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ بزيارة إلى جمهورية مصر العربية وسلَّم رئيسها رسالة من العاهل السعودي تضمَّنت التأكيد على العلاقات بين البلدين، كما التقى وزير الخارجية المصري بنظيره السعودي على هامش أعمال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، ورغم أن هذا الأمر معتاد بين مصر والعديد من الدول العربية إلا أنه قلَّما يتم بين مصر والسعودية.

(٣) ليس الهجوم الأول الذي تتعرَّض له أرامكو السعودية، ليفانت نيوز، مرجع سابق.

(٤) تقدير موقف: آفاق التصعيد العسكري في منطقة الخليج، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص ٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٢.

– بغض النظر عن النفي الإيراني فهناك العديد من الأطروحات البحثية[١] وليس السياسية فقط تحاول تفسير الحادث بسلوك إيران في المنطقة، وأن العمليات التي تستهدف تعطيل النفط في منطقة الخليج بدأت منذ انتهاء الإعفاءات التي مُنحت لإيران لتصدير النفط في مايو ٢٠١٩، كما أن إيران حريصة على تشبيك جميع الملفات بعضها مع بعض وتعقيدها بقدر الاستطاعة لأنها تستفيد من ذلك في المماطلة والتسويف بالإضافة إلى أنها قادرة على خلق وتصنيع الأزمات خارج حدودها معتمدة على وكلائها في الساحات المختلفة للقيام بهذا الغرض، وتركِّز طهران –في الوقت ذاته– على قدرة الوكلاء على فرض معادلات اشتباك جديدة في الإقليم.

– كان من أبرز تداعيات الحادث التطوُّراتُ النوعيةُ التي طالت أزمة قطر والدول الخليجية الثلاث بالاضافة إلى مصر، حيث تمَّ تفسير التصريحات والتصرُّفات المتبادلة بين الدول الخمسة سواء بالمشاركة في أحداث رياضية وسياسية، أو تخفيف حدَّة الانتقادات الإعلامية بدرجات متفاوتة على أن المصالحة باتتْ على وشك التحقُّق، إلا أن الأرجح –هناك تصريحات رسمية على ذلك[٢]– أن حادث أرامكو فرض على السعودية بدء محادثات جادَّة مع قطر في العمل على تخفيف حدَّة الصراع والقبول بأطر ومحدِّدات للعمل المشترك، فلا يمكن توقُّع تناسي العامين الماضيين من الصراع، وفيما يبدو أن هذا الأمر مقبول قطريًّا تجاه السعودية ولكن لا يبدو نفس الحماس مع الدول الأخرى وخصوصًا الإمارات، ومع ذلك فإن أبرز سيناريوهات المصالحة وفقًا لبعض الباحثين[٣] يمكن إجمالها على النحو التالي: **بقاء الأزمة على وضعها الحالي دون حلٍّ** خصوصًا وأن كل مؤشِّرات التهدئة الحالية تكرَّرت من قبل دون تحقيقها. **مصالحة شكلية دون حلٍّ للأزمة**، ويقصد بها إعادة العلاقات إلى حدود الخلاف السياسي وليس المقاطعة الشاملة الجارية الآن، وقد تكون هذه فرصة لاختبار حسن النوايا وإعادة الامور إلى موضع التقييم من جديد، ورغم تسميتها من قبل الباحث[٤] بالشكلية إلا أنه يمكن وصفها بالمبدئية. **تقارب قطري–سعودي بعيدًا عن الإمارات**، يستند هذا السيناريو إلى أن الحصار لم يكن رغبة سعودية من الأساس، إلا أنها أصبحت المتضرِّر الأكبر منه، كما أن الخلافات بين السعودية والإمارات في اليمن قد تعطي هذا السيناريو الأفضلية. **حلُّ الخلاف وعودة الأمور إلى طبيعتها**، يقوم هذا السيناريو على أن السياق العام بات مناسبًا لحلِّ الخلاف في ظلِّ المخاطر التي تهدِّد الإقليم وخصوصًا من إيران، ولكن السيناريو الأخير لا يجد ما يدعمه في أرض الواقع خصوصًا وأن هناك سيناريوهات أكثر واقعية، بالإضافة إلى أنه يمكن الدمج بين أكثر من سيناريو، ومن ثمَّ فالأرجح هو مصالحة مبدئية مع الدول الأربع يتم خلالها تخفيف القيود على السفر والانتقال والحد من الانتقادات المتبادلة مع طرفي الأزمة، وقد تأخذ العلاقة مع السعودية سيناريو خاصًّا بها يتم من خلاله إعادة هيكلة العلاقات بين البلدين بعيدًا عن دول المقاطعة / الحصار الأخرى، خصوصًا وأن تصريحات الرئيس المصري، خلال لقاء مع ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية، على هامش "منتدى شباب العالم"، بمدينة شرم الشيخ، أظهرت تمسُّكًا بالمطالب الـ١٣ التي أعلنتها القاهرة والرياض وأبوظبي والمنامة

(١) أحمد علوبة، هجمات أرامكو: هل فشلت استراتيجية الردع الأمريكي تجاه إيران؟، مرجع سابق.

(٢) أكد وزير الخارجية القطري في مقابلة مع قناة CNN الأمريكية بأن هناك تطورًا "طفيفًا" فيما يتعلَّق بملف المصالحة، مشيرًا إلى أن الأمور في مرحلتها الأولى وأن هناك تطورًا من وضع عدم التفاوض إلى وضع بدء بدء المحادثات، منوهًا إلى أن هذا الأمر يتم مع السعودية فقط، متاح عبر الرابط التالي:
https://cnn.it/٣٥u٤١TQ

(٣) غندي عنتر، المصالحة الخليجية: هل بات الخلاف في نهايته وما هي سيناريوهات الحل، منتدي الشرق، ١٩ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/byTQD

(٤) المرجع السابق.

قبل أكثر من عامين للمضيِّ في "المصالحة مع قطر" مؤكِّدًا أن "هناك جهود تبذل نتمنَّى لها التوفيق"، مضيفًا "لكن أؤكد أن الأمر لم يتغيَّر"[١].

– طرَح حادث أرامكو التكهُّنات بشأن النظرية التي تتبنَّاها السعودية منذ المراحل الأخيرة في حياة الملك عبد الله والتي تزايدت مع الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد والمتمثِّلة في طموح السعودية الإقليمي[٢] الذي لم يَعُدْ يقبل بمشاركة أي دولة أخرى لها فيه وإن كانت مصر[٣]، فقد باتت السعودية ترى نفسها الأحق بقيادة الأمة العربية في الوقت الراهن، وتريد أن تكون رؤيتها الخاصة لقضايا الأمة العربية هي السائدة والوحيدة ولكن هذا الحادث فتح الباب على مصراعيه تشكيكًا في قدرة السعودية على القيام بهذا الدور، وفيما يبدو أن السعودية باتت أول من آمن بتهاوي هذه النظرية، فهي تحاول العودة إلى محيطها العربي من جديد بعد أن خذلها المحيط الدولي وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية وتعملقت عليها إيران، ومن ثم تتقارب مع الإمارات ومصر رغم الدور الذي لعبته الإمارات –ضدَّ السعودية– في اليمن،كما يمكن فهم هذه العودة مع ما يتردَّد عن مساعي جادَّة للسعودية –ويبدو أنها بمفردها في هذا أيضًا حيث تحاول أن تسترضي الأطراف العربية الأخرى المشاركة معها في المقاطعة– للمصالحة مع قطر باستقبالها وزير الخارجية القطري، ومشاركة السعودية في بطولة الخليج التي عُقدت في قطر، وعدم الاعتراض على مشاركة قطر في التحالف البحري الذي تشكِّله السعودية والإمارات والولايات المتحدَّة وعدد من الدول الأخرى.

– أخفقت السعودية في توظيف علاقاتها بالصين وروسيا في ممارسة ضغط على إيران في هذه القضية، حيث اهتمَّتْ روسيا بالمكاسب التي يمكن أن تحقِّقَها دون استعداد لأن تقدِّم أيَّ مقابل، بل أكَّدت على أنه لا دليل على اتهام إيران، بل وتبنَّت الموقف الإيراني من رفض الاتهام، كما أن الصين لا تريد أن تتورَّط في الإقليم قبل الوقت الذي تراه مناسبًا لها، فهي تعمل في صمت وبطء مثيران للذعر، ومع ذلك فقد فقد يكون التدريب البحري المشترك "السيف الأزرق ٢٠١٩" الذي نفَّذته القوات الخاصة البحرية السعودية والصينية بهدف رفع الجاهزية لمواجهة التهديدات البحرية، وبغرض حماية خطوط المواصلات البحرية ومواجهة التهديدات التي تهدد حرية الملاحة البحرية[٤]، بمثابة محاولة سعودية جادَّة لتطوير علاقاتها مع الصين.

– كان للحادث تأثير سلبي على إيران خصوصًا في علاقتها مع الدول الأوروبية التي أدانت بشدَّة تورُّط إيران في الحادث سواء بصورة مباشرة –هناك بيانات مباشرة من الدول الأوروبية الكبرى أكَّدت على ذلك– أو بصورة غير مباشرة، وقد يمتدُّ الضرر ليشملَ العديد من الملفَّات بين إيران والدول الأوروبية التي رأتْ أن إيران مصدر قلق حقيقي على الأمن في المنطقة.

خاتمة:

يبقى أبرز ما أسْفرت عنه هذه الأزمة هو ما رصده تقدير الموقف الذي أصدره المركز العربي للأبحاث

(١) السيسي متمسك بمطالب «الرباعي العربي» للمصالحة مع قطر، موقع الشرق الأوسط، ١٨ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/mpWpm

(٢) خالد الدخيل، بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٢، المجلد ١٨، ٢٠٠٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Y١XTP

(٣) مصطفى المغربي، خالد الدخيل: تراجع دور مصر الإقليمي أفسح المجال للعبث الإيراني، موقع مصر العربية، ١٧ يناير ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/BVS٦c

(٤) تمرين عسكري سعودي–صيني لرفع الجاهزية القتالية، موقع الشرق الأوسط، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/kAinj

ودراسة السياسات[١] من أن هذه الأزمة كشفت عن تغيير عميق في المقاربة الأمريكية لأمن منطقة الخليج، فقد باتت الأولويات الأمريكية متغيِّرة ولم تَعُدْ هذه المنطقة تشغل المساحة التي كانت تشغلها من قبل، وباتت الصين وروسيا على قمة مصادر التهديد الاستراتيجي الأمريكي، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية باتتْ أقلَّ اعتمادًا على النفط الخليجي، وقد تحفَّظ التقرير على أن يتمَّ الأخذ بهذه النتيجة بشكل كامل مؤكِّدًا أن المنطقة ما تزال تشغل الاهتمام الأمريكي ولن تسمح لأيٍّ من القوى الدولية أن تحتلَّ مكانتها، إلا أن هناك تراجعًا في الأولويات الأمريكية لا يمكن إنكاره، ومن ثم فإن استعراض ما حدث والموقف الإقليمي والدولي وسياقات وتداعيات الحادث تكشف عن عدم انتهاء تبعاتِه، بالإضافة لذلك فإن مواقف السعودية الإقليمية وعلاقاتها المتشابكة والمعقَّدة مع كلٍّ من الإمارات ومصر ومع تركيا[٢] وقطر ساهمت بشكل مباشر في تقليل الزخم الإقليمي في مواجهة إيران مما يعني إمكانية تكرار مثل هذه الاعتداءات مستقبلًا، ويزيد من فرص هذا الافتراض الموقف الأمريكي المائع والذي راهنت عليه السعودية بكلِّ ما تملك انخداعًا بتصريحات المسؤولين العاجلة على الحادث والتي تراجعتْ لاحقًا، ما يعني أن السعودية راهنتْ على أمريكا وقد خذلتْها، وأن خلافاتها الإقليمية أثَّرت على فاعليَّتها الإقليمية، وأن مثل هذا المناخ مناسب بقوة لإيران لتكرار مثل هذه الاعتداءات في المستقبل القريب أو البعيد، أو على أقل تقدير النجاة من العواقب، ومن ثم هل من الممكن أن يكون التوجُّه الأخير للسعودية في اليمن بتخفيض حدَّة الصراع ومحاولة الوصول إلى المفاوضات، ومساعيها للمصالحة مع قطر مع الحرص على عدم خسارة الإمارات ومصر محاولة سعودية لإصلاح ما فسد؟

*****

(١) الأزمة الإيرانية السعودية بعد هجمات أرامكو واحتمالات التصعيد، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.

(٢) زاد التعقيد بعد الأحكام التي صدرت في قضية خاشقجي والتي تضمنت تبرئة العناصر الرئيسية في الحادث.

في الطريق إلى الإعلان عن صفقة القرن

السياسات الإسرائيلية الأمريكية ومثلث سوريا ولبنان والعراق: التطورات، الأسباب، الأهداف

أمجد أحمد جبريل(*)

مقدمة:

تقدِّم الفترة الراهنة في تاريخ إقليم الشرق الأوسط، مثالًا جيِّدًا لمفهوم "المراحل الانتقالية" في النظامين الإقليمي والعالمي، وتأثيرات هذه المراحل على تحالفات وسياسات اللاعبين الإقليميِّين والدوليِّين، بما يشمل السياسات الإسرائيلية والأمريكية في الإقليم.

وفي حين تتزايد العوامل والمحفِّزات التي قد تؤشِّر – في نظر البعض– إلى مواجهاتٍ محتملة أو مرتقبة، في المدى المنظور، يرصد آخرون كوابح وقيودًا متصاعدة أمام اللجوء إلى الأداة العسكرية، ما يعني إجمالًا تضاؤل احتمال شنِّ الحروب الشاملة، من قِبل أغلب الأطراف، بوصفها وسيلةً ناجعة، لحسم الصراعات الإقليمية المعقَّدة بطبيعتها، وعلى رأسها الصراع مع إسرائيل، رغم أن ذلك لا يمنع بالضرورة، بعض الأطراف الدولية والإقليمية، خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، من اللجوء أحيانًا إلى التهديد بالحرب وإجراء المناورات العسكرية لاستعراض القوة، وشنِّ الحملات النفسية والدعائية، والانخراط الكثيف في "الحروب الكلامية"، وفرض العقوبات الاقتصادية الصارمة.. إلخ.

ولهذا فإن تحليل السياسات الإسرائيلية والأمريكية تجاه سورية ولبنان والعراق في عام ٢٠١٩، يبقى محاطًا بصعوبات منهجية:

أولاها– صعوبة فصل السياسات الإسرائيلية تجاه مثلث سورية ولبنان والعراق، عن مجمل سياسات تل أبيب على الصعيد الإقليمي، خصوصًا تجاه قطاع غزة وإيران وتركيا، وأيضًا سياسات إسرائيل تجاه حلفائها في مصر ودول الخليج العربي، فضلًا عن سياسات دولة الاحتلال تجاه قبرص واليونان، لا سيما بشأن موضوع غاز شرق المتوسط، الذي يبدو مؤهَّلًا لتوليد صراعات إقليمية جديدة.

وثانيتها– صعوبة فصل السياسات الإسرائيلية عن الأمريكية تجاه المنطقة، على ما بينهما من تفاوت جزئي، لا يصل مطلقًا إلى حدِّ "التضارب الكامل/الكلي"، خصوصًا ما يتعلَّق بالأفكار الأمريكية للسلام، "صفقة القرن"، التي روَّجت لها إدارة دونالد ترامب، بالتوازي مع توطيد العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية في بُعديها الشخصي والأيديولوجي، بين الرئيس ترامب وبين رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، وكذا بين تيارٍ في الحزب الجمهوري الأمريكي واليمين الإسرائيلي.

وثالثها– قِصر مدة هذا التقرير، الذي يغطِّي عامًا واحدًا، بما قد يصعِّب مسألة اختبار فرضياتٍ علمية أو مقولات بحثية، تساعد على كشف تغيُّر أو استمرارية الدور الإسرائيلي في العالم العربي وإقليم الشرق الأوسط، بعد اندلاع موجة الثورات العربية الأولى عام ٢٠١١، والتي لعبت إسرائيل، بالإضافة إلى فاعلين آخرين، أدوارًا مهمَّة في إفشالها، بغية الحدِّ من تداعياتها الاستراتيجية على المنطقة.

وعلى الرغم من براعة/نجاح إسرائيل في توظيف المتغيِّرات الدولية والإقليمية عمومًا، في توسيع دورها الوظيفي في إقليم الشرق الأوسط، وقدرتها على تحقيق أجندتها تجاه الإقليم بشكل متكرِّر، وعلى حساب العرب والأتراك والإيرانيِّين دائمًا، فليس هناك من ضمانةٍ أكيدة لاستمرارية هذا النجاح الإسرائيلي في المدى البعيد/الاستراتيجي، وربما حتى في المدى المتوسط، في حال

(*) باحث مختص في الشؤون العربية والإقليمية.

طرأت متغيراتٌ جوهرية على بنية النظام الدولي بعامة، وعلى السياسة الأمريكية تجاه الإقليم بخاصة، لا سيما إذا كان النظام الدولي، كما يتوقَّع بعض الدارسين، ربما يتَّجه إلى نظام ثلاثي القطبية، يسوده التنافس بين واشنطن وبكين وموسكو[١].

وبناء على ما تقدَّم، سينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة عناصر: يتناول أولها السياسات الإسرائيلية الأمريكية تجاه سورية. أما الثاني فيحلل السياسات الإسرائيلية الأمريكية تجاه لبنان. بينما يعالج العنصر الثالث، السياسات الإسرائيلية الأمريكية تجاه العراق. ثم تأتي الخاتمة في النهاية.

أولًا– السياسات الإسرائيلية الأمريكية تجاه سورية

تزامنت التعقيدات في "المسألة السورية" مع مرحلة تحوُّلٍ على صعيد قمة النظام الدولي وتوازنات القوة بين القوى الدولية؛ إذ "وقعت الثورة السورية في مرحلةِ تغيُّرٍ في مفهوم الأمن القومي لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد تدخُّلها الفاشل في العراق وأفغانستان، وفي مرحلةٍ تحاول فيها روسيا العودة إلى دورٍ عالمي، باعتبارها قوة عظمى لها رأيٌ في الأقاليم القريبة منها، خصوصًا في آسيا"[٢].

وفي ظل حالة السيولة والتغيُّر في السياقين الدولي والإقليمي، وتعاظُم تأثير متغيرَّي "مكافحة الإرهاب" و"التصدِّي للخطر الإيراني" على السياسات الدولية والإقليمية، تحوَّلت سوريا إلى أرض مستباحةٍ من قِبل أطراف إقليمية ودولية عديدة، بشكلٍ ربما يعكس أهمية "المسألة السورية" في عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، الجارية على قدمٍ وساق حاليًّا.

وفي هذا الإطار، أصبحت الاعتداءات الجوية الإسرائيلية ضدَّ الأراضي السورية عملًا متكرِّرًا منذ اندلاع الثورة عام ٢٠١١[٣]. وكثيرًا ما كانت هناك هجمات جوية

(١) لمزيد من التفاصيل راجع المصادر الثلاثة الآتية:

- Walter Russell Mead, The Return of Geopolitics: The Revenge of the Revisionist Powers, *Foreign Affairs*, May/June ٢٠١٤, pp. ٦٩-٧٩, available at: https://fam.ag/٢LFJ٠٠J

- علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٤٧- ٤٨، صيف/خريف ٢٠١٥، ص ص ٩-٢٢.

- علي الجرباوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، سياسات عربية، العدد ٣١، مارس ٢٠١٨، ص ص ٧-٢٢.

(٢) بتصرف عن: عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، (بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٤٤٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة دراسات عربية كثيرة تناولت الدور الإسرائيلي في ظلِّ الثورات العربية، ومن أمثلتها المصادر الآتية:

- محسن محمد صالح، السلوك الإسرائيلي تجاه الثورات العربية، شؤون الأوسط، العدد ١٣٨، ربيع ٢٠١١.
- عبد العليم محمد، اتجاهات السياسة الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية–الإسرائيلية، في: مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ص ٥٢٣-٥٥٤.
- طارق فهمي، الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية، الديمقراطية، العدد ٤٦، أبريل ٢٠١٢، ص ص ٩٧-١٠٨.
- عماد جاد، التقييم الإسرائيلي للأوضاع في المنطقة، شؤون عربية، العدد ١٥٢، شتاء ٢٠١٢، ص ص ٩٢-٩٩.
- صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوراق الجزيرة [٣٠]، ٢٠١٣).
- بنيديتا بيرتي، إسرائيل والربيع العربي: المواقف والاستجابات تجاه الشرق الأوسط الجديد، في: مجموعة باحثين، الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد ٢٠١١، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٣)، ص ص ٣٣٥-٣٧٢.

على أهدافٍ سورية عسكرية أو مدنية علمية تؤكِّد الشواهد أنها هجمات إسرائيلية، إلا أن الموقف الرسمي الإسرائيلي كان يتمسَّك بالنفي وبعدم صلته بتلك الهجمات. ويبدو أن استراتيجية النفي هذه تغيَّرت جزئيًّا في عام ٢٠١٧، فقد بات الإعلان عن غاراتٍ جوية إسرائيلية أمرًا عاديًّا، ويتم تبريره باعتباره دفاعًا عن النفس، وتطبيقًا لما تراه إسرائيل خطوطًا حمراء لا تقبل التراجع عنها، ومنها: منع دمشق من إحراز أي تفوق نوعي عسكري، ولا سيما في مجال البحوث النووية، ومنع سوريا من أن تكون معبرًا للأسلحة والمنظومات الصاروخية الإيرانية إلى حزب الله اللبناني، ومنع وجود واستقرار أي قواتٍ عسكرية إيرانية على الأراضي السورية، ولا سيما بالقرب من الجولان المحتل أو الأردن، وإبعاد أي وجود لأيِّ جماعةٍ مسلحة حليفة للجيش السوري، وأن تبقى تلك المنطقة منزوعة السلاح، والأهم هو استمرار حرية الطيران الإسرائيلي فوق الأراضي السورية من دون أي قيود أو تهديدات، وأضيف إلى كل ذلك مؤخرًا عدم التسامح مع وجود أنظمة دفاع جوي متطوِّرة، ولا سيما منظومة إس ٣٠٠ الروسية، مع التهديد بإبادتها، حسب تعبير وزير الدفاع الإسرائيلي، إذا نُشرت على الأراضي السورية، أو إذا استُخدمت ضدَّ الطائرات الإسرائيلية[١].

وبعد تدخُّل روسيا العسكري في سورية أواخر سبتمبر ٢٠١٥، أصبحت موسكو أهم اللاعبين الخارجيين المتدخِّلين، في الصراع السوري؛ إذ نجحت في إدارته وتنسيق الجهود لحله وفق أولويَّتين: **إحداهما–** "الحرب على الإرهاب"، و**الأخرى–** "تخفيض العنف بين النظام السوري والمعارضة". وبهذا تحوَّل الشأن السوري إلى شأن تقني/إداري، وتمَّ تغييب البُعد السياسي والحقوقي، إذ ركَّزت موسكو، ولا تزال، على الجانب التقني لتخفيض العنف، بغرض تصفية القضية السورية وإنهاء كل بحث في التغيير السياسي، والاكتفاء بالكلام عن مصالحات وإعادة إعمار بعد وقف النار الميداني، وبحيث يبقى النظام المسؤول عن خراب سورية وعن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مسيطرًا على قسمٍ واسع من البلاد"[٢].

بيد أن اللافت في هذا السياق هو نجاح إسرائيل في التنسيق مع موسكو، فضلًا عن واشنطن بالطبع، لفرض اعتبارات "أمنها القومي" على الساحة السورية، رغم كثرة اللاعبين الدوليين والإقليميين المتدخِّلين فيها؛ إذ كانت روسيا حريصةً على مراعاة المطالبات الإسرائيلية لمنع أيِّ أسبابٍ قد تؤدِّي إلى اندلاع مواجهاتٍ عسكرية مفتوحة بين إسرائيل من جهة، وبين الجيش السوري والحلفاء الإيرانيين من جهة أخرى، وبما يربك الحسابات الروسية في الشأن السوري"[٣].

وفي سياق تحليل أهم تطورات السياسات الإسرائيلية الأمريكية تجاه سورية في عام ٢٠١٩، يمكن الإشارة إلى الآتي:

١) قرار ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان

وقَّع الرئيس ترامب، في ٢٥ مارس ٢٠١٩، أمرًا تنفيذيًّا ينصُّ على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، وذلك

● أمجد أحمد جبريل، السياسة الإسرائيلية تجاه الثورات العربية: سورية نموذجًا، شؤون عربية، العدد ١٥٤، صيف ٢٠١٣، ص ص ١٢٣–١٣٣.

(١) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (تحرير)، حال الأمة العربية ٢٠١٧–٢٠١٨: عام الأمل والخطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو ٢٠١٨)، ص ١٢٤.

(٢) انظر: زياد ماجد، نحو "تصفية تقنية" روسية–أمريكية للقضية السورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٤ أغسطس ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٣٤٧I٩fz

(٣) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة العربية ٢٠١٧–٢٠١٨، مرجع سابق، ص ص ١٢٤–١٢٥.

بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي وصف الخطوة بأنها "تاريخية"[١].

ورغم أن هذا القرار يخالف السياسات الأمريكية المستقرَّة في التعامل مع الأراضي العربية المحتلَّة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧، فإن ترامب ركَّز على مزاعم الاعتبارات الأمنية لإسرائيل في محاولته تبريره. بيد أن ثمة ثلاثة دوافع أخرى؛ **أولها–** محاولة دعم نتنياهو في انتخابات الكنيست الإسرائيلية أبريل ٢٠١٩، والتي كان يواجه فيها تحدِّيًا كبيرًا واتهامات بالرشوة والفساد. **الثاني–** يتعلَّق بحسابات انتخابية لترامب، الذي يريد تعزيز فرصه الانتخابية عام ٢٠٢٠، عبر استرضاء القاعدة العريضة للمسيحيين الإنجيليين الذين صوَّتوا لصالحه بأعداد كبيرة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٦. وينتمي بعض رموز إدارة ترامب إلى هذه القاعدة، مثل نائبه مايك بنس، ووزير خارجيته مايك بومبيو. وكان لافتًا أن بومبيو صرَّح من إسرائيل، قبل أيام فقط من إعلان ترامب بشأن الجولان، أن "ترامب قد يكون هدية من الربِّ لإنقاذ اليهود من إيران"[٢]. الدافع **الثالث–** يتمثَّل في رغبة ترامب في إزالة قضية هضبة الجولان –التي تزعج إسرائيل– من المفاوضات، مثلما فعل في مسألة اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل ديسمبر ٢٠١٧، ثم نقل السفارة الأمريكية إليها في مايو ٢٠١٨، وذلك استثمارًا لضعف النظام السوري، وعجزه عن الرد، وارتهانه لحسابات روسيا في المنطقة[٣].

٢) الاجتماع الأمني الثلاثي في القدس المحتلة

انعقد هذا الاجتماع في مدينة القدس في ٢٤ و٢٥ يونيو ٢٠١٩؛ حيث استضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، اجتماعًا أمنيًّا ثلاثيًّا، ضمَّ كلًّا من: مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، وأمين مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف، ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شبات. وتناول الاجتماع قضايا استراتيجية تمس المنطقة، وفي مقدِّمتها الوضع في سورية والوجود الإيراني فيها[٤].

وثمة من رأى في انعقاد هذا الاجتماع في القدس المحتلَّة مؤشِّرًا على "عمق العلاقة التي أنشأها نتنياهو خلال السنوات الأخيرة مع كل من الولايات المتحدة وروسيا؛ إذ يوضِّح الأهمية التي باتت تحتلُّها إسرائيل في استراتيجية القوَّتين الكبريين في المنطقة، وحرصهما الواضح على أمنها ومصالحها، في ترجمة فعلية لتفاهم ترامب–بوتين في قمة هلسنكي في يوليو ٢٠١٨ على "إعطاء أولوية لضمان أمن إسرائيل". وهو الأمر الذي فاخر به نتنياهو بأن اجتماع القوتين العظميين في بلاده للبحث عن تسوية مسألة معقدة مثل سورية، دليلٌ على المكانة الدولية التي تحظى بها[٥].

الجدير بالذكر أن علاقات موسكو مع تل أبيب شهدت "توتُّرًا"، بعد أن تسبَّبت إسرائيل في إسقاط طائرة روسية في سبتمبر ٢٠١٨، خلال اشتباك فوق الساحل السوري[٦]، ما استدعى قيام بنيامين نتنياهو بزيارة موسكو

(١) انظر: وحدة الدراسات السياسية، قرار ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان: خلفياته ودوافعه، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٧ مارس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢Ps٧٧S

(٢) نقلًا عن المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) وحدة الدراسات السياسية، الاجتماع الأمني الثلاثي في القدس: الأهداف والنتائج، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢XKkxOY

(٥) المرجع السابق.

(٦) حول التوتر في العلاقات الروسية–الإسرائيلية، بسبب إسقاط طائرة "إيل ٢٠"، التي كان على متنها ١٥ عسكريًّا روسيًّا في الساحل الغربي السوري، راجع المصادر الثلاثة الآتية:

في أبريل ٢٠١٩؛ حيث اقترح تشكيل فريق مشترك للعمل على سحب جميع القوات الأجنبية من سورية، إضافة إلى استئناف التنسيق العسكري بين الطرفين الروسي والإسرائيلي. كما قدَّم وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو، خلال زيارته سوتشي في مايو ٢٠١٩، ولقائه الرئيس الروسي بوتين، عرضًا أو مقترحًا مفاده استعداد واشنطن وتل أبيب للمساعدة في تأهيل النظام السوري إقليميًّا ودوليًّا، في مقابل أن تساعد روسيا في إخراج القوات الإيرانية والميليشيات المدعومة من قِبلها من سورية[١].

لقد كان "هدف روسيا من الاجتماع الأمني الثلاثي في القدس، يتعلق برغبة الرئيس بوتين في الحصول على دعم نتنياهو، وتأثيره لدى ترامب، من أجل دعم الجهد الروسي للتوصُّل إلى حلٍّ للمسألة السورية، بما يضمن إعادة تأهيل النظام السوري دوليًّا وجذب الاستثمارات اللازمة للبدء في "إعادة الإعمار"، وهي الجهود التي كبحتْها إدارة ترامب بعد أن نجحت موسكو في إقناع بعض الدول العربية (مثل الإمارات والبحرين والسودان)، باستئناف علاقاتها مع النظام السوري. وهذا يشير إلى أن روسيا ترى ضرورة التعاون الإسرائيلي والأمريكي في المرحلة القادمة، لتحويل مكاسب موسكو الميدانية إلى نصر سياسي، وتمكينها من أداء دور في الوساطة السياسية، وليس الأمنية فحسب، بين نظام الأسد وإسرائيل"[٢].

"وبعد الخدمات التي قدَّمتْها روسيا لإسرائيل، عبر إعادة ترتيب الأوضاع في جنوب سورية، وتهيئة الظروف من أجل عودة قوات الفصل التابعة للأمم المتحدة "أندوف"، وقبولها بإبعاد إيران ومليشياتها مسافة ١٠٠ كيلومتر عن خط الفصل في الجولان المحتل، وعودة الهدوء الكامل إلى الجبهة السورية كما كان الحال ما بين ١٩٧٤ و٢٠١١ حين انطلقت الثورة ضد حكم بشار الأسد، تأْمل موسكو في أن تساعد اللوبيات التابعة لإسرائيل في الولايات المتحدة، في تخفيف العقوبات الغربية عن روسيا، المفروضة منذ أزمة ضمِّ شبه جزيرة القرم في ٢٠١٤، التي أثَّرت في مستوى معيشة الروس، وتسبَّبت في تراجع شعبية بوتين"[٣].

٣) تكرار القصف الإسرائيلي لسورية: رسائل لمن؟

بعد مرور أقل من عشرة أيام من الاجتماع الأمني الثلاثي في القدس، عاد طيران دولة الاحتلال إلى استهداف مواقع عسكرية لقوات النظام السوري في ريف دمشق وحمص، يُعتقد أنها تحوَّلت إلى نقاط تمركز لمليشيات يشرف عليها "الحرس الثوري" الإيراني، فضلًا عن قصف إسرائيل مواقع عسكرية تابعة لحزب الله اللبناني، في جرود بلدتي قارة وفليطة في القلمون الغربي[٤]. وقد رأى المحلل العسكري السوري، العميد أحمد رحال، أن هذه الغارات الإسرائيلية على مواقع لقوات النظام لم تَعُدْ مفاجئةً بل باتت حدثًا عاديًّا، إذ تستمر إسرائيل في ضرب مواقع تابعة لحزب الله

– فيتالي نعومكين، من له مصلحة في كارثة الطائرة الروسية غرب سوريا؟، الشرق الأوسط، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢rNBQkp

– جلبير الأشقر، عن التوتر في تواطؤ روسيا مع إسرائيل في سوريا، القدس العربي، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢rPQoA٤

– مروان قبلان، هل سقطت تلك التفاهمات الروسية الإسرائيلية؟، العربي الجديد، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢PTAGf٦

(١) الاجتماع الأمني الثلاثي في القدس: الأهداف والنتائج، مرجع سابق.

(٢) بتصرف عن: المرجع السابق.

(٣) سامر إلياس، روسيا تستعجل حلًّا لسورية مع أمريكا من بوابة إسرائيل، العربي الجديد، ٢٤ يونيو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٣١PGKKJ

(٤) انظر: أمين العاصي، القصف الإسرائيلي على سورية: رسائل جديدة للإيرانيين، العربي الجديد، ٢ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢XfaD٣t

وإيران، وهذا ما يفسِّر انسحاب الحزب من محيط دمشق باتجاه القلمون الغربي لأنه لا يتحمَّل الخسائر الكبيرة. لكن بات واضحًا أن لدى إسرائيل قناعة كاملة أن إيران تغلغلت في مفاصل الدولة السورية، ومن ضمنها وزارة الدفاع، بحيث أصبحت كل مراكز التصنيع العسكري والبحوث العلمية، إضافة للثكنات والقواعد الجوية تحت تصرُّف الإيرانيين، ومن ثم فإن قصف أيِّ موقع تابع لنظام بشار الأسد يعني قصف الإيرانيِّين؛ فالطيران الإسرائيلي يقصف المراكز الأكثر أهمية، ففي غربي مدينة حمص، قرب بحيرة قطنية هناك في هذا الموقع منشأة كيميائية، ربما يحاول الإيرانيون استخدامها في تطوير أسلحة كيميائية"[١].

وثمة من يرى أن إسرائيل ترفض بوضوح أيَّ ترسيخ لوجود إيران العسكري في جنوب سورية ووسطها، إذ "تزعم إسرائيل أنه يمثل الخطر الأكبر عليها، بل إن الخطاب الإسرائيلي حول التصدِّي لهذا الوجود، ربما بات يتقدَّم على اهتمامها بوقف المشروع النووي الإيراني. وتتَّهم إسرائيل إيران بأنها لا تسعى إلى الحفاظ على النظام السوري فحسب، وهو ما تتفهَّمه إسرائيل وتتسامح معه، وإنما تسعى أيضًا إلى إقامة وجود عسكري دائم في سوريا، ما يمكِّنها -أي إيران- من فتح جبهة عسكرية ضد إسرائيل من سورية، إلى جانب لبنان، لتشكِّلا معًا قوة ضغط على إسرائيل في حال تعرَّضت إيران لهجوم. وترى إسرائيل أن هذا يسهم في تحقيق تواصل إقليمي برِّي من إيران وحتى لبنان مرورًا بالعراق وسورية؛ ما يمكِّن إيران من نقل أسلحة نوعية وتحريك قوات عسكرية إلى سورية ولبنان متى شاءت"[٢].

وربما يمكن القول إن الخطاب الإسرائيلي شهد بعض التصعيد في تهديد إيران؛ إذ هدَّد وزير الحرب الإسرائيلي، نفتالي بينيت، بتحويل سورية إلى فيتنام بالنسبة لإيران، متعهِّدًا بمنع التمركز العسكري الإيراني في الأراضي السورية، داعيًا للانتقال من الردع إلى الهجوم، وقال إن إيران تسعى إلى فرض طوق ناري حول إسرائيل، وتمركزت في لبنان وتحاول إرساء وجودها في سورية وغزة وأماكن أخرى[٣].

وفي إطار حروب التصريحات، ردَّ المستشار في الحرس الثوري الإيراني، اللواء مرتضى قرباني، على تصريحات إسرائيلية بشنِّ عمل عسكري ضدَّ بلاده: "في حال ارتكبت إسرائيل أصغر خطأ تجاه إيران، سنسوي تل أبيب بالتراب انطلاقًا من لبنان، وقال إن بلاده لا تسعى لحيازة السلاح النووي، وإسرائيل أصغر من أن ترتكب أي خطأ تجاه إيران، لأن أيدي مقاتلينا على الزناد بأمر من المرشد الأعلى، علي خامنئي، وإذا أمر المرشد بشن هجومٍ صاروخي على إسرائيل، سيرفع جميع الصهاينة أيديهم مستسلمين"[٤].

في حين ردَّ وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، على تصريح قرباني بأن إسرائيل "لن تسمح لإيران بالحصول على سلاح نووي، وإذا كان هذا الخيار الأخير، فسنعمل عسكريًّا. ولن يردعنا أي تهديد؛ فإسرائيل ليست المتظاهرين الإيرانيِّين العزل الذين يُذبحون على أيدي نظام آيات الله، وسنعرف كيف نرد بقوة شديدة على أي تهديد أو استهداف"[٥].

وعلى الرغم من تفاقم الأزمة السياسية في إسرائيل بعد انتخابات ١٧ سبتمبر ٢٠١٩، التي عكست تنافسًا بين يمين متطرف وتحالف قومي-ديني من جهة، ويمين علماني عسكرتاري من جهة أخرى، وفشل كل من: زعيم

(١) المرجع السابق.

(٢) نقلا عن: الاجتماع الأمني الثلاثي في القدس: الأهداف والنتائج، مرجع سابق.

(٣) انظر: "غارات غامضة" جديدة تقتل موالين لإيران شرق سوريا، الشرق الأوسط، ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢Yz٥rKc

(٤) كاتس مهددًا إيران: لسنا متظاهرين عزل، الأيام (رام الله)، ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٣٤c٠Z٥٧

(٥) المرجع السابق.

الليكود بنيامين نتنياهو، وزعيم حزب "كاحول لفان" (أبيض أزرق) رئيس الأركان السابق الجنرال بيني جانتس، في تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة[١]، واتجاه إسرائيل إلى انتخابات ثالثة في مارس ٢٠٢٠، فإن بعض التقارير تتوقَّع أن حالة الفوضى السياسية في إسرائيل لن تمنعها من استمرار التركيز على إيران، بل إن إسرائيل قد تبادر إلى توجيه ضربة وقائية لإيران، إذا شعرت أن من سيفوز في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٢٠ قد يتَّخذ موقفًا لينًا إزاء طهران[٢].

ولذلك ربما يمكن القول إن تكرار القصف الإسرائيلي لسوريا يحمل رسائل ردعٍ واضحة لإيران وحركات المقاومة الإسلامية اللبنانية والفلسطينية، في محاولةٍ لثنيها جميعًا عن التفكير في تغيير التوازنات الإقليمية أو استهداف إسرائيل، بأية صورة من الصور، خصوصًا عبر الصواريخ أو الطائرات المسيرة.

ثانيًا– السياسات الإسرائيلية الأمريكية تجاه لبنان

ربما لا يمكن تحليل هذه السياسات دون التذكير بأن هناك صراعًا متعدِّد الأبعاد بين لبنان وإسرائيل، خصوصًا منذ حرب لبنان صيف ٢٠٠٦، التي أفرزت تداعيات استراتيجية، لا يزال بعضها مستمرًّا حتى الآن، سواء على مسار الصراع العربي–الإسرائيلي، أو تغيُّر أدوار اللاعبين والفاعلين الإقليميِّين والدوليِّين في إقليم الشرق الأوسط، بدرجة أو بأخرى، أو بروز حزب الله بوصفه أهم الفاعلين من غير الدولة (Non-State Actor) في الإقليم، وحجر الزاوية في استراتيجية إيران الإقليمية تجاه دولة الاحتلال الإسرائيلي بخاصة، وتجاه منطقة المشرق العربي بعامة، وفي القلب منها سورية ولبنان والعراق[٣].

وبُغية تسليط الضوء على السياسات الإسرائيلية الأمريكية تجاه لبنان، والصراع متعدِّد الأبعاد بين إسرائيل ولبنان، يمكن التركيز على موضوعين في هذا الصدد. وهما: النزاع اللبناني–الإسرائيلي على الغاز في شرق المتوسط، وإمكانية أن تفضي التهديدات الإسرائيلية إلى حرب واسعة على لبنان.

١) النزاع اللبناني الإسرائيلي على الغاز في شرق المتوسط

ربما يمكن القول إن حرب لبنان صيف ٢٠٠٦ وضعت قواعد جديدة للصراع بين إسرائيل وحزب الله اللبناني، ما أدَّى في العقد التالي إلى تغيير شكل الصراع وأدواته دون إنهائه بالطبع؛ إذ برزت أدوات الصراع السيبراني والحرب النفسية[٤]، وكذلك الصراع حول غاز شرق

(١) لمزيد من التفاصيل، راجع: وحدة الدراسات السياسية، انتخابات الكنيست: هل انتهت حقبة نتنياهو؟، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ١٩ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢kwfgZU

(٢) Amid Political Chaos, Israel Remains Focused on Iran, Stratfor, ٣ December ٢٠١٩, available at: https://bit.ly/٢RmyyyD

(٣) لمزيد من التفاصيل، راجع المصادر الآتية على سبيل المثال، لا الحصر:

- عزمي بشارة، التداعيات على إسرائيل، في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).
- محمد أبو رمان، "الفاعلون الجدد".. وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية، السياسة الدولية، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.
- عبد المنعم المشاط وناهد عز الدين (تحرير)، الحرب الإسرائيلية–اللبنانية وتداعياتها على مستقبل الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨).
- أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق (٢٠٠١–٢٠١٠)، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤).
- سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان ٢٠٠٥–٢٠١٣، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤).

(٤) لمزيد من التفاصيل، راجع المصادر الآتية:

المتوسط، الذي بدأت تترتَّب عليه تداعيات جيو سياسية مهمة، قد تعيد ربط الصراع على لبنان بالصراع الإقليمي في مجمل المنطقة[١].

ويرى البعض أن "منطقة شرق المتوسط حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث تتقاطع ثلاثة ملفات مهمة: **أولها–** "أمن إسرائيل" والصراع العربي–الإسرائيلي، و**ثانيها–** قضية قبرص ومسألة تقسيم الجزيرة، أما **ثالثها–** فهو تأمين إمدادات الطاقة لحلفائها الأوروبيين[٢].

"وفي ظل ما هو معروف من انحياز أمريكي صارخ لإسرائيل، اقترحت واشنطن أن تتقاسم لبنان وإسرائيل ملكية ٨٦٠ كيلومترًا مربَّعًا من المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة، بنسبة ٦٠% للبنان و٤٠% لإسرائيل. ورغم معرفة أمريكا أن المنطقة المتنازع عليها لبنانية مئة بالمئة، لأنه لو كان لإسرائيل أي حق فيها لأمطرتنا بالحجج القانونية، غير أن إدراكها للبلطجة الإسرائيلية يجعلها تحاول أن تَخلُص من النزاع لإسرائيل بأيِّ مكسب، عبر تحويل النزاع من "قانوني" بامتياز إلى صفقة تجارية يُختلف فيها على ميزان الربح والخسارة، تمامًا مثلما تفعل في القضية الفلسطينية التي تريد تصفيتها عبر "صفقة القرن"، لمصلحة تل أبيب دائمًا، بحيث تصب الدبلوماسية الأمريكية مزيدًا من الزيت على نيران يزداد اشتعالها يومًا بعد آخر"[٣].

وفي هذا ما قد يدل على تخلِّي واشنطن عن خطاب "التوازن النسبي" تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، رغم أنه لم يفضِ إلى حلِّ الصراع، في إدارات جيمي كارتر ١٩٧٧–١٩٨٠ أثناء مباحثات السلام بين مصر وإسرائيل، وبوش الأب في مؤتمر مدريد أواخر ١٩٩١، الذي ضغط على إسرائيل عبر حجب ضمانات القروض الأمريكية للمستوطنات الإسرائيلية، وباراك أوباما الذي سمح أواخر عام ٢٠١٦، بتمرير قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي[٤].

● دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤).

● داني بركوفيتش، هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا: معركة إضعاف حزب الله، تقديم ومراجعة: إبراهيم البيومي غانم، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩).

يوسف نصر الله، تداعي الأسطورة: مقاربات نقدية لمشهدية الحرب السادسة، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١١).

يوسف نصر الله، الحرب النفسية: قراءات في استراتيجيات حزب الله، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٢).

سامي خليفة، هكذا صار حزب الله خطرًا إلكترونيًّا على إسرائيل، المدن، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/٢MFDdsH

(١) لمزيد من التفاصيل عن إسرائيل وغاز شرق المتوسط، راجع المصادر الآتية:

● وليد خدوري، اكتشافات الغاز الإسرائيلية: التوقعات والعقبات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٢، ربيع ٢٠١٠، ص ص ٦٤–٦٩.

● كمال ديب، لعنة قايين: حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٨)، ص ص ٢٠٣–٢٣٧.

● علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ أبريل ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢ZafhT٨

● رامي الجندي، إسرائيل وغاز شرق المتوسط: دبلوماسية الطاقة، المعهد المصري للدراسات، ١ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/٣٠Km٩Jl

(٢) زهير حامدي، الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، سياسات عربية، العدد ١، مارس ٢٠١٣، ص ص ١١٠– ١٢٦، والاقتباس من ص ١٢٤.

(٣) أحمد يوسف أحمد، مبادئ جديدة في تسوية النزاعات الدولية، الاتحاد (أبوظبي)، ٢٠ فبراير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/٢sY٦mby

(٤) بتصرف عن: المرجع السابق.

والجدير بالذكر أن وزير الخارجية الأمريكي في خطابه بالجامعة الأمريكية في القاهرة (١٠ يناير ٢٠١٩) قد قال: "وفي لبنان، لا يزال حزب الله موجودًا بقوَّة، ولكننا لن نقبل بهذا الوضع الراهن. إن حملة العقوبات الشرسة ضد إيران موجهة أيضًا إلى الجماعة الإرهابية وقادتها، بمن فيهم حسن نصر الله، رئيس حزب الله"(١).

وأضاف أن "الولايات المتحدة في لبنان من أجل الحدِّ من ترسانة حزب الله الصاروخية، والتي تستهدف إسرائيل، وفي إمكانها أن تصل إلى كل النقاط داخلها، نتيجة للعديد من الصواريخ المجهَّزة بنظام توجيه متقدِّم، وفَّرتها إيران، وهو أمر غير مقبول"(٢).

وفي وقت لاحق، قاطع لبنان مؤتمر وارسو ١٣ و١٤ فبراير ٢٠١٩، وعلَّل وزير خارجية لبنان جبران باسيل ذلك بسببين؛ **أحدهما–** حضور إسرائيل المؤتمر. و**الآخر–** اتباع لبنان سياسة النأي عن مشكلات المنطقة، وعدم الاصطفاف في محاور. بينما قال أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، في خطاب له: "إنه مستعدٌّ للحصول على أنظمة دفاع جوي إيرانية، لمواجهة الطائرات الإسرائيلية، وتأمين كل ما يلزم، ليصبح أقوى جيش في المنطقة"(٣).

وعلى ضوء الحراك الشعبي اللبناني المستمر منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، ثمة من يرى أن هناك ضغوطًا على لبنان لكي "يقبل بوساطة أمريكية بين لبنان وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة، بغية اعتماد التسوية الأمريكية بشأن تحديد الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، بما يمكِّن إسرائيل من الاستيلاء على قسم من المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، وهذا هو هدف زيارة وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، ديفيد هيل، إلى بيروت، رغم ادِّعائه أن بلاده ليس لها دور في اختيار رئيس الحكومة بعد استقالة سعد الحريري، وأن واشنطن تدعو المسؤولين والمواطنين اللبنانيِّين إلى تسريع إجراء الإصلاحات الضرورية لتفادي الانهيار الاقتصادي"(٤).

٢) إمكانية أن تفضي التهديدات الإسرائيلية إلى حربٍ واسعة على لبنان

يمكن ملاحظة ارتفاع وتيرة التهديدات الإسرائيلية ضد لبنان، وتصاعد نبرة حزب الله في الرد عليها. فقد استخدم أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، في خطابه ١٦ أغسطس ٢٠١٩ نغمةً حادَّة لتحذير إسرائيل من مغبَّة شنِّ حرب جديدة على حزب الله، قائلًا: "لن نكتفي في الحرب القادمة بتدمير ألْويتكم وفرقكم وآلاتكم العسكرية، ولكننا سنجعلكم تشاهدون وتتابعون هذا التدمير بأم أعينكم، في بث مباشر على الهواء من ميدان المعركة".

وعبر تحليل هذا الخطاب، كتب باحثٌ مختص أن نصر الله يرى أن "محور المقاومة" تمكَّن من تحقيق ما يكفي من "توازن الردع" للحيلولة دون تمكين المحور الأمريكي–الإسرائيلي من فرض إرادته أو إملاء شروطه عليه، وأن أيَّ محاولة لتغيير التوازن القائم بين المحورين بقوة السلاح، ستؤدِّي حتمًا إلى اندلاع حرب شاملة في المنطقة. ولأن جميع مكونات محور المقاومة تدرك –في تصور نصر الله– أن مصيرها واحد، وأن نجاح محور واشنطن–تل أبيب في كسر إرادة –أو تصفية– أي منها يعني أن البقية ستلقى المصير نفسه، إن آجلا أو عاجلا، فمن الطبيعي أن ترتبط معًا

(١) See: Michael R. Pompeo, A Force for Good: America Reinvigorated in the Middle East, ١٠ January ٢٠١٩, available at: https://bit.ly/٢rqٷzI٨

(٢) نقلًا عن: رغدة البهي، الشرق الأوسط في مؤتمر وارسو ٢٠١٩، قضايا ونظرات، العدد ١٤، يوليو ٢٠١٩، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث)، ص ٩٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) بتصرف عن: عصام نعمان، هل بدأ "تعريق" لبنان؟، القدس العربي، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢ENUٷJ٨

بنظام للأمن الجماعي، بصرف النظر عن وجود أو غياب إطار مؤسَّسي أو قانوني له. بعبارة أخرى، يرى نصر الله أن زمن المواجهات الثنائية قد ولَّى، وأن أيَّ محاولة لتغيير أوضاع أو موازين القوى القائمة على أيٍّ من ساحات المواجهة بين المحورين، لن تبقى محصورة داخل نطاقها الجغرافي الضيق، مثلما كان عليه الحال من قبل، وإنما ستقود على الأرجح إلى انفجار لمجمل الأوضاع في المنطقة، أي إلى حرب إقليمية شاملة[١].

واستنادًا إلى تطوُّرات العلاقة بين إسرائيل وحزب الله، يمكن القول إن ثمة وجهتي نظر في مدى قدرة حزب الله على ممارسة عملية "ردع" ضدَّ إسرائيل، ومنعها بالتالي من شنِّ حربٍ واسعة على لبنان، أي بما يتجاوز منطق "المناوشات المحدودة" و"الضربات الموضعية"، التي تحمل معنى "التصعيد المحسوب"، وهما:

أ) حزب الله قادر على "ردع إسرائيل":

"ففي ١٧ أغسطس ٢٠١٠ أقرَّ مجلس النواب اللبناني قانون التنقيب عن الغاز، في حين أعلنت إسرائيل اكتشاف حقل غاز ضخم قبالة شواطئ حيفا أطلقت عليه اسم "ليفييثان"، وبهدف ابتلاع المنطقة التي أهملتها خرائط الاتفاق اللبناني–القبرصي، هدَّدت إسرائيل باستعمال القوة لحماية ما تراه حقوقًا سياديةً لها، فردَّ أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، على التهديد الإسرائيلي محذِّرًا أن "كل من يمد يده إلى هذه المنطقة ليسرق ثروة لبنانية في مياه لبنانية، وكل من تراوده فكرة ضرب المنشآت البترولية اللبنانية، ستكون منشآته هدفًا لنا". ويبدو أن تهديد المقاومة اللبنانية كان كافيًا لردع إسرائيل؛ فتحذير حزب الله بتوجيه صواريخه نحو أي منشآت إسرائيلية تُقام على مساحاتٍ مائية لبنانية أخاف الشركات الأجنبية والإسرائيلية، ودفع الحكومة الإسرائيلية إلى صرف النظر عن بناء مصنع تسييل الغاز على شاطئ فلسطين المحتلة، والاتجاه بدلًا من ذلك إلى بناء مصنع في قبرص تستعمله إسرائيل، لتصدير الغاز من حقلي تامار وليفييثان إلى تركيا وأوروبا"[٢].

وبسبب هذه القدرات "الردعية" لدى المقاومة اللبنانية؛ فقد "باتت إسرائيل تنظر بقلق أكبر إلى الجهد المبذول من قبل حزب الله لمراكمة أسباب القوة، وإلى نجاحه في توفير مظلَّة ردع تسمح له بمواصلة مسار تعاظم قدراته النوعية والكمية؛ فقد تحوَّل الحديث عن تطوُّر قدرات حزب الله الصاروخية إلى مفردة ثابتة في المقاربة العسكرية والسياسية والإعلامية الإسرائيلية. وفي مقابل تصميم حزب الله على تبنِّي سياسة تعاظم القدرات، فإن إسرائيل مصمِّمة على منع هذا المسار، ما يعني أن إمكانية التصعيد بينهما تصبح مرتفعة، لا سيما أن إسرائيل تفكر في "اليوم التالي" بعد انتهاء الحرب السورية، لأنه سيؤثِّر على وضع واستعدادات حزب الله[٣].

ب) إسرائيل قد تلجأ إلى شنِّ حرب ضد لبنان

أما وجهة النظر الأخرى، فترى أن وصول إسرائيل إلى السيناريو الأسوأ، أو "سيناريو الكابوس"، يمكن مواجهته عبر اعتمادها على قدراتها العسكرية المتطوِّرة للردع، والرد العنيف على أيِّ استهدافٍ لها أو لحدودها[٤].

وفي هذا السياق، يرى الجنرال المتقاعد رون تيرا أن الثورات العربية أدَّتْ إلى تحوُّلٍ كبير في مكانة العلاقة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة، كمركب في الأمن القومي

(١) حسن نافعة، "حزب الله" وخريطة الصراعات والتحالفات في المنطقة، القدس العربي، ٢٢ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢HhNcBK

(٢) كمال ديب، لعنة قايين: حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٨)، ص ص ٢١٢–٢١٣.

(٣) بتصرف عن: يوسف نصر الله، دومينو الصراعات.. تحولات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، (بيروت: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ٢٠١٩)، ص ٢٧١.

(٤) انظر: عماد جاد، التقييم الإسرائيلي للأوضاع في المنطقة، شؤون عربية، العدد ١٥٢، شتاء ٢٠١٢، ص ٩٩.

الإسرائيلي؛ إذ لم يعد ممكنًا افتراض أن العلاقة الخاصة مع واشنطن ضامنة للأمن القومي الإسرائيلي، كما كانت عليه الأمور في السابق، وهذا يفرض على إسرائيل الاستعداد للاعتماد على الذات في مواجهة التهديدات الاستراتيجية، وعلى رأسها المشروع النووي الإيراني، وذلك عبر الوفاء بخمسة متطلبات أساسية[١]:

أولها– أن تواصل إسرائيل مراكمة القوة العسكرية في المجالين التقليدي وغير التقليدي، لكي تضمن الخروج منتصرةً في أية مواجهةٍ مستقبلية. و**ثانيها–** أن يراعي صنَّاع القرار الإسرائيلي الرأي العام العربي والعالمي، بسبب تزايد دور الأول في دوائر صنع القرار العربي، وتأثير الثاني على منح الشرعية الدولية لإسرائيل أو حجبها. و**ثالثها–** الاستثمار في مجال الاستخبارات بسبب حاجة إسرائيل إلى معرفة ما يدور داخل مصر، خصوصًا بعد ثورة ٢٥ يناير، بدرجة تسمح بتوفُّر إنذارٍ مسبق قبل إقدام القاهرة على أيِّ سلوك (حربي أو دبلوماسي) ضدَّ إسرائيل، وذلك لاتِّخاذ الخطوات اللازمة وعدم الوقوع ضحية تأثير المفاجأة، ما يستدعي استثمار إمكانيات أكبر في مجال الاستخبارات. و**رابعها–** العمل السري خلف حدود "العدو"، عبر استعادة قيادة الجيش الإسرائيلي طرائق العمل السري، ما يتطلَّب الاستثمار في مجال الأسلحة والتجهيزات الحربية واللوجستية بعيدة المدى، خصوصًا المتعلِّقة بسلاحي الجو والبحرية. و**خامسها–** الحرص الإسرائيلي على السلام مع مصر والأردن، ومحاولة رأب الصدع مع تركيا، وبحث فرص التعاون مع السعودية في احتواء "الاهتزازات الإقليمية"[٢].

وعلى ضوء هذه الاستعدادات الإسرائيلية، ربما لا يمكن استبعاد انفلات الأوضاع بين حزب الله وإسرائيل نحو حروبٍ محدودة، لإعادة تعديل قواعد الاشتباك السابقة التي اضطر الحزب إلى القبول بها في سورية، خصوصًا مع تعقُّد الوضع، ووجود تفاهمات بين موسكو وتل أبيب، تمنع أيَّ ردٍّ من الأراضي السورية، في حين تبقى الحدود اللبنانية ساحةً مفتوحة أمام حزب الله، وإن كانت تحدُّها توازنات تتعلَّق بالمعادلة اللبنانية الداخلية[٣].

وثمة من يقرأ في حديث "حزب الله" عن نيَّته إسقاط الطائرات الإسرائيلية المسيَّرة التي تحلِّق في سماء لبنان، رغبةً في إظهار قوته وقدرته على الرد، بل وقد يحوِّل الردَّ عملًا مستمرًّا كلَّما قصف الصهاينة موقعًا للحزب في سورية، وأدَّى هذا القصف إلى سقوط خسائر بشرية، وأن هذا الرد سيكون من لبنان، في محاولةٍ لفرض قاعدة اشتباك جديدة قد تتوسَّع مستقبلًا، مفادها أن قصفًا على مواقع الحزب وحلفائه في سورية سيؤدِّي إلى ردٍّ عسكري من لبنان، وفي ذلك توسيع لرقعة المواجهة، مع احتمال أن تشهد المنطقة تصعيدًا غير مسبوق، قد تمتد نيرانه أكثر، فتشهد تشابكًا بين الجبهات في فلسطين ولبنان وسورية والعراق، يتم فيها إيجاد قواعد اشتباك مؤقتة، ما تلبث أن تنهار، ليأتي غيرها وفق موازين قوى جديدة، قد تغيّر معادلات سائدة[٤].

ثالثًا– السياسات الإسرائيلية الأمريكية تجاه العراق

رغم أن العراق يشهد صراعًا بالوكالة بين واشنطن وطهران منذ احتلاله عام ٢٠٠٣، وفي هذا قد يتشابه جزئيًّا مع الحالتين السورية واللبنانية، فإن الساحة العراقية تنفرد بموقع استراتيجي ومزايا جيوبوليتيكية أكثر أهمية، ترفع

(١) صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوراق الجزيرة [٣٠]، ٢٠١٣)، ص ١٢٠– ١٢١.

(٢) بتصرف عن: المرجع السابق، ص ص ١٢١–١٢٣.

(٣) معين الطاهر، قواعد جديدة لمواجهات مقبلة، العربي الجديد، ٢٩ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/٣٠ISddY

(٤) نقلًا عن: المرجع السابق.

من قيمتها الاستراتيجية لدى أطراف دولية وإقليمية مختلفة، خصوصًا الطرفين الأمريكي والإيراني.

وبسبب انكشاف وضع العراق المحتل على تطورات الصراع الأمريكي الإيراني، فقد أصبح "من أولويات العراق أن يضمن ألا يُستغل مجاله الجوي، في حال وقوع صراع عسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران"[١].

لقد انعكست تطورات الصراع بين واشنطن وطهران، على الوضع العراقي؛ فبعد زيارة مفاجئة قام بها وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إلى بغداد، في مايو ٢٠١٩، عرض معلومات على رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدي، بشأن صواريخ نقلتها إيران إلى فصائل من الحشد الشعبي يصل مدى بعضها إلى ٧٠٠ كيلومتر، وأن هذا التطور يخرق حياد العراق في الأزمة بين طهران وواشنطن، وهدَّد بومبيو بأنه إذا لم يتمكَّن العراق من إزالة هذه الصواريخ، فإن هذا سوف يعرِّضها للتدمير[٢].

وفي وقت لاحق أبلغ وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي، بأن إسرائيل قد تقصف في أيِّ وقت، أهدافًا داخل الأراضي العراقية، ترتبط بفصائل مسلَّحة تقاتل في سورية، وأن واشنطن لن تستطيع أن تقف إلى الأبد في وجه الرغبة الإسرائيلية بقصف مقرَّات داخل العراق. كما نقل بومبيو أيضًا وجهة النظر الإسرائيلية التي تقول بعدم جدوى مهاجمة مقرَّات الفصائل العراقية المرتبطة بإيران داخل سورية، لأنها تعود كل مرة إلى تنظيم صفوفها والانطلاق من العراق مجدَّدًا، وبالتالي يتوجَّب ضربها داخل العراق، وأضاف أن واشنطن لن تتدخَّل إذا قصفت إسرائيل مواقع الحشد الشعبي[٣].

وقد شهد شهرا يوليو وأغسطس ٢٠١٩، قصفًا إسرائيليًّا على مواقع عراقية في: معسكر الشهداء، (في منطقة آمرلي بمحافظة صلاح الدين شمال بغداد)، ومعسكر أبو منتظر المحمداوي (في محافظة ديالى شمال شرق بغداد)، ومعسكر مشترك تديره الشرطة الاتحادية والحشد الشعبي (في جنوبي بغداد)، ومعسكر الحشد الشعبي (في جنوب محافظة صلاح الدين) تتشارك فيه "كتائب حزب الله" وميليشيا "جند الإمام"، وموقع الحشد الشعبي في مدينة القائم (أقصى غرب العراق على الحدود مع سورية)[٤].

كما "قامت إسرائيل في ٢٤ و٢٥ أغسطس ٢٠١٩، باستهداف مواقع مرتبطة بإيران في كلٍّ من سورية والعراق ولبنان، في تصعيد جديد لمستوى المواجهة بين الطرفين، والتي باتت تمتد على مساحة المشرق العربي، بعد أن ظلَّت مقتصرة، في الأعوام الأخيرة، على استهداف الوجود الإيراني على الساحة السورية. وكان لافتًا في هذه الهجمات الإسرائيلية إعلان إسرائيل رسميًّا عن بعض تلك الهجمات، وتبنِّي بعضها الآخر، كما جاء في تصريحات الناطق بلسان جيش الاحتلال الإسرائيلي أفيخاي أدرعي، وكذلك التهديدات التي أطلقها كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ورئيس هيئة أركان الجيش أفيف

---

(١) جين كينينمونت وجاريث ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية: السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية، دراسات عالمية، العدد ١٢٦، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ٥٩.

(٢) وحدة الدراسات السياسية، مستقبل الحشد الشعبي في العراق: بين سيادة الدولة وصراع المحاور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٩ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/٢lMyVoM

(٣) نقلًا عن: حاتم الفلاحي، الهجمات الإسرائيلية في المنطقة: الضرب بالنيابة، مركز الجزيرة للدراسات، ٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢QZ٨sSh

(٤) الرجع السابق، وأيضًا:
- Alissa J. Rubin & Ronen Bergman, Israeli Airstrike Hits Weapons Depot in Iraq, The New York Times, ٢٢ August ٢٠١٩, accessed on: ٢٤ December ٢٠١٩, available at: https://nyti.ms/٢Mx٢B٥d

كوخافي، ما يعني خروجًا عن نهج الغموض الذي اتَّبعته إسرائيل في استهدافها إيران وحلفاءها خلال السنوات الماضية"[١].

وفي إطار تحليل هذه الضربات الإسرائيلية، رأى باحثٌ مختص أن "الهجوم على أهداف في كلٍّ من العراق وسورية ولبنان بشكل متتابع، يعكس تحوُّلًا مهمًّا فى السياسة الإسرائيليَّة، وهو الانتقال من استراتيجية تقوم على الغموض، إلى الإعلان المباشر عن ذلك وعرض أسبابه ودوافعه؛ فلقد دخلت إسرائيل مرحلة تصعيد حربها ضدَّ إيران وحلفائها فى مسرح استراتيجي واحد من منظورها، يضمُّ سورية والعراق ولبنان؛ إذ يعتبر المسؤولون الإسرائيليُّون أنهم يقومون بحرب استباقيَّة من جهة، من خلال قصف مواقع كانت إيران وحلفاؤها يتهيَّأون لاستعمالها لقصف أهداف إسرائيلية منها، وحرب وقائية من جهة أخرى، لمنع إيران وحلفائها من تعزيز مواقعهم في مسرح المواجهة الممتدِّ من بغداد إلى بيروت، حسب التعريف الإسرائيلي"[٢].

كما تحقِّق هذه الاستراتيجيَّة الاستباقيَّة والوقائيَّة التي تطبِّقها تل أبيب هدف إبعاد إيران عن حدود إسرائيل، وإضعاف موقعها المباشر وبواسطة حلفائها فى الصراع العربي–الإسرائيلى، وهو الهدف الاستراتيجي الحيوي لإسرائيل، ولذا جاء الردُّ العسكريُّ من حزب الله محدودًا، فى إطار إعادة صياغة قواعد جديدة للاشتباك ورسم حالة من "توازن الردع" الذى يوفِّر الاستقرار، ويمنع الانزلاق نحو حرب مفتوحة ومدمِّرة لا يريدها أحد، لأنَّه لا يستطيع تحمُّل تداعياتها[٣].

خاتمة:

رغم أن عام ٢٠١٩ كان "عامًا انتقاليًّا" في إقليم الشرق الأوسط، فإنه رسَّخ متغيرات جديدة في السياسات الإسرائيلية الأمريكية تجاه مثلث سورية ولبنان والعراق، ومن ورائه استهداف إيران ومشروعها الإقليمي. ولعل أبرز هذه المتغيرات نجاح إسرائيل في توسيع استهدافها المصالح والأهداف الإيرانية ليس في سورية فحسب، وإنما في لبنان والعراق أيضًا.

ولم يكن مفاجئًا أن يعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أمام الكنيست في يوليو ٢٠١٩، أن بلاده تشارك في المباحثات الدولية لإقامة "تحالف بحري دولي لحماية أمن الخليج"، في ضوء توسُّع مساحات التطبيع الخليجي–الإسرائيلي.

وإضافةً إلى استراتيجية تل أبيب في "صدِّ إيران، وتعزيز العلاقات الإسرائيلية–الخليجية"، ثمَّة احتمال أن تشارك في تأمين الملاحة في مضيق باب المندب، بما في ذلك انتشار سفنٍ حربية إسرائيلية مزوَّدة بالصواريخ في المضيق، سيكون هدفها تأمين حركة الملاحة من خطر الحوثيِّين في اليمن، لا سيما لجهة تقليص قدرة إيران على استخدامهم ورقةً في معادلات الصراع الإقليمي، خصوصًا عبر ميناء الحديدة.

لقد تعاظم الدور الإسرائيلي في إقليم الشرق الأوسط، عبر تطبيعها مع دول الخليج لتقول كلمتها في أمن الخليج عام ٢٠١٩، بعد أن كانت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب طلبت من إسرائيل إبان الحرب على العراق عام ١٩٩١، عدم التدخُّل، والامتناع عن الرد على

(١) وحدة الدراسات السياسية، حسابات التصعيد الإسرائيلي ضد إيران على جبهات متعددة، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٩ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢Lgy٩Jx

(٢) ناصيف حتي، حروب إسرائيل فى "المسرح الاستراتيجي السوري"، الشروق (مصر)، ١٠ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٣١Wsi٣n

(٣) المرجع السابق.

الصواريخ العراقية التي استهدفتها آنذاك، في مفارقةٍ قد تعكس تطور الدور الوظيفي لدولة الاحتلال.

بيد أن تطورات عام ٢٠١٩ ربما تشير أيضًا إلى أن الصراع الإيراني–الإسرائيلي قد يدخل مرحلةً جديدة، فيها الكثير من التعقيد والتشابك، مع تصاعد الدور الإقليمي التركي والتراجع الواضح في أدوار الدول العربية، بسبب تفاقم الضعف العربي وانهيار بنية "الأمن العربي" تمامًا.

صحيح أنه ليس متوقَّعًا أن يحمل عام ٢٠٢٠ فرصًا كبيرة للدول العربية للتأثير في السياسات الإسرائيلية والأمريكية تجاه إقليم الشرق الأوسط، بيد أن دخول روسيا لاعبًا مهيمنًا في الملف السوري، قد يزعج إسرائيل في المديين المنظور والمتوسط، وعلى الرغم من احتمال توسُّع الدور الإقليمي الإسرائيلي على حساب العرب، فإن ثمة قيودًا تفرضها سياسات موسكو وأنقرة وطهران على هذا التوسُّع الإسرائيلي، المدعوم أمريكيًّا بكل قوة.

يبقى القول إن معادلات القوة الأمريكية الإسرائيلية في إقليم الشرق الأوسط ليست مطلقة، بل هي متغيرة، بحسب استجابة القوى العربية والإقليمية والدولية لها، مع عدم استبعاد عودة الشعوب العربية إلى التأثير في مجريات الأمور، كلَّما تصاعد البُعد الشعبي/الشبابي وازداد حضورًا وفعالية، في تشكيل مشاهد المستقبل في المديين المنظور والمتوسط.

*****

سياسة تجفيف المنابع المالية للمقاومة الفلسطينية

مروة يوسف(*)

مقدمة:

تتصاعد المطالب الإقليمية والدولية بتصفية القضية الفلسطينية –بشكل مباشر أو غير مباشر– وفرض تسوية شاملة للصراع الذي استمر أكثر من سبعين سنة، وإذا نظرنا للصراع العربي–الإسرائيلي في منحنيات صعوده وهبوطه، نجد أن ذلك الصراع مرَّ بمراحل مختلفة تم فيها خذلان القضية العربية الفلسطينية والشعب الفلسطيني من جميع الأطراف الإقليمية والدولية، والطرف الوحيد الذي ظلَّ مثابرًا مدافعًا عنها هي الشعوب وخاصة الشعب الفلسطيني وما قدَّم من تضحيات.

ومع بداية انتفاضة ٢٠٠٠ وما تبعها من تحولات إقليمية وعالمية، نجد أن الوضع ازداد سوءًا بالنسبة للقضية والفلسطينيِّين وتتحسَّن بشكل كبير لصالح إسرائيل، وذلك يرجع بالأساس لكثرة الضغوط عليها، سواء الداخلية أو الخارجية، وهذه الورقة ما هي إلا استعراض لتلك الضغوط الداخلية والخارجية خاصة الضغط المالي الذي تصاعد في الفترة الأخيرة مع تصاعد الرغبة في تنفيذ صفقة القرن، لذلك تنقسم تلك الورقة إلى جزءين أساسيَّين: الأول– استعراض تاريخي للضغوط على القضية الفلسطينية (سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا)، أما الجزء الثاني– ففيه تفصيل حول الضغوط المالية التي تتعرَّض لها القضية، خاصة المقاومة في غزة وذلك بدوره ينقسم إلى جزءين: الأول– الضغوط المالية على منظمات الإغاثة خاصة الأونروا، والثاني– الضغوط المالية على المقاومة في غزة، خاصة حركة حماس.

أولًا– الضغوط والتحديات أمام القضية الفلسطينية

تتصاعد الضغوط على الصراع العربي–الإسرائيلي خاصة بعد الانتفاضة في ٢٠٠٠ وتداعياتها، ومن أهم تلك الضغوط الحصار الإسرائيلي على غزة، الذي يعود بالأساس إلى رغبة إسرائيل في حصار حركة حماس على الصعيدين السياسي والعسكري، فعلى المستوى السياسي تخوَّفت إسرائيل من صعود حماس عام ٢٠٠٦، خاصة بعد سيطرتها على غزة وعجز حركة فتح عن تقديم نفسها كبديل في القطاع، أما على المستوى العسكري فلتَزايُد قدرة حماس العسكرية وزيادة قدرة صواريخها المصنَّعة محليًّا، حيث وصف بعض المسؤولين الإسرائيليِّين الحصار بأنه حرب اقتصادية شاملة من أجل الضغط على السكان لإضعاف الحكومة في القطاع. وإذا كان ربط شدة واستمرار الحصار بالموقف من حماس حقيقة لا تنكر، فإن أصل الحصار يعود إلى الاحتلال نفسه كحقيقة تحاصر فلسطين كيانًا وشعبًا وقضية. وما شهدتْه الضفة وغيرها منذ أوسلو ١٩٩٣ وإلى اليوم يؤكِّد أن القضية أكبر من حماس.

بدأت إسرائيل حصارها لما يقرب من مليوني شخص موجودين في قطاع غزة مع عدم توافر أي وسيلة للهرب من ذلك الحصار، حيث قامت إسرائيل بانتهاك القانون الإنساني الدولي من خلال تقييد حركة التجارة والناس، وكان لذلك العديد من الآثار على مختلف الجوانب الحياتية للناس في غزة. ويتمثَّل جوهر الأزمة في الحرمان من الحقوق الأساسية لسكان غزة وتدهور مستويات معيشتهم بسبب استمرار التدهور الاقتصادي الذي يزيد من حدَّة الفقر بالإضافة إلى زيادة حجم البطالة؛ والانخفاض المطَّرد

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

في حالة البنية الأساسية وفي مجالات الرعاية الصحية والتعليم والصرف الصحي.

يزيد الحصار الإسرائيلي والحصار البحري على غزَّة الطين بلَّة، إذ يعزلان غزة عن العالم الخارجي، مما يجعلها سجنًا في الهواء الطلق، حيث أصبح الحصار عقابًا جماعيًّا يؤجِّج اليأس والإحباط الناتجين عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر والحاجة إلى تسوية سياسية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وتستدعي المشاكل الإنسانية التي تطرحها ظروف العيش دون المستوى المطلوب في غزة اهتمام الجهات الفاعلة الدولية المعنية في عملية السلام[١].

واجه قطاع غزة ثلاثة حروب شنَّتها القوات الإسرائيلية خلال سبع سنوات (الأولى- حرب الفرقان / الرصاص المصبوب في أواخر ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ واستمرَّت ٢٣ يومًا، الثانية- حجارة السجيل / عمود السحاب نوفمبر ٢٠١٠، واستمرَّت ثمانية أيام، والثالثة- العصف المأكول / الجرف الصامد في يوليو واستمرَّت ستة أيام ٢٠١٤) ، هذا بالإضافة إلى القصف العشوائي على أجزاء في القطاع تخلَّل هذه الحروب أعقبها، ممَّا زاد من آثار الحصار على كلٍّ من البنى التحتية وقدرة الاقتصاد الغزَّاوي على التعافي، بالإضافة إلى الإضرار بالقطاعات التعليمية والصحية مع عدم استطاعة غزة إعادة الأعمار[٢]. وترجع أزمة إعادة الإعمار إلى القدرة المحدودة للوصول إلى داخل غزة وخارجها، وهو الأمر الذي فرضتْه السلطتان الإسرائيلية والمصرية، حيث يجب أن توافق وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، وهي وحدة تابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، على أيِّ عبور لقوافل البناء أو المساعدات الإنسانية إلى غزة من نقطتي دخول هما: كرم أبو سالم، وبيت حانون، وتتحكَّم السلطات المصرية في قدرة العبور عبر معبر رفح الحدودي، وبسبب هذه القيود، لا تصل الكمِّيَّات الضرورية من المساعدات الإنسانية ومواد البناء لإعادة إعمار غزة بشكل فعَّال، ولم تراعِ النمو في المناطق الفلسطينية[٣].

ليست غزة وحدها من توجِّه إليها إسرائيل حصارها، بل تعاني القدس أيضًا من وضع مشابه لوضع غزة، حيث تزيد عمليات التهويد، وتضييق الخناق على المقدسيِّين، وفي ظلِّ تجاهل من العالمين العربي والإسلامي لما يحدث من مخطَّطات صهيونية داخلها، خاصة مع نقل السفارة الأمريكية مقرَّها إلى القدس[٤].

ثاني أكبر الضغوط التي تواجه القضية الفلسطينية هو الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني، والذي بدأ مع صعود حماس لسدَّة الحكم في غزة ٢٠٠٦ وتطوَّر منذ ذلك الحين ليصل إلى صراع مسلَّح في ٢٠٠٧ لتدخل غزة حصارًا آخر من جانب السلطة الفلسطينية حاولت حماس إنهاءه بإصدار وثيقة سُمِّيَتْ بوثيقة حماس في ٢٠١٧؛ في محاولة منها لمواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية من ناحية، والعمل على الحفاظ على تنظيمها ومؤسساتها السياسية

(١) سلطان بركات وفراس مصري، إنعاش عملية إعادة إعمار غزة المتعثرة، مركز بروكنجز الدوحة، موجز السياسة، أغسطس٢٠١٧، ص ١.

(٢) للمزيد حول حصار غزة، انظر: مروة يوسف، مقاومة غزة ودلالات عشرة أعوام من الحصار، فصلية قضايا ونظرات، العدد الخامس، يوليو ٢٠١٧، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص ص ٦٦-٧٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dfQ٦٨

(٣) سلطان بركات وفراس مصري، إنعاش عملية إعادة إعمار غزة المتعثرة، مرجع سابق، ص ٢.

(٤) حول الأوضاع في القدس وتطوراتها، انظر:
- مروة يوسف، نحو إعادة الاعتبار لانتفاضة القدس ضد التهويد الإسرائيلي، فصلية قضايا ونظرات، العدد التاسع، أبريل ٢٠١٨، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص ص ٧٥-٨٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TmImI
- طارق جلال، أزمة القدس الأخيرة والخلاف الفلسطيني-الفلسطيني، قضايا ونظرات، العدد التاسع، أبريل ٢٠١٨، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص ص٦٣-٧٤، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TmImI

والعسكرية في وقت تتعرَّض فيه تيارات الإسلام السياسي، لمرحلة استئصال تستهدف تصفية جيوبها التنظيمية، والعمل على تفريغ وتفكيك خطاباتها ومقولاتها الأيديولوجية.

لقد وجدت الحركة أن القضية الفلسطينية، بين مجموعة كبيرة من التحديات العظمى على السياقين الداخلي والخارجي، القادرة على استئصالها تمامًا؛ حيث حاولت حماس احتواء تلك التحديات بالوثيقة، التي حاولت من خلالها تقديم صورة ذهنية جديدة عنها للنظام الدولي، بالإضافة إلى محاولة إحداث توافق وطني مع الفصائل الفلسطينية[١]، إلا أنه يمكن القول إن تلك المحاولات وإن لاقت قبولًا دبلوماسيًّا إلا أنها أتتْ نتائجها على أرض الواقع ضعيفة للغاية.

أمَّا الضغط الخارجي على القضية الفلسطينية فيتمثَّل في فرض صيغة تسوية تتناسب مع إسرائيل فقط لا غير، ألا وهي صفقة القرن، والتي تعني بالأساس تصفية القضية الفلسطينية، والتي دار حولها الحديث في الفترة الأخيرة على المستوى الإقليمي والدولي، ومن أهم بنودها:

– أن يتم توقيع اتفاق ثلاثي بين إسرائيل ومنظمة التحرير وحماس وتقام دولة فلسطينية يطلق عليها "فلسطين الجديدة" على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة من دون المستوطنات اليهودية القائمة.

– إخلاء الأرض: الكتل الاستيطانية تبقى كما هي بيد إسرائيل وتنضم إليها المستوطنات المعزولة وتمتدُّ مساحة الكتل الاستيطانية لتصل إلى المستوطنات المعزولة.

– القدس: لن يتم تقسيمها وستكون مشتركة بين إسرائيل وفلسطين الجديدة، وينقل السكان العرب ليصبحوا سكانًا في فلسطين الجديدة وليس إسرائيليِّين، وبلدية القدس تكون شاملة ومسؤولة عن جميع أراضي القدس باستثناء التعليم الذي تتولَّاه فلسطين الجديدة، وفلسطين الجديدة هي التي ستدفع لبلدية القدس اليهودية ضرائب.

وتتضمَّن تلك الصفقة المشبوهة ما هو أكثر من ذلك، وهي –كما نرى– في صالح إسرائيل لا غير، واتَّضح ذلك في المحاولات الحثيثة لعقد مؤتمر المنامة في العام الماضي لإنجاز تلك الصفقة، ولكن فشل عقده نتيجة العديد من العوامل الإقليمية إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك محاولات أخرى حثيثة تجري خلف الكواليس[٢].

ثانيًا– أزمة تمويل المنظمات الإنسانية (الأونروا)

أوقفت الولايات المتحدة كل التمويل الذي كانت تقدِّمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيِّين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب قرَّرت أن تخفض دعمها للأونروا بداية عام ٢٠١٨ من ٣٦٥ مليون دولار سنويًّا إلى ١٢٥ مليون دولار لم تقدِّم منها عام ٢٠١٨ سوى ٦٠ مليون دولار، وبذلك فالولايات المتحدة الأمريكية قد أوقفت ثُلث تمويل الأونروا، والتي تشكِّل مشاريعُها ما

(١) للمزيد حول وثيقة حماس ٢٠١٧، انظر: طارق جلال، وثيقة حماس والردود عليها: الدلالة الرئيسية للقضية الفلسطينية، فصلية قضايا ونظرات، العدد السابع، أكتوبر ٢٠١٧، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص ص ٨٥–٩٧، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٥D٨NE

(٢) للمزيد حول صفقة القرن، انظر:
– صحيفة إسرائيلية تنشر بنودا مسربة من صفقة القرن، موقع روسيا اليوم، ٧ مايو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٤ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/E٥KNY
– مضمون صفقة القرن ".. الخارجية الأمريكية تحذف فلسطين من الشرق الأوسط"، موقع مصراوي، ٢٥ أغسطس٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١ ديسمبر٢٠١٩، الساعة ٤ مساء، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dHFi٢
– ٨ أسئلة تشرح لك ما هي «صفقة القرن»؟، موقع ساسة بوست، ٥ أبريل ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٤ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/kPqmd

نسبته ٥٣ بالمائة من إجمالي المتطلبات اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية ممَّا أجبر الوكالة على وقف نشاطاتها في قطاع غزة والضفة الغربية أو تقليصها.

وحول وقف التمويل أكَّد ترامب ومساعدوه أنهم يريدون تحسين وضع الفلسطينيِّين وكذلك بدء المفاوضات بشأن اتفاق سلام بين الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين، ولكن تلك الإدارة، أبعدت الفلسطينيِّين عن محادثات السلام تلك عن طريق اتخاذها عددًا من الإجراءات، منها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في تغيير لسياسة أمريكية استمرَّت عقودًا ممَّا دفع القيادة الفلسطينية إلى مقاطعة جهود واشنطن للسلام بقيادة جاريد كوشنر مستشار ترامب وزوج ابنته[١].

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي أهمية الأونروا بالنسبة للفلسطينيِّين أو بالنسبة للقضية الفلسطينية؟ والأونروا تعدُّ إحدى أكبر وكالات الأمم المتحدة وأكثرها دينامية، فقد أمَّنت المساعدة ليس للاجئين الفلسطينيِّين الذين يسكنون الأراضي المحتلَّة فحسب، بل لأولئك المقيمين في لبنان والأردن وسوريا أيضًا. وللأونروا تاريخ طويل وملفت، فقد تأسَّست كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٩ بهدف تنفيذ برامج عمل وإغاثة للاجئين الفلسطينيِّين.

وقد بدأت الوكالة عملها في العام ١٩٥٠، ودعمت في البداية قرابة ٧٥ ألف لاجئ فلسطيني، أمَّا اليوم، فيبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيِّين المؤهَّلين للاستفادة من خدماتها حوالي ٥ ملايين، ويمكن وصفها بوكالة الأمم المتحدة الأهم من حيث قدرتها على تقديم المساعدة الإنسانية الفعَّالة.

ويستوفي كلُّ مَن ينطبق عليه تعريف لاجئ فلسطيني شروطَ الأهلية لإعانات الأونروا. ويُعرَّف اللاجئون الفلسطينيون بأنَّهم أفرادٌ كانت فلسطين مسكنهم العادي في الفترة الممتدَّة بين ١ يونيو ١٩٤٦ و١٥ مايو ١٩٤٨، وخسروا منازلهم وموارد رزقهم نتيجة صراع العام ١٩٤٨"[٢]. ونتيجة لذلك التسجيل أصبحت الأونروا شاهدًا على واقع قضية اللجوء الفلسطينية وموثقًا لها؛ وبالتالي أصبحت أهم مؤسسات الأمم المتحدة التي كرَّست حق اللاجئين الفلسطينيِّين في العودة إلى ديارهم وتأسيس حق العودة[٣].

وبوقف التمويل عن الأونروا يحث ترامب الفلسطينيِّين على قبول رؤيته لعملية السلام وقد ظهر ذلك في عدد من تغريداته، قائلاً: "ندفع للفلسطينيِّين مئات الملايين من الدولارات سنويًّا ولا نلقى أيَّ تقدير أو احترام في المقابل". حيث أظهرت تلك التغريدات ميل الولايات المتحدة إلى تقديم إعانات مشروطة، وليس واضحًا تمامًا ما يعتبره ترامب "تقديرًا أو احترامًا" في هذا السياق، ففي حال توقَّع أن ينصاع القادة الفلسطينيون لمطالبه في ما يتعلَّق بعملية السلام، فهو ينتهك أخلاقيات الأمم المتحدة،

(١) لمزيد من التفاصيل حول وقف الولايات المتحدة الأمريكية تمويل الأونروا، انظر الآتي:

- ليزلي روتون وعلي صوافطة، أمريكا توقف تمويل الأونروا، رويترز، ٣١ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٠YRnu

- أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا" وخلفياته، سلسلة: تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، سبتمبر ٢٠١٨)، ص ١.

(٢) ميا سوارت، التداعيات الوخيمة التي يرتِّبها خفض التمويل الأمريكي على الفلسطينيين، ٦ فبراير ٢٠١٧، مركز بروكينجز، تاريخ الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/aoXsm

(٣) أحمد مفلح، القرار الأمريكي-الصهيوني بإلغاء وكالة الأونروا وتصفية القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥ ديسمبر ٢٠١٩)، ص ٢.

ويبدو أنه عاجزٌ عن التفرقة بين طبيعة الإعانات الأمريكية وطبيعة إعانات الأمم المتحدة[١].

وكان ترامب قد صرَّح في يناير ٢٠١٨، أن على الفلسطينيِّين العودة إلى طاولة "محادثات السلام" كي يستحقُّوا تلقِّي أموال المساعدات الأمريكية، في تعليق أثار قلق قادة ٢١ جماعة إغاثة دولية، احتجُّوا على ربط الإدارة بين المساعدات وأهداف سياسية[٢].

ويأتي القرار الأميركي في وقت يشعر فيه الفلسطينيون –خاصة حركة فتح– بأن واشنطن تتخلَّى عنهم، خاصة بعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ممَّا أثار استنكار الأسرة الدولية والفلسطينيِّين، وهدَّد بوقف المساعدة المالية الأمريكية إلى الفلسطينيِّين إذا رفضوا التباحث مع واشنطن في حلٍّ سلميٍّ للنزاع مع إسرائيل، إلا أن الفلسطينيِّين يؤكِّدون أنهم لا يريدون واشنطن وسيطًا، وهدَّدوا بتعليق اعترافهم بإسرائيل[٣].

وكان لهذا التخفيض تداعيات واضحة وفورية ومأساوية على عدد كبير من الفلسطينيِّين الذين يعوِّلون على إعانات الأمم المتحدة ومساعداتها. ولأنَّ هذا التخفيض أتى على حين غرَّة؛ لم تتمكَّن الأونروا من التحضير أو التخطيط للعمل وفقًا لما أعلنته الأونروا في بيان لها[٤].

الغريب في الأمر أن دولًا أوروبية أخرى، مثل سويسرا وهولندا وبلجيكا والسويد والنرويج، تبنَّتْ هذه الدعاية الأمريكية، حول قضايا الفساد في الأونروا التي بنى ترامب قراره عليها، واتَّخذت قراراتها السريعة أو المتسرِّعة، في امتناع عن دفع حصَّتها من تمويل الأونروا، وكأنها كانت تنتظر الإشارة للتخلُّص من هذا العبء المالي والسياسي تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من تعرُّضها لانتقاد شديد من منظمات أوروبية إنسانية. وهذه المواقف والقرارات ليست عفوية أو آنية، بل هي سياسة مدبَّرة ومحبوكة وبرعاية أمريكية، وخصوصًا أن هذه الدول نفسها تعرف أهمية المساعدات الإنسانية التي تقدِّمها الأونروا إلى الفلسطينيِّين، بغض النظر عن بُعدها السياسي، وتعرف أيضًا أنه لا يمكن الحكم على منظمة دولية مسؤولة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال تصرُّفات وسلوك بعض الموظفين، الغربيين أساسًا، قبل انتهاء التحقيقات[٥].

ولم تتأثَّر الأونروا وحدها بهذا القطع في التمويل، بل بلغ تمويل الأنشطة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلَّة مستوى متدنٍّ لم يشهده من قبل، فانخفض تمويل المنظمات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية بنسبة الثلثين، حيث لم

(١) ميا سوارت، التداعيات الوخيمة التي يرتّبها خفض التمويل الأمريكي على الفلسطينيين، مرجع سابق.

(٢) الأونروا تدعو المانحين للمساهمة في تمويل النقص في الميزانية، عرب ٤٨، ١٩ مارس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤،١٥ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٨a٥jV

(٣) الأونروا ستواجه "أسوأ أزمة تمويل" منذ تأسيسها، سكاي نيوز عربية، ١٧ يناير ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/YHP٩٤

(٤) منحة إماراتية لأونروا في أوج أزمة التمويل، ميدل إيست أونلاين، ٢٩ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٨H٦bz

(٥) للمزيد حول وقف الدول الأوروبية دفع حصصها في تمويل الأونروا، انظر:
– أحمد مفلح، القرار الأمريكي–الصهيوني بإلغاء وكالة الأونروا وتصفية القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٤.
– سويسرا تعلق تمويل "الأونروا"، قناة المنار اللبنانية، ٣١ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤،١٥ مساء، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/AAwzL

يجرِ تمويل سوى ٣٠ بالمئة من متطلَّبات خطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، وهذه نسبة تقلُّ كثيرًا عن المتوسط العالمي الحالي الذي يبلغ ٤٢ بالمئة.

وللاستجابة لهذه الأزمة الأخيرة، أطلقت العديد من الوكالات الإنسانية مناشدة لتقديم مبلغ قدره ٤٣,٨ مليون دولار من أجل تنفيذ التدخُّلات الطارئة، ولا سيما في إدارة عمليات الإسعاف والرعاية الصحية في حالات الطوارئ والتعليم، جرى تأمين نحو ٥٢ بالمئة من هذا المبلغ المطلوب[١].

ومن المنظمات التي عانت من نقص التمويل أيضًا برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة الذي أكَّد أنه قد يضطر إلى تعليق قسائم المساعدات الغذائية التي يقدِّمها لنحو ١٥٠ ألف شخص في غزة والضفة الغربية، إذا لم يحصل على تمويل جديد، حيث قالت الممثل والمدير القُطري لبرنامج الأغذية العالمي في فلسطين، دانييلا أوين، في بيان صحفي حول أزمة التمويل: "تعليق مساعدتنا الغذائية ستكون له عواقب وخيمة على أفقر الناس الذين يعانون صعوبات مستمرة لم تظهر أي علامات على قرب انفراجها"[٢].

وبدأت الأونروا في حملة لجمع التبرعات في محاولة لضمان جزء من التمويل الذي كانت تقدِّمه الولايات المتحدة الأمريكية وقال بيير كراهينبول المفوض العام للـ"أونروا": إن الحملة التي بادرت إليها الأونروا فور تقليص واشنطن إسهامها نجحت نتيجة "تبرعات هامة للغاية"، بدأت بالاتحاد الأوروبي الذي أصبح أكبر مانحي الوكالة. وأضاف أن ٤٠ دولة ومؤسسة زادت من إسهاماتها في تمويل أونروا، منها ألمانيا والمملكة المتحدة والسويد واليابان وكندا وأستراليا وقطر والسعودية والإمارات المتحدة والكويت، التي قدَّم كل منها ٥٠ مليون دولار.

وقامت الدول بتقديم مساهمات بنحو ١١٨ مليون دولار إلى الأونروا، لتُقَلِّص بذلك العجز في ميزانيتها لعام ٢٠١٩ إلى ٦٨ مليون دولار جرَّاء قطع التمويل الأمريكي. وقال بيير كراهينبول: "في الحقيقة هناك خمسة ملايين لاجئ فلسطيني يتابعون هذه الأحداث بترقُّب شديدٍ جدًّا. كان عامًا من القلق الهائل والتوتُّر العميق...".

وذكر بيان أونروا أن "الدعم المالي الاستثنائي سيذهب لمساعدة أونروا على المحافظة على برامجها لعام ٢٠١٩ كما هو مخطط له، وتحديدًا في مجالات الرعاية الصحية الأولية والتعليم والخدمات الاجتماعية، وجميعها حيوية من أجل حياة وكرامة لاجئي فلسطين وركيزة في سبيل إحساسهم بالاستقرار"[٣].

---

(١) للمزيد انظر:

– نقص حادٌّ في التمويل يرافقه تدهور في الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ٨ أكتوبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ١٢ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٣ عصرًا، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/YPgp٤

– غزة: تحذيرات من انهيار التعليم.. ودعوة لإيجاد حلول لأزمة تمويل الجامعات بعيدًا عن الطلبة، موقع بوابة الهدف الإخبارية، ١٩ مايو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٢ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٣ عصرا، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/fFVUU

– تكدس بمدارس "أونروا" في غزة.. أزمة التمويل "تعتصر" الطلاب، موقع القدس العربي، ٨ ديسمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ١٢ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٣ عصرا، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bj١EU

(٢) تهدد ١٥٠ألف أسرة بغزة والضفة... برنامج الأغذية العالمي يعاني أزمة تمويل، موقع دنيا الوطن، ١٣ يونيو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع في ١٢ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٣ عصرا، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/sncnw

(٣) حول الدعم المالي الذي قدِّم للأونروا، انظر:

– منحة إماراتية لأونروا في أوج أزمة التمويل، مرجع سابق.

– السعودية تقدم ٥٠ مليون دولار لوكالة أونروا للاجئين الفلسطينيين، ٢٨ مونت كارلو الدولية، نوفمبر ٢٠١٨، تاريخ

يُطرح في هذا السياق التساؤل عن وضع الأونروا خلال السنوات القادمة إذا كانت الأونروا قد قلّصت خدماتها وقامت بحملة لجمع التبرعات لتحافظ على عملها الذي يخدم خمسة ملايين لاجئ فلسطيني؟ وما هو وضع اللاجئين الفلسطينيّين حال فشلها في جمع التبرعات مرة أخرى في ظلّ تلك الضغوط المفروضة على القضية الفلسطينية؟ أسئلة كهذه توضّح الإجابة عليها حجم الضغط المالي والإنساني على الفلسطينيّين، وتوضّح حجم التخاذل العربي، وتوضّح إلى أين تسير القضية الفلسطينية.

ثالثًا– الضغوط المالية التي تتعرَّض لها المقاومة (حماس خاصة)

تُظهر مؤشّرات عديدة أن حركة حماس تواجه ضائقة مالية كبيرة، تؤثّر على أنشطتها المختلفة، ولم تَعُدْ تلك الأزمة متعلّقة بالمؤسسات الحكومية في قطاع غزة، التي تديرها الحركة منذ عام ٢٠٠٧، كما كان بالسابق، بل أصبحت تطال مؤسساتها التنظيمية الخاصة، بعد سنوات من اشتداد الحصار المالي، وتجفيف مصادر الدعم لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وقد بدأت ملامح الأزمة تظهر على أرض الواقع، وتطيح بعدد من المؤسسات الإعلامية البارزة للحركة.

وترجع تلك الأزمة إلى عدَّة أسباب أهمها الأزمات التي تعاني منها المنطقة، وتغيّر اهتمامات داعميها، والضغوط الأمريكية على بعض الدول، كما قال موظَّفون يعملون في مؤسسات خاصة تتبع حماس إنهم لا يتقاضون رواتب كاملة وثابتة منذ عدَّة شهور.

وكانت فضائية "الأقصى" التابعة لحماس أعلنت أنها أوقفت بثَّها، جراء أزمة مالية تعاني منها، عقب تدمير إسرائيل لمقرها الموجود بقطاع غزة، بشكل كامل، لكن رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، تدخَّل في الأمر وأكَّد على أنه لن يتم وقف بث القناة وستواصل عملها، وهو ما تمَّ بالفعل.

رغم ذلك، تكشف أزمة قناة "الأقصى" بوضوح ضائقة حماس المالية، نظرًا لأن الفضائية تعدُّ من أهم مؤسسات الحركة، وأذرعها التي تنقل من خلالها رسالتها للداخل والخارج. وقال مدير عام القناة، وسام عفيفة، إن "الأزمة المالية متعلّقة بتراكم ديون لصالح شركات بث القناة على القمر الصناعي" ويعتقد عفيفة أن واقع أزمة فضائية الأقصى، هو انعكاس للظروف المالية التي تعيشها المؤسسات بقطاع غزة، وذكر أن المواطنين والجمعيات الخيرية ومعظم المؤسسات في القطاع تواجه أزمة مالية بسبب ظروف الحصار الإسرائيلي.

لا تقتصر الأزمة التي تواجهها حماس على فضائية "الأقصى"، فقد قال موظفون يعملون في مؤسسات أخرى تتبع لتنظيم حماس وليست حكومية إنهم يتقاضون منذ أشهر نحو ٥٠٪ من رواتبهم الشهرية فقط، بفعل إجراءات تقشُّف اتَّخذتها مؤسساتهم. وقال أحد الموظفين في مؤسسة إعلامية تابعة لحماس في مدينة غزة، إنه وجميع الموظفين في مؤسسته يتقاضون نحو ٥٠٪ من رواتبهم منذ عدَّة أشهر على فترات تزيد عن الـ٤٠ يومًا، وأضاف إنه "تمَّ اتِّخاذ هذا القرار بفعل الضائقة المالية التي تمرُّ بها المؤسسة"، وأشار إلى

الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤ مساء، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UO٨Aa

– ماري زعرور حنا، تعهدات بتقديم نحو ١١٨ مليون دولار لـ"الأونروا" لتقليص عجز الميزانية، فرانس ٢٤، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ١٢ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٣،١٠ عصرا، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/mIQ٢p

– الأمم المتحدة: إغلاق المعابر وتمويل "أونروا" وراء الأزمة الإنسانية بغزة، ١٥ فبراير٢٠١٨، وكالة الأناضول، تاريخ الاطلاع ١٢ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٣ عصرا، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/MJhow

أنه لا توجد وعود، بإعادة رواتبنا إلى ما كانت عليه حتى اللحظة"[١].

وتسبَّبت الأزمة غير المعلنة لحركة "حماس" بإغلاق قناة القدس الفضائية أيضًا، إحدى الأذرع الإعلامية الفضائية للحركة بالخارج، وتسريح جميع موظفيها، دون صرف مستحقَّاتهم المالية، أو دفع رواتبهم المتأخِّرة، ولم تمضِ ساعات على إغلاق قناة القدس، حتى أعلنت مصادر عن إغلاق مكتب "المركز الفلسطيني للإعلام" في غزة، أقدم المواقع الإعلامية لـ"حماس"، والناطق بسبع لغات، بسبب الأزمة المالية، حيث لم يحصل الموظفون على رواتبهم كاملة منذ قرابة عام، أو حيث يتلقون دفعات مالية قليلة كل ٥٠ يومًا، في مؤسسات حركة "حماس" بشكل عام الإعلامية منها والهندسية، والتربوية، والخيرية، والنقابية، وهو ما يؤشِّر إلى وصول الأزمة إلى ذروتها، وتحصل حركة "حماس" على الأموال الخاصة بها من خلال تمويل خارجي من مؤسسات وشخصيات، بالإضافة إلى اشتراكات شهرية من قبل عناصرها الموظفين، وبعض المشاريع الخاصة لها.

المدير العام السابق لصحيفة "فلسطين" التابعة لحركة "حماس" والمحلِّل السياسي إياد القرا في تصريح صحفي له إن الأزمة المالية التي تمرُّ بها "حماس" لم تعدْ سرًّا، نتيجة وقف الدعم العربي والإسلامي للحركة، ويقول "إن التضييق المالي الكبير الذي تمر به حركة حماس وعدد من الفصائل الفلسطينية، سببه الإجراءات التي فرضتْها الولايات المتحدة وبتحريض من "إسرائيل"، لتجفيف المنابع المالية لهذه الفصائل وملاحقتها"[٢].

إن التضييق المالي الذي تشهده حماس في الفترة الأخيرة لا يرجع فقط إلى الحصار الإسرائيلي على غزة، بل تخطَّى الأمر ذلك إلى حصار فلسطيني وعربي على الحركة وغزة بشكل خاص، أما فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني فنجد أن فتح تفرض على حماس وغزة بشكل كامل إجراءات عقابية مالية في ظل الطريق المسدودة التي وصلتها الجهود لحلِّ الخلاف بين حركتي "فتح" و"حماس".

حيث يري عباس أن الضغط المالي على الحركة وغزة هو السبيل الوحيد لترضى الحركة بشروطه في تنفيذ المصالحة المنتظرة منذ سنوات وذلك لأنه يرى أن "الفرص استُنفدت ولم يعدْ ممكنًا إبقاء الوضع كما هو" في القطاع، حيث رفضت حركة "فتح" مطالب "حماس" بالاحتفاظ بالسيطرة الأمنية وجمع الضرائب في القطاع، كما رفضت استيعاب حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله عشرات الآلاف من موظفي "حماس" في إطار اتفاق المصالحة بين الطرفين.

وما زالت كلا الحركتين تتبادلان الاتهامات فيما بينهما لتحميل كل منهما مسؤولية عدم تحقيق المصالحة المنتظرة، خاصة مع إصرار فتح على تقديم حماس لتنازلات سياسية في سبيل إجراء تلك المصالحة، حيث قال إسماعيل هنية: إن "حماس تريد تحقيق المصالحة وإنهاء الحصار بشكل متوازٍ، لكن الربط بينهما متعثِّر"، مشدِّدًا على أن أيَّ "تفاهمات لإنهاء الحصار لن تكون مقابل ثمن سياسي، وليس تطبيقًا لصفقة القرن، ولا تطالب بنزع سلاح المقاومة"[٣].

ومن جانب آخر، فرضت السلطة الفلسطينية، وعبر سلطة النقد التابعة لها، والتي تعادل البنك المركزي، إجراءات

---

(١) مؤشرات عديدة تؤكد: حماس تواجه أزمة مالية، موقع الأناضول، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤،٥٠ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/AQbNb

(٢) بين الإغلاق والدمج.. الأزمة المالية تعصف بأبرز مؤسسات "حماس"، الخليج أونلاين، ١٥ فبراير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤،٥٠ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٠n٣oI

(٣) هل يتجه محمود عباس نحو قطع التمويل كليًّا عن قطاع غزَّة؟، موقع مونت كارلو الدولية، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ١٢ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٣،١٠ عصرا، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/qiAsw

مشدَّدة على إجراءات التحويلات المالية المنقولة إلى غزة من خلال البنوك والقنوات الرسمية، وخلال السنوات الماضية، أغلقت السلطة مئات الحسابات الخاصة بالجمعيات الخيرية ذات الطابع الإسلامي، التي كان الكثير منها يتبع للحركة ولفصائل فلسطينية أخرى، وهو ما أثَّر على قدرتها على تنفيذ الكثير من البرامج الاجتماعية والاقتصادية في غزة، ويُستدل ممَّا يجري حاليًّا على أن هذه الرؤية التي تستهدف تجفيف منابع تمويل "حماس" والمقاومة الفلسطينية تهدف إلى إضعافها وانتزاع مواقف سياسية لها علاقة بما يجري في المنطقة حاليًّا على اعتبار أن المال عصب العمل[١].

أمَّا على الجانب العربي، فاتَّخذت العديد من الدول إجراءات مشدَّدة أيضًا من أجل تجفيف منابع تمويل حماس، منها على سبيل المثال، اعتقالات جرتْ في السعودية بحق فلسطينيِّين بتهمة جمع أموال ونقلها إلى الحركة في قطاع غزة، حيث أكَّد عضو المكتب السياسي لـ"حماس" محمود الزهار، في تصريح صحفي، علم حركته بوجود اعتقالات في دول عربية كالسعودية والإمارات على خلفية جمع أموال للقضية الفلسطينية أو الحركة، وأضاف إن هناك سياسة متَّبعة منذ سنوات طويلة تستهدف التمويل المتعلِّق بالقضية الفلسطينية وقوى المقاومة[٢]، في الوقت الذي يتزامن فيه هذا الأمر حاليًّا مع هرولة واضحة وسير خلف التطبيع والانفتاح على الاحتلال[٣].

تضاف تلك الإجراءات إلى الخطوات الإسرائيلية لحصار الحركة، حيث كشف أحد الضباط الإسرائيليِّين أن "إسرائيل زادت من نشاطاتها الاستخبارية لتعقُّب هؤلاء المسؤولين عن نقل الأموال إلى حماس، ومعرفة قنوات إرسال الأموال، لأن ذلك يضرُّ بأنشطة حماس العسكرية، فبعض عمليات تحويل الأموال يتم بصورة فردية مباشرة من يد إلى يد، وأخرى عبر الحسابات المصرفية والبنكية".

وقد انضمَّت الولايات المتحدة لجهود إسرائيل لملاحقة تهريب حماس لأموالها، فأعلنتْ عن إدخال ٣ حسابات مصرفية جديدة لرجال أعمال فلسطينيِّين من غزة للقائمة السوداء للرقابة على الموارد المالية، ونتيجة للقرار تمَّ تجميد حساباتهم بالولايات المتحدة، وحظر التعامل معهم ماليًّا وتجاريًّا".

وقالت مساعدة وزير المالية الأمريكية سيغال ماندليكر: إن "القرار الرئاسي الأمريكي بإغلاق هذه الحسابات البنكية لكوادر حماس الثلاثة، وتجميدها، سيعمل على إخافة من يتعامل معهم ماليًّا، مع العلم أن القرار الأمريكي ضدَّ هؤلاء الثلاثة يعدُّ فقط قمة جبل الجليد، لأن هناك العشرات من محوِّلي الأموال يعملون في قنوات عديدة مختلفة، ما زالت بعيدة عن الكشف حتى اللحظة"[٤]. وانضمَّت أيضًا ألمانيا، فأعلنت السلطات الألمانية عن إغلاق مؤسسات فلسطينية، على خلفية مزاعم جمعها أموالًا لحركة "حماس"[٥].

وحسب التقارير التي صدرت حول صفقة القرن فإن الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ترامب ستزيد من الضغط

(١) أزمة "حماس" المالية تتفاقم: حملة حصار تتصدرها الإمارات والسعودية، العربي الجديد، ٣٠ أبريل ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٤،٥٨ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/g،iWQ

(٢) المرجع السابق.

(٣) للمزيد حول الهرولة العربية تجاه إسرائيل، انظر:
– العدد الثامن من فصلية قضايا ونظرات بعنوان "خرائط الاختراقات والتهديدات الإسرائيلية في المنطقة العربية"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/GHVho

(٤) عدنان أبو عامر، هكذا تلاحق إسرائيل قنوات تمويل حماس داخل غزة وخارجها، عربي ٢١، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع في ٣ نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ٥مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/CmySl

(٥) أزمة "حماس" المالية تتفاقم: حملة حصار تتصدرها الإمارات والسعودية، مرجع سابق.

على حماس من أجل الدفع بها إلى تسليم سلاحها وتصفية المقاومة، فإن الولايات المتحدة سوف تلغي كل دعمها المالي للفلسطينيِّين وتعمل جاهدة لمنع أي دولة أخرى من مساعدة الفلسطينيِّين[١].

وأخيرًا، لم يعدْ يخفى على أحد مظاهر التضييق على الفلسطينيِّين وفصائل المقاومة بشكل عام وغزة وحماس بشكل خاص وذلك من أجل التمهيد لتطبيق صفقة القرن، بموافقة عربية عن طريق السعي الحثيث للتطبيع مع الكيان الصهيوني، خاصة دول الخليج، سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد المالي.

وذلك في ظلِّ أوضاع إقليمية تدفع بتصفية القضية، فدول الثورات في حالة انكفاء ذاتي في محاولة لحلِّ إشكاليَّاتها، أو تعيش حالة من الاقتتال الداخلي، أمَّا باقي الدول فإمَّا أن تهرول نحو تطبيع مع إسرائيل وبالتالي الموافقة على صفقة القرن، أو تنْأى بنفسها من أجل الحفاظ على استقرارها الداخلي، وفي كل ذلك يجد الفلسطينيُّون أنفسهم مدفوعين إقليميًّا نحو صفقة القرن، بل الأدْهى من ذلك الدفع بهم من جانب فلسطيني وهو الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني، والذي على ما يبدو لا ينوي الطرفان التنازل من أجل إنهائه.

إذن فالسؤال الذي يطرح نفسه، هل باستطاعة الفلسطينيِّين رفض صفقة القرن التي تجري حاليًّا من وراء الكواليس؟ وإذا كانت الإجابة بنعم؛ فمن أين لهم القدرة على ذلك في ظلِّ الضغوط السياسية والمالية عليهم مع تآمر عربي ضدَّهم، وإن كانت الإجابة بلا وهي الأقرب وقوعًا – للأسف- فهل يمكنهم المناورة لتقليل ضررها عليهم وعلى القضية؟ وكيف ذلك؟ في ظلِّ مخطَّطات إقليمية ودولية تعيد تشكيل المنطقة تبعًا لمصالحها ومصالح إسرائيل.

*****

(١) مسودة مسربة لتفاصيل "صفقة القرن" تكشف موقع الرياض منها، عربي ٢١، ١٧ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ١٧ ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ٥،٣٠ مساء، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/٦js٨٨